محور العدد
القدس
عاصمة الدولة الفلسطينية

صامد الاقتصادي

السنة الثالثة عشرة، العدد ٨٥، تموز - آب - أيلول ١٩٩١

القدس في خضم الانتفاضة الشعبية

معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القدس

القدس في قرارات الأمم المتحدة والمشاريع الدولية

الأوضاع الديمغرافية؛ التعليم؛ الاستيطان في القدس

حماية الآثار والمقدسات العربية في فلسطين

الملف: نعم.. نملك مقومات الدولة المستقلة

الاقتصادي

صامد

السنة الثالثة عشرة. العدد ٨٥. تموز - آب - [illegible] ١٩٩[illegible]

محور العدد
القدس
عاصمة الدولة الفلسطينية

القدس في خضم الانتفاضة الشعبية

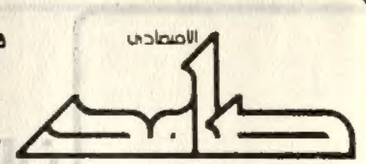
معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القدس

القدس في قرارات الأمم المتحدة والمشاريع الدولية

الأوضاع الديمغرافية؛ التعليم؛ الاستيطان في القدس

حماية الآثار والمقدسات العربية في فلسطين

الملف: نعم.. نملك مقومات الدولة المستقلة



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية

تصدر عن مؤسسة صامد

جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



المدير العام / رئيس التحرير

أحمد أبو علاء

مستشار التحرير	مدير التحرير
د. يوسف عبد الحق	**فاروق وادي**

يشارك في التحرير:

كوادر مؤسسة "صامد"

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات :

مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع بوغرطة - متيال فيل - تونس

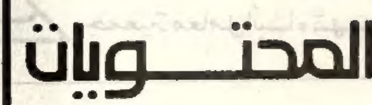
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان - الأردن

صامد الاقتصادي : ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول : محمد أحمد عيتاني بيروت - لبنان

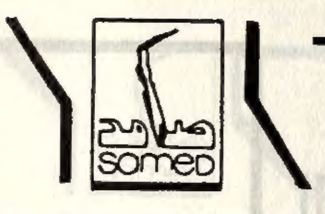
التوزيع :

دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمان - الأردن - هاتف ٦٨١٦٨٥



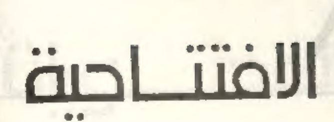
المحتويات

السنة الثالثة عشرة، العدد ٨٥، تموز ـ آب ـ أيلول ١٩٩١



- الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد
- الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة





.. «مدينة القدس ليست مجرد مكان، انها الزمان أيضاً»...

بجملة بسيطة، عميقة ومكثفة وبالغة الدلالة، يضع الكاتب الفلسطيني جبرا ابراهيم جبرا بين أيدينا مفتاحاً للدخول الى هذه المدينة الموغلة في قدمها وخصوصيتها وفرادتها بين مدن الأرض قاطبة.

فهذا المكان يتمدد فوق خمسة آلاف من السنين الحافلة بفيض من التناقضات: عطاء الروح وخطى الأنبياء، مع تزاحم الغزاة والطامعين. امم تلتصق بالمكان وتشيد حضارة، وأخرى تأتي مدججة بهواجس التدمير والاستحواذ. وبعد كل فجيعة تلم بها، كانت القدس تستعيد روحها، تنفض عن جسدها الجيوش الغازية والوجوه الغريبة وتلملم جراحها، لترجع الى كل ما يجعلها جديرة باسمها.

فالسمات المكانية للقدس، بعمقها الحضاري المتين، لم تتأسس بمعزل عن التاريخ، الذي أصبغ على المدينة في كل الحقب المتعاقبة روحه وشخصيته، وترك فوق الأرض بصماته النافرة، ابداعاً ثقافياً وعمرانياً وحضارياً، يشهد على أن اللبنة الأولى في المدينة كانت عربية، وان التواصل مع تلك اللبنة، على مدى العصور وحتى اللحظة، ظل عربياً، رغم كل الانتهاكات، التاريخية والراهنة.

★★★

لقد كان تزييف التاريخ، لدى قادة ومنظري الحركة الصهيونية، شرطاً أساسياً لاحتلال الجغرافيا. ومن هذا المنطلق، فقد عكفوا على قراءة التاريخ واعادة صياغة تلك القراءة بمنهج براغماتي يقفز عن الحقيقة ويزيف وقائع السنوات والقرون، من أجل تحقيق المنفعة والوصول الى الهدف الذي وضعته الحركة الصهيونية باحتلال القدس وجعلها عاصمة للدولة العبرية المقامة على أرض فلسطين.

ومن هذا المنطلق، غرق العالم بفيض من الأبحاث والدراسات الموجهة التي تخدم هذا

الغرض، والمنطلقة من مقولتين متهاويتين: الحق الالهي، والحق التاريخي.

ان تهاوي المقولة الأولى يكمن في أنها تنبع من كتاب كان في حقب كثيرة عرضة للتبديد واعادة الكتابة، بما يصنع نصوصاً تمليها الرغبات وتستجيب للحاجات. ناهيك عن أن هذا الحق الالهي لم يتأكد في الكتب السماوية الأخرى، فلم يأت ذكره في القرآن الكريم أو الانجيل المقدس.

أما المقولة الأخرى، وهي الأشد خطورة من الأولى، والتي تتلخص في كلمتي «الحق التاريخي»، فقد حشدت لها الصهيونية، عدداً هائلاً من الباحثين، الذين أمطروا جامعات العالم ومراكز البحث العلمي بالدراسات التي لا تزيف وقائع التاريخ فحسب، وانما تجهد الى تغييب السمات الحضارية المتميزة للمدينة المقدسة، والتي تجذّر حقيقة طابعها وشخصيتها العربية والاسلامية، وهو التغييب الذي ينسجم ويتطابق مع الفكرة الصهيونية الرامية الى تحقيق الاسناد الايدولوجي لفعل الاحتلال والضم والتهويد.

ولكن، رغم ذلك، فإن الحقيقة المؤكدة، الثابتة والراسخة، تظل تكمن في أن تغييب السمات الحضارية للمدينة المقدسة على الورق، ومهما حقق من فعالية في عملية تزييف الوعي على الصعيد العالمي، فإنه لا يستطيع تبديد، وحتى خدش، حقيقة السمات الحضارية، العربية والاسلامية، المتأصلة في المدينة، والتي تنتصب شواهدها في القدس، تتراكم وتتنامى جيلاً بعد جيل، وحقبة بعد حقبة، مؤكدة أن الحق التاريخي في المدينة هو لسلالة من بنوا حجرها الأول من الكنعانيين.. ومن واصلوا بناء حضارتها من العرب والمسلمين.

★★★

ومع ذلك، فإن ثمة حقيقة أخرى مؤكدة، مؤلمة، قاسية وجارحة، وهي أن مدينة القدس، وتلتف حولها كل أرض فلسطين، تقبع الآن تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي، وأن قراراً اسرائيلياً قد اتخذ منذ احدى عشرة سنة (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، يقضي بضم القدس الى

«دولة اسرائيل».

ولم يكن لمثل هذا القرار ان يصدر أو يتحقق، الا في ظل مناخ مهيأ من التراخي العربي والاسلامي، الذي لم يستفزه الاحتلال الاسرائيلي لواحد من اقدس مقدساته، وتغاضى عن الاجراءات الاسرائيلية التي استبقت قرار الضم، ثم اسبل جفنيه عن كل الاجراءات التي استتبعت هذا القرار.

يطول شريط الاجراءات والممارسات الاسرائيلية التي طالت مدينة القدس في خلسة من الزمن العربي الهاجع في غيبوبته، لكنه يظل جزءاً من الحقيقة المرة التي يجب ان تقال، فقد تخدش سطح الواقع العربي الممعن في تكلسه واستنكافه. وها هي بعض العناوين:

ـ بعد عشرين يوماً من احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، صدر قرار اداري اسرائيلي بمساواة الخدمات بين القدس العربية واسرائيل، وتضمن القرار بنداً يقضي بتوسيع حدود بلدية القدس لتشمل القدس العربية وتطبيق القانون والادارة الاسرائيلية عليها، في مقدمة لتهويد المدينة المقدسة.

ـ الامعان في سياسة الاستيطان الاسرائيلي، وتوسيع حجم المستوطنات في القدس وحولها، بما رافق ذلك من عمليات مصادرة للأرض والاستيلاء على مصادر المياه والموارد الطبيعية.

ـ الشروع في صياغة المشروع الاسرائيلي للقدس الكبرى (منطقة المركز)، والذي يهدف الى اعادة تخطيط القدس وما حولها بما يتكامل مع التخطيط الاقليمي داخل «اسرائيل»، وربطها مع الاجزاء المحتلة من فلسطين عام ١٩٤٨ (راجع التفاصيل والخرائط المنشورة في العدد ٦٩ـ٧٠ من «صامد الاقتصادي» الصادر عام ١٩٨٧).

ـ منذ الأيام الأولى لاستيلائها على كامل القدس، قامت سلطات الاحتلال بهدم مئات المنازل العربية في القدس القديمة، ومنها أحياء كاملة، مع مصادرة أراضيها وطرد سكانها خارج الحدود البلدية، بما نجم عنه من اختلال في التوازن الديمغرافي لصالح اليهود داخل



حدود المدينة.

ـ الغاء المؤسسات والادارات العربية في القدس واحلال المؤسسات والدوائر الاسرائيلية مكانها، واصدار التشريعات «القانونية» التي تكرس عملية التهويد للمؤسسات والمرافق والادارات. يضاف الى ذلك نقل السلطات المحتلة للعديد من الوزارات والدوائر الاسرائيلية الى مدينة القدس، تاكيداً منهم في كونها «عاصمة الدولة العبرية».

ـ تشويه مناهج التعليم العربي في القدس، وفرض المناهج التعليمية السائدة في اسرائيل، والتي تتنكر لعروبة القدس وتاريخها، وتراثها العربي والاسلامي.

ـ القيام بحفريات تهدد المقدسات الاسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، تحت ذريعة البحث عن الهيكل. اضافة الى سلسلة طويلة من الانتهاكات الاسرائيلية المتواصلة للمقدسات والحريات الدينية، كان من بينها احراق المسجد الاقصى (١٩٦٩) ومحاولة نسفه (١٩٨٠) واطلاق النار على المصلين غير مرة، كان آخرها المجزرة البشعة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في باحة الاقصى (تشرين الأول ١٩٩٠).

ـ استيلاء المستوطنين الصهاينة على مبنى البطريركية الارثوذكسية في القدس (نيسان ١٩٩٠) والاقامة فيها وعدم الاستجابة لكل قرارات الادانة الاوروبية وغيرها.

ـ الامعان في تغيير البنية الاقتصادية للمدينة بما ينسجم مع المخططات السياسية والاقتصادية الصهيونية، وارهاق المواطنين العرب بالضرائب الباهظة والرسوم الجمركية، مما جعلهم يعانون أعباء أزمة اقتصادية خانقة تولدت نتيجة لمساس هذه التغيرات لكل القطاعات الاقتصادية في المدينة المقدسة.

وسلسلة الاجراءات والانتهاكات تطول...

والقدس، تطلق الصرخة تلو الصرخة. فهل يتردد صداها في العالمين العربي والاسلامي السادرين في حروب لا تخدم مصالح هذه الأمة.

★★★



منذ عشر سنوات، أطلق الباحث الفلسطيني ابراهيم الدقاق، في مقدمة كتابه الصغير والقيّم حول التغيرات الاجتماعية والديمغرافية في القدس خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال، صرخة قد تجد معناها في هذا الزمن اكثر من غيره حينما قال ان «... القدس هي من مقدسات المسلمين وبقية العرب من غير المسلمين. وتبرير التخلف عن نجدتها، مهما كانت المبررات ليس مقنعاً للمقدسي وليس مقنعاً لغير المقدسي في ضوء تكريس الجهد العربي لحسم معارك غير عربية وغير اسلامية، ولحسابات غير عربية وغير اسلامية»..

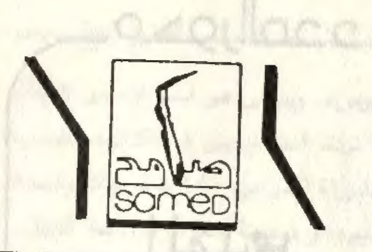
وتبدو لنا هذه الجملة اكثر تطابقاً مع واقعنا الراهن، الآن، حيث الجهد العربي صبّ في غير هدفه، مما أدى الى بعثرة الجهود وتشتتها والابتعاد عن تحقيق مصالح الأمة، وبذلك ابتعدت القدس عن الهدف، في زمن لم يتقدس فيه شيء سوى النفط!!

وتظل القدس، مدينة تتارجح بين الأمل وخيبة الأمل. الأمل الذي تصنعه سواعد الانتفاضة، وخيبة الأمل النابعة من امعان النظام العربي في خوض الحروب والمعارك التي لا تضع القدس والمقدسات في اعتبارها و في سلم أولوياتها!!.

★★★

لا يدعي محور هذا العدد من «صامد الاقتصادي» انه قد ألم بكل تفاصيل القدس، تاريخها ومأساتها وتراثها الروحي والثقافي والحضاري، فهي اكثر ثراء من أن تلم بها بضع عناوين وبضع مئات من الصفحات..

وعذر هذا المحور أنه يحدد طموحه في اعادة استنهاض الذاكرة بقضية، أصبحت غائبة عن الوعي العربي والاسلامي، هي قضية المقدسات ورمزها القدس الشريف، ناهيك عن غيابها عن ذهن وحركة «النظام الجديد» الذي استنفر العالم كله دفاعاً عن الاحتلال الاسرائيلي للقدس. وغيابها عن أوراق الأمم المتحدة التي اكتفت بركام من قرارات الشجب والتحذير والأدانة لمجمل الممارسات الاسرائيلية في القدس، فأراحت ضميرها، ونذرت نفسها



لتحرير النفط في حرب هي الأشد فتكاً وتدميراً.

لكن القدس، رغم الفجيعة تظل حاضرة في الوعي والذاكرة والحلم الفلسطيني.

انها حاضرة في الفعل اليومي لطفل يتشبث بحجره، وشعب يتشبث بتوقه الى التحرر والانعتاق.

وهي حاضرة في الوثيقة التاريخية التي صاغها شعبنا بالدم، فشكلت عهداً تاريخياً لا تراجع عنه..

«واستناداً الى الحق الطبيعي، والتاريخي، والقانوني للشعب العربي الفلسطيني، في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف»..

دولة فلسطين، على أرض فلسطين، وعاصمتها مدينة الروح والحلم والتوق والأمل..

انه وعد جيل ثورتنا، وعد انتفاضتنا الباسلة التي تنبعث من القدس، ومن حولها، لتعيد القدس الى القدس.. وتعيدنا اليها.

أحمد ابو علاء

القدس في التاريخ

د. نظام العباسي

تعتبر مدينة القدس من أقدم مدن العالم، وقد تعرضت عبر تاريخها الطويل، والذي يعود الى ما يقرب من خمسة آلاف عام من الآن، الى ثماني عشرة محاولة تدمير واعادة بناء، وبقيت رغم ذلك، من أبرز الرموز الحضارية والدينية في العالم.

نشأت النواة الأولى لمدينة القدس في الألف الثالث ق.م على تلال الظهور (الطور - تل أوفل)، الذي يقع الى الجنوب الشرقي من المسجد الاقصى المبارك الآن. أما عوامل اختيار هذا الموقع فتعود لاسباب أمنية متمثلة بحماية هذه المدينة الناشئة، التي ساعدت مياه عين ام الدرج، في الجانب الشرقي من الطور على توفير الاحتياجات المائية لسكانها.

ولم يأت البناء على جبل الطور من قبيل المصادفة: فمن الجنوب يتحدر ويحيط بها وادي الربابه (هنّوم)، ومن الشرق وادي جهنم (قدرون)، ومن الغرب وادي الزبل. وهكذا تكون المدينة محاطة بمواقع طبيعية صعبة من الجهات الثلاث، بحيث يغدو أمر اقتحامها من قبل الغزاة مستعصياً، الاّ من الجهة الشمالية. وقد لاحظ المؤرخون أن جميع الجيوش التي فتحت القدس قديماً وحديثاً دخلتها من الشمال[1].

أما ما يعرف بالقدس القديمة اليوم، فهي تلك الاحياء من القدس التي نشأت بعد هجر النواة الأولى للمدينة مع مرور الزمن، والتي تقع داخل سور القدس الذي بناه السلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٤٢م بطول ٤كم وله سبعة أبواب، وبنيت الاحياء بداخل السور على: مرتفع بيت الزيتون (بزيتا) في الشمال الشرقي من المدينة، ومرتفع ساحة الحرم (موريا) في الشرق، ومرتفع صهيون في الجنوب الغربي[2].

الاسم والهوية عبر التاريخ:

فـي حدود الألف الثالث قبل الميلاد استوطن الكنعانيون[3] فلسطين، وعرفت فلسطين باسم أرض كنعان. كما أسس الكنعانيون مدينة القدس واطلقوا عليها اسم «أورشالم»، أي مدينة الاله «شالم» - إله السـلام لدى الكنعـانيـين. كما اطلق على المدينة اسم «يبوس»، ويبوس هو اسم لاحدى القبائل الكنعانية التي هاجرت الى فلسطين في حدود ٢٥٠٠ ق.م. وقد تردد اسم يبوس في الكتابات المصرية الهيروغليفية باسم «يابثي» و«يابتي»، كما ورد اسم القدس في التوراة اكثر من ٦٨٠ مرة، وذلك باسماء مشتقـة جميعها من الاسم الكنعاني للمدينة، فمرة تلفظ «شاليم»، و «مدينة الله»، و «مدينة العدل»، و«مدينة السلام»، و «يبوس» أو مدينة اليبوسيين.

ويتكرر اسم «اورشاليم» في العصور التاريخية، حتى بعد أن استولى عليها اليهود في الالف الاول ق.م، كما يتردد ذكر المدينة بعد ان فتحها نبوخذ نصر الكلداني عام ٥٨٦ق.م ودمّرها ونقل اليهود من سكانها الى بابل (السبي البابلي)، وكذلك الحال بعد مجيء الاسكندر المقدوني ٣٣٢ق.م وخلفائه من البطالمة والسلوقيين، مروراً بالرومان الذين دمروا المدينة بقيادة بومبي سنة ٦٣ ق.م، ومرة أخرى تم حرقها على يد القائد الروماني تيتس سنة ٧٠م، ومرة ثالثة زمن هدريانوس سنة ١٣٥م حيث دمرها وأسس مكانها مستعمرة رومانية أطلق عليها ايليا كابيتوليا (وايليا هو اسم هدريان الاول)، ثم قامت والدته هيلانه ببناء الكنائس فيها وأعادت اليها اسمها أورشاليم[4].

أما اسم القدس (او بيت المقدس) فقد بدأ يُردد منذ الدعوة الاسلامية، حيث ورد ذكرها في اكثر من موضع، واحتلت مدينة بيت المقدس مكاناً هاماً في الدعوة الاسلامية. وهكذا بقي الاسم عربياً كنعانياً طوال التاريخ المدوّن وغير المدون[5]، رغم تعاقب الحملات والاجناس البشرية التي تكالبت على إمتلاكها عبر تاريخها الطويل.

أبرز القوى التي غزت المدينة وحكمتها:

يعتبر اليبوسيون أولى القبائل التي سيطرت على «اورسالم» الكنعانية في حدود ٢٥٠٠ ق.م، حيث تحول اسمها الى «يبوس». ومن ابرز آثار اليبوسيين في المدينة حصن يبوس - الذي يعد اقدم بناء في مدينة القدس، والذي أقيم بهدف الدفاع عن المدينة. وقد عرف هذا الحصن فيما بعد باسم «حصن صهيون»، وكذلك الحال عُرف الجبل الذي اقيم عليه باسم «جبل صهيون»[6].

وقد بقي هذا الحصن بيد اليبوسيين حتى حوالي سنة ٧٠٠ ق.م أي بعد مجيء الموسويين بزهاء ثلاثة قرون، لعجزهم عن اقتحامه، «حتى تولى ملكهم «داود» فجمع انصاره وذهب معهم الى يبوس وقال لهم: من يحتل حصن اليبوسيين يكون رأساً وقائداً. فاقتحمه يوآب بعد مقاومة يبوسية، فصار رأساً وقائداً»[7]، واطلق على الحصن اسم مدينة داود. وقد ازدهرت المدينة في عهد خلفه سليمان، حيث كانت اكثرية سكانها تتألف من الكنعانيين واليبوسيين والعموريين والفلسطة[8]، واستمر حكمهم فيها حتى سنة ٥٨٦ق.م.

العهد البابلي:

حكم البابليون المدينة قرابة خمسين عاما (٥٨٦ - ٥٣٨ق.م). ومن ابرز صنائعهم سبي نبوخذ نصر لليهود من القدس ونفيهم لبابل بعد تدميره وحرقه لهيكل سليمان، حيث اندمج اليهود في البيئة الجديدة لبابل.

الحكم الفارسي:

وبعد عام ٥٣٨ق.م، حيث اجتاحها الفرس، سمح كورش الفارسي لليهود بالعودة الى فلسطين واعادة بناء هيكل سليمان ـ ومع ذلك فقد عاد عدد ضئيل منهم ـ بينما آثر الباقون البقاء في بابل. وهكذا، ورغم الحكم الفارسي الجديد، بقيت فلسطين والقدس محتفظة ـ بعد طرد الدخلاء من اليهود ـ بعروبتها الكنعانية[٩]، لأن الفرس ومن اعقبهم من الحكم لم يؤثروا الاستيطان فيها.

الحكم اليوناني:

أنهى الاسكندر المقدوني اليوناني، بعد قرابة قرنين من الزمان، حكم الفرس على القدس (٣٣٢ ق.م) واستمر حكمهم فيها مدة قرن ونصف من الزمان ـ وبقيت العلاقة بين اليونان، وبقايا يهود فلسطين متأزمة ـ وخاصة في الفترة اللاحقة لموت الاسكندر المقدوني. وقد تنازع خلفاؤه السلوقيون والبطالمة حكم القدس. ومن الاحداث البارزة في هذا الصدد ثورة اليهود بعد ان قام الملك السلوقي انطوخيوس الرابع حوالي سنة ١٦٥ق.م بتدمير الهيكل المعاد بناءه وارغام اليهود على اعتناق الوثنية، وهي الثورة المعروفة بثورة المكابيين.

الحكم الروماني:

بعد فترة من الفوضى داخل الادارة اليونانية، دخل القائد الروماني بومبي القدس سنة ٦٣ ق.م، منهياً بذلك أية شذرات نفوذ يهودي فيها، حيث أصبحت فلسطين بعدئذ مقاطعة رومانية. ومن أبرز الاحداث التي وقعت خلال العهد الروماني، كان مولد السيد المسيح عليه السلام، وفتك القائد تيتس باليهود وحرق الهيكل عام ٧٠م.

كما قام الامبراطور هدريانوس، حينما حاولت بقايا اليهود الثورة مرة اخرى عام ١٣٥م، بتخريب القدس، وأسس مكانها مستعمرة رومانية أطلق عليها «ايليا كابيتوليا»، وحظر على اليهود الوجود في المدينة تحت طائلة الموت، وبقي الامر كذلك حتى دخول الفاتحين المسلمين لارض فلسطين وتسليم القدس للخليفة عمر بن الخطاب عام ٦٣٦م[١٠].

الحكم البيزنطي:

انتقل الحكم من الرومان الى البيزنطيين عام ٣٢٤م. وفي عام ٣١٢م اعتنق الامبراطور قسطنطين الديانة المسيحية وجعلها دين الامبراطورية الرسمي عام ٣٢٣م، كما جعل المدينة المقدسة مركزا للديانة المسيحية ـ حيث امر بتشييد كنيستين فيها وهما كنيسة القيامة، والجلجلة عام ٦٣٦م. وقامت أمه هيلانه، بالسير على نفس الخطى وبنت كنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة الصعود في جبل الزيتون، اضافة الى ذلك فقد انتشرت في الفترة اللاحقة العديد من الاديرة في مختلف انحاء البلاد[١١].

وقد انتعشت المدينة المقدسة خلال هذه الفترة، واصبحت اغنى المدن في الشرق ـ الى ان غزاها كسرى الثاني ملك الفرس ودمّرها عام ٦١٤م، ثم قام الامبراطور هرقل عام ٦٢٧ بهزيمة الفرس واستعادة المدينة. واستمرت المدينة تحت الحكم البيزنطي حتى فتحها المسلمون عام ٦٣٦م[١٢].

الفتح الاسلامي:

أنهى الفتح الاسلامي لفلسطين (وسوريه) فترة الازدواج الحضاري والقلق التي كانت تعيشه مجتمعاتها السامية المستقرة تجاه الجموع والحضارة اليونانية ـ الرومانية الحاكمة[١٣].

فبعد الانتصار الساحق للمسلمين في معركة اليرموك عام ٦٣٦م، حاصرت القوات الاسلامية بقيادة أبي عبيدة عامر بن الجراح مدينة القدس التي ابى بطريركها صفرونيوس ـ بطريرك الارثوذكس تسليمها الا للخليفة عمر بن الخطاب، الذي قدم من المدينة لتسلمها، حيث أعطى أهلها الأمان ـ وعرفت الوثيقة التاريخية بالعهدة العمرية[١٤]، وفيما يلي نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم ـ الحمد لله الذي شرفنا بالاسلام، واكرمنا بالايمان ورحمنا بنبيه صلى الله عليه وسلم. وهدانا من الضلال. وانقذنا من التهلكة ووحد قلوبنا. ونصرنا على الاعداء، وثبت أيدينا. وجعلنا أخوة متحابين. فاحمدوا الله يا عباد الله على هذه النعمة ـ أما بعد ـ فهذا عهد مني أنا عمر بن الخطاب، أعطي الشيخ الوقور بطريرك الامة الملكية صفرونيوس. على جبل الزيتون بمقام القدس الشريف. في الاشتمال على الرعايا والقسوس والرهبان والراهبات. حيث كانوا وأين وجدوا أن يكون عليهم الأمان. لأن الذمي اذا حفظ احكام الذمة. وجب له الأمان والصون منّا نحن المؤمنين. والى من يتولى بعدنا. ولتقطع عنهم اسباب جوانحهم كحسب ما قد جرى منهم من الطاعة والخضوع: وليكن الأمان عليهم. وعلى كنائسهم وديانتهم وكافة دياراتهم التي بيدهم داخلاً وخارجاً. وهي القيامة وبيت لحم مولد عيسى عليه السلام. الكنيسة الكبرى والمغارات ذات الابواب الثلاثة قبلي وشمالي وغربي، وبقية أجناس النصارى الموجودين هناك. وهم الكرج والحبش والذين يأتون من الافرنج والقبط والسريان والارمن والنساطرة واليعاقبه والموارنة تابعين للبطريرك المذكور. ويكون متقدماً عليهم لأنهم أعطوا من حضرة النبي الكريم والحبيب المرسل من الله وشرفوا بختم يده الكريم وأمر بالنظر اليهم والامانة عليهم. كذلك نحن المؤمنين نحسن اليهم ويكونون معافين من الجزية والغفر والواجب، ومسلمين من كافة البلايا في البر والبحور، وفي دخولهم للقيامة وبقية زياراتهم. لا يؤخذ منهم شيء. وأما الذين يقبلون الى الزيارة الى القيامة يؤدي النصراني الى البطريرك درهماً وثلثاً من الفضة*، وكل مؤمن أو مؤمنة يحفظ ما أمرنا به ـ سلطاناً كان أم والياً ـ يجري حكمه على الأرض، غني أم فقير من المؤمنين والمؤمنات، وقد أعطي لهم مرسومنا هذا بحضور جم الصحابة الكرام عبدالله وعثمان بن عفان، وسعد بن زيد، وعبدالرحمن بن عوف، وبقية الأخوة الصحابة الكرام، فليعتمد على ما شرحناه في كتابنا هذا. ويعمل به ويبقى في أيديهم وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه والحمد لله رب العالمين.

حسبنا الله ونعم الوكيل. وكل من قرأ مرسومنا هذا من المؤمنين وخالفه من الآن الى يوم الدين فليكن لعهد الله ناكثاً ولرسوله الحبيب باغضاً.

---

* وقد ظل هذا الرسم يدخل فعلاً الى جيب البطاركة الارثوذكس الى ان أصدر السلطان العثماني سليمان القانوني أوامره بتحويله الى التكية العثمانية.

تحرر في العشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٥ هجرية ـ ٦٣٨م[١٥].

وقد سجل المؤرخان اليونانيان أيوتيخوس وتيوفانيس زيارة الخليفة عمر الى القدس، مؤكدين انه قام بجولة في المدينة المقدسة وزار الأماكن المقدسة المسيحية فيها، وصادف أثناء وجوده في كنيسة القيامة أن حان موعد الصلاة فدعاه البطريرك للصلاة فيها فرفض متذرعاً بأن لا تصبح سُنّة لمن يجيء بعده، واختار مكاناً الى الجنوب من الكنيسة حيث صلّى هناك، في المكان الذي أقيم فيه لاحقاً المسجد العمري[١٦].

كما قام الخليفة الفاروق عمر بزيارة اخرى للمدينة المقدسة بعد ذلك بعامين، حين ضرب القحط الحجاز ـ فيما يسمى بعام الرمادة ـ وانتشر الطاعون، وهو المعروف بطاعون عمواس الذي هلك فيه اكبر القادة وعلى رأسهم أبا عبيدة وشرحبيل بن حسنة ومعاذ بن جبل ويزيد بن ابي سفيان وغيرهم[١٧].

اضافة الى اهتمام الخليفة الفاروق وتنظيمه الجند في فلسطين وبناء المسجد عند الصخرة خلال العهد الراشدي، فقد اهتم الامويون اهتماماً كبيراً بالقدس، حيث بويع معاوية ابن ابي سفيان بالحرم الشريف، كما امر عبدالملك بن مروان ببناء قبة الصخرة، وغير ذلك من المآثر الاسلامية التي ما زالت خالدة حتى اليوم.

ولا بدّ من التأكيد في هذا الصدد على ان سرعة فتح المسلمين لفلسطين واستسلام البلاد السهل بعد المعارك الكبرى مع الروم، وكتب الامان للمدن ـ يكشف مدى الشعور بالقربى والتفاهم بين الجموع الفاتحة وأهل البلاد المفتوحة. فالروم وحدهم قاوموا وهم الذين هزموا وطردوا. أما اهل البلاد وغالبيتهم الساحقة من العرب ـ فقد التقوا مع جماعة هي منهم في الاعراق واللغة والانماط الحياتية والتكوينات العرقية والحضارية، ولهذا كانت عمليات اللقاء والاندماج سريعة وسهلة، فلم يتغير الكثير على فلسطين وأهلها بعد الفتح سوى هوية الحكام والنظام السياسي، حيث صار الحكام العرب والجند العرب أقرب منهم من اولئك الرومان أو اليونان[١٨].

لقد عاشت فلسطين، وبشكل خاص القدس، خلال العهد الأموي الذي امتد تسعين عاماً، في ظل ١٤ خليفة، أحد عصورها الذهبية، واصبحت احد ابرز المناطق الهامة في الامبراطورية الاسلامية التي امتدت من الاطلسي حتى السند، والسند الديني والموقع الاقدس في اعين الخلفاء، حيث سادت فيها الحرية الدينية الكاملة، واستقر نهائيا التوطن العربي السلمي وازدهر العمران والتطور الاقتصادي[١٩].

وفي العصر العباسي، واصل الخلفاء العباسيون اهتمامهم بالقدس، حيث زارها منهم المنصور والمهدي والمأمون، وجرت في عهدهم تعميرات وتجديدات في المسجد الاقصى وقبة الصخرة[٢٠]، اضافة الى نشرهم الامن والطمأنينة بين قلوب المؤمنين، حيث وصف برنارد الحكيم ـ وهو احد الحجاج المسيحيين آنذاك الوضع في المدينة مؤكداً على ان «المسلمين والمسيحيين فيها على تفاهم تام، والأمن مستتب حتى ان المسافر ليلاً يجب ان تكون بيده وثيقة تثبت هويته.. واذا سافرت من بلد الى بلد ونفق جملي أو حماري وتركت امتعتي مكانها وذهبت لاكتراء دابة من البلدة المجاورة، عدت فوجدت كل شيء على حاله لم تمسه يد..»[٢١].

وعلى الرغم من ضعف الدولة العباسية بعد القرن التاسع الميلادي، الاّ أن حكام المسلمين من طولونيين واخشيديين وفاطميين وسلاجقة، اهتموا بالقدس، الى درجة ان الحكام الاخشيديين، دفنوا «ملوكهم جميعا في القدس»[٢٢].

حملة الفرنجة وتحرير القدس:

في عام ١٠٩٩ سقطت القدس في ايدي الفرنجة، فاحتفلوا بانتصارهم على المسلمين بارتكاب مذبحة تعتبر «وصمة عار لا تمحى في تاريخهم» وخصوصاً في منطقة الحرم القدسي الشريف، حيث «وصل الدم الى ركب الخيل لدى تقدم الغزاة نحو المسجد الاقصى»، كما حوّل الصليبيون بعض المساجد الى كنائس، ومنها مسجد قبة الصخرة الذي صار كنيسة باسم هيكل السيّد، واغتصبوا عدة كنائس ارثوذكسية عربية ويونانية في القدس وخارجها، ناهيك عن الاديرة والاوقاف الكثيرة[٢٣].

ودام حكم الفرنجة (الصليبيين) على القدس ٨٨ سنة، دخلها بعد ذلك صلاح الدين الايوبي عام ١١٨٧ سلماً بعد انتصاره في معركة حطين، وسمح للفرنجة بمغادرتها سلماً، اما المسيحيين الشرقيين فقد سمح لهم البقاء في المدينة.

وقد ازداد اهتمام العرب والمسلمين بالقدس نتيجة الغزوة الصليبية، فانبرى العلماء بالكتابة حول القدس وأهميتها ومآثرها، خاصة خلال العهدين الايوبي والمملوكي، حيث مهرها المماليك بمنشآتهم العديدة ثم جعلوا منها نيابة مستقلة وعينوا عليها الامراء الكبار، واصبحت مركز حكم[٢٤] كغيرها من المدن الهامة في بلاد الشام، بل فاقتها في الاهمية لمكانتها الروحية والدينية لدى الجميع، كما غدت القدس مركزاً من أهم المراكز العلمية في العالم الاسلامي كله[٢٥] خلال فترة حكم المماليك، فكان يفد اليها الدارسون والمدرسون من مختلف الاقطار، اما مواردها الاقتصادية فكانت أهمها الأوقاف التي اوقفها الامراء والمحسنون والسلاطين عليها وعلى المنشآت التي اقاموها[٢٦].

الاحتلال العثماني.. والتغلغل الاوروبي:

في عام ١٥١٧ احتل السلطان سليم الاول العثماني القدس بعد انتصاره على المماليك في معركة مرج دابق عام ١٥١٦، اما خلفه السلطان سليمان القانوني، فقد اهتم بالقدس اهتماماً خاصاً وأقام فيها منشآت عديدة منها سور القدس الذي دامت عمارته خمسة أعوام، وتكية خاصكي سلطان، وعددا من المساجد والاسبلة، كما عمّر قبة الصخرة.

وقد انتشرت زمن العثمانيين التكايا والزوايا ومؤسسات الصوفية الاخرى. الاّ ان الحياة العلمية والاقتصادية في القدس أخذت بالتدهور مع بدء ضعف الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر الميلادي[٢٧].

اضطراداً مع ازدياد ضعف الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، ازداد النفوذ والتغلغل الاوروبي في فلسطين، والذي جاء تحت شعارات مختلفة منها «الحروب الصليبية المسالمة»، أو «تخليص المسيحيين الذين يعيشون في ظل الدولة العثمانية»، حيث استطاعت القوى العظمى آنذاك (فرنسا،

بريطانيا، روسيا القيصرية، وبروسيا)، اخذ حق حمايتها للاقليات المسيحية المذهبية ـ إضافة الى اخذ بريطانيا حق حمايتها لليهود في فلسطين. واذا كان النشاط التغلغلي الذي أخذ طابعاً سلمياً مدعوماً من القناصل الاوروبية في الاستانة، ومحمياً بالقوة العسكرية التابعة لهذه الدول، والذي أخذ غطاء ثقافياً ـ تبشيرياً، قد عمّ كافة أنحاء الدولة العثمانية ـ او على الاقل مناطق انتشار هذه الاقليات المذهبية، فقد تركز النشاط بشكل خاص على فلسطين، مما حدا بأحد المؤرخين الاوروبيين الى القول بأن القدس وبيت لحم، كان يوجد فيهما خلال الاعياد الدينية منذ ثمانينات القرن الماضي، اعدادا من الحجاج المسيحيين تفوق اعداد السكان الاصليين[٢٨]. لقد قاد هذا النشاط التغلغلي الاوروبي الى ازدياد نشاط المهاجرين اليهود الى فلسطين وبشكل مكثف بعد قيام الحركة الصهيونية السياسية رسميا عقب مؤتمر بال عام ١٨٩٧م.

النشاطات اليهودية والمؤامرة الاستعمارية:

لقد نعمت الطائفة اليهودية في فلسطين في اواخر القرن الماضي بأوضاع سياسية مريحة، حيث قدم معظم المهاجرين الى القدس للعيش قرب الاماكن المقدسة لاقامة الصلوات ودراسة التلمود تسريعا لقدوم السيد المسيح، اضافة الى التبرعات السخية التي كانت تغدق عليهم ـ حيث أخذت شكل «فريضة» اطلق عليها اسم «حلوكاه» ـ وقد عاش ٨٥٪ من اليهود معتمدين عليها، فأخذت حركتهم طابعاً أكثر تنظيماً من خلال نشاط جمعية الاليانس الفرنسية، وعائلة روتشلد ومونتيفوري، مما حدا باليهود الى اقامة احياء جديدة خارج اسوار المدينة المقدسة. وكانت اولى المبادرات في هذا الصدد عام ١٨٥٩ حينما استطاع مونتيفوري شراء قطعة من الارض الى الغرب من بوابة يافا، وعزز السلطان العثماني ذلك بفرمان خاص ـ تحت شعار بناء مستشفى عليها، وتمكن مونتيفوري من تغيير خطته واقامة مساكن شعبية عليها بتدخل من السفير البريطاني في استنبول. لقد شكل هذا الحي نواة ما يطلق عليه بالقدس الجديدة.

وتتابعت اقامة الاحياء اليهودة في هذه المنطقة، حيث اقيمت ضاحية «مشكانوت شعنانيه» سنة ١٨٦٠، وتأسس عدد من الاحياء اليهودية بين اعوام ١٨٧٥ ـ ١٨٧٨ على طريق القدس ـ يافا والسنوات اللاحقة ـ حيث وصل البناء اليهودي في منطقة طريق يافا مع نهاية القرن الماضي الى «محانيه يهودا»[٢٩].

وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى، وصل البناء الى مدخل «روميما» غرباً وحي بوخارين والشيخ جراح شمالاً، بينما كان البناء أقل في الجهتين الشرقية والجنوبية لاسباب طبغرافية قبل كل شيء. وهكذا، عندما دخلت القوات البريطانية القدس في ديسمبر ١٩١٧، كانت المرحلة الاولى من المخططات الصهيونية لمحاصرة المدينة قد انجزت ممهدة للمرحلة الثانية، التي بدأها الجنرال اللنبي فور دخوله القدس وقبل انتهاء الحرب العالمية الاولى. فقد قام اللنبي باستدعاء مهندس مدينة الاسكندرية «ماكلين» لوضع الخطة الهيكلية الاولى للمدينة المقدسة التي اقرت عام ١٩١٨، حيث قسمت المدينة بموجبها الى اربع مناطق:

المدينة القديمة واسوارها، والقدس الشرقية (العربية)، والمناطق المحيطة بالبلدة القديمة، والقدس الغربية (اليهودية). وتقرر منع البناء منعاً باتاً في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، ووضعت قيودا على البناء في القدس الشرقية، واعلنت القدس الغربية منطقة تطوير من حيث ساهم ذلك في تنفيذ المرحلة الثانية من المخطط الصهيوني بتعزيز الوجود اليهودي في القدس واحكام تطويقها استيطانياً ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي كخطوة اولى نحو الاحتلال الكامل للمدينة[٣٠].

وهكذا دخلت فلسطين، وبشكل خاص مدينة القدس، مرحلة جديدة من مراحل المؤامرة الاستعمارية تمهيداً للسيطرة الصهيونية الكاملة عليها منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين واعطاء انجلترا وعداً لليهود باقامة «وطن قومي» لهم في فلسطين (وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧).

وقد ارتفع عدد اليهود في القدس من ٣٣,٩٧١ عام ١٩١٨ من مجموع اليهود في فلسطين والبالغ حوالي ٥٦ الفاً، الى ٩٩,٤٠٠ في القدس عام ١٩٤٦، من مجموع يهود فلسطين الذين تضاعف عددهم: عشر مرات خلال هذه الفترة في فلسطين ليصل الى حوالي ٦٥٠ الفاً[٣١].

لقد أثارت الاعتداءات المتزايدة للمهاجرة اليهودية وسياسة بريطانيا الموالية للصهيونية ورفضها الاستجابة للمطالب العربية خوف العرب من مستقبلهم ومستقبل وطنهم، حيث قام الشعب الفلسطيني بعدد من الانتفاضات والثورات ابتداءاً من عام ١٩٢٠ وحتى نهاية الانتداب. واذا كانت هبتا ١٩٢٠، ١٩٢٩، تعودان لاسباب مباشرة الى النزاعات بين اليهود والمسلمين حول الاماكن المقدسة في القدس، الّا ان القدس، شكلت، كعاصمة لفلسطين ومقر لحكومة الانتداب فيها، مركزاً لمقاومة تهويد فلسطين. ولقد حاول الانجليز دائماً، وبعد كل هبة فلسطينية، الوصول الى تسوية بين العرب واليهود ـ على حساب العرب، ولتعزيز مكانة اليهود في فلسطين عامة والقدس بشكل خاص. الّا ان العرب احبطوا كل هذه المحاولات خلال فترة الانتداب. ولعلنا نذكر في هذا الصدد تحقيق لجنة شو في احداث البراق عام ١٩٢٩ ـ حيث اثبتت هذه اللجنة المكلفة من عصبة الامم حق المسلمين الكامل في حائط البراق الشريف[٣٢].

اما خلال الثورة الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، حيث ارسلت بريطانيا لجنة بيل لتحري أسباب ثورة العرب، فقد اقترحت تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، فاوصت باقامة انتداب دائم للحكومة البريطانية على القدس وبيت لحم والناصرة وبحيرة طبرية. وعلى الرغم من فشل تنفيذ هذه المخططات نتيجة المقاومة الفلسطينية الباسلة، الا ان المخططات الصهيونية العاملة على تهويد فلسطين، والقدس بشكل خاص، استمرت قدماً خلال فترة الحرب العالمية الثانية، التي تخللتها الاعمال الارهابية للمنظمات الصهيونية الارهابية المسلحة ـ كان ابرزها نسف مقر حكومة الانتداب في القدس في ٢٢ تموز عام ١٩٤٦.

وحينما رأت بريطانيا، بعيد الحرب العالمية الاولى، صعوبة الاستمرار في انتدابها لفلسطين، لاسباب متنوعة منها الارهاب اليهودي، والضغوط الاميركية المتزايدة لصالح الصهيونية، رأت بريطانيا احالة مسألة حكم فلسطين الى منظمة الامم المتحدة، التي عينت لجنة خاصة بفلسطين لتقدم توصياتها بشأن حل النزاع. وكان مشروع الاغلبية القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ـ حيث اقتطع اليهود ٥٧٪

من ارض فلسطين بناء على اقتراح اللجنة والباقي بيد العرب، وانشاء نظام دولي خاص بالقدس ـ يديره مجلس الوصاية نيابة عن الامم المتحدة هو الذي فاز بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وذلك بموافقة ٣٣ صوتاً وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.[٣٣]

لم تتمكن لجنة فلسطين المنبثقة عن مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة من تأدية مهامها الادارية بسبب معارضة الحكومة البريطانية، كونها حكومة منتدبة لم ترض بوجود سلطة موازية لها في فلسطين قبل الانسحاب منها. أما بعد انتهاء الانتداب، فلم تستطع اللجنة ان تضطلع بمهامها بسبب حالة الاضطراب والفوضى الكاملة التي سادت فلسطين آنذاك. وكل ما استطاعته هو رفع تقرير الى مجلس الامن عن انهيار القانون والنظام والحاجة الى قوة شرطة دولية لحفظه. وقد اتخذت الامم المتحدة بعد ذلك عددا من القرارات لمنع تدهور الوضع ولتطبيق قرار ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ـ الّا انها لم تنجح في تنفيذها، ومنها القرار رقم ١٨٧ في ٦ أيار ١٩٤٨ حيث اوصت بتعيين مندوب بلدي خاص لادارة القدس ـ الاة انه لم يستطع القيام بمهامه، على الرغم من تعيينه، كما قررت في ١٤ أيار ١٩٤٨ تعيين الكونت برنادوت كوسيط لضمان سلامة سكان فلسطين[٣٤] وحماية الاماكن المقدسة ـ وقد اغتاله اليهود في نفس العام. عند اعلان بريطانيا اعتزامها الانسحاب من فلسطين يوم ١٤ أيار ١٩٤٨، يمكن القول بأن المرحلة التنفيذية الثالثة لتهويد المدينة المقدسة قد بدأت بشكل عملي: فقد بدأت المنظمات الارهابية الصهيونية مع اعلان قيام الدولة الصهيونية، وفي اليوم نفسه، في تصعيد حرب الابادة وممارسة اعمال القتل والنهب والتدمير لايقاع الرعب في نفوس العرب وحملهم على الفرار، لتسلم الارض خالية من السكان. وفي هذا الاطار قامت بارتكاب عدد من المجازر لعل ابرزها مجزرة دير ياسين التي تبعد حوالي ١,٥ ميل غرب القدس، وذلك في ٩ نيسان ١٩٤٨.

وقد وصف دي رينيه المندوب الرئيس لبعثة الصليب الاحمر الدولي هذه المجزرة ـ بعد ان تمكن من الوصول الى القرية لمشاهدة آثار الجريمة في تقرير مفصل:

«وقع ثلاثمائة شخص ضحية للذبح والتنكيل.. دون اي سبب عسكري او استفزاز، ذبح الشيوخ والنساء والاطفال والرضع بوحشية على ايدي الجنود اليهود من منظمة الاراغون الذين استخدموا القنابل اليدوية والسكاكين لتنفيذ جريمتهم، وذلك بقيادة وتوجيه رؤسائهم..»[٣٥].

وللتأكد من ان المذبحة حققت الهدف المرسوم لارهاب السكان العرب، قام افراد قوات الارغون بعرض القلة الناجين من سكان دير ياسين ومن بينهم بعض النساء، في ثلاث شاحنات عبر شوارع القدس ـ كجائزة لنصرهم العسكري ـ[٣٦].

مثلت هذه المذبحة والممارسات الصهيونية الارهابية جزءاً من خطة مرسومة بدقة للاستيلاء على فلسطين ـ والقدس بشكل خاص ـ في الايام الاخيرة من عمر الانتداب. فقد قامت القوات اليهودية بالاستيلاء على الجزء الغربي من مدينة القدس، في الوقت الذي كانت ما تزال القوات البريطانية والمندوب السامي موجودين في القدس، حيث استولت على حيين عربيين هما حي القطمون في ٢٥ نيسان، وحي

الشيخ جراح ٣٠ نيسان ١٩٤٨، واجتاحت الاحياء العربية الاخرى في القدس (الجديدة) في ١٤ و ١٥ أيار مكملة بذلك احتلال معظم احياء القدس الجديدة قبل اليوم الذي اعلن فيه دخول الجيوش العربية لفلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨.

وقد وصف هاري ليفين (Harry Levin) وهو مراسل لاحدى الصحف اليهودية، احداث المعارك الجارية يوم ١٥ ايار، حيث راقبها من المستشفى الايطالي، كما يلي:

«على مقربة مني كان احد مكبرات الصوت ينادي باللغة العربية: الهاغانا تتحدث الى السكان العرب المدنيين وتحثهم على مغادرة المنطقة قبل الساعة الخامسة والربع صباحا. ارحموا زوجاتكم واطفالكم وابتعدوا عن حمام الدم هذا. استسلموا لنا وسلموا اسلحتكم ولن يصيبكم اذى أو اخرجوا عن طريق اريحا، فهي ما تزال مفتوحة امامكم. وان بقيتم فستتعرضون لكارثة»[٣٧].

وهكذا سقطت أجمل احياء القدس في الجزء الغربي من المدينة، حيث كان ثلثا سكان القدس من العرب يسكنون هناك، وكانت معظم اجزائه مُلكاً لهم. وقد استباحته العصابات الصهيونية وقتلت من بقي فيه من العرب واستولت على بيوتهم وممتلكاتهم وأحلت المستوطنين الصهاينة فيها. فقد بلغت مساحة الارض في القدس إبان فترة الانتداب رغم محاولات التهويد الصهيونية سابقة الذكر، كالتالي ـ علماً بأن مساحة القدس (القديمة والجديدة) بلغت حوالي ٢٠,١٣٣ دونم، منها ١٩,٣٣١ في المدينة الجديدة، و ٨٠٠ في المدينة القديمة، وحسب الملكية:

املاك عربية	٤٠٪
أملاك يهودية	٢٦,١٢٪
أملاك آخرين (طوائف مسيحية)	١٣,٨٦٪
املاك حكومية وبلديات	٢,٩٪
طرق وسكك حديد	١٧,١٢٪[٣٨]

بعد اجتياح القوات اليهودية للاحياء العربية في القدس الجديدة، قاموا بمهاجمة المدينة القديمة، للوصول الى الحي اليهودي فيها والاستيلاء عليها بالكامل. الا ان مناعة اسوار القدس القديمة التي بناها السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٤٢، وبسالة المدافعين عنها، أفشل الهجمات الصهيونية، وقد حافظ الجيش الاردني الذي دخل القدس يوم ١٨ ايار ١٩٤٨ على المدينة القديمة، حيث أعلنت الحكومة الاردنية في رسالة للامم المتحدة:

«ان حقيقة الامر بهذا الصدد هي ان الجيش الاردني وصل الى القدس يوم ١٨ أيار ١٩٤٨، اي بعد ثلاثة ايام من انتهاء الانتداب، وذلك بناء على الاصرار الشديد ومناشدة المواطنين العرب المحاصرين، من اجل انقاذ الجزء البسيط المتبقى من المدينة باسرها، بعد ان خسروا الجزء الاكبر خارج الاسوار لصالح العصابات والقوات الاسرائيلية قبل وبعد انتهاء الانتداب..»[٣٩]

وكانت القوات الصهيونية قد شنت اخر هجوم على المدينة القديمة في ١٧ تموز على ١٩٤٨، قبل يوم

واحد من تنفيذ وقف اطلاق النار الذي اقرته الامم المتحدة، ولكنه باء بالفشل، بعد ان اخلت القوات الاردنية سكان الحي اليهودي في البلدة القديمة الذين استسلموا في ٢٨ ايار ١٩٤٨، بعد ذلك استمر الوضع العسكري في القدس ساكنا، وتم تجميده بموجب اتفاقية الهدنة التي ابرمت بين اسرائيل والاردن في ٣ نيسان ١٩٤٩.

وهكذا، أبقت الهدنة الجديدة احتلال اسرائيل للقدس الجديدة بما في ذلك اثنا عشر حياً من بين خمسة عشر حيا سكنيا عربياً خاليا من سكانه، وهي: القطمون، والمصرارة، والطالبية، والبقعة العليا، والبقعة السفلى، والمستعمرات اليونانية والالمانية والشيخ جراح، ودير ابو طور، ومأمن الله، والنبي داود، والشيخ بدر[40].

بعد وقف اطلاق النار، عملت «الدولة الصهيونية» على الحاق القدس ـ رغم القرارات الدولية الخاصة بتدويلها (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) على كافة الاصعدة، حيث اعلنت في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٠ عاصمة للدولة الصهيونية، وبدأت الوزارات الصهيونية بالانتقال اليها ابتداء من عام ١٩٥١. كما سنت مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة التي تمكنها من الاستيلاء عليها متحايلة بذلك على قرارات مجلس الامن والجمعية العمومية المتعاقبة، والتي رفضت هذه الاجراءات. كما استقدمت المستوطنين اليهود الى القدس، فازداد عدد اليهود في القدس مثلاً بين اعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ الى ٥٤ الف مستوطن، ووصل عددهم عام ١٩٦٧ ـ عشية حرب حزيران الى ١٩٦ الف نسمة[41]..

الاحتلال الاسرائيلي لكامل القدس:

بنشوب حرب حزيران ١٩٦٧، عملت القوات الصهيونية جاهدة، بعد احتلالها لكامل مدينة القدس وبقية اجزاء فلسطين، اضافة الى الجولان وسيناء، بشكل خاص، على الغاء الطابع العربي عن مدينة القدس. وقد ترافق في هذا الاطار مع: تفريغ الارض من السكان العرب بوسائل متعددة، والاستيلاء على الارض العربية في القدس، واحاطة ما تبقى منها بالمستوطنات، مستخدمة في ذلك كل ما خبرته من مهارة وكذب وخداع للرأي العام العالمي، وتحايل على قرارات الامم المتحدة المتعاقبة، وارهاب وقوانين لا يمكن وصفها بأقل من فاشية ضد السكان العرب.

وتزخر المؤلفات والتقارير حول هذه الاعمال الصهيونية[42] التي لا مثيل لها حتى في تاريخ الدولة النازية. ومنذ قرار السلطات الصهيونية بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧ القاضي بضم القدس الشرقية اليها لتشكل مع القدس الغربية «عاصمة اسرائيل الموحدة»، والدولة الصهيونية ماضية قدماً في مخططاتها تجاه تهويد القدس والغاء طابعها العربي الاسلامي العالمي التاريخي التراثي الاصيل، رغم السخط والاستنكار العالمي، والقرارات الدولية كثيرة العدد، كل ذلك يأتي في ظل الحماية الامريكية لاطماع الدولة الصهيونية التوسعية.

ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المباركة في ١٩٨٧/١٢/٩، احتلت القدس ـ كما هي دائماً

موقع القلب في الاهمية في نضال الشعب الفلسطيني، حيث اعلنت اهداف الانتفاضة في اقامة الدولة الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان الاهتمام العربي والاسلامي والدولي بالقدس الشريف ومكانتها لا يضاهيه اي اهتمام، بمدينة مشابهة، وستبقى القدس رمزاً ـ كما كانت في العصور السابقة ـ، ومعياراً لقوة الامة وضعفها. فالمعركة في القدس ومن اجل القدس كانت وما زالت معركة حضارية روحية تاريخية. وقد علّمنا تاريخ القدس وتدميرها واعادة بنائها عبر التاريخ اكثر من ثمانية عشر مرة، والاحتلال الاجنبي لها خلال العهود الغابرة، ان القدس الرمز ستظل كما كانت، عربية اسلامية، ارضاً وسكاناً، انسانية الرسالة ـ كما هي عميقة في جذورها التاريخية.

الهوامش:

(١) للاستزادة حول موقع القدس، أنظر: **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثالث، ط١، ١٩٨٤، ص٥٠٨ ـ ٥٠٩.

(٢) المصدر السابق، ص٥٠٩.

(٣) هم احدى القبائل السامية التي هاجرت الى فلسطين في الالف الثالث ق.م. واطلق على الارض الممتدة بين مصب نهر العاصي شمالاً وحدود المملكة المصرية جنوباً (قرب العريش) اسم «ارض كنعان». انظر الموسوعة الفلسطينية، ج٣، ص٦٦٦ ـ ٦٦٧. وتقول عالمة الاثار كاثلين كنيون «ان القدس كانت موجودة قبل الذكرى الالفية الثالثة ق.م» انظر: كتن، هنري: **القدس الشريف**، ترجمة نور الدين كتانه، عمان ط١، ١٩٨٩، ص٣٩ ـ ٤٠.

(٤) كما ويجب التنويه هنا، الى ان معظم التدمير الذي اصاب القدس على ايدي القادة الرومان جاء بسبب الثورات او الفتن التي قام بها اليهود ف القدس، حيث منعوا من الاقامة فيها الى ان اعادتهم الامبراطورة هيلانة. انظر المصدر السابق ص٥١١.

(٥) **انظر ايضاً: الفرحان، يحن: قصة مدينة القدس**، سلسلة المدن الفلسطينية ٦، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ودائرة الثقافة ـ م.ت.ف، ص١٢ ـ ١٧.

(٦) المصدر السابق، ص١٨.

(٧) المصدر السابق، انظر ايضاً **الموسوعة الفلسطينية**، ج٣، ص٥١١.

(٨) يعتبر الكنعانيون والفلسطه الاجداد الاوائل للفلسطينيين حالياً. اما الفلسطه القدماء فكانوا يسمون ايضاً بـ«شعب البحر». وقد غزوا في حدود القرن ١٢ق.م مصر وبعد هزيمتهم امام الفراعنة، سمح لهم بالاستيطان على جزء من الساحل الجنوبي لفلسطين (حتى نقطة تقع شمال يافا)، حيث انصهروا مع الكنعانيين واخذوا لغتهم ودينهم وتمثلوا حضارتهم.

(٩) انظر: كتن، هنري: **القدس الشريف**، مصدر سابق، ص٤٥.

(١٠) انظر: المصدر السابق، ص٤٧. ايضاً، **الموسوعة الفلسطينية**، ج٣، ص٥١١.

(١١) كتن، هنري: مصدر سابق، ص٤٨.

(١٢) المصدر السابق، ص٤٩.

(١٣) كانت حواضر فلسطين وسورية بشكل عام قد استوطنت فيها منذ قرون خلت موجات من القبائل العربية. ولا بد من التذكير هنا بأنه، وان صقل الكنعانيون الساميون فلسطين ابتداء بطابعها العربي ـ الا ان موجات المهاجرين من القبائل العربية على فلسطين قد استمرت، وبقي الروم والبيزنطيون وغيرهم ممن حكموا فلسطين قبل الفتح الاسلامي يتمركزون في المدن والحصون الرئيسة، وغالبا ما كانوا يؤمرون عليها ايضاً بعض حلفائهم من العرب (كالغساسنة مثلاً). وهكذا استمرت فلسطين في بعدها الزماني والمكاني ـ رغم الحكم الاجنبي، سامية عربية، وسرعان ما انصهرت

في بوتقة الحضارة العربية الاسلامية بعد الفتح الاسلامي ورحيل المحتلين الاجانب عنها ـ والتي بقيت حضارتهم ولغتهم غريبة وبعيدة عن سكانها الاصليين.

حول انتشار القبائل العربية في فلسطين، انظر: مصطفى، شاكر: العرب والاسلام وفلسطين عبر التاريخ، في **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، ج١، ط١، ١٩٨٣، ص٢٩ ـ ٧٨.

(١٤) كتبت هذه الوثيقة على ورق من الجلد عرضه شبر وطوله ستة أشبار، وهي ما تزال محفوظة الى الآن في البطريركية اليونانية الارثوذكسية بالقدس

(١٥) انظر ـ جريس، سمير: **القدس (المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت ١٩٨١، ص١٨٥ ـ ١٨٧.

(١٦) المصدر السابق، ص١٨٧.

(١٧) مصطفى، شاكر المصدر السابق، ص٤٢ ـ ٤٣.

(١٨) المصدر السابق، ص٤١.

(١٩) المصدر السابق، ص٤٣ ـ ٤٧.

(٢٠) **الموسوعة الفلسطينية**، ج٣، ص٥١٢.

(٢١) مصطفى، شاكر مصدر سابق، ص٥١.

(٢٢) **الموسوعة الفلسطينية**، ج٣، ص٥١٢.

(٢٣) جريس، سمير: مصدر سابق، ص١٨٨.

(٢٤) انظر: غوانمة، يوسف: **نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي**، عمان ١٩٨٢، ص٢١.

(٢٥) زيادة على ذلك، انظر: المصدر السابق، الفصل الخامس ص١٤١ ـ ١٨٠، الذي يتناول الحياة العلمية في القدس خلال العصر المملوكي.

(٢٦) انظر ايضاً: غوانمة، يوسف: **دراسات في تاريخ الاردن وفلسطين في العصر الاسلامي**، عمان ١٩٨٣، ص٢٣٤ ـ ٢٤٢ حيث يتحدث عن التجارة الداخلية والخارجية في نيابة بيت المقدس خلال العهد المملوكي.

(٢٧) **الموسوعة الفلسطينية**، ج٣، ص٥١٣.

(٢٨) حول السياسة التغلغلية الاوروبية في فلسطين خلال القرن التاسع عشر، انظر: العباسي، نظام: **السياسة الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية**، عمان، ١٩٨٤، ص١٣ ـ ٣٤، تحت عنوان: التغلغل الاوروبي في فلسطين منذ حملة نابليون بونابرت على مصر ١٧٩٨ ـ حتى الحرب العالمية الاولى.

(٢٩) جريس، سمير. مصدر سابق، ص١٩ ـ ٢١.

(٣٠) المصدر السابق، ص٢٤. وقد حاولت دولة الانتداب منذ البداية تعيين مجلس بلدي للقدس يتألف من اثنين من المسلمين واثنين من المسيحيين واثنين من اليهود ـ احدهما نائباً للرئيس ـ وازدادت التدخلات لصالح اليهود في الفترة اللاحقة ـ انظر نفس المصدر، ص٢٥ ـ ٢٦.

(٣١) كتن، هنري: مصدر سابق، ص٦٦.

(٣٢) انظر تقرير لجنة شو تحت عنوان: **الحق العربي في حائط المبكى في القدس**: تقرير اللجنة الدولية المقدم الى عصبة الامم عام ١٩٣٠، بيروت ١٩٦٨، سلسلة الوثائق الاساسية ـ ٤.

(٣٣) كتن، هنري، مصدر سابق، ص٧١ ـ ٧٢.

(٣٤) المصدر السابق، ص٧٤ ـ ٧٥.

(٣٥) المصدر السابق، ص٨١.

(٣٦) المصدر السابق، ص٨٢.

(٣٧) نقلاً عن المصدر السابق، ص٨٧ ـ ٨٨.

(٣٨) جريس، سمير: مصدر سابق، ص٣٥.

(٣٩) نقلاً عن: كتن، هنري. مصدر سابق، ص٩١.

(٤٠) المصدر السابق، ص٩٤.

(٤١) جريس، سمير: مصدر سابق، ص٥١.

(٤٢) أنظر مثلاً: كير، مالكوم هـ: الوضع السياسي المتغير للقدس، في: **تهويد فلسطين**، عدد من المؤلفين ـ اعداد وتحرير ابراهيم ابو لغد، ترجمة اسعد رزون، بيروت ١٩٧٢.

المعارك الحربية حول القدس

محمد سلمان

تعتبر القدس من المدن القليلة في هذا العالم التي تنفرد بخصائص ومزايا كثيرة، قلما تجتمع في مدينة اخرى، فإلى جانب الخصائص الجغرافية، من حيث الموقع والتوضع، وتاريخها العريق المميّز، فانها تمتاز بسمة منفردة، ملازمة لها عبر التاريخ، وهي صفة القداسة بالنسبة لجميع الاديان السماوية، دون استثناء، مما رفع قدرها، وجعلها في مكانة خاصة في القلوب، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الميزة، كانت السبب في معظم البلايا والمحن التي اصابت هذه المدينة، عبر العصور، فهوجمت القدس، واستبيحت، ولمرات كثيرة، وسُفكت دماء أبنائها، ودُمر بنيانها، تدميراً كاملاً، لمرات، وقُلبت رأساً على عقب. ورغم كل ما حل بها من نكبات، وحروب أدت الى هدمها واعادة بنائها ثماني عشرة مرة عبر التاريخ[1]، فانها كانت تخرج من كل محنة أعظم من سائر أسلافها، وكأنها تنمو وتزدهر رسوخاً وأصالة، كلما عظم مصابها، وتفاقمت محنها.

فمنذ أن قامت القدس الاولى ـ مدينة السلام ـ الكنعانية، قبل نحو ٥٠٠٠ عام[2]، وحتى اليوم، وهي محط انظار البشرية، ابتداء من عصر المحلية الحضارية، حيث نشأت الحضارات المستقرة الأولى في فلسطين، ووادي النيل والرافدين، وحتى عصرنا هذا. فلم يبق غاز من الغزاة، المتقدمين أو المتأخرين، في هذا الجزء من الشرق إلا ونازلته، فإما ان يكون قد صرعها، أو تكون قد غلبته، إذن فلا عجب ان تقع اكبر المعارك التي عرفها العرب والمسلمون فوق أرض فلسطين، وعلى مرمى حجر من القدس. مثل معارك (حطين؛ عين جالوت؛ أجنادين؛ واليرموك. هذا فضلاً عن عشرات المعارك الفاصلة في تاريخ المنطقة، قبل ظهور الاسلام، سواء كانت معارك محلية أم معارك ضد الأجنبي، وثنية أم صليبية.

ورغم أننا لسنا بصدد دراسة تاريخ القدس، إلا أنه من المفيد تقسيم مراحل هذا التاريخ، ووضع المعارك الحربية التي حدثت حولها، ضمن كل مرحلة. وعليه، فإنه يمكن تقسيم تاريخ مدينة القدس الى المراحل التالية:

١ ـ القدس في العهود الغابرة: وتتضمن هذه المرحلة، القدس في عهود (اليبوسيين؛ الفراعنة؛ بني

اسرائيل؛ الآشوريين؛ البابليين؛ الفرس؛ اليونان؛ والرومان؛

٢ ـ القدس في عهد الإسلام؛

٣ ـ القدس والحروب الصليبية؛

٤ ـ القدس في عهد المماليك؛

٥ ـ القدس ما بعد المماليك: وتشمل هذه المرحلة: الحكم العثماني، الانتداب البريطاني، والاحتلال الاسرائيلي.

المعارك حول القدس في زمن اليبوسيين:

«اليبوسيون»، هم بناة القدس الأولون؛ وكانت على عهدهم تدعى: (يبوس). وهم من بطون العرب الأوائل، نشأوا في قلب الجزيرة العربية، وترعرعوا في أرجائها، ثم نزحوا عنها، مع نزح من القبائل الكنعانية، وإلى هذه القبائل ينتمون؛ إنهم أول من استوطن هذه الديار، وهم أول من وضع لبنة في بناء القدس، وكان ذلك حوالي سنة ٣٠٠٠ ق.م[3].

كانت يبوس، في ذلك العهد، ذات أهمية كبرى، من الناحية التجارية، والجغرافية؛ وكانت تعمّها الخيرات الوفيرة. وعندما خرج بنو اسرائيل من مصر وأطلوا على أرض كنعان، ورأوا فيها ما رأوا من خيرات وبركات، راحوا يغيرون عليها، بقصد امتلاكها، مدعين بانها هي الارض التي وعدهم الله بها.

عندئذ ايقن الكنعانيون أن مصلحتهم تقضي عليهم نسيان الماضي، يوم كانوا في احتراب مع المصريين، فطلبوا العون منهم، لأن بني اسرائيل كان دابهم، كلما احتلوا مدينة، أن يعملوا فيها وبسكانها النار والسيف، وأما المصريون، فقد كانوا يكتفون بالجزية، فلا يتعرضون لسكان البلاد، وعاداتهم، ومعتقداتهم[4]. وبالفعل، لم يتوان المصريون في مد يد العون للكنعانيين، وقاتل الكنعانيون والمصريون بني اسرائيل، الى حين انشغل المصريون بمشاغل اخرى، فقاتل الكنعانيون بني اسرائيل وحدهم، لفترة من الزمن، حتى تمكن الاسرائيليون من السيطرة على القدس، عام ١٠٤٩ق.م. وخلال الفترة الواقعة بين ١٦٠٠ ـ ١٠٤٩ق.م، حدثت غزوتان كبيرتان على اليبوسيين؛ الأولى عام ١٦٠٠ق.م، والثانية ١٢٠٠ق.م. وكانت الثانية أشد وأقوى. وعلى الرغم من تمكن الاسرائيليين من دخول يبوس، عام ١٠٤٩ق.م، إلا انهم لم يستطيعوا طرد اليبوسيين من مدينتهم، وظلوا فيها، رغم صعوبة الظروف[5].

وتعترف التوراة، صراحة، بأن بني اسرائيل لم يستطيعوا ذلك. وورد بخصوص ذلك: «وبنو بنيامين لم يطردوا اليبوسيين، سكان اورشليم، فسكن اليبوسيون مع بني بنيامين في أورشليم، الى هذا اليوم»[6].

في زمن الفراعنة:

ان التاريخ، وان حدثنا أن مرن رع، الفرعون المصري، قد فتح الشام، عام ٢٢٢٥ق.م، وعن سنوسرت الثالث، الذي غزا البلاد الواقعة جنوب سوريا؛ إلا أنه لم يُعثر، حتى الآن، على أي دليل يذكر لمدينة يبوس، أثناء هذه الفترة. وإن عثر المنقبون، بين ألواح تل العمارنة، على رسالة أرسلها أحد رجال

السلطة المحلية في يبوس، اسمه عبد حيبا، الى فرعون مصر، تاحوتمس الاول، عام ١٥٥٠ق.م، يُبدي فيها خضوعه، ويطلب منه ان يحميه ضد غارات المعتدين من أعدائه العبرانيين. فجاء هذا الى نجدته، واكتسح البلاد، وحقق آخر انتصار له، في مجدو، التي استولى عليها، وأصبح الكنعانيون خاضعين لمصر[٧].

وبعد حين، سيطر بنو اسرائيل على يبوس، كما ذكر سابقاً، وبنوا مملكتهم، وحين اعتلى رحبعام بن سليمان عرش الملك، عام ٩٧٠ق.م، راح أخوه يربعام يكيد المكائد له، وانقسم أسباط بنو اسرائيل الى مملكتين: مملكة يهوذا، في الجنوب، وملكها رحبعام: ومملكة اسرائيل، في الشمال، وملكها يربعام: وكانت عاصمتها السامرة. فضعفت شوكة اليهود، واستغل شيشاق، ملك مصر، هذه الفرصة، وزحف الى اورشليم، عاصمة مملكة يهوذا، عام ٩٧٠ق.م، وأخذها من رحبعام، ونهب خزائن الهيكل، واستولى على كل موجودات القصور الملكية، ثم سار الى مجدو، ففتحها، وبعد عودته الى مصر، نقش صورته على هيكل الكرنك، كما نقش عليه اسماء المدن التي افتتحها، ومنها اورشليم، كما نُقش على الهيكل صور الملوك الذين أخضعهم، ومن بينهم صورة لرحبعام بن سليمان الملك، وهو يُرى بشكل أسير مكتوف اليدين، وفي عنقه حبل[٨].

واشتهر الملك اليهودي يوآحاز بارتكابه للمعاصي والمنكرات، فأتاه فرعون مصر، عام ٦١٠ق.م، فأدبه، وغرّم المدينة مئة قنطار من الفضة، وقنطار من الذهب، وأقام أخاه الياقيم ملكاً على اورشليم، بدلاً منه: أما آحاز، فقد سيق الى مصر مكتوفاً، ومات هناك.

وغزا فرعون مصر، بسما تيحنوس الثاني، فلسطين، عام ٥٩٠ق.م؛ وتحالف مع سكانها، وسكان البلاد المجاورة لها، من أجل القيام بثورة عارمة ضد بابل، وثار هؤلاء، بالفعل، ولكن الغلبة كانت لبابل، فافتتح نبوخذ نصّر القدس، عام ٥٨٦ق.م[٩].

في عهد بني اسرائيل:

استطاع اليشوع بن نون أن يحتل أريحا؛ وذلك بعد حصار دام ستة أيام، عام ١١٨٩ق.م، ولم يستطع تحقيق حلمه في احتلال يبوس، وظلت المدينة صامدة، لمدة ٢٤٠ عاماً، الا أن الملك داود استطاع ان يحتلها، عام ١٠٤٩ق.م، بعد أن زحف اليها بجيش قوامه ٣٠ الف مقاتل، وكان قائد الجيش ابن اخته، يوآب، ففشل في المحاولة الاولى، ليعيد الكرة، وتمكن من احتلال تل أوفل، المطل على قرية سلوام، فحصر عين روجل ـ عين من الماء ـ بيده ومنع المياه عن اليبوسيين داخل المدينة، وتمكن بذلك من التغلب عليهم، واحتلال حصونهم القائمة على تل صهيون[١٠].

وبعد أن حكم داود لفترة طويلة، حكم الملك سليمان، ومن ثم ابنه رحبعام، عام ٩٧٥ق.م. ولم يكن حسن الادارة، فانقسمت مملكته الى شطرتين، كما ذكر سابقاً، وضعفت. فاحتلها شيشاق، عام ٩٧٠ق.م. ونهب خزائنها، وعاد من اورشليم الى مصر.

ظلت الحروب مستمرة بين مملكتي اليهود ـ يهوذا واسرائيل ـ فقد قام ملك اسرائيل بآشا، عام

٩٥٥ق.م، بمحاصرة حفيد رحبعام الملك آسا، في اورشليم، وكان حليفه الأول السوريين، واثناء الحصار انقلب السوريون على حلفائهم، وانضموا الى جانب آساء الذي كُتبت له المعركة، في النهاية.

وفي عهد الملك يهورام، وتحديداً عام ٨٩٥ق.م، قام العرب والفلسطينيون بغزو اورشليم، واحتلوها، وأسروا أفراد الأسرة الحاكمة، خلا واحد منهم، واستولوا على خزائنها، وكنوزها، ومن ثم انسحبوا منها.

وتجددت الحروب بين مملكتي اليهود، فدخل ملك اسرائيل يو آش القدس ظافراً عام ٧٩٠ق.م، ودك اسوارها، ونهب ممتلكاتها واموالها وقفل عائداً الى عاصمته السامرة[١].

قام الملك أحاز بالاستنجاد بالآشوريين ضد مملكة اسرائيل، الخطر التقليدي، ومعهم الملك رصين، ملك دمشق، فما كان من الملك الاشوري، تيغلات بلازر، سوى تلبية النداء، مسرعاً: واستغل الفرصة التي طالما انتظرها، فاحتل سوريا، عام ٧٣٢ق.م: وسبى أهلها، وتوجه الى مملكة اسرائيل، وأخضعها، عدا السامرة: ومن ثم عاد خليفته، شلمنصر الاشوري، وأجرى حملة تأديبية، وحاصر السامرة، لمدة ثلاث سنوات، وقبل ان يظفر بها، وافته المنية، عام ٧٢٢ق.م، فأتم سرجيون الثاني، الذي خلفه في الحكم، المهمة، واستمر في حصارها لشهرين، وسقطت السامرة، في نهاية ٧٢٢ق.م، وبذلك تم القضاء نهائياً، على مملكة اسرائيل.

وقام نبوخذ نصّر البابلي بغزو القدس، عام ٥٩٧ق.م في عهد الملك يهوياقيم وفتحها، واسترقّه عبداً، لمدة ثلاث سنوات، وترك خلف يو ياقيم في اورشليم، ابنه يهوياكين والذي لم يدم في الحكم أكثر من ثلاثة أشهر، لأنه عُزل من قبل نبوخذ نصر ثانية، فقد أرسل له قائد جيشه، نبوزرادن، الذي فتح اورشليم، وسبى من فيها، وأرسلهم الى بابل، وأقام على كرسي المُلك عم يهوياكين، الملك صدقيا، الذي خضع لنبوخذ نصّر، عدة سنين، ومن ثم عاد وتمرد عليه، عندئذ زحف إليه نبوخذ نصّر، غاضباً، ووصل اورشليم، عام ٥٨٨ق.م، وكانت، يومئذ، محصنة للغاية، فضرب الحصار عليها، وبنى الأبراج حولها. استمر في حصاره لها، لمدة عامين، إلى أن اختار اليهود طريق الهرب، بدلاً من الصمود، فثلموا جانباً من السور، وهربوا منه، وعلى رأسهم ملكهم، صدقيا. فأدركهم البابليون في البرية، وألقوا القبض عليهم، وأتوا بصدقيا الى نبوخذ نصّر، مصفداً بالأغلال، هو وأبناؤه، فقتلهم على مرأى من عينيه، وفقأ بصره، وأرسله الى بابل، وأصبحت كلمة بابل هي العليا في اورشليم، فنهبها نبوخذ نصر، وأحرق الهيكل. ودك أسوارها، وجلا شعبها الى بابل، فقتل بعضهم هناك، ومن لم يُقتل استعبد، وهكذا، انقرضت مملكة يهوذا، وكان ذلك حوالي ٥٨٦ق.م[١٢].

عاد اليهود من السبي، في عهد دارا الفارسي، عام ٥٣٨ق.م، وجعلوا رئيس كهنة اورشليم متسلطاً عليهم، الى أن جاء الغزو اليوناني، وضيّق عليهم، ومنعهم من مزاولة شعائرهم الدينية. وكان أبولينياس عامل انطيوخس، حاكم اليونان، هو منفذ لسياسة سيده هذه، فثار اليهود، وقتلوا عمال الملك، واحتلوا اورشليم، عام ١٦٤ق.م. وقيل أنه قتل من جيش انطيوخس، يومئذ، اربعون ألفاً من المشاة، وسبعة آلاف من الفرسان، وتسلم اليهود السلطة في اورشليم، وعرفوا باسم «المكابيون» نسبة الى أحد أبناء الكاهن متاتياس، الذي أعلن الثورة ضد الإغريق، وهذا الابن يدعى يهوذا مكابيوس.

انشغل المكابيون طويلاً بنزاعاتهم الداخلية الى أن قُضي عليهم، عام ٣٨ق.م، وراح اليهود، منذ ذلك الزمن، يعيشون في ظل الشعوب الأخرى.

زمن الاشوريين:

كنا قد ذكرنا سابقاً حملة الملك الاشوري، تيغلات بلازر، ومتابعة خلفيه، شلمنصر وسرجيون الثاني، لحملته، حتى تم انقراض مملكة اسرائيل، عام ٧٢٢ق.م، للأبد.

وفي قول آخر: إن شلمنصر، ملك الاشوريين، غزا القدس، عام ٧٣٠ق.م.، وسبى سكانها، وعاد فحاربهم، عام ٧٢٤ق.م، واستمر في حربه هذه، حتى عام ٧٢٢ق.م. بيد أنه لم يتمكن من تثبيت أقدام قومه في القدس، فبقي القسم الجنوبي من فلسطين راضخاً لسلطة الفراعنة. وقد جاء في كتب التاريخ، ان العرب، والعمونيين، والفنيقيين، وباقي سكان البلاد المجاورة، كانوا كلهم مجتمعين معاً ضد غارة الاشوريين، ولولا ذلك لما تمكن اليهود من دفع غائلة الاشوريين. لكن هذا الحال لم يدم طويلاً. اذ أراد اليهود أن ينفردوا بالأمر، فما كان من سنحاريب، الذي خلف سرجيون في عرش اشور، الا أن يحتل فلسطين كلها، شمالها وجنوبها، وقد ارسل اليها جيشه، بقيادة القائد الاشوري ربشاقي، فحاصرها، عام ٧١٣ق.م، وراح يدك أسوارها، وكان رجاله مزوّدين بالسيوف، والنبال، والتروس، والاقواس، والرماح، ولهم مركبات خفيفة، يجر الواحدة منها حصانان، وكانت لهم وسائل نقل منظمة، واستعملوا في حصار القدس اجهزة ومعدات متقنة، منها السلالم، والمنجنيقات. وقد نصب القائد الأشوري مخيمه، شرقي بركة ماملا، وراح من هناك يصب جام غضبه على المدينة، ويضيّق عليها الخناق[١٣].

ولكن الحملة باءت بالفشل، بعد أن تفشى الطاعون في الجيش الأشوري، والذي جاءهم من مستنقعات دلتا النيل. وفقد الجيش الأشوري حوالي ١٨٥ الفا من رجالهم[١٤].

ولمرة أخرى، عاد الأشوريون لغزو القدس، فاحتلوها، في عهد ملكها، منسه بن الملك حزقيا، واعتقل، ثم ارسل مكبلاً بالأصفاد، ولكنهم، بعد حين، أطلقوا سراحه، وعاد الى القدس، وبنى السور الثاني. وكانت فترة سبيه في بابل، ما بين عامي ٦٧٨ ـ ٦٤٤ق.م.

في الزمن البابلي:

تمكن البابليون من تحطيم الامبراطورية الاشورية، بعد ان دب في اوصال جسدها الانحلال. وظهرت امبراطورية جديدة الى النور، عرفت بالدولة البابلية.

بعد ان أبيدت مملكة اسرائيل على يد الأشوريين، بقيت مملكة يهوذا، بعاصمتها اورشليم، تتأرجح في مهب الريح بين دولتين كبيرتين، مصر من الغرب، ودولة بابل من الشرق، وعلى الرغم من خضوع هذه المملكة للبابليين، ودفعها الجزية لهم، ومحاربتها الى جانبهم ضد المصريين، الذين أتوا فلسطين، بقيادة نيخو الثاني، وقتل ملكهم يهودا (٦٣٨ـ٦٠٨ق.م)[١٥]. إلا أن التاريخ سجل لهم بعض المحاولات للتمرد على البابليين، وتغيّر دفة تحالفهم باتجاه المصريين. وفي كل محاولة، كان البابليون، يأتون اورشليم ليخلعوا ملكها، ويعينوا آخر بدلاً عنه. وقد شاهدنا كيف أن البابليين عزلوا يهوياقيم، بعد غزو اورشليم،

وسبي اهلها. وكيف عيّنوا ابنه، يهوياكين، عام ٥٩٧ق.م، بدلاً عنه. ومن ثم قاموا بعزله، بعد غزووسبي، ليعينوا عمه، صدقياً، ملكاً، في العام نفسه، ومن ثم يحاصروه، ويدمرون اورشليم، ويقضون على مملكة يهوذا، والى الأبد، عام ٥٨٦ق.م[١٦].

زمن الفرس:

عندما اخضع كورش، ملك الفرس، بابل، عام ٥٣٩ق.م، قام قائد جيش الفرس، غوبرياس، بالاتجاه نحو بيت المقدس، واحتلها، عام ٥٣٨ق.م. وتقرب اليهود كثيراً من كورش، وأعاد إليهم كنائز الهيكل، التي كان قد سلبها نبوخذ نصّر، وأمر باعادة بناء الهيكل في اورشليم، على نفقة بيت الملك[١٧]. وسمح لمن أحب العودة الى القدس من بابل، أن يفعل، فمنهم من عاد، ومنهم ما فضّل البقاء هناك..

وفي عهد الفرس الأول في القدس، لم تُسجل أية معارك حربية، سوى معركتين اثنتين، الأولى وكانت بين الفرس، بقيادة ارتاكسركس الأول، ضد اليونانيين، وذلك عام ٤٦٠ق.م، وكانت الثانية بين الفرس والمصريين، عام ٤٥٤ق.م، ولم تسعفنا المصادر التاريخية بالكثير عن هاتين المعركتين.

اما في عهد الفرس الثاني (بعد ميلاد المسيح)، فقد هاجم الفرس مدينة القدس، عام ٦١٤م، وكان يحكمها، آنذاك، الرومان. وتعددت المصادر، وقدمت معلومات مفصلة حول كيفية الحصار والاحتلال، فقد جاء في الموسوعة البريطانية: أن الذي احتل القدس من الرومان هو القائد شهرباران في عهد كسرى الفرس الثاني. وقد ذكر بعض المؤرخين العرب: أن كسرى، ملك الفرس، ارسل قائده، باران، على رأس جيش كبير. فافتتحها، في ٢٠ أيار/ مايو ٦١٤م، وذلك بعد حصار دام ٢٠ يوماً، استعمل الفرس اثناءه جميع الوسائط اللازمة للاستيلاء على المدينة، فأقاموا الابراج حولها، ووضعوا المنجنيقات عليها؛ وفي اليوم العشرين، قاموا بهجوم عام، فدخلوا المدينة، مما أدى بالجنود الرومان الى الهرب، واستتر الكثيرون في الآبار والخنادق. واُحتمى المسيحيون في الكنائس والاديرة؛ أما الفرس فقد أعملوا سيوفهم في كل من عثروا عليه، وذبحوا من المسيحيين سبعين الفاً، منهم ٢٤,٥١٨ دفنوا في ماملا، و ٩٨٠٩ في حفر السور، و ٢٠٠٠ امام ابواب صهيون، و٢٠٩ في دير يوحنا، والباقون في السوق الكبير، والسوق الصغير، وسوق اللحم، وبالقرب من باب الضأن، وعين سلوان، وعلى درجات كنيسة القيامة، وعلى جبل الزيتون، وفي الكنيسة التي بناها جوستانيان. وقد اشترك اليهود مع الفرس في هذه المذبحة، وكان عددهم يبلغ ٢٦ الف يهودي، انضموا اليهم من طبريا، والناصرة، والجليل[١٨].

وقد غزا الفرس مدينة القدس للمرة الثالثة، في عهد الدولة الفاطمية، حوالي عام ١٠٧٧م، حيث أرسل شاه الفرس قائد جيشه الى الولايات السورية، فاكتفى هذا بنهبها ثم ارتد عنها.

زمن اليونانيين:

احتل الاسكندر المقدوني الكبير القدس، عام ٣٣٢ق.م، عندما كانت سيطرة الفرس عليها، بقيادة ملكهم دارا. وقد جاء في كتب التاريخ، أن الاسكندر دخل القدس دون أية مقاومة تذكر، بل يشار الى انه عندما سمع اليهود باقتراب الاسكندر بجيشه، هرعوا الى استقباله، خارج المدينة، باطفالهم، ونسائهم،

ورجالهم، وشيوخهم، ولما وصلوا الى مكان يسمى «صفا»، التقوا بالاسكندر، ورحبوا به، فكافأهم على هذا الاستقبال، بأن رفع عنهم الجزية، الى الأبد؛ بعد أن يدفعوا، فقط، لمدة سبع سنوات متتالية. وعندما توفي الاسكندر، عام ٣٢٣ق.م، انقسمت مملكته المترامية بين قواده الاربعة، وما يهمنا هنا اثنين منهم، فقط، فأخذ القائد سلوقس سورية، وتولى بطليموس أمر مصر.

وخضعت القدس للثاني. وحاول اليهود مقاومة بطليموس، الذي عامل اليهود بقسوة. فما كان منه إلا أن أرسل جيشاً كبيراً، وحاصر القدس، فامتنعت عنه، في البداية، لكنه تمكن من دخولها، مستغلاً عدم قيام اليهود بأي عمل يوم السبت، فاحتل المدينة، وأخذ منها أكثر من ١٠٠الف أسير الى مصر، وفي عام ١٦٨ق.م، تم للسلوقيين السيطرة على القدس، بعد أن تغلبوا مع البطالسة، وكان هذا الانتصار، بقيادة انطيوخوس ابيفانوس، وبعد أن دخلها هدم أسوارها، ودك حصونها، ونهب هيكلها، وقتل من اليهود زهاء ٨٠ الفاً، في ثلاثة أيام، دون تمييز، وأجبر اليهود على نبذ اليهودية، واعتناق الوثنية اليونانية، وهنا أخذ الصراع بين اليهودية والاغريقية يشتد، يوماً بعد يوم، حتى اندلعت ثورة المكابيين. وقد اطلق هذا الاسم على عصرهم، الذي دام حوالي القرن وربع القرن، من عام ١٦٥ ـ ٣٨ق.م[١٩].

وفي عام ١٦٣ق.م حاصر جيش انطيوخوس الخامس اورشليم، وذلك نتيجة لسلسلة من المناوشات بين اليهود والاغريق. واستمر في حصاره هذا لايام طويلة، وهدم جزءاً من السور، وكاد ان يفتك بهم، إلا أنه انفك عنهم، بعد أن ذهب الى انطاكية لملاقاة خصمه، سوتير.

وبعد سلسلة طويلة من الخلافات الداخلية، بين اليهود أنفسهم، حيث والى بعضهم الاغريق، فيما والى الاخرون المكابيين، وانقسم المكابيون الى قسمين، واختلفوا فيما بينهم. فاستنجد أحد ملوكهم بروما، لتكون نهاية اليونانيين في القدس.

عهد الرومان:

قام اريسطو بولس المكابي بأخذ التاج، عنوة، من أخيه، هيركانوس، عام ٧٠ق.م، ونشبت حرب أهلية بين الطرفين، وراح كل منهما يستنجد بدولة أجنبية، فاستنجد هركانوس بالحارث، ملك العرب، فلباه، وكادا أن يطيحا باريسطو بولس، الذي فضل النهاية له ولأعدائه، فاستنجد بالرومان، الذين كانوا في سوريا، يقضون على ما تبقى من الدولة السلوقية، بقيادة القائد بومبي. فأتى بومبي القدس، وحاصرها، عام ٦٣ق.م. وقيل انه جاءها عن طريق اريحا، فهاجمها من الناحية الشمالية للهيكل، ودام حصاره لها ثلاثة أشهر، ضُربت القدس خلالها بالمنجنيقات، حتى تم احداث فجوات في أسوارها، ومن ثم احتلالها[٢٠].

عاشت اورشليم، بعدها، في ظل الاضطرابات المتواصلة، لم يتخللها سوى أيام معدودة من الهدوء، وكانت هذه الاضطرابات تأخذ، احياناً، شكل الثورة ضد الحكم الروماني، حتى أتاهم القائد الروماني، تيطس، وحاصر القدس، سنة ٧٠م، بجيش جرار، مؤلف من اربعة فيالق، وقد استعمل في حصاره هذا، الاسلحة التقليدية، المستخدمة آنذاك، فقام ببناء الأبراج حول المدينة، واستخدام المنجنيقات. واستمر

حصاره لاشهر طويلة، تمكن الرومان، بعدها، من احتلال القدس، أخيراً: وكان للقدس آنذاك، سورين داخل بعضهما. دخل تيطس القدس في ١٠ اب/ اغسطس ٧٠م، وقد قدّر ما قتل من اليهود والمسيحيين، في هذه الحرب، بمليون ومائة الف، وأخذ تسعة وتسعون ألفاً كأرقاء الى روميه[٢١].

وبعد نصف قرن تقريبا، ثار اليهود ضد الرومان، بقيادة زعيم لهم يدعى باركوخبا، واعتصم ومن معه الجبال الحصينة، وأخذ يقاتل الرومان، قتال عصابات، وظل في هذه المواقع لثلاث سنوات، من عام ١٣٢ ـ ١٣٥م، حتى ذهب اليهم الرومان بحملة تأديبية، اجتاحت مواقعهم، وحول هادريان مدينة اورشليم الى مستعمرة رومانية، وحرّم على اليهود سكناها، وبدل اسمها الى ايليا كبتولينا، وهو القسم الاول من اسمه، واسكنت جالية رومانية فيها، وأُقيم مكان الهيكل معبد للآله اليوناني جوبتر، وقدر عدد الذين قتلوا من اليهود في هذه المعارك بحوالي ٨٥٠ ألفاً، وكانت هذه هي الضربة الأخيرة لليهود في فلسطين، فلم يعد لهم أي كيان فيها، طوال العصور التالية[٢٢]. وخضعت القدس للحكم البيزنطي، الى حين مجيء الفتح الاسلامي.

الاسلام:

جرت ثلاثة محاولات، في عهد الرسول محمد (ص)، من أجل فتح بيت المقدس. وكانت الأولى عام ٦٢٩م، بقيادة زيد بن حارثة، وبجيش قوامه ثلاثة آلاف رجل، وانتهت هذه الحملة بهزيمة المسلمين، في موقعة مؤتة. وجاءت المحاولة الثانية، بقيادة الرسول نفسه، على رأس جيش يعد بـ ٣٠ ألف رجل، وعندما بلغ تبوك، قفل راجعاً الى المدينة، لأن حالحها يستدعي ذلك، وبعث بعلقمة بن مجزز المدلجي الى فلسطين، وخالد بن الوليد الى دومة الجندل. ثم جهز النبي، للمرة الثالثة، جيشاً بقيادة أسامة بن زيد، ولكن المنية وافته، قبل مغادرة جيش المسلمين بقليل، فأكمل أبو بكر وصية النبي (ص)، وبعث بأربعة جيوش، الأول لعمرو بن العاص، ووجهته فلسطين، والثاني بقيادة شرحبيل بن حسنة، ووجهته الأردن، والثالث بقيادة يزيد بن أبي سفيان، ووجهته دمشق، والرابع لأبي عبيدة ابن الجراح، الذي اتجه الى حمص[٢٣].

توجه عمر بن العاص بجيشه الى خليج العقبة، حتى وصل الى مشارف غزة، وحدثت هناك مناوشات خفيفة، كان النصر فيها للمسلمين ضد البيزنطيين، واجتمعت جيوش خالد وأبو عبيدة ويزيد، في بصرى الشام، وأمر خالد عليهم، كقائد للجيش، وانطلقوا الى فلسطين لامداد جيش عمر بن العاص، الذي كان مقيماً في العربات، بغور فلسطين، ولما سمع الروم بهذا التجمع العسكري الاسلامي، غادروا مواقعهم في جلّق، وتوجهوا الى أجنادين، حيث الواقعة المشهورة، وأجنادين موضع في أرض فلسطين، يقع بين الرملة وبيت جبرين، وهي على بعد خمسة وعشرين كيلومتراً جنوب غربي مدينة القدس. وكان الروم قد جمّعوا فيها قوات كبيرة، يقودها القبقلار، الذي استخلفه هرقل على أمراء الشام، وانتصر العرب في المعركة، بعد أن قتلوا ما يقارب ١٠ آلاف جندي بيزنطي. وذلك في تموز/ يوليو ٦٣٤م. وعلى الرغم من الانتصار في المعركة الا أن المسلمين دفعوا الثمن باهظاً، باستشهاد الكثيرين من الصحابة، وتوفي بعدها أبو بكر الصديق، لثمان، ليال، بقين من جمادي الآخرة من العام نفسه[٢٤].

ولاحق المسلمون فلول البيزنطيين الى مدينة فحل، وحاصروهم داخلها، لأربعة أشهر متصلة. وانتصر المسلمون فيها، وقتلوا ما يناهز ١٠ آلاف جندي بيزنطي. وذلك في عام ٦٣٤م[٣٥].

وتجمع المسلمون، في عام ٦٣٦م، في منطقة الجابية في الجولان، بجيوشهم جميعاً، واقاموا معسكراتهم، على نهر الزرقاء، ثم ما لبثوا أن تمركزوا حول وادي اليرموك، وعبر المسلمون نهر اليرموك، وفي مقدمتهم خالد بن الوليد، وعلى القلب أبو عبيدة بن الجراح، والى الميمنة عمرو بن العاص، ومعه شرحبيل بن حسنة، أما يزيد بن أبي سفيان، فكانت من نصيبه الميسرة، وعسكروا على الضفة الشمالية النهر، وكان الروم قد جمّعوا قواتهم الكبيرة، وعسكروا على الضفة المقابلة للمسلمين، واستعدوا للمعركة. وتحركت جيوش المسلمين، في حركة التفاف، واتخذت وضعاً جديداً، صار فيه الروم بين المسلمين من الشرق والشمال وبين نهر اليرموك جنوباً، ودارت معركة حامية، دفع المسلمين بالروم خلالها من كل ناحية، فاضطروهم الى التجمع، فتكدست قواتهم، وسادت حالة الخوف صفوفهم، ثم تراجعوا الى وادي الرقاد، غرباً؛ وعندها أسرعت قوات المسلمين، وعبرت وداي الرقاد، واتجهت جنوباً، حتى صارت بازاء الروم من الغرب، فقطعت عليهم طريق الهرب، واشتد ضغط المسلمين عليهم، وكان الجو حاراً، فتضعضعت صفوفهم، وأعمل فيهم المسلمين السيف، وقتل منهم خلق كثير، بينهم بعض القادة، كما مات بعضهم غرقاً في النهر، وقدر البعض قتلاهم بسبعين الفاً، ولما بلغ خبر الهزيمة هرقل، رحل من إنطاكية الى القسطنطينية، وكانت معركة اليرموك، في شهر آب/ أغسطس ٦٣٦م[٣٦]. وقد اختلفت الروايات بتعداد جيش المسلمين والبيزنطيين، فقيل ان المسلمين كانوا يبلغون ٣٠ ألفاً، بينما الروم بين ١٠٠-٣٠٠ الف مقاتل.

وبعد موقعة اليرموك، انقسم جيش المسلمين الى قسمين، أحدهما انطلق الى الشام، بقيادة أبو عبيدة، والآخر اندفع نحو فلسطين بقيادة عمرو بن العاص. وقُسم جيش عمرو، بدوره، الى خمس حملات في انحاء فلسطين، وكان نصيب علقمة بن حكيم، ومسرور بن فلاك العكي، قيادة الحملة المتجهة الى القدس. ويظهر أن أبو عبيدة كان قد انتهى من فتح الشام، فعاد الى تولّي جيش المسلمين حول القدس، وخلالها، كان عمرو بن العاص يفتح المدن الفلسطينية، الواحدة تلو الأخرى.

حاصر المسلون القدس بجيشهم، عام ٦٣٦م، واستمر هذا الحصار لمدة أربعة أشهر، لم يتوقف فيها القتال يوماً واحداً، وبعد الضنك والجوع، رأى أهالي أيلياء (القدس) بأن الاستسلام هو أنجع وسيلة، فخرج قائدهم، صفرونيوس، حاملاً على صدره الصليب، وحوله الرهبان، وطلب الصلح، واشترط لتسليم المدينة حضور الخليفة، فسارت الهدنة بينهم، الى حين حضور الخليفة عمر بن الخطاب (ر) الى القدس، والذي أعطاهم وثيقة الأمان، عام ٦٣٧م. وعرفت هذه الوثيقة باسم «العهدة العمرية»، وتنص على احترام حقوق أهالي إيلياء، واحترام شعائرهم، ودياناتهم، وصيانة أموالهم، وحرية الاختيار لهم، بالدخول في الاسلام أو دفع الجزية.

العباسيون:

بعد مقتل عثمان بن عفان، نشأت الدولة الأموية، وتبعت القدس لها. واستمرت القدس كولاية

ضمن هذه الدولة، الى حين قضاء العباسيين على الدولة الأموية. وقد كان آخر الخلفاء الأمويين هو مروان بن محمد، عام ٧٥٠م. وقد طارد أبو العباس الهاشمي الخليفة مروان، وانطلقت جيوشه تلاحقه. وكان القائد العباسي الذي احتل فلسطين هو صالح بن علي، عم السفاح، فقد جاءها بـ ٥٠ الف مقاتل، وافتتحها، في عهد واليها، الحكم بن ضبعان بن روح بن زنباع، الذي آثر الانضمام الى جانب العباسيين على القتال، وكان انضمامه للعباسيين من أهم عوامل انهيار الدولة الأموية. وقيل حول فتح العباسيين للقدس: بأن صالح بن علي جمع بني أمية، بحيلة، بعدما أعطاهم الأمان، وكان عددهم ٧٢-٨٣ شخصاً، وذبحهم جميعاً، ولم يبق منهم سوى أفراد قلائل، أحدهم عبد الرحمن بن معاوية، مؤسس الدولة الأموية في الأندلس[٣٧].

ولم تُسَجل في العهد العباسي أية معارك حربية حول القدس، الا في حال امتناع ولاتها من مبايعة الخليفة الجديد، كما حدث مع الخليفة المعتمد على الله، حيث أنه لم يُبايع من قبل ابن شيخ زعيم فلسطين، فبعث اليه بجيش من مصر، واستطاع اخضاعه عام ٢٥٦هـ.

القدس والحروب الصليبية:

بدأت الحروب الصليبية، فعلاً، حين أطلق البابا أوربان الثاني، في مؤتمر كليرمون، سنة ١٠٩٥م، صيحة الحرب الصليبية «هكذا أراد الله»[٣٨]! وبهذا النداء، سادت الحروب الصليبية منطقتنا، ما بين عام ١٠٩٥-١٢٩١م.

كان نداء البابا، يتعلق بفلسطين مباشرة، وبتخليص القبر المقدس من أيدي «البرابرة الكفرة». الا أن العملية كانت أكثر من هذا بكثير. فكانت عملية احتلال واستعمار غربية، كلفت المشرق الكثير، كما كانت إحدى الذرى في العداء الديني والحضاري للمشرق[٣٩].

تقدم الصليبيون الى إنطاكية، ومن ثم أخذوا طريق الساحل جنوباً، حتى وصلوا الى بيت المقدس، في مساء الثلاثاء ٧ تموز/ يوليو ١٠٩٩م. وعسكر الجيش الفرنجي أمام المدينة، وكانت، آنذاك، تحت سيطرة الفاطميين، وتحت زعامة واليها افتخار الدولة، الذي بذل قصارى جهده في الدفاع عن المدينة، فقام بإخراج المسيحيين منها، تحسباً لتعاطفهم مع الصليبيين، ولتخفيف أعباء التموين، وكانوا، آنذاك، يفوقون عدد المسلمين في المدينة. واستمرت المقاومة ٤٠ يوماً، حتى ١٥ تموز/ يوليو ١٠٩٩م، لتسقط المدينة المقدسة، نتيجة لسوء الأوضاع داخلها، وقلة التموين فيها، ونتيجة للدعم المتواصل للصليبيين من سلاح ومؤن وحاجات الحصار، من مرفأ يافا. وعندما دخلها الصليبيون، نظموا مذبحة صارت حديث التاريخ. وقدّر عدد الضحايا بـ ٧٠ ألفاً، ولم يستثنى من هذه المذبحة اليهود، حيث قام الصليبيون بحرقهم في كنيسهم، وظلت الجثث أكواماً في طرقات المدينة[٣٠].

وامتد الصليبيون على الساحل السوري وفلسطين، وقسّموا دولتهم الى امارات، منها امارة بيت المقدس، والتي كانت الأهم بينها جميعاً.

تم لصلاح الدين الأيوبي حكم مصر والشام، معاً، بعد وفاة نور الدين زنكي، عام ١١٧٤م. وانطلق

صلاح الدين بسلسلة من الحروب، ومحاولات الاخضاع ضمن الدولة، من أجل السيطرة عليها، وضمان أمنها الداخلي، واستقرارها. ومن بعدها، قام ببعض المناوشات الخفيفة، والحروب السريعة المحدودة، وحصار بعض المدن، مثل حصاره لبيروت. وباتجاه آخر، قام صلاح الدين بعقد بعض العهود والمواثيق مع بعض حاكمي الصليبيين، تتضمن عدم الاعتداء، مثلما وقّع مع أمير طرابلس، ريموند[٣١].

الا أن الصليبيين، أو بعضهم، قاموا بالاعتداء على المسلمين، وقوافل الحج، ومحاولة تدنيس المقدسات الاسلامية. فقد قام أمير حصون الأردن وصاحب الكرك، رينالد دي شاتيون، المعروف بأرناط، بمهاجمة قوافل المسلمين الحجاج، كما حاول مهاجمة الحرمين الشريفين، عام ١١٨٢م. وتحكم بعقدة المواصلات بين الحجاز والشام ومصر بما دفع بصلاح الدين الى البدء في الهجوم على الصليبيين، وتحرير بيت المقدس.

التقى جيش صلاح الدين بجيش الصليبيين في حطين، قرب صفورية، عام ١١٨٧م، وكان عدد كل جيش يبلغ ٢٥ الفاً. وصل الجيش الصليبي الى حطين، وكان متعباً وعطشاً، ومنهكاً في مناوشات الكمائن المتقدمة من جيش صلاح الدين، وقام صلاح الدين بحركة عسكرية بارعة، حيث اضرم النار في الأعشاب والشجيرات البرية، وكانت الريح باتجاه الصليبيين، فحوصروا من جهتين، النار والهضبة، وحاول الصليبيون فتح ثغرة والهرب، ولكنهم لم يفلحوا، الا قليلاً. ووقع آلاف القتلى. بعد هجوم جيش صلاح الدين عليهم، وأسر الكثير من الصليبيين، وكان من بين هؤلاء الأسرى ملكهم، غي، وبعض من أمرائه. وبمعركة حطين، انفتحت أبواب فلسطين أمام صلاح الدين، فأصبح يفتح المدينة تلو الأخرى، حتى وصل بيت المقدس، ولم يكن فيها إلا حامية صغيرة، بالاضافة الى أعداد هائلة من النساء، والأطفال، فحاصرها، لأيام قليلة، حتى أذعنت، في النهاية، وطُلبت الرحمة من صلاح الدين فأعطاها.

دخل صلاح الدين بيت المقدس، دون أية محاولة للقيام بالمذابح، أو الانتقام من فرسانها وسمح لأفرادها بالخروج بأمتعتهم وأموالهم، مقابل فدية صغيرة، تبلغ عشرة دنانير للرجل وخمسة دنانير للمرأة، ودينار واحد للطفل، وافتدى جميع الفقراء في المدينة بمبلغ زهيد. ويذكر ابن الأثير بأن تاريخ استسلام المدينة: كان في يوم الجمعة ٢٧ رجب، الموافق ٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١١٨٧م، وكان يوماً مشهوداً، فدخلها صلاح الدين، وادى صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، بعد أن أزيلت عنه وعن الصخرة كل معالم الشعائر النصرانية[٣٢]. وظلت القدس في أيدي الأيوبيين أحفاد صلاح الدين، الى آذار/ مارس ١٢٢٩م، حيث قام الكامل الأيوبي ـ نتيجة لخلافات داخلية على السلطة ـ باستدعاء فريدريك الثاني، الذي قام بتلبية النداء، سريعاً، وقاد الحملة الصليبية السادسة. ومن الطريف أن هذه الحملة دخلت البلاد، دون أي مقاومة ودون إراقة قطرة دم، ووقع الكامل اتفاقية يافا، في شباط/ فبراير ١٢٢٩م مع فريدريك، والتي تنص على تسليم بيت المقدس للصليبيين. فهاجت الناس وماجت ضد الكامل، ودخل فريدريك بيت المقدس، وتوج نفسه بنفسه في كنيسة القيامة. دون أي حضور لأحد، في آذار/ مارس ١٢٢٩م. وبعد شهرين، ترك فريدريك فلسطين عائداً الى صقلية، للبحث عن مصالحه في الغرب. وبقيت مملكة القدس، طوال ٣٥ سنة، دون ملك مقيم يرعى شؤونها[٣٣].

واختلف الملك الصالح الأيوبي مع الأيوبيين في دمشق، فتحالف مع الخوارزميين ضدهم، وكان الفرنجة حلفاء أيوبيي دمشق. فتقدم الخوارزميون، بعد ان استنجد بهم الصالح، الى بلاد الشام، فرحين، حتى وصلوا الى بيت المقدس، وهم ينهبون، ويقتلون، ويسبون، واحتلوها في ١١ تموز/ يوليو ١٢٤٤م. ولم يدافع الصليبيون عنها. وكان آخر خروج للفرنج من القدس[٣٤].

العهد المملوكي:

عند تقدم المغول الى فلسطين، بقيادة كتبغا، خرج المماليك من مصر، لملاقاة هذا الجيش «الذي لا يُقهر» وكان المماليك بقيادة قطز، ويقود جيشه الأمير بيبرس البندقداري، والتقى الجيشان في منطقة عين جالوت، الواقعة بين بيسان ونابلس، في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٢٦٠م. وقد أختير المكان من قبل المماليك، الذين أرسلوا ألوية استطلاع للأرض واستفادوا من وجود المستنقعات هناك. وتغلب المماليك على المغول، بعد معركة حامية، وأسروا كتبغا نفسه، وقتلوه، لاعتداده بنفسه[٣٥].

وكانت لعين جالوت أهمية قصوى في التاريخ. لأنها المعركة الأولى التي هُزم فيها الجيش المغولي، وأوقف زحفه باتجاه المشرق العربي. ونتيجة لهذه المعركة، خرج المغول من فلسطين، فارين الى الشام، ليُهزموا قرب حمص، ثانية، ولتبقى القدس تحت حكم المماليك، ومن المعروف عن الجيش المغولي، بأنه عندما دخل فلسطين، لم يهتم ببيت المقدس، ومر بها مرور الكرام، حيث أنها لا تعني له شيئاً، على ما يبدو.

في العهد العثماني:

انتصر العثمانيون على المماليك، قرب حلب، في موقعة مرج دابق، عام ١٥١٦م. ولحقتها انتصارات كبيرة وسريعة، ويعود السبب في ذلك الى أن المماليك ظلوا يستخدمون الأساليب التقليدية في الحرب، كالسيف والفروسية، ورفضوا التطور، واستخدام السلاح الناري، بينما كان العثمانيون قد اتقنوا استخدامه.

دخل العثمانيون بلاد الشام، وفلسطين، ومصر، دون أية مقاومة تذكر من السكان العرب، فالناس كانوا يقولون: «إنها حرب، استبدلت حاكم غريب بآخر»! وسُجلت معركة أخرى بين المماليك والعثمانيين، في خان يونس، بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٥١٦م. وكانت هذه المعركة نهاية المماليك، وبها سيطر العثمانيون على فلسطين وبيت المقدس[٣٦].

قبعت فلسطين تحت نير الاحتلال العثماني، قروناً، دون أية معركة حربية حول القدس، الا أن التاريخ سجل لأبنائها الفقراء ثوراتهم، ضد زيادة الضرائب، التي كانت تفرضها السلطنة العثمانية عليهم، فقاموا بثورة عام ١٨٢٥م. ونصبوا زعيمين عليهم من أبناء القدس، هما: يوسف عرب جبجب آخي، وأحمد آغا دزدار، مما دفع بالسلطان محمود الثاني الى إرسال عبدالله باشا، والي صيدا، لمحاصرة قلعة القدس، وقصفها بالمدفعية، لمدة سبعة أيام، متوالية. وانقسم الثائرون داخل القدس على أنفسهم، واخذت الموارد الغذائية في التناقص، وأرهبت القنابل النساء والأولاد، وبعد مفاوضات، تم تسليم المدينة

وأصدر عبدالله باشا العفو العام[٣٧].

وفي ٢٩ تشرين الأول/١٨٣١م، احتلت قوات محمد علي باشا، بقيادة ابراهيم باشا، القدس دون أية مقاومة تذكر. وبعد ثلاث سنوات، وبتاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٨٣٤، حدثت أولى الثورات في القدس، ضد إجراءات ابراهيم باشا، حيث تجمع نحو ٢٠ ألفاً من الفلاحين والبدو، بزعامة عدد من المشايخ القيسية واليمنية، من جبل نابلس، ومنطقتي القدس، والخليل، ومن بينهم الشيخ قاسم الأحمد، الذي لم تنفع محاولات ابراهيم باشا لاستمالته اليه. وتسلل الثائرون الى القدس، بزعامة صبح شوكة، شيخ قبيلة الفواغرة، في منطقة بيت لحم، وهاجموا العساكر المصريين فيها، فلجأ هؤلاء الى القلعة، التي أتاها ابراهيم باشا، في ٢٤ أيار/ مايو من نفس العام، على رأس قواته، للقضاء على الثورة، واعترضته قوات الثوار، عند قرية العنب، فهزمها، ووصل القدس، التي أخلاها الثائرون بعد ان انتشرت فيها المجاعة والوباء[٣٨].

بعد عهد العثمانيين والى اليوم:

بعد الحرب العالمية الأولى، اقتسم الحلفاء، سراً، الوطن العربي فيما بينهم، وقاتل العرب الى جانب الحلفاء ضد العثمانيين، دون معرفة منهم بذلك.

فدخل الجنرال اللنبي بحملته الى القدس، عام ١٩١٧، وكان الجناح الأيمن لهذه الحملة مشكلاً من قوات الثورة العربية، معتقدين أن الحلفاء جاءوا لطرد العثمانيين من البلاد. وتسليمها لأصحابها! الا أنه حصل ما لم يتوقعه العرب، فقد استعمرهم الانكليز والفرنسيين والايطاليين، وكان نصيب فلسطين الخضوع للانكليز، الذين تآمروا على العرب الفلسطينيين. وكانوا يمهِّدون الطريق لدخول اليهود، واستيطانهم في فلسطين، بصدد إقامة دولة اسرائيل. حتى تم ذلك.

وقد سجل الفلسطينيون تاريخاً حافلاً بالقتال من أجل وطنهم. فأثناء ثورة ١٩٣٦، حدثت معارك حربية في أنحاء فلسطين كافة، وكان من بينها معركة باب الواد، قرب القدس، والتي جرت في تموز/ يوليو بين الثوار والانكليز. وامتدت هذه المعركة، ليستخدم الانكليز شتى أنواع الأسلحة، من طائرات، وآليات، ومدفعية، وأسقطت قذائف وطلقات هذه الآلة الحربية عشرات الشهداء، وأخذت هذه المعارك، إن كانت حول القدس أم في فلسطين كلها، تمتد وتأخذ أشكالاً حربية واسعة النطاق[٣٩].

وان كنا هنا لسنا بصدد رصد كيفية انتهاء ثورة ١٩٣٦م، أو كيفية احتلال اليهود لفلسطين، بالتآمر، والتواطؤ، الا ان النتيجة النهائية كانت قيام دولة اسرائيل، عام ١٩٤٨ دون أن تتضمن القدس، ولتعود، عام ١٩٦٧م، فتحتلها كاملة، وبهذا تعود القدس، مرة أخرى، تحت سيطرة اليهود.

هكذا، نرى أن التاريخ كان حافلاً بأحداث القدس، فلم تغب هذه المدينة عن التاريخ، لحظة واحدة، بغض النظر عن الاسم التي تسمت به، من يبوس الى أورشليم، الى إيلياء فبيت المقدس. فدوماً كانت محور الصراع ومركزه، وبسقوطها كان سقوط العرب، وبتحريرها كان تحريرهم.

الهوامش:

(١) يحي الفرحان، **قصة مدينة القدس**، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بدون تاريخ، ص١٢.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، الجزء التاسع، القسم الثاني، في بيت المقدس، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥، ص٥.

(٣) عارف العارف، **المفصّل في تاريخ القدس**، القدس، مكتبة الأندلس، ١٩٨٦، ص١.

(٤) **المصدر نفسه ص٣-٤**.

(٥) د. أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، طبعة ٢، بغداد، دار العربي للاعلان والنشر والطباعة، ١٩٧٢، ص٢٩٥.

(٦) **الكتاب المقدس**، سفر القضاة، الفصل الأول، الاصحاح ٢١، بيروت، منشورات دار الشرق، ١٩٨٣، ص٤٠٧.

(٧) **العارف، مصدر سبق ذكره**، ص٥

(٨) **المصدر نفسه**، ص٦-٧.

(٩) **المصدر نفسه**، ص٧.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص٩-١٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص١٦.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص١٨.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٢٤-٢٥.

(١٤) سوسة، **مصدر سبق ذكره**، ص٣١١.

(١٥) معاوية ابراهيم، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، في ست مجلدات، المجلد الثاني (الدراسات التاريخية)، فصل (عصر الممالك العصر الحديدي من ١٢٠٠-٥٥٠ ق.م)، بيروت، ١٩٩٠، ص١٢٣.

(١٦) العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧.

(١٧) سوسة، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٢٤.

(١٨) العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٠-٣١.

(١٩) سوسة، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٢٥.

(٢٠) العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص٦٥.

(٢٢) سوسة، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٢٦.

(٢٣) نبيه عاقل، **الموسوعة الفلسطينية (مصدر سبق ذكره)**، فصل: (فلسطين من الفتح العربي الاسلامي الى أواسط القرن الرابع الهجري)، ص٢٦٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص٣٦٦.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٣٦٧.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص٢٦٩، من أجل واقعة اليرموك، أنظر: الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، القاهرة، طبعة أبو الفضل ابراهيم، ص٥٧ وما بعدها، والبلازري، **فتوح البلدان**، بيروت، طبعة انيس الطباع، ص١٨٤ وما بعدها.

(٢٧) **العارف، مصدر سبق ذكره**، ص١١٨.

(٢٨) شاكر مصطفى، **الموسوعة الفلسطينية (مصدر سبق ذكره)**، فصل (فلسطين ما بين العهدين الفاطمي والأيوبي)، ص٣٦٣.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص٣٦٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٣٦٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص٤٠٦.

(٣٢) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، الجزء الحادي عشر، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص٥٥٠.

(٣٣) مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٢٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٤٢٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٤٣٣.

(٣٦) عبدالكريم رافق، **الموسوعة الفلسطينية** (مصدر سبق ذكره)، فصل (فلسطين في عهد العثمانيين) ص٦٩٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٨٥٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٨٥٩.

(٣٩) أحمد طربين، **الموسوعة الفلسطينة** (مصدر سبق ذكره)، فصل (فلسطين في عهد الانتداب البريطاني)، ص١٠٤٠.

موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية
١٩١٨ - ١٩٤٨

منى أسعد

لا تقع القدس في بؤرة فلسطين فحسب، بل إنها تحتل الموقع نفسه في الحركة الوطنية، منذ كانت هذه الحركة.

وغني عن القول انه لا يمكن الحديث عن الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل مستقل قبل احتلال القوات البريطانية لفلسطين، عام ١٩١٨؛ ذلك أن فلسطين ظلت، حتى هذا التاريخ، جزءاً من الجسم السوري الكبير، ولم يتم تقسيمها إلا حسب الاتفاقية الاستعمارية السيئة الصيت، المعروفة باسم «اتفاقية سايكس بيكو» (١٩١٦). وهي التي قسمت الولايات العربية، التي انتزعتها القوات البريطانية ـ الفرنسية من الاحتلال العثماني، بعد أن رزح هذا الاحتلال على صدرها طوال أربعة قرون متصلة.

أما قبل هذا التاريخ، فقد اقتصر الأمر على بضع هبّات فلاحية معادية لهذا الوالي التركي، أو ذاك، لهذا الملتزم المحلي، أو ذاك. وأهم هذه الهبّات تلك التي اندلعت في نابلس وبيت لحم والقدس، عامي ١٨٢٥ و١٨٣٠؛ احتجاجاً على الضرائب الباهظة التي فرضت على الفلاحين هناك[١].

على أن حملة ابراهيم باشا المصرية على سوريا (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) عجّلت في بلورة نواة الحركة الوطنية السورية، بما أكدته من إمكانية إلحاق الهزيمة بالعثمانيين، باشراكها الشعب السوري في إدارة بلاده؛ الأمر الذي كان مفتقداً، قبل ذلك، ثم أن مساهمة الجماهير السورية في دحر الحملة المصرية، زاد من ثقة هذه الجماهير في قدرتها على التصدي للأجانب، وفي المقدمة منهم المحتلين العثمانيين. ولعل أهم الهبّات التي واجهت حملة ابراهيم باشا، تلك التي اندلعت في منطقة القدس، سنة ١٨٣٤[٢]. وقد عبّرت الحركة الوطنية السورية الوليدة، في البداية عن نفسها، عبر نهضة فكرية، تمثّلت في الجمعيات الأدبية، التي تأسست في غير عاصمة سورية، وبالأخص بيروت، ودمشق، والقدس. على أنه سرعان ما تبلورت جمعية سرية معادية للاحتلال العثماني، سنة ١٨٧٥، وانتشر أعضاؤها في أرجاء شتى من سوريا، ومنذ مطلع ثمانينات القرن الماضي أخذت المنشورات السرية المعادية للعثمانيين تغمر مختلف المدن السورية[٣].

وقد تطورت الحركة الوطنية السورية الوليدة، بمطالبها، منذ بداية القرن العشرين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، من المطالبة بالاصلاح، الى الالحاح لنيل الحكم الذاتي؛ وحين استعصى الأمران، واتسع نطاق العسف العثماني، انتقلت هذه الحركة الى المطالبة بالاستقلال التام[٤].

الاحتلال البريطاني:

يصف مثقفان فلسطينيان دخول القوات البريطانية القدس على النحو التالي: «رأى الأتراك، بعد أن استولى الانكليز على بئر السبع، وغزة، أن موقعهم في القدس أصبح متضعضعاً، فأخذوا ينقلون الميرة والذخيرة منها، استعداداً لاخلائها. وقد ذكر بعض الواقفين على الأمور الحربية أن الانكليز لو شاؤوا أن يدخلوا القدس، يوم استولوا على الظاهرية، لدخلوها، من دون مقاومة تذكر؛ لخلوها من الجنود، في ذلك الوقت، لكن الجنرال اللنبي أبى أن يطوّح بجنوده، ورأى أن إعمال الروية والتؤدة خير من العجلة والتهوّر؛ فوقفت القدس، مدة تزيد عن الشهر، في وجه الجيوش الانكليزية، فحدث، في اليوم الثامن من شهر كانون الأول/ ديسمبر وفي ليلة الأحد منه، أن متصرف القدس، وكان ساكناً، يومئذ، في دار مطران الانكليز، بعث يطلب سماحة المفتي، كامل أفندي الحسيني، ورئيس بلديتها، المرحوم حسين أفندي الحسيني، الى داره، فلما حضروا اليه، خاطبهما، قائلاً: (لقد أحاطت الجنود الانكليزية القدس، ولا بد من أن تسقط في أيديهم؛ فأنا سأترك المدينة، بعد نصف ساعة، وسألقي بين أيديكم هذا الحمل الأدبي العظيم، أي تسليم المدينة للفاتحين). وكان بعد ذلك أن المتصرف ترك القدس، وكان قد أخلاها، قبله، الضباط وجميع الجنود العثمانيين، وتحصنوا في جبل الزيتون، أما المتصرف فإنه واصل السير الى أريحا. كان صباح الأحد وكانت السماء تمطر على المدينة، كأنها تودع الأتراك الراحلين، غير أن الشمس لم تلبث أن ظهرت في كبد السماء... وفي نحو الساعة التاسعة خرج رئيس البلدية المرحوم/ حسين أفندي الحسيني، يصحبه ابن أخيه/ توفيق أفندي الحسيني، وعبدالقادر أفندي العملي، وهو أحد ضباط البوليس، ونفران آخران من خدمة البلدية، ومعهم علم أبيض*، توجهوا الى الشيخ بدر، وتقدموا نحو الجنود الانكليزيين، وقد رفع الوفد يديه، ليبيّن للحراس أن مهمتهم مهمة سلم لا حرب. فتقدم، حينئذ، ملازم انكليزي، وأخذ يسأل الرئيس أسئلة، استدل بها أن الأتراك غادروا القدس، ولم يمض، الا القليل، حتى أرسل القائد كشافه الى المدينة، ليتحقق من ذلك، ثم جاء القائد، واجتمع بالوفد في مستشفى ولنج، فأكد الوفد له، مرة أخرى، أن البلد خالٍ من الجنود التركية. فلما تحقق للقائد ذلك، أمر الجنود أن تتقدم الى القدس، فدخلتها الساعة العاشرة والنصف وكان أول ما عملوا أنهم وضعوا أيديهم على إدارة البرق والبريد. وكانت الجنود قد دخلت المدينة من كل الجهات، خلا الجهة الشرقية، حيث كانت الجنود التركية لا تزال مرابطة في جبل الطور. ولما أزفت الساعة الحادية عشرة والنصف، حتى ابتدأت الأتراك تطلق مدافعها على الجنود الانكليزيين، فقابلتها هذه بالمثل، واستمر إطلاق المدافع الى

★ لم يعثر وجهاء القدس على قطعة قماش بيضاء، لاستخدامها راية استسلام، وأخيراً عثروا على ملاءة في المستشفى الايطالي، استخدموها لهذا الغرض.

الساعة الرابعة بعد الظهر، ثم انسحبت الجنود التركية، وكانت الحكومة الانكليزية قد عينت لارثون باشا، حاكماً على القدس. وأما الجنرال اللنبي فلم يدخل المدينة الا بعد أن انسحبت الجنود التركية من الطور، فدخلها من باب الخليل، مشياً على الأقدام، من غير أبهة، ولا جلال، وأعلن الحكم العرفي من على الدرج الواقع شرقي القلعة[٥].

ولا ندري لماذا لم يشر هذان المثقفان الى الجملة المشهورة التي قالها الجنرال اللنبي بمجرد دخوله القدس وهي: «اليوم انتهت الحروب الصليبية»! بينما خاطب الجنرال الفرنسي غورو، صلاح الدين الأيوبي، حين دخل الأول دمشق، وتوجه الى قبر الثاني: «ها قد عدنا يا صلاح الدين»! على ما في جملتيْ الجنرالين الاستعماريين من ترادف ودلالات.

تحيز انجليزي لليهود:

ومنذ احتل الانكليز فلسطين، واقتطعوها من الجسم السوري، تبلورت الحركة الفلسطينية على أساس ذات بعد قومي. وعدا السخط الوطني الذي سببه الاحتلال البريطاني، وإحساس الحركة الوطنية الفلسطينية بغدر الانكليز لها، بعد تنكرهم لوعودهم التي سبق وقطعوها للعرب، واعترفوا فيها، سلفاً، باستقلال الأقطار العربية التي تنسلخ عن الحكم التركي، ثمة الأسباب الخاصة بسخط كل طبقة وفئة اجتماعية عربية فلسطينية. فالرأسمالي أحس بالضغط المزدوج عليه من قبل الرأسمالية البريطانية والرأسمالية اليهودية، الوافدة، المدعمتين بالامكانات المالية والفنية الهائلة، كما ان الاحتلال البريطاني ضرب سياجاً من الحماية الجمركية من حول الصناعات اليهودية، فيما أغرق الصناعات العربية في بحر من المنافسة غير المتكافئة، ورفع سعر المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة العربية، فيما عمد الى تخفيض أسعار البضائع المنتجة والورش العربية الفلسطينية.

وقد عانى المثقف العربي الفلسطيني الأمرين، حيث زاحمه نظيره المستوطن اليهودي، متسلحاً بالتحيُّز الانكليزي له، الأمر الذي حد من نسبة الموظفين العرب الفلسطينيين، ورفع نسبة نظرائهم من المستوطنين اليهود، بل إن الشعب العربي الفلسطيني عانى الكثير في مجال التعليم؛ وفي الوقت الذي خصص فيه الاحتلال البريطاني زهاء ٢٠٪ في ميزانية البلاد للأمن والسجون، فإنه لم يخصص سوى زهاء ٤٪ من هذه الميزانية للتعليم، وسُدَّت أبواب المدارس في وجه الطلبة العرب الفلسطينيين، وضُيِّق عدد خريجي المدارس الثانوية الى طالب واحد من كل مدينة. أما الفلاح فقد رأى بأم عينه كيف تجلى تحيز الانكليز للمستوطنين اليهود في مجال الأرض التي عمد الاحتلال الى نقل مساحات شاسعة منها الى ملكية المستوطنين اليهود، ومؤسساتهم الاقتصادية، الأمر الذي وسَّع دائرة الفلاحين المعدمين، باضطراد. أما العامل العربي الفلسطيني فقد عانى البطالة، لقاء إخلاء موقعه في العمل، لوافد يهودي وحتى من أسعفه الحظ بالعمل من العمال العرب الفلسطينيين، فإنه تقاضى نصف ما تقاضاه نظيره اليهودي من أجر ولعل في هذا ما يفسر الاجماع الطبقي الذي استندت اليه الحركة الوطنية الفلسطينية، طوال الاحتلال البريطاني لفلسطين. هذا فضلاً عن العنف الذي تميزت به هذه الحركة[٦].

القدس مركز النشاط السياسي والجماهيري:

وطوال الاحتلال البريطاني لفلسطين، ظلت القدس قطب الرحى ومركز قيادة الحركة الوطنية، حيث ضمت مقر «المجلس الاسلامي الاعلى»، ودار الافتاء، ومقر اللجنة التنفيذية العربية التي كانت تنبثق عن المؤتمرات الوطنية العربية، وتأخذ على عاتقها قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، الى مطلع الثلاثينات. وحين تأسست الأحزاب السياسية العربية الفلسطينية الستة، كان المقر الرئيسي لثلاثة من هذه الأحزاب يقع في القدس، حيث يقيم رئيس الحزب. وهي أحزاب: العربي (جمال الحسيني)؛ الدفاع (راغب النشاشيبي)؛ الاصلاح (حسن فخري الخالدي). فيما اتخذ حزبان آخران هما «الاستقلال»، و«الكتلة الوطنية»، من نابلس مقراً رئيسياً لهما، حيث يقيم رئيسا هذان الحزبان، وهما عوني عبدالهادي، وعبداللطيف صلاح، على التوالي، أما الحزب السادس (مؤتمر الشباب) فاتخذ من مكان إقامة رئيسه، الحاج يعقوب الغصين، مقراً رئيساً له (الرملة)، وحيث إئتلفت هذه الأحزاب الستة سنة ١٩٣٦، وشكلت «اللجنة العربية العليا» اتخذت هذه اللجنة من القدس مقراً لها. والشيء نفسه بالنسبة للمؤسسة الجبهوية التي خلفتها، سنة ١٩٤٦، وأعني بها «الهيئة العربية العليا»[٧].

وشهدت القدس بداية معظم الأعمال الثورية التي اجتاحت فلسطين. وكانت البداية هبّة نيسان / إبريل ١٩٢٠. فقد أعقب احتلال فلسطين، تعاظم السخط الوطني، خاصة بعد افتضاح أمر وعد بلفور. ووظفت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية مناسبة دينية لتفجير السخط ضد المحتلين الانكليز. وقد حدث أن التقت حشود من نابلس، والقدس، والخليل، في القدس نفسها، كي يتوجهوا الى منطقة النبي موسى (٣٠ كم شرقي القدس في اتجاه اريحا)، عندما صعد الخطباء الى شرفة النادي العربي بالقدس في محاولة لاثارة حماس الجماهير المحتشدة. اصطدم الحشد ببعض المستوطنين اليهود، وهتف المحتشدون: «دين محمد قام بالسيف»! كما أطلق الحشد شعارات الوحدة الوطنية، والاستقلال، وأدان الهجرة اليهودية، ودعا للملك فيصل بن الحسين. وفي ظهر اليوم نفسه، الاحد ٤/٤/١٩٢٠، هدأت الأحوال، لكن صهيونيين مسلحين احتشدوا أمام أسوار القدس، ما لبثت أن فرقتهم قوة عسكرية انكليزية[٨].

وبقيت الهبّة محصورة في القدس دون غيرها من مدن وقرى فلسطين، قبل أن تنطفىء، بعد أربعة أيام من اندلاعها وقد اتخذت السلطات العسكرية الانكليزية من هذه الهبّة ذريعة لاعلان الأحكام العرفية في القدس، بعد أن بلغ مجموع الاصابات ٢٥٠ إصابة، تسعة أعشارها من المستوطنين اليهود. وقضت محكمة عسكرية انكليزية على فلاديمير جابو تنسكي، الذي قاد المسلحين الصهاينة، بالسجن ١٥ عاماً، وعلى ١٩ مستوطناً يهودياً آخر بثلاث سنوات لكل منهم. فيما قضت بسجن اثنين من الخطباء العرب بالسجن لمدة ١٥ سنة، وهما أمين الحسيني وعارف العارف. اللذين غادرا البلاد، سراً، للافلات من الحكم.

وترتب على هذه الهبّة أن نُحي موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، وعين الانكليز راغب

النشاشيبي محله. وهوالذي رفض توقيع عريضة تطالب بتنحية حاكم القدس، المستر ستورز، من منصبه.

ومن المرجّح أن قادة الحركة الوطنية أرادوا إيصال رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، الى مؤتمر الحلفاء في سان ريمو. لكن هذا المؤتمر الاستعماري لم يلتفت الى هذه الرسالة، فأصدر قراره يوم ٢٥/٤/١٩٢٠، وفيه منح لبريطانيا حق الانتداب على فلسطين، كما ألحق نص وعد بلفور بصك الانتداب[٩].

قنوط وانحسار:

رغم وقوع صدامات دامية محدودة في يافا، بين العرب الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، مرّتين، خلال ثلاث سنوات، أولهما في ١/٥/١٩٢١، وثانيهما في آذار/ مارس/ ١٩٢٤. ووقع الأول خلال احتفال المستوطنين اليهود بعيد العمال العالمي، والثاني خلال احتفال اليهود بعيد المساخر، وارتدائهم ملابس رجال الدين الاسلامي، بشكل استفز المشاعر الدينية لشعب يافا[١٠]. بالرغم من هاتين الحادثتين، الا أن القنوط أسر الشعب الفلسطيني، فأسنت الحركة الوطنية، مما أتاح لعناصر الثورة المضادة في الوسط العربي الفلسطيني أن تنشيء بعض حزيباتها، مثل «الحزب الوطني» و«حزب الزرّاع». وتصدت الحركة الوطنية، وهبطت معدلات أنشطتها، بشكل ملحوظ، حتى أنها عجزت عن عقد مؤتمرها الوطني السابع، ما بين ١٩٢٢/١٩٢٨. وحتى حين عقدته (١٩٢٨) فإن مؤسساته القيادية توزعت مناصفة ما بين الوطنيين وأعضاء الثورة المضادة. ومعروف أن الأخيرين كانوا ينادون بالتعاون مع الانكليز، بل الاستعانة بهم ضد المستوطنين اليهود. ومن ثم فانهم كانوا ضد أي اجراء غير ودي يتخذ ضد المحتلين الانكليز[١١].

هبّة البراق:

بعد زهاء عشر سنوات على الاحتلال البريطاني، وسبع سنوات عجاف في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية، عادت الدماء للتدفق، من جديد، في عروق هذه الحركة.

فالازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٨-١٩٣٢) وصلت بتأثيراتها التدميرية الى فلسطين، لكن سلطات الانتداب البريطاني، نجحت في تجنب المستوطنين اليهود الآثار السلبية لهذه الأزمة، مما أوقع الشعب الفلسطيني تحت تأثير مزدوج لها، الأمر الذي استفحل مع تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين على حساب عمال وفلاحي وبرجوازي ومثقفي فلسطين.

ومن جهة أخرى، فإن فلسطين كانت قد شهدت تطورات ملموسة في الساحة الطبقية الاجتماعية:

- ذلك أن البرجوازية الفلسطينية تطورت بشكل ملحوظ، وعبرت عن تطورها هذا، في المجال الاقتصادي، بتكوين ثلاثة بنوك، وفي المجال السياسي بتشكيل أحزاب سياسية، ما بين ١٩٣١-١٩٣٥، وفي التوسع في تأسيس النوادي والصحف ويمكن اعتبار المؤتمر التأسيسي للصحفيين العرب

الفلسطينيين (١٩٢٧)؛ والمؤتمر النسائي العربي الفلسطيني (آب/أغسطس ١٩٢٩)، ومؤتمريْ التجار والطلاب، ضمن تجليات هذا التطور[١٢].

● وعبَّرت الطبقة العاملة عن تطورها ونضجها من خلال نجاحها في عقد مؤتمرها النقابي الأول، في كانون الأول/ يناير ١٩٣٠.

● كما تجذَّرت الحركة الفلاحية، واشتد ساعدها، مع اتساع رقعة الأراضي التي نجح المستوطنين اليهود في انتزاعها لانفسهم، مستندين الى حراب وتشريعات وتحيُّز الانتداب البريطاني لهم.

وغني عن القول ان البرجوازية الفلسطينية كانت لا تزال ثورية، بشكل يفوق كبار الملاك، الذين كانوا يحتكرون مقاعد قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لأنفسهم.

ومن الملاحظ أن إمكانات العمال والفلاحين صبت، آنذاك، في خانة البرجوازية، مما عزز امكانات الأخيرة، وزاد من ثوريتها. وحدث أن هتف المستوطنون اليهود، أثناء احتفالهم بعيد الغفران، في ٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٨، قرب حائط البراق*: «الحائط حائطنا»! مما أثار المشاعر الدينية لدى شعب القدس، وكادت تحدث مواجهة بين الطرفين، لولا أن تحركت قوات الاحتلال، سريعاً، ومنعت هذه المواجهة[١٣].

وحين كرر المستوطنين اليهود المحاولة، في العام التالي (١٥/٨/١٩٢٩) عجزت قوات الانتداب البريطاني عن منع العرب من الرد على هذه الاستفزازات من قبل المستوطنين اليهود، والاشتباك معهم في مواجهة دامية، استمرت زهاء أسبوعين، ووصلت شرارتها، هذه المرة، الى كل من الخليل، ويافا، وصفد. ففي اليوم التالي (١٦/٨/١٩٢٩) انطلق المصلون من الحرم الشريف، بعد احتفالهم بذكرى المولد النبوي الشريف، الى البراق. وهناك استمعوا الى خطبة حماسية من الشيخ حسن أبو السعود، وبعدها حطَّم المتظاهرون العرب منضدة للمستوطنين اليهود، كانت موضوعة قرب الحائط، كما أخرجوا من فجوات الحائط الأوراق التي يضعها المستوطنون هناك، استرحاماً وتبركاً. وفي اليوم التالي، تجددت الصدامات بين المستوطنين اليهود ومواطني قرية لفتا العربية، وشنت سلطات الانتداب حملة اعتقالات واسعة. وفي يوم ٢١/٨ تحولت جنازة قتيل يهودي الى مظاهرة صاخبة، حاولت الاعتداء على الأحياء العربية في القدس، وتكررت المصادمات، حين تدفق المصلون من المسجد الأقصى (الجمعة ٢٣/٨) الى حائط البراق، هاتفين: «دين محمد قام بالسيف»! وانقضوا على ما نصبه المستوطنون اليهود، واقتيد المئات من عرب الفلسطينيين الى سجون ومعتقلات الانتداب، ونالهم عشرين حكماً بالاعدام، نفذت منها ثلاثة، عدا ثلاثة وعشرين حكماً بالسجن المؤبد، و٩٧٩ حكماً بسنوات متفاوتة، مقابل حكم واحد بالاعدام لشرطي يهودي، أفنى أسرة عربية بكاملها، بسلاح الحكومة، و٩٢ حكماً مخففاً على مستوطنين يهود آخرين، فيما تمخضت الصدامات عن ١٣٣ قتيلاً، و٣٣٩ جريحاً من المستوطنين اليهود، مقابل

★ يزعم اليهود أن حائط البراق هو المتبقي من قصر سليمان بن داود. لذا، فهم يبكون أمجادهم بالقرب منه، ويطلقون عليه اسم «حائط المبكى».

١١٦ قتيلاً و٢٣٢ جريحاً من العرب الفلسطينيين[١٤].

ولامتصاص نقمة العرب الفلسطينيين، أرسلت حكومة لندن، كعادتها، لجنة برلمانية للتحقيق في الأسباب المباشرة التي أدت الى الانفجار، والتوصية بما يتخذ لتجنب تكراره. وترأس اللجنة سير والترشو، وحملت اللجنة اسمه، ووصلت الى القدس، يوم ٢٣/٩/١٩٢٩، حيث مكثت حوالي ١٠٠ يوم في فلسطين، عقدت خلالها، ٤٧ جلسة علنية و١١ جلسة سرية، استمعت خلالها الى ٦١٠ شهادات من العرب الفلسطينيين، واليهود، والبريطانيين. وفي ٦/٣/١٩٣٠، انتهت اللجنة من إعداد تقريرها، لكنها أجَّلت إعلانه الى أول نيسان/ ابريل من السنة نفسها، بسبب مندوب حزب العمال في اللجنة، مستر سيندل، بوعد بلفور. وأكد تقرير اللجنة أن السبب الرئيسي للهبَّة هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود، شعور نشأ عن خيبة أمانيهم السياسية والوطنية، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي، بسبب الهجرة اليهودية، وشراء الأراضي، وعن عجزهم المتواصل عن نيل أي قسط من الحكم الذاتي[١٥].

وانتهى تقرير اللجنة الى مطالبة حكومة الانتداب بالتخفيف من معدلات الهجرة اليهودية الى فلسطين، والحفاظ على الأراضي العربية.

وانعشت نزاهة اللجنة قيادة الحركة الوطنية، فارسلت وفداً منها الى لندن، لكنه عاد خائب الرجاء، بسبب تمسك حكومة لندن بصك الانتداب، حيث عاجلت قيادة الحركة الوطنية بلجنة أخرى، هي «لجنة سمبسون»، الذي قال بأن الاراضي الصالحة للزراعة لا تكفي لضمان معيشة العرب، الذين فقد قسم كبير منهم عمله، وارغموا على مغادرة أراضيهم، ورزحوا تحت عبء الديون. وحمّل جون هوب سمبسون، الوكالة اليهودية المسؤولية عن جميع الحوادث المخالفة للقانون.

وبعد زهاء أربعين يوماً (١/١٠/١٩٣٠) أصدرت حكومة لندن «الكتاب الأبيض». وفيه أكدت تمسكها بصك الانتداب، وتعهدها بتقنين كل من الهجرة اليهودية الى فلسطين، وانتقال الأراضي الى اليهود. كما رفضت منح أي فلسطيني أي نوع من الدستور، وإن وعد الكتاب الأبيض بمنح فلسطين درجة من الحكم الذاتي. على أن لورد باسفيلد، وزير المستعمرات البريطاني، نفى نية حكومته إيقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين. كما أرسل ماكدونالد، رئيس وزراء بريطانيا، رسالة الى حاييم وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية، أكد فيها أن الكتاب الأبيض لا يمنع اليهود من امتلاك أراضٍ جديدة، أو منع الهجرة اليهودية، أو التعرض للمنظمات الصهيونية، التي لا تستخدم سوى العمال اليهود. وقد أطلقت الحركة الوطنية الفلسطينية على هذه الرسالة اسم «الكتاب الأسود»[١٦].

ولم تنته هبَّة البراق، دون أن تخلق لنا جملة من الخبرات:

فالصراع الديني، الذي أججه الانتداب البريطاني بين المستوطنين اليهود والمواطنين العرب، قد أجج الصراعين الطبقي والوطني بالتداعي. فهذا الصراع الديني له أساسه الاقتصادي الاجتماعي العميق. وهبَّة البراق، في جوهرها، وطنية ديمقراطية: هدفها الأرض والحرية. وبسبب قصر عمرها، فإنها لم تتطور الى ثورة، من خلال حركة الشارع، وبلورة الهبة في بنى ديناميكية، وبرامج سياسية واضحة. على أن إخفاق الهبَّة يعود الى افتقارها القيادة الثورية، وتفتتها، وتقديس قيادتها للعفوية، وإهمال تنظيم

الجماهير، والافتقار الى برنامج سياسي صحيح، وغياب الموقف العالمي المواتي، على أن القيمة التاريخية لهبّة البراق تكمن في أنها اقنعت الجماهير العربية الفلسطينية بمدى عقم أساليب النضال السلبية. ولعل هذا كله ما جعل هبّة البراق نهاية مرحلة وبداية أخرى في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية.[١٧]

المرحلة الثانية:

أسست التطورات الطبقية الاجتماعية سالفة الذكر للمرحلة الثانية من الحركة الوطنية، التي تميّزت بتحديد صحيح لمعسكر الأعداء؛ حيث أصبح الانكليز «أس البلاء»، والصهيونيين ذيلاً لهم. كما ودعت الحركة الوطنية اساليب الكفاح المتواضعة، من مذكرات، ووفود، وتبنت أساليب كفاح صدامية مع أعدائها.

وقد دشنت هذه المرحلة بجملة من التحركات السياسية، كان أهمها «المؤتمر الاسلامي العام»، الذي انعقد في القدس، في ١٢/٧/١٩٣١، وضم مندوبين من ٢٢ قطراً اسلامياً، ودعا الى تنمية التعاون بين المسلمين، كما استنكر كل أنواع الاستعمار. وعلى هامش هذا المؤتمر، ومن بين أعضائه، انعقد مؤتمر عربي قومي، صدرت عنه قرارات قومية معادية للاستعمار والصهيونية ولم تقف عناصر الثورة المضادة مكتوفة الأيدي، بل شاغبت على المؤتمر الاسلامي بعقد «مؤتمر الأمة الاسلامية» وحين قررت اللجنة التنفيذية العربية الامتناع عن الاضراب، بمناسبة ذكرى وعد بلفور (٢/١١/١٩٣٠)، دعت «اللجنة العليا للطلاب» الى الاضراب[١٨].

كما تأسس، في القدس، ١٩٣٢، «صندوق الامة»، لشراء الاراضي، وانقاذها من أيدي الصهيونيين. وشن «المجلس الاسلامي الأعلى» حملة دعاوية واسعة ضد بيع الأراضي للمستوطنين اليهود، ومؤسساتهم، وحث المواطنين العرب الفلسطينيين على تسجيل أراضيهم «وقفاً» على ورثتهم[١٩].

ودعا رأس الحركة الوطنية، موسى كاظم الحسيني، الى اجتماع موسّع للحركة الوطنية الفلسطينية، في يافا، وانعقد الاجتماع، فعلاً، في ٢٦/٣/١٩٣٣، وضم زهاء ٦٠٠ شخصاً، واعتبر الاجتماع حكومة الانتداب مسؤولة عما حاق بفلسطين وشعبها من هجرة وانتقال أراضي وتهيئة البلاد للمشروع الصهيوني. كما قرر مقاطعة حفلات الحكومة، ولجانها، والبضائع الانكليزية، واليهودية، والامتناع عن دفع الضرائب. وحين حل خريف ١٩٣٣، كانت الحالة الثورية في فلسطين قد نضجت، فخرجت مظاهرة كبيرة في القدس، يوم ١٣/١٠، سقط خلالها ٣٥ جريحاً من المتظاهرين الفلسطينيين، مقابل خمسة من رجال الشرطة. وقررت «اللجنة التنفيذية العربية»، تنظيم مظاهرة أخرى، في يافا، يوم ٢٧ من الشهر نفسه. وفي اليوم الموعود، خرجت المظاهرة الحاشدة، يتقدمها موسى كاظم الحسيني، وسرعان ما اصطدمت بالشرطة، حيث قتل المتظاهرون أحد رجال الشرطة، وجرحوا ١٢ آخرين، في حين قتل ١٢ فلسطينياً، وأصيب ٧٨ آخرون بجروح مختلفة، وألقي القبض على عشرات من المتظاهرين. وفي لمح البصر، انتقلت الشرارة الى حيفا، ونابلس، والقدس، وصفد، والناصرة، وطولكرم، وجنين. وعمد البريطانيون الى استخدام طائراتهم في قمع المظاهرات.

وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، عزلت القدس عن العالم الخارجي. وحين احتجبت الصحف العربية الفلسطينية عن الصدور، بادرت سلطات الانتداب الى إصدار صحيفة باللغة العربية، لكن الجماهير العربية الفلسطينية مزقت كل ما وقع بين أيديها من هذه الصحيفة[٢٠].

وقد دل اشتراك النساء في مظاهرات القدس ويافا على مدى تأثير الحركة الوطنية. وتدفق العشرات من أبناء سوريا وشرقي الاردن، للمشاركة في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، كما انفجرت مظاهرات التأييد في كل من دمشق، وعمان، وبغداد، والموصل[٢١].

وبعد ان دامت الانتفاضة ستة اسابيع متصلة، تمخضت عن مقتل ٢٦ عربياً فلسطينياً، مقابل شرطي واحد، فيما جرح ١٨٧ عربياً فلسطينياً، و٥٦ شرطياً. ولوحظ هنا اختفاء الخسائر البشرية اليهودية[٢٢].

ثم كان ان انفجرت حركة القسام الثورية من حيفا، في ١٩/١١/١٩٣٥[٢٣]، فكانت هذه الحركة «البروفة» الأخيرة لثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية المسلحة، التي دامت زهاء أربع سنوات متصلة. وهي الثورة التي بدأت بكمين مسلَّح، نصبه قساميون، في منطقة المثلث، يوم ١٥/٤/١٩٣٦، لقافلة سيارات تحمل مستوطنين يهود، كان نصيب بعضهم القتل، مما فجَّر رد فعل عنيف في تل أبيب، حيث اعتدى بعض المستوطنين الصهاينة على عائلة عربية فلسطينية، فقتلوا كل أفرادها. وردَّ شعب يافا - الملاصقة لتل أبيب، كبرى المدن اليهودية - باعلان الاضراب السياسي، يوم ٢٠/٤، وتبعتها بقية المدن والقرى الفلسطينية. والتأم زعماء الاحزاب الستة العرب الفلسطينيين، في القدس، في ٢٥/٤، لاهثين وراء مبادرة الجماهير، حيث شكلوا مؤسستهم الجبهوية، التي حملت اسم «اللجنة العربية العليا»، وقرروا استمرار الاضراب السياسي، بعد مَدّه الى سائر انحاء فلسطين. وهو أطول اضراب في التاريخ، إذ امتد زهاء ستة أشهر متصلة. وقد استردت القدس زمام المبادرة من يافا، طوال أيام الاضراب. وخلال هذا الاضراب، جاء نوري السعيد، وزير خارجية العراق، آنذاك، الى القدس، في محاولة منه للتدخل لدى اللجنة العربية العليا، ووضع حد للاضراب الاستثنائي. وقد وصل السعيد الى القدس، في ٢٠/٨/١٩٣٦، حيث طلب الى اللجنة العربية العليا وقف الاضراب، وكل ما رافقه من الاعمال الثورية، لقاء تعهد حكومة الانتداب البريطاني بوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، ومنها انتقال الأراضي الى ايدي المستوطنين اليهود ومؤسساتهم. الأمر الذي أثار غضب المندوب السامي البريطاني في القدس، فرفض وساطة السعيد، مما أسلمها للاخفاق. وكانت حكومة العراق قد سمحت للضابط السابق في الجيش التركي، ابن طرابلس الشام، فوزي القاوقجي، بالدخول الى فلسطين، على رأس خمسمئة متطوع من المقاتلين العرب، غالبيتهم من العراقيين[٢٤].

ثم صدر بيان الملوك والأمراء العرب، في ١١/١٠/١٩٣٦، والذي دعا الشعب الفسطيني الى وقف الاضراب، «اعتماداً على حسن نوايا صديقتنا بريطانيا»، الأمر الذي دفع اللجنة العربية العليا، في اليوم التالي، الى إصدار بيان الى الشعب الفلسطيني، دعته فيه الى وقف الاضراب والأعمال الثورية. بعد أن

كان العرب الفلسطينيون قد فقدوا ١٩٧ قتيلاً، و ٨٢٣ جريحاً، مقابل ٨٠ قتيلاً يهودياً، و ٣٠٨ جريحاً، وسبعة قتلى من البريطانيين، و ٤٠ جريحا[٢٥].

وكدأبها، أرسلت حكومة لندن لجنة «للتحقيق في أسباب الثورة»! وكأن هذه الحكومة لم تنسج هذه الأسباب بنفسها. وحملت هذه الجنة اسم رئيسها، لورد بيل، وقررت اللجنة العربية العليا مقاطعة هذه اللجنة، وعدم المثول أمامها، خاصة بعد أن منحت حكومة الانتداب ٧٧٠ تصريحاً بالهجرة الى فلسطين لليهود. الا أن الملوك والأمراء العرب مارسوا ضغوطهم على «اللجنة العربية العليا»، فرضخت لضغوطهم، فوراً. ومثل أعضاؤها أمام لجنة بيل، في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧. وكانت شهاداتهم وثيقة إدانة، وصفعة للانتداب البريطاني، وممارساته المحابية للصهيونية. ولا تزال هذه الشهادات تحمل قيمة تاريخية سياسية عالية، حتى يومنا هذا[٢٦] وفي المذكرة التي قدمتها اللجنة العربية العليا الى اللجنة الملكية البريطانية، طالبت بالعدول عن مشروع «الوطن القومي اليهودي»، وخطر الهجرة اليهودية الى فلسطين، ومنع انتقال الأراضي لليهود، وحل قضية فلسطين، بإنهاء الانتداب، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين، على غرار ما جرى في كل من العراق وسوريا ولبنان[٢٧] وفي ٧/٧/١٩٣٧، نشرت لجنة بيل تقريرها، الذي أوصت فيه بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق: بين المواطنين العرب الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، والحكومة البريطانية. وقد كانت القدس، بأماكنها المقدسة، مع ممر الى يافا، من حصة بريطانيا[٢٨].

ومعروف أن تقرير لجنة بيل قد فجَّر غضب الشعب الفلسطيني، فتجددت الأعمال الثورية في البلاد، وبدأت القيادة الفعلية للثورة تنتقل الى الجبال والقرى، بفعل بدء الكفاح المسلح هناك، وإن بقيت القيادة السياسية متمركزة في القدس، حيث مقر اللجنة العربية العليا، الى أن انقضت سلطات الانتداب على أعضاء هذه اللجنة واعتقلتهم، في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، فيما تمكن الحاج أمين الحسيني من الافلات والخروج، سراً، الى لبنان. الأمر الذي نقل زمام المبادرة في الحركة الوطنية، تماماً، الى الجبال والريف. ومعروف أن «حزب الدفاع» كان قد خرج من اللجنة العربية العليا، قبيل صدور تقرير بيل بأربعة أيام، فقط، حيث كان قد نما اليه مضمون التقرير، عبر حكومة عربية، بينما كان هذا الحزب يعلم، سلفاً، موقف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية من مثل هكذا تقرير جائر[٢٩].

ومع ظهور سحب الحرب العالمية الثانية في الأفق، صيف ١٩٣٩، كانت أصداء ثورة ٣٦ قد بُحَّت، بعد سقوط آلاف الشهداء، بينهم أبرز القادة العسكريين للثورة، أمثال: عبدالرحيم الحاج محمد، ويوسف أبو درَّة، وبعد غياب القيادة السياسية عن البلاد، ما بين النفي الاختياري والنفي من قبل سلطات الاحتلال، وبعد تصاعد أشكال العسف البريطاني، وإحكام الحصار على البلاد، خاصة بعد اتفاق حكومتي فرنسا - المنتدبة على سوريا ولبنان - وبريطانيا، بعد طول خلاف ومزاحمة، الأمر الذي حدا باعضاء اللجنة المركزية للجهاد* الى مغادرة دمشق الى بغداد.

★هي القيادة الجبهوية التي خلفت «اللجنة العربية العليا»، بعد اعتقال أعضاء الأخيرة. وقد اتخذت من دمشق مقراً لها.

عودة الروح:

عاشت الحركة الوطنية الفلسطينية مواتاً ملحوظاً، طوال السنوات الأربع الأولى من الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). ومع هذا الموات كان طبيعياً أن يتوارى دور القدس القيادي. وشهد العام ١٩٤٣، ظهور «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب» الراديكالي، في حيفا. كما شهد أيلول/ سبتمبر من العام نفسه ظهور «عصبة التحرر الوطني الفلسطيني»، التي اتخذت من حيفا مقراً رئيسياً لها، فيما جعلت يافا مقراً لصحيفتها الأسبوعية: «الاتحاد».

وحين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، صيف ١٩٤٥، سمح الانتداب البريطاني بعودة الزعماء المنفيين - عدا الحاج أمين الحسيني - كما أفرج عن جميع المعتقلين، مما دفع بالدماء الى عروق الحركة الوطنية من جديد، فنشطت، وعمد قادتها الى محاولة بعث الحياة في أوصال «اللجنة العربية العليا»، الا أن المحاولة باءت بالفشل، أساساً لأن جمال الحسيني، رئيس الحزب العربي، أصرَّ على أن يمثل حزبه بخمسة مندوبين، مقابل مندوب واحد لكل حزب آخر. الأمر الذي دفع بقية الأحزاب الى الائتلاف مع كل من «عصبة التحرر الوطني»، و«رابطة المثقفين العرب»، و«مؤتمر العمال العرب بفلسطين» - وكلها مؤسسات يسارية - وحمل الائتلاف الوليد اسم «الجبهة العربية العليا»[٣٠].

لكن الجامعة العربية أزعجها قيام هذه الجبهة، فأرسلت جميل مردم بك، وزير خارجية سوريا، الى القدس، حيث التقى زعماء الأحزاب الغاضبين، ونجحت جهوده في إخراج هذه الأحزاب التقليدية من «الجبهة»، وإعادتها الى «اللجنة العربية العليا»، بعد أن تنازل جمال الحسيني عن شرطه التعسفي. واتخذت المؤسسة الجديدة اسم «الهيئة العربية العليا»، وجعلت من القدس مقراً لها.

وفي القدس، مثل قادة الهيئة العربية العليا أمام «اللجنة الأنغلو - أميركية»، ربيع ١٩٤٦، وهي اللجنة التي أوصت بادخال مئة الف يهودي الى فلسطين[٣١].

ولكن، حين وصلت لجنة الامم المتحدة الى القدس، بادرتها الهيئة العربية العليا بالمقاطعة، فيما أخذت عصبة التحرر على الهيئة قبول المثول أمام لجنة استعمارية - هي اللجنة الأنغلو/ أميركية - ورفضها المثول أمام لجنة دولية، «تضم أصدقاء لنا»، مثل الهند ويوغسلافيا[٣٢].

وفي القدس، تشكلت قيادة «الجهاد المقدس»، للدفاع عن التراب الوطني الفلسطيني في وجه الهجمة الصهيونية، التي استشرست بفعل صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في ٢٩/١١/١٩٤٧.

ورغم الميل الشديد في ميزان القوى العسكري، لصالح العصابات الصهيونية، الا أن المناضلين الفلسطينيين - ومن بعدهم القوات الأردنية - تمكنوا من الحفاظ على عروبة القدس، حيث تكسرت على أبوابها كل الهجمات العسكرية الصهيونية، التي كانت تبغي جعل القدس عاصمة لدولة اغتصبوا ارضها، بمساعدة قوية من الامبريالية العالمية، وزعيمتها الامبريالية الأميركية، وفي غفلة شديدة من الرأي العام العالمي.

وبعد،

فلعل ما أبداه المقاتلون الفلسطينيون والأردنيون من بسالة عز نظيرها، في الدفاع عن هذه المدينة المقدسة، فيما بين صدور قرار التقسيم وانتهاء حرب ١٩٤٨، ما يؤكد الموقع الفريد للقدس في أفئدة المسلمين والمسيحيين.

الهوامش:

(١) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع الى:
عبد القادر ياسين، **شبهات حول الثورة الفلسطينية**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧، ص١٦.

(٢) **المصدر نفسه**، ص١٦ ـ ١٧.

(٣) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص٤٦ ـ ٤٧.

(٤) عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام ١٩٤٨**، دمشق، دار الجليل، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ص٢٥ ـ ٢٦.

(٥) خليل طوطح، وبوليس شحادة، **تاريخ القدس ودليلها**، القدس، ١٩٢٠، ص٣٥ ـ ٣٧.

(٦) ياسين، كفاح.. **مصدر سبق ذكره**، ص٤٢ ـ ٤٣.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاحزاب و«اللجنة العربية العليا»، يمكن الرجوع الى د. كامل خله، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، **الطبعة الثانية**، ١٩٨٢، ص٥١٢ ـ ٥٣٣، ٥٦٣ ـ ٥٧٨؛ ٦١٢، ٦١٤.

(٨) **المصدر نفسه**، ص٥٣٤ ـ ٥٤٣.

(٩) **المصدر نفسه**، ص٢٣٧.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص٢٥٦ ـ ٢٦٥. وياسين، كفاح.. **مصدر سبق ذكره**، ص٥٩ ـ ٦٠، ٧٣.

(١١) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، صيدا، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، ١٩٥١، ص٥٦ ـ ٦٠.

(١٢) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٦٩، ٤٧٢ ـ ٤٧٣، ٤٨٦ ـ ٤٨٨.

(١٣) ياسين، كفاح..، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٧ ـ ٩٨.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص٩٨ ـ ١٠٦. وخله، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٥١ ـ ٤٦٠.

(١٥) ياسين، كفاح..، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص١٠٤ ـ ١٠٦.

(١٧) **المصدر نفسه**، ١٠٨ ـ ١٢٢.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص١١٦ ـ ١١٧. خله، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٠٥ ـ ٥١١.

(١٩) ياسين، كفاح..، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣٩.

(٢٠) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٢٨ ـ ٥٤٥. ياسين، كفاح..، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٢ ـ ١٤٨.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص١٤٧.

(٢٣) لمزيد من المعلومات عن هذه الحركة المجيدة يمكن الرجوع الى: ياسين، كفاح.. **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٠ ـ ١٦١. خله، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٨٢ ـ ٥٩٥.

(٢٤) ياسين، كفاح..، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧٢، ١٦٨ ـ ١٧٣.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص١٧٣.

(٢٦) يمكن الرجوع الى هذه الشهادات بنصوصها في: محمد توفيق جانا، **الشهادات السياسية امام اللجنة الملكية في فلسطين**، دمشق، ١٩٣٧.

(٢٧) خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٦٥ ـ ٦٦٦.

(٢٨) للالمام بتفاصيل هذا التقرير، انظر: **تقرير اللجنة الملكية: الكتاب الابيض رقم ٥٤٧٩**، القدس، حكومة فلسطين، ١٩٣٧.

(٢٩) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٨٦.

(٣٠) إميل توما، **ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، بيروت، دار ابن رشد، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣١) ياسين كفاح..، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١٢ ـ ٢١٤.

(٣٢) توما، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩٢ ـ ٢٠١.

القــــدس في خضمّ الانتفاضة الشعبيّة
خلفيات وأبعــاد

أحمد الكايد

.. «الانتفاضة أعادت رسم الحدود في القدس، والمدينة باتت مقسمة حتى بدون وضع الأسلاك الشائكة التي فصلت القطاعين العربي واليهودي من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧..»[١].. بهذه الكلمات يلخص محرر وكالة رويتر للأنباء في القدس حال المدينة المقدسة بعد عام من الانتفاضة الفلسطينية، ولعل الحقيقة السابقة هي ما تعزز يوماً إثر آخر طوال ما يقارب الثلاث سنوات ونصف من عمر الانتفاضة، غير تلك التي بدا عليها طوال سنوات الاحتلال السابقة لانتفاضة كانون أول/١٩٨٧.

.. في السابع من شهر حزيران عام ١٩٦٧، وقف موشيه دايان وزير الحرب الاسرائيلي حينذاك عند الحائط الغربي للمسجد الأقصى ليخطب في مجموعة من اليهود المبتهجين بالنصر قائلًا: «صباح هذا اليوم حرر جيش اسرائيل القدس، لقد أعدنا توحيد المدينة، وعدنا الى أقدس الأماكن عندنا، وسوف لن نتركها..»[٢]. في نفس ذلك اليوم أمر الجنرال يقول ـ كما سجل ذلك في مذكراته ـ : «ستصبح مدينة القدس بشطريها مدينة واحدة، وسيكون بامكان اليهود الوصول الى بعضهم البعض»..

وهكذا، قص موشيه دايان شريط افتتاح مسلسل المحاولات الاسرائيلية الرامية الى تهويد المدينة المقدسة، وتوحيد شطريها تحت السيادة الاسرائيلية. وما هي الا أيام قليلة، وتحديداً في ٢٨ حزيران ١٩٦٧[٣]، حتى كانت حكومة ليفي اشكول تعلن على لسان وزير داخليتها في حينه موشيه حاييم شابيرا ضم القدس العربية الى الحزء الذي جرى احتلاله منها في العام ١٩٤٨، من دون اخضاعها للسيادة الاسرائيليـة. وقـرر شابـيرا توسيـع الحـدود الادارية للمدينة وزيادتها من ٣٨٠٠ دونم الى حوالي ١١٠,٠٠٠ دونم. وشمل قرار الضم اضافة للقدس الشرقية أراضي حوالي ٢٨ قرية عربية[٤]. وفي كانون الثاني عام ١٩٦٩ تمت مصادرة أول ١٧,٠٠٠ دونم[*] من الارض، لتبدأ خطة اسرائيلية دؤوبة لتطويق القدس الشرقية بالتجمعات الاستيطانية اليهودية، واختراقها بالبؤر الاستيطانية. وفوق هذه الأراضي المصادرة، أقامت حكومة المعراخ ٩ مستوطنات منها: (راموت، نفي يعقوب، رامات، اشكول، سنهدريا،

جبعـات همبتـار، التلة الفـرنسية... الخ)، وبدأت في الوقت نفسه بتوسيع الحي اليهودي في المدينة القديمة، والاستيلاء على البيوت العربية المحيطة بالحرم القدسي بحجة «املاك غائبين»[٦]، ووضع اليد على العقارات الوقفية، واحتلال بيوت العائلات الفلسطينية، واسكانها بتلاميذ المدارس الدينية اليهودية.

.. وقبل أن يعلن الكنيست الاسرائيلي في ٣٠ تموز ١٩٨٠[٧] قراره القاضي بالسيادة الاسرائيلية على القدس العربية، كانت قد جرت محاولات حثيثة لربط القطاع العربي من المدينة وسكانه مادياً وادارياً بالسيادة الاسرائيلية المفترضة على القدس (الموحدة). ولم توفر بلدية تيدي كوليك، ووزارة الاسكان الاسرائيلية جهداً واجراءات لتحقيق ذلك، وفرض الطابع اليهودي على المدينة. لتستمر فيما بعد هذه المحاولات الى اليوم. الى أن بلغ عدد اليهود القاطنين في القدس الشرقية والمستوطنات المحيطة بها أكثر من ١٢٠ الف نسمة[٨]، باتوا يشكلون مع ٢٤٠ الف يهودي[٩] في الشطر الغربي من المدينة أغلبية يهودية قيـاساً الى ١٤٠ الف فلسطيني[١٠] يقطنون الشطر الشرقي من المدينة. وتخطط الحكومة الاسرائيلية الحالية لاستكمال الاستيلاء على أراضي القدس (الكبرى)، وتطويقها بأربعة أحزمة من المستوطنات[١١]، وسلب مياهها، واغراقها ديمغرافياً. بحيث يبلغ عدد المستوطنين اليهود في شرقي القدس في نهاية العقد الأول من القرن المقبل أكثر من مليون شخص[١٢]، كما تشير الى ذلك بعض المعلومات المنشورة مؤخراً.

وكان رئيس البلدية العجوز تيدي كوليك قد اقترح في مطلع شهر تموز العام الماضي خططاً تفصيلية لبناء ٤٠ الف مسكن جديد[١٣] لعائلات يهودية بدعم من وزير الاسكان آرييل شارون. بحيث يكتمل مشروع تهويد المدينة المقدسة «خطوة ـ خطوة»، الذي بدأه كوليك منذ أكثر من عقدين، في العام ١٩٩٤، وهي السنة التي ستصادف احتفال اسرائيل بمرور مائة سنة على ولادة مشروع «تيودور هرتزل» لانشائها.

جغرافية الخوف:

عندما اجتاحت الانتفاضة قطاع غزة، اعتقد تيدي كوليك ان الفلسطينيين في القدس لن يشاركوا فيها، وقال للصحافة: «ان طريقته الأبوية في الحكم ستبرهن انها أفضل الطرق»[١٤]. بعد أيام قليلة لم يملك كوليـك نفسه، الا أن يعترف، وهو يرى الانتفاضة تمتد لتشتعل في القدس صباح يوم السبت ١٩/كانون أول/١٩٨٧، إن مدينته لم تعد موحدة، وان «التعايش بين اليهود والعرب قد انتهى الى غير رجعة»[١٥].

العبارة السابقة لرئيس البلدية الذي ظل يفاخر طويلاً بـ(عاصمة) اسرائيل الموحدة، صارت مضرب مثل لرجالات الصحافة ووكالات الأنباء العالمية. بل انها باتت عنواناً ضرورياً لكل من أراد أن يتعرف على الانتفاضة في المدينة المقدسة طوال أشهرها المنصرمة.

بعد مرور عام وتسعة أشهر على الانتفاضة نشر الباحث الاسرائيلي «ميرون بنفستي» مقالاً بعنوان «جغـرافيـة الخـوف»[١٦]، سمى فيه الأماكن التي قال انه لم يعد يجرؤ الذهاب اليها في القدس بعد

الانتفاضة، قال فيه «لو ان سياسة الخوف المقدسية تخلق حقائق سياسية، لكان بالامكان ان نقول انه على أرض المدينة المقدسة التي أعيد توحيدها تقوم اليوم دولة فلسطين». ويعتقد بنفستي انه لم يعد بالامكان تجاهل حقيقة عدم «وجود تعايش في القدس في يوم من الأيام، فالقدس أعيدت تجزئتها، واليوم هي عبارة عن مجموعة من الجزر المنبوذة التي تفصل أبنيتها بين أودية عميقة، ذات اسماء مخيفة».

.. وفي كتابه «فلسطين واسرائيل ـ الانتفاضة وما بعدها»، قال الكاتب ديفيد ماكدوول: «أهم انجاز حققته الانتفاضة في القدس الشرقية، انها قضت على الصورة التي روجتها اسرائيل للقدس كمدينة موحدة، لقد عمت موجة الاضطرابات المدينة، وفرض حظر التجول فيها لأول مرة منذ ١٩٦٧، عندها أصبح واضحاً أن هذه الموجة من الاضطرابات قد اتخذت بالفعل صفة وصورة الثورة»[١٧].

.. باتريك جرار محرر «جون افريك»[١٨] نقل صورة شبيهة هو الآخر، فقال «ان القدس اليوم لا تشبه القدس عام ١٩٨٧، فلقد أصبح القطاعان العربي واليهودي اللذان تفصل بينهما عشرات الأمتار يشكلان عالمين مختلفين تماماً». وأضاف: «لم يعد سكان القطاع اليهودي يتوجهون الى القطاع العربي، حيث تسدل المتاجر ستائرها الحديدية في الساعة الثانية عشرة ظهراً، وأولئك الذين يتوجهون الى حائط المبكى يسلكون طريق صهيون، والحي اليهودي الذي أنشىء بعد عام ١٩٦٧، بدلاً من المرور بالطريق المختصر الذي كانوا يسلكونه قديماً مارين بالأسواق عن طريق باب دمشق وباب يافا».

سائق شاحنة اشكنازي موشيه قال لمحرر لوس أنجلوس تايمز[١٩]: «لقد وضعت الانتفاضة قيوداً كبيرة على اليهود في أرضهم، فالناس في القدس لا يستطيعون الذهاب الى المدينة بدون التعرض لشيء من الخطر».

سائقو السيارات اليهود أفزعهم، بدورهم، القاء الحجارة والقنابل الحارقة فتوقفوا عن استخدام الطريق القصير خلال الأحياء العربية. بل ان سائق سيارة تاكسي اسرائيلي قام بضرب مصورة صحافية أميركية في القدس[٢٠] لأنها طلبت منه أن ينقلها الى فندق «الأميركان كولوني» الواقع على بعد حوالي ميل واحد خارج بوابة دمشق في البلدة القديمة.

.. وبعد أن امتدت الانتفاضة بشكل لم يسبق له مثيل الى جبل المكبر، الواقع بمحاذاة حي «تالبيوت» اليهودي، قال شلومو الباز صاحب المنزل الجميل المشرف على القرية: «اذا ما توصل العنف الى الاندلاع في جبل المكبر، وهي قرية سكانها من البدو ولم تعرف الاضطرابات مسبقاً، فهذا يشير الى أننا وصلنا الى نقطة اللاعودة»[٢١].

ولما طعن شاب فلسطيني طالباً يهودياً يدرس اللاهوت في ظهره في أحد شوارع القدس قالت امرأة اسرائيلية اعتادت أن تقوم بغزواتها للتسوق يوم الأحد في القطاع الشرقي من المدينة: «مرّة أخرى فإن القدس مقسمة، نستطيع أن نرى الحقد في عيونهم، وهم يرونه في عيوننا»[٢٢].

ويمزح ميشيل أبيتول الاستاذ بالجامعة العبرية قائلاً: «بتجنّبي الذهاب الى الأحياء العربية أكون قد أعدتها اليهم»[٢٣].

.. أما مناحيم، وهو موظف ببنك اسرائيل فيقول هو الآخر: «لا أمان لنا مع العرب، يجب أن نعلن الطلاق بيننا وبينهم، كانوا يقتلون في البلدة القديمة في القدس فلم نعد ندخلها، فنقلوا القتل الى داخل اسرائيل»[٢٤]. وينقل تقرير لوكالة فرانس برس[٢٥] عن الاسرائيليين وصفهم للقدس بأنها جهنم، «فسياراتهم تحرق بالليل.. وهم يطعنون بالنهار..».

ويصف ستيفان مارشال محرر لوفيغارو الفرنسية الرحلة اليومية لركاب باص ايجيد رقم ٢٥، الذي يضطر راكبوه من المستوطنين القادمين من «النبي يعقوب» لاجتياز الشارع المحاذي لمخيم شعفاط وبعده بيت حنينا، على الصورة التالية: «رغم الطقس الحار، كان زجاج النوافذ الجرارة يغلق الواحد تلو الآخر، والجالسون خلفه يغادرون مقاعدهم تباعاً ليظلوا واقفين في الممر الأوسط، ركاب الباص ٢٥ خائفون من رشق الحجارة وتطاير الزجاج الذي يصيبهم بجروح، ورغم ان طبقة بلاستيكية تغطي زجاج النوافذ من الداخل، الا أن باصات الخط ٢٥ معظم زجاجها محطم، فخلال سنتين ونصف من الانتفاضة، أصبحت الباصات ذات اللونين الأحمر والأبيض الهدف المفضل للعمل الوطني الفلسطيني (...) لقد اكتشف السكان الاسرائيليون بعد سنوات من الهدوء النسبي ان حيهم ليس سوى جزيرة معزولة تحيط بها بقع عربية، ويرى الفلسطينيون فيها موقعاً للعدو..».

.. هكذا برز مع الانتفاضة، وكما لم يحدث من قبل، الوجه الفلسطيني لصراع السيادة على المدينة المقدسة بكل محتوياتها من مقدسات اسلامية ومسيحية، وممتلكات تعود للمواطنين الفلسطينيين.

وبكل ما ينطوي عليه ذلك من رموز ومغاز معنوية وسياسية وتاريخية. لذلك لم يكن من السهل على حكومة تل أبيب تقبل العاصمة الموحدة المفترضة لاسرائيل، مقسمة من جديد، وجزؤها الشرقي الخاضع للقانون المدني الاسرائيلي تحت السيطرة الفعلية لقانون الانتفاضة، وذلك لأكثر من سبب. فمن جهة كانت اسرائيل تنظر الى القدس (الموحدة) كواجهة لسياسة (التعايش) التي تدعيها، وهي السياسة التي سعى الاعلام الاسرائيلي لابرازها وترسيخها في الأذهان طوال سنوات. ومن جهة ثانية ظل توحيد المدينة وتهويدها يعني لكافة الأحزاب الاسرائيلية استبعاد طرح مستقبلها للمساومة في أية مفاوضات سياسية قد تبدأ في يوم من الأيام. ولا يمكن اهمال جملة من الذرائع والأسباب الدينية والتاريخية التي تجعل من أية حكومة اسرائيلية أكثر حرصاً على تهويد القدس وتصويرها كمدينة اسرائيلية موحدة من جهة ثالثة.

وحتى قيام الانتفاضة، كان بامكان الاسرائيليين الاستمرار بانكار حقيقة ان القدس بقيت، على الرغم من اجراءات فرض السيادة الاسرائيلية عليها، مدينة «مقسمة اثنياً وقومياً، وقبل هذا وذاك سياسياً»[٢٦]، كما يقول الباحث الاسرائيلي ميخائيل رومان في دراسة نشرها في العام ١٩٨١ عن التقاطب

(الأثني) بين الاسرائيليين والفلسطينيين في القدس، وبين فيها ان التعايش المفترض لم يتحقق في المدينة، حيث هناك «خط فاصل لاتراه العين قائم وملموس بين شطريها وسكانها، فالاتصالات اليومية بين اليهود وجيرانهم العرب محدودة، وقام الفريقان بالحفاظ على مركزيهما التجاريين منفصلين، وكانت هناك غرفتان تجاريتان، ومؤسسات مهنية مختلفة، حتى انه كان هناك مركزان للأطفال، وللاسعاف الأولى». الا ان الانتفاضة رسمت الخطوط بوضوح أكبر بين المجتمع الفلسطيني المقدسي والتجمع الاستيطاني اليهودي. وهذا ما دفع الحكومة الاسرائيلية الى ايلاء اهتمام خاص بمعالجة الانتفاضة في القدس، هدف أولاً وأخيراً الى استعادة صورة المدينة الموحدة المفقودة. فزاوجت السلطات الاسرائيلية بين عمليات القمع اليومية للانتفاضة في القدس، وتسريع مخططات تهويد المدينة، ومد الاستيطان فيها. من أجل خلق أمر واقع جديد. وفي شهر آذار الفائت تحدثت الصحافة الاسرائيلية عن وجود مشاريع جديدة لشراء مبان في الحي الاسلامي بالبلدة القديمة بأموال حكومية[28]. وحسب جريدة «هآرتس» الاسرائيلية[29]، فإن الضغط العنيف والمستمر من جانب شبان الانتفاضة، وبشكل خاص في المناطق الفاصلة بين الأحياء العربية والمستعمرات الاستيطانية اليهودية في القدس، دفع صانعي السياسة الاسرائيليين الى اتخاذ سلسلة قرارات جديدة ترمي الى توطين أكبر عدد من اليهود في الجزء الشرقي من المدينة، بأسرع وقت ممكن. وتعتبر «هآرتس» ذلك رداً حكومياً سريعاً على ما وصف في الدوائر الرسمية الاسرائيلية بـ«سيطرة السكان العرب على مناطق معينة، وابعاد اليهود عن الأراضي الحيوية». وبالتالي، غدت تلك المناطق التي تسيطر عليها الانتفاضة هدفاً لنشاطات الاستيطان اليهودي في المدينة المقدسة وضواحيها بالأساس.

ويرمي المسؤولون الاسرائيليون من تنفيذ هذه القرارات الى خلق وضع جديد في القدس الشرقية يتحول فيه الفلسطينيون بعد ثلاث سنوات فقط، الى أقلية محدودة في المنطقة أمام المستوطنين اليهود.

وتشبه عملية البناء الاستيطاني الجارية حالياً في المدينة، تلك العملية التي نفذتها حكومات المعراخ في السبعينات. وحسب الصحيفة الاسرائيلية المشار اليها فانه سيجري اقامة ٦٠٠٠ وحدة سكنية يهودية جديدة خلال عامين. اذ ستقام في جيله ٨٠٠ وحدة سكنية، وفي راموت ١٠٠٠ وحدة جديدة، وفي سلسلة جبال شعفاط ٢٠٠٠ وحدة جديدة، وفي منطقة الصوانة ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة[30]. ويشير الكاتب الاسرائيلي نواف شرغاي في مقالة له في «هآرتس»[31] حول الصراع الديمغرافي في القدس الى ان عملية اقامة مستوطنتي بسغات زئيف الغربية والشرقية ليست الا نتيجة مباشرة لتصاعد نشاطات الانتفاضة.

من أجل السيطرة على القدس، وفي الاطار نفسه، يقول شرغاي، قررت بلدية القدس اخراج مخطط اقامة حي يهودي جديد معد منذ ١٠ سنوات على الورق، ويقع هذا الحي في منطقة الصوانة. وحسب شرغاي فان السلطات البلدية تقوم بهدم عدد من المباني العربية كل أسبوع على خلفية اقامتها بدون ترخيص، اذ أن المواطنين الفلسطينيين ظلّوا يسارعون الى «اقامة المباني غير القانونية في تلك المناطق التي تعلن

وزارة الاسكان وبلدية القدس عن اقامة حي جديد فيها، أو قرب المواقع التي جرى تحديدها لاقامة الحي».

خلفيات الانتفاضة في المدينة المقدسة:

ان الصراع على المدينة المقدسة الذي تجلى بأوضح صورة مع الانتفاضة، هو صراع لا شك يعود بجذوره الى الأيام الأولى للاحتلال في العام ١٩٦٧. فمنذ قرار اسرائيل ضم القدس الشرقية اليها، والفلسطينيون يقاومون بأشكال مختلفة محاولات تهويد المدينة، وفرض أمر واقع جديد عليها يطمس شخصيتها وهويتها العربية، وخصائصها الدينية المقدسة. ورغم فرض القانون الاسرائيلي على القدس الشرقية، فقد عانى الفلسطينيون فيها ظروف الاحتلال الصعبة كغيرهم من سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. بل ان فلسطينيي القدس خضعوا لجملة من الاجراءات الاضافية التي استهدفت اقتلاعهم من المدينة التي اعتبرتها اسرائيل عاصمتها (اليهودية) الموحدة. فكان أن أخذ الصراع على القدس بعداً اضافياً عن مثيله على الضفة والقطاع. ويمكن على هذا الأساس تلمس خلفيات وجذور الانتفاضة في القدس، بتسليط الضوء على ثلاثة جوانب من معاناة الفلسطينيين في المدينة المقدسة والقرى المحيطة بها، بسبب ظروف الاحتلال واجراءاته على المستويات الاستيطانية، والدينية، والاقتصادية - والاجتماعية.

أولاً: اجراءات تهويد المدينة المقدسة

عمدت السلطات الاسرائيلية منذ الأيام الأولى للاحتلال، الى سلسلة من الاجراءات لتغيير معالم مدينة القدس وبنيتها الديمغرافية. ففي ذلك التاريخ أمر موشيه دايان وزير الحرب الاسرئيلي في حينه بالسيطرة على باب المغاربة (المسمى حائط البراق عند المسلمين، وعند اليهود بحائط المبكى)، ثم أصدر شلومو لاهط القائد العسكري للبلدة القديمة حينذاك أوامره بازالة حارة المغاربة لتوسيع الساحة أمام حائط المبكى. وأوكلت الحكومة الاسرائيلية الى لجنة خاصة اجراءات تهويد المدينة، واعدادها لتصبح على أرض الواقع عاصمة لاسرائيل. وفي تلك السنة جرى نقل الوزارات العاملة في تل أبيب مع موظفيها الى القدس. وبدأت عمليات مصادرة أراضي الفلسطينيين وعقاراتهم، وتغيير معالم البناء الذي اشتهرت به المدينة. وفي أقل من أسبوع أزيل من الوجود العربي في المدينة ١٣٥ داراً في حي المغاربة يسكنها ٦٥٠ شخصاً، ومسجدان في الحي نفسه أحدهما مسجد البراق، وجرت عملية ازالة قرى بكاملها من منطقة اللطرون (بيت نوبا، عمواس، ويالو)، ومنع أهلها من العودة اليها[32]. وفي العام ١٩٦٨ بدا استملاك الأرض خارج أسوار القدس في الشمال (منطقة الشيخ جراح، وجبل سكوبس، والتلة الفرنسية، ووادي الجوز)، أضيف اليها بتاريخ ٧٢/٢/١ ما مساحته ١٧٠٠ دونم بين اشكول في الشيخ جراح، وشعفاط[33].

وفي السنوات اللاحقة تواصلت محاولات الاستيلاء على الحي الاسلامي والمسيحي وحارة الأرمن في

البلدة القديمة. وجرت محاولات بارزة للاستيطان كتلك التي جرت في مستشفى الهوسبيس، وديرمار يوحنا، واقامة المدرسة الدينية في جبل الزيتون، وغيرها، وقفت وراءها كلها رابطة «عطرات كوهنيم»، والى جانبها رابطة أخرى هي «عطراه ليوشناه»[٣٤].

وفي غضـون سنوات الاحتلال الماضية ازداد عدد المدارس الدينية اليهودية، وأماكن العبادة في القدس العربية، واستمرت عمليات تطويق المدينة بالأحزمة الاستيطانية. وكانت منطقة القدس هي أكثر المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ تأثراً بسياسة الاستيلاء على الأراضي، ومصادرتها لأغراض الاستيطان. اذ وضعت سلطات الاحتلال يدها على نحو ٨٩٪ من اجمالي مساحة الأراضي في حدود بلدية القدس[٣٥].

ويترافق ذلك كله مع عمليات ارهاب منظمة للمواطنين الفلسطينيين، وضربهم، وحرق شققهم السكنية، وحتى خطف أطفالهم من قبل اتباع المنظمات الدينية اليهودية المتطرفة في المدينة، لدفعهم لترك بيوتهم ومغادرة المدينة المقدسة.

وصار الفلسطينيون يعيشون بجوار مستوطنين مسلحين يرتدون الملابس الدينية، ويتجولون في المدينة يطلقون النار في الهواء، ويعتدون عليهم يومياً. وفي عشرات المرات جرى اقتلاع وتشريد العائلات الفلسطينية والاستيلاء على منازلها، وشن هجمات منظمة على منازل الفلسطينيين الآمنين.

وفي العام ١٩٨١ نشرت اسرائيل مخططاً بدأ بتنفيذه فيما بعد، وجرى بواسطته تحويل المستعمرات اليهودية الى مدن شرقي القدس عن الخان الأحمر، وشمالها عن النبي يعقوب، وثالثة جنوب القدس عند بيت لحم لتعزيز الاسكان اليهودي في المدينة[٣٦].

ويـذكر ابراهيم الرقاق في دراسته عن الأوضاع الاجتماعية في القدس[٣٧]، ان وجهتي نظر حول القـدس تنازعتا الاسرائيليين، فالمتدينون الاسرائيليون سعوا لتحويل القدس الى مدينة تخضع لنمط اجتماعي يتلاءم والتعاليم الدينية اليهودية، ويعتقد الدقاق ان قدرة هؤلاء على فرض نمط حياتهم على المدينة تعززت بسبب تزايد هجرة المتدينين للقدس، وهرب العلمانيين منها، وبسبب استحواذهم على أجزاء واسعة من أحيائها، الأمر الذي جعل بعض العلمانيين الاسرائيليين يتوقعون تحول القدس الى مدينة ثيوقراطية خلال عقد من الزمن. أما العلمانيون الاسرائيليون فإنهم يسعون لفرض طابع (ليبرالي) على المـدينـة، فاقترحوا تشجيع اقامة مجتمع فسيفسائي في القدس، ولكي يجري اخضاع المجتمع المقدسي لهذا المفهوم، لا بد من تحويل العنصر العربي ـ بموجب هذه النظرة ـ الى مجتمع فسيفسائي مكون من وحدات أصغر من السريان، والأقباط، والروم، واللاتين... الخ. ومجتمع فسيفسائي مسلم مكون من وحدات خليلية، وفلاحيّة، ومقدسية... الخ.

قاوم المجتمع المقدسي الفلسطيني كل المخططات السابقة. وخاض نضالاً دؤوباً للحفاظ على هويته الوطنيـة الفلسطينية. ورغم ان سكان القدس مجبرون على حمل الهوية الاسرائيلية، الا ان الغالبية

الساحقة منهم رفضوا التقدم للحصول على الجنسية الاسرائيلية أو جوازات سفر اسرائيلية. ويقاطع سكـان القـدس الفلسطينيون الانتخابات البلدية ويرفضون المشاركة فيها. وظل أكثر من ٦٠٪ من أطفالهم يتعلمون في مدارس عربية يديرها الوقف الاسلامي، ولم تجد مدارس البلدية التي فرضت عليها المناهج الدراسية الاسرائيلية من يذهب اليها. وحتى اليوم يخوض عشرات من ملاكي البيوت في أحياء الواد وباب السلسلة وخان الزيت وباب الساهرة[٣٨] حرب محاكم مكلفة لاخراج المستوطنين من بيوت استولوا عليها بعقود صفقات غير قانونية.

بل ان فلسطينيي القدس سعوا للاستفادة من القوانين الاسرائيلية المفروضة على المدينة، لتطوير ما يمكن تسميتـه احسـاس عام بكيـان فلسـطيني سياسي خاص في المدينة. وعلى حد تعبير الكاتب الاسرائيلي روني شاكير[٣٩] فقد «شجع ضم القدس وفرض القانون الاسرائيلي عليها نمو قيادة شابة جديـدة، عملت تحت قيـادة القـانـون، وحصلت على رخص لاصدار الصحف واقامة مسرح ومكتبة جماهيرية ومركز دراسات... الخ».

هذا الكيان الخاص يعبر عنه استاذ فلسطيني بقوله: «لقد طورنا وكونا العاطفة، وبنينا أساساً فيه كل وجه من الحياة يوفر قاعدة للدولة في المستقبل»[٤٠].

ثانياً: الاعتداء على المقدسات الدينية الاسلامية والمسيحية.

لا تزيد مساحة البلدة القديمة في القدس عن كيلومترين مربعين، يضمان اقدس مقدسات الديانتين الاسلامية والمسيحية. وطوال مئات السنين احتفظت الطوائف الدينية المتعايشة في القدس بأحيائها الخاصة في البلدة، وظلت المحافظة على ممرات هذه الأحياء وخصائصها مسألة ذات أهمية لكل من سيطر على القدس في الماضي. حتى جاء الاحتلال الاسرائيلي ليخل بهذه المعادلة. فبينما أعادت سلطات الاحتلال بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة من جديد، بدأت عملية منظمة لغزو الأحياء الاسلامية والمسيحية بالمستوطنين اليهود، وخاصة اتباع المدارس الدينية اليهودية.

الهدف من هذه العملية بدا واضحاً منذ الأشهر الأولى للاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧، اذ كانت عين اسرائيل ترنو الى المقدسات الاسلامية والمسيحية في البلدة، وخاصة الحرم القدسي الشريف. وهـو أمـر لم يخفـه قادة الحـركـة الصهيونية واسرائيل منذ البداية. فتيودور هرتزل قال في المؤتمر الصهيوني الأول: «اذا حصلنا على القدس، وكنت لا أزال حيّا وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرّت عيها القرون»[٤١]، ومثل هرتزل اعتبر بن غوريون انه «لا معنى لفلسطين بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل»[٤٢]. ولم يكن قد مضى على حرب حزيران ١٩٦٧ عدّة أسابيع حتى كان الدكتور زيرخ فارها فتك وزير الأديان الاسرائيلي في حينه يعلن أمام اجتماع لحاخامي العالم في القدس ان «الهدف النهائي لاسرائيل هو اقامة الهيكل،

ولكن الأوان لم يحن بعد، وعندما يحين الموعد لا بد من حدوث زلزال يهدم الاقصى ونبني الهيكل على أنقاضه»(٤٣).

.. ان اعـلان ضم القدس لاسرائيل، واعتبارها عاصمة لـ(الدولة اليهودية) لم يكن ليعني شيئاً لاسرائيـل طالما المقـدسـات الاسلامية والمسيحية الكبرى تقف شاهدة على هوية المدينة الحقيقية، وتاريخها. وهذا ما دفع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة الى تبني مخطط طويل الأمد يرمي في نهاية المطاف الى ازالة هذه المقدسات من الوجود. وقد جرى اسناد تنفيذ مخطط تغيير الوضع القائم هذا الى عشرات الهيئات ومعاهد اليشيفوت، والمؤسسات، والحركات التي قامت داخل اليمين الديني القومي في اسرائيل. وحسب الكـاتب الاسرائيـلي دوررون روزن بلوم فإن قيـام هؤلاء «بهـدم الأماكن الاسلامية المقدسة المتواجدة على جبل الهيكل، بموافقة أو دون موافقة الحكومة الاسرائيلية، هي مسألة وقت فقط»(٤٤).

وقد باشرت اسرائيل منذ الأيام الأولى لاحتلالها القدس التحرشات بالحرم القدسي الشريف، فبوشر فوراً بهدم المنازل والمساجد والزوايا في حارة المغاربة، وبخاصة تلك التي تلاصق السور الغربي للحرم، حيث الساحة التي تعرف باسم ساحة المبكى، وتبع ذلك البدء في أعمال الحفريات المستمرة حتى اليوم في المنطقة الواقعة جنوبي المسجد الأقصى، وتلك الواقعة غربي السور، وتحت الأبنية والمدارس، والزوايا التـاريخية الممتدة بمحاذاة سور المسجد الأقصى الغربي من الجنوب الى أقصى الشمال(٤٥). وتجري عمليات التنقيب الأثرية هذه بحجة البحث عن آثار هيكل سليمان، في حين أن الانفاق العميقة تحت المقدسات الاسلامية لا ترمي في الحقيقة الا الى تهويد المسجد الأقصى ومسجد عمر بالانهيار في نهاية المطاف.

وفوق ذلك كله، لم تتوقف يوماً عمليات انتهاك حرمات المقدسات، والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الحرم القدسي الشريف، والتي ابتدأت مع الأشهر الأولى لاحتلال المدينة. ومن أشهر هذه المحاولات قيام «دينيس روهان» بحرق المسجد الأقصى يوم ١٩٦٩/٨/٢١(٤٦)، حيث كادت النار أن تلتهم البناء كله، واكتشاف كميات كبيرة من المتفجرات والقنابل والأسلحة على سطح أحد المعابد اليهودية القريبة من منطقة الحرم في أول أيار ١٩٨٠، وفي حينه لم تخف سلطات الاحتلال الاسرائيلي ان هدف هذه الأسلحة كان نسف المسجد الأقصى، وقيام الجندي الاسرائيلي آلان غودمان باقتحام المسجد الأقصى يوم ١٩٨٢/٤/١١ واطلاق النار فيه عشوائياً وفي ٨٣/٣/١٥(٤٧) جرت محاولة للاستيلاء على الحرم اشترك فيها عشرة جنود في الخـدمـة الالزاميـة في سلاح المدرعات. وفي ١٩٨٣/٣/١٢ حاولت احدى المجموعات المتطرفة دخول مسجد قبة الصخرة عبر ممر سري ومعها ست حقائب بداخلها ٥٠٠ كغم من المواد المتفجرة و١٤ صاروخاً(٤٨). أما حوادث انتهاك حرمة الأقصى فهي كثيرة ومتعددة، كان أولها بتاريخ ٦٧/٨/١٥، عنـدمـا قام شلومو غورن حاخام الجيش الاسرائيلي آنذاك، يرافقه حوالي ٢٠ ضابطاً، بالصلاة في ساحة المسجد الأقصى لمدة ساعتين، وقرار القاضية الاسرائيلية روث سنة ١٩٧٦ بحق اليهود

في الصلاة في المسجد الأقصى(٤٩)، والمحاولات المتكررة للمجموعة المسماة «أمناء جبل الهيكل» بزعامة غرشون سلومون لاقتحام المسجد أكثر من مرة، ووضع حجر الأساس للهيكل المزعوم. ولا بد من الاشارة الى رسائل كاهانا التي كان يكتبها بخط يده وتوقيعه التي كانت تلقى في الأماكن المقدسة، ومن بعض ما كتبه كاهانا العبارات التالية: «سننسف الأقصى وكنائس المعهد والقيامة»، «سنشرب دماءكم قريباً يا عرب يا أنجاس»، «سيشرب الشعب اليهودي من دماءكم»... الخ.

جابـه فلسـطينيـو القدس، مسلموهم ومسيحيوهم، محاولات الاعتداء الاسرائيلية المتكررة على مقـدساتهم وحرماتها. ونفذوا اضرابات وتظاهرات احتجاجية متواصلة، واشتبكوا عشرات المرات مع شرطة اسرائيـل، وظلّوا يواصلون استنكارهم للمخططات الاسرائيلية تجاه الأماكن المقدسة، ولعبت الهيئات الدينية الاسلامية والمسيحية دوراً رئيسياً في ايصال هذه القضية الى الجهات والهيئات الدولية والدينية المعنية. وهو الدور الذي كشف نوايا اسرائيل على حقيقتها، وساهم حتى اللحظة في جعل قضية الأماكن المقدسة موضع اهتمام عالمي، وفي إبطاء وتيرة بلوغ المخططات الاسرائيلية الى أهدافها النهائية.

ثالثاً: المعاناة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

ينظر غالبية الاسرائيليين الى الفلسطينيين في القدس على أنهم «عمال يبنون مساكنهم، وينظفون شوارعهم، ويعتنـون بحـدائقهم».. بهـذه الكلمات البسيطة والمختصرة تتعنون جملة من السياسات الاسرائيلية المتعمدة التي تمارس على حياة الفلسطينيين في المدينة المقدسة على المستويين الاقتصادي والاجتمـاعي. فرغم ادعـاء اسرائيل انها تساوي بين اليهود وسواهم من سكان المدينة، بحكم فرض القوانين المدنية الاسرائيلية عليها، الا أن الوقائع تحكي شيئاً مختلفاً تماماً. فمنذ أشهر الاحتلال الأولى فرضت السلطات الاسرائيلية على المدينة المقدسة وقراها سلسلة من التدابير كان هدفها تحطيم البنية الاقتصادية والاجتماعية للقدس العربية. والغريب في الأمر أن رئيس بلدية القدس تيدي كوليك يعتقد أن جملة التدابير التمييزية التي تلجأ اليها بلديته ضد الفلسطينيين ستدفعهم الى ما يسميه كوليك «المشـاركـة في الشـؤون السياسية للمدينة»، بمعنى أن يوافقوا على تهويدها وعلى اعتبارها عاصمة اسرائيل الموحدة.

بعض المسـؤولين الاسرائيليـين يقـولون: «ان عدم المسـاواة في المدينة سوف يستمر طالما بقي الفلسطينيون يرفضون لعب دور في سياستها»(٥٠). ولأن الفلسطينيين في القدس فضلوا مقاومة اجراءات ابعادهم عن أرضهم وتهويد مدينتهم المقدسة، غرقوا طوال سنوات في بحر من الركود والضرائب والمعاناة على كل المستويات الحياتية، وعاشوا نقصاً شديداً في الخدمات، اذ لا تحظى القدس العربية بسكانها الـ ١٤٠ ألفاً من ميزانية الرفاه الاجتماعي سوى ما تحظى به مجاورة يهودية لا يزيد سكانها عن ١١

ألف نسمة في الشهر الواحد[51]. ويعترف مسؤولو بلدية القدس بأن الخدمات التي يتلقاها العرب تقل بكثير عن الضرائب التي يدفعونها، فهم يدفعون «ضرائب البلدية، وضرائب التأمين الاجتماعي الاسرائيلي، بالاضافة الى ضريبة القيمة الاضافية التي يدفعها سكان الضفة الغربية»[52]. وتضع السلطات الاسرائيلية قيوداً صارمة على البناء في القطاع العربي، في الوقت الذي تسهل فيه رخص البناء للمستوطنين اليهود، فهؤلاء الأخيرين يمكنهم تشييد ٣٩٠ ألف متر مربع سنوياً في القدس، مقابل ٤٣ ألف متر مربع للفلسطينيين[53]. وترفض السلطات الاسرائيلية المصادقة على خطط التعمير لتهجير الأزواج الشبان الى خارج المدينة، وطوال سنوات ظلت السلطات تعلن عشرات البيوت بنايات غير شرعية، وتقرر هدمها. ويضطر الفلسطينيون الذين ترتفع نسبة المواليد بينهم (٢٩ بالألف عام ١٩٨٥)[54] الى اللجوء الى البناء بدون ترخيص، وأحياناً كانت البلدية تتجاهل ذلك، وفي أحيان أخرى تفرض غرامات أو تقوم بازالة البناء. وتقع معظم الأراضي التي يمكن للفلسطينيين البناء عليها شمالي القدس، ومنها بيت حنينا، وبعد ٢٤ عاماً من الانتظار لم تضع السلطات الاسرائيلية بعد خطة هندسية للمنطقة. ويصعب على الفلسطينيين حتى استبدال بيوتهم الحالية بأخرى، كما لا يسمح لهم ببناء مساكن يزيد ارتفاعها عن ثلاثة طوابق، بينما ترتفع بنايات سكنية في الأحياء اليهودية الى ثمانية طوابق[55]. كما لا يتمكن الفلسطينيون من بناء بيوت جديدة بدل تلك الآيلة للسقوط، ويسكن عدد من الفلسطينيين في بيوت معرضة لصدور أوامر بهدمها. ويعتقد حسن طهبوب سكرتير الهيئة الاسلامية العليا التي ترعى شؤون المسلمين في القدس ان «ترميم آلاف البيوت، واقامة المدارس والعيادات، ورياض الأطفال الضرورية يتطلب ١٠٠ مليون دولار، لوضع حد للتوسع اليهودي على حساب الأحياء الاسلامية»[56]. وقد أدت أزمة الاسكان الى ارتفاع كبير في الايجارات يفوق معدلات الدخل بمراحل، ويقدر يوسف الخوري المهندس الاستشاري لجمعية الاسكان في القدس ان أكثر من ٢٠،٠٠٠ فلسطيني[57] بحاجة ماسة الى بيوت. (أنظر جدول رقم «١»).

وظل الفلسطينيون يعانون لسنوات نقصا في الخدمات الطبية، رغم انه يحق لهم الاستفادة من مزايا التأمين الصحي. وبذريعة تداعي البناية أغلقت السلطات الاسرائيلية مستشفى الهوسبيس، رغم منع ترميمها لسنوات طويلة من قبل السلطات نفسها، ويعاني مشفى الشيخ جراح من نقص في الأطباء والفنيين بالاضافة الى العجز المالي المزمن[58].

وفي غضون فترة طويلة حاول الاسرائيليون القضاء على المؤسسة الفلسطينية الضخمة الوحيدة في القدس، وهي شركة كهرباء القدس. ولم تسمح السلطات لأصحابها بتوسيع تجهيز الطاقة الكهربائية، أو نصب معدات جديدة، أو تبديل المولدات فيها.

وتعاني القدس العربية نقصاً كبيراً في الخدمات الارشادية والترفيهية والثقافية فلا يوجد فيها سوى مركز واحد ذو أهلية لتقديم خدمات الى سكانها، وتوجد مكتبة واحدة تابعة للبلدية كانت قد أنشأتها أمانة

القدس الأردنية قبل الاحتلال، ويدير الأهالي مراكز اجتماعية أخرى تفتقد الى الأبنية والملاعب الملائمة وتعاني ضغوطاً مالية صعبة وانعداماً للتوجيه السليم[59]. وقد أدى الوجود الاستيطاني الى ركود شامل في قطاعي السياحة والتجارة العربيين في المدينة، خاصة بعد انشاء «سوق كاردو» بعيد الاحتلال. اذ تحول هذا السوق الى مركز تجاري نشط استقطب الحركة السياحية الوافدة الى المدينة المقدسة. وتمارس اسرائيل حملات دعائية داخلية وخارجية تتهم فيها العرب بالسرقة واستغلال السائح الأجنبي لتحول دون انتفاع العرب في المدينة من الحركة السياحية.

ويترافق كل ذلك مع هجمات ضرائبية منتظمة ضد القطاع الفلسطيني شلت مفاصله، ودفعت العديدين من أصحاب المحلات التجارية والسياحية إما الى اغلاق محلاتهم بصورة نهائية، أو تغيير الحرف التي امتهنوها وآباؤهم لسنوات، فتاجر «السنتواري» صار مثلاً بائع خضار، أو محل نوفوتيه، واضطر أصحاب ٤٣ محل تجاري في سوق الدباغة بالبلدة القديمة الى اغلاق محلاتهم بفعل الضرائب الاسرائيلية الباهظة.

ويشكل مخيم شعفاط بسكانه ثمانية الآلاف نموذجاً صارخاً للاجراءات والقيود الاسرائيلية المشار اليها. اذ يدور في هذا المخيم صراع مرير عمره سنوات مريرة بين بلدية القدس، ووكالة غوث اللاجئين (الأونوروا) من أجل تمديد شبكة مجاري. ففي «بسغات زئيف» اليهودية المجاورة كانت فترة ثلاث سنوات كافية لمد شبكة المجاري، أما في شعفاط فإن ٢٤ سنة لم تكن كذلك. بل ان عملية تركيب عدادات الماء احتاجت في حينها الى تنسيق بين وزارة الخارجية الاسرائيلية والأونوروا[60].

ومنذ ١٣ سنة، والسكان يسمعون تهديدات يومية من البلدية بنقلهم. فقد عرض عليهم مثلاً أن يتركوا بيوتهم، مقابل أن تبنى لهم بيوت في منطقة الخان الأحمر قرب أريحا، ولدى رفض هذا العرض من سكان المخيم عمدت البلدية الى التضييق عليهم، وطلبت من وكالة الغوث رفع يدها وسلطتها عن المخيم، الا ان هذه الأخيرة رفضت ذلك. فقامت البلدية بقطع مياه الشرب عن المخيم، ولم تعدها الا لدى تدخل الهيئة الدولية. وكل هذا لأن المسؤولين في البلدية توصلوا الى استنتاج بخصوص وضع المخيم، فقرروا هدمه كله بدعوى ترميمه، واعادة بناء حي منظم مكانه (!!).

شرارة الانتفاضة في القدس:

جملة الممارسات الاسرائيلية آنفة الذكر، جعلت من القدس العربية وقراها أشبه بقدر بخار مضغوط ينتظر لحظة الانفجار. وكغيرها من مدن وقرى الضفة والقطاع، كانت مؤشرات الانتفاضة قد أعلنت عن نفسها قبل ساعة الصفر بأشهر عديدة. فخلال أسبوع واحد من شهر أيلول ١٩٨٧ سجلت في القدس ثلاث حالات تعرض فيها اسرائيليون، بمن فيهم جنود، للطعن بالسكاكين. وكادت قبل ذلك ببضعة أسابيع أن تنجح محاولة انتحارية بسيارة مفخخة قادتها عطاف عليان في قلب مدينة القدس[61]. وطوال

أشهر الصيف والخريف من العام نفسه، وقعت في ضواحي القدس مواجهات عديدة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. أشعل الفلسطينيون خلالها الاطارات، وتظاهروا ورجموا يومياً بالحجارة سيارات الباص على خط ٢٥ القادمة والمتجهة الى النبي يعقوب، وفي حي الطور على جبل الزيتون انتظمت مجموعة من الشباب للقضاء على تجارة المخدرات، وكانت حالة من الغليان تسود المؤسسات التعليمية منذ بدء السنة الدراسية في أيلول ١٩٨٦.

لكن محاولتين استفزازيتين اسرائيليتين حدثتا في الأيام الأولى من شهر كانون أول عام ١٩٨٧، نقلتا شرارة الانفجار الغاضب في قطاع غزة الى القدس، بعد عشرة أيام فقط.

ففي ليلة السادس من كانون أول، اقتحم موظفوا شركة الكهرباء الاسرائيلية بمرافقة رجال الشرطة، مكاتب شركة كهرباء القدس العربية، لقطع التيار الكهربائي عن الأحياء اليهودية فيما وراء الخط الأخضر. وذلك بهدف تقليص حدود امتياز الشركة كان استيلاء اسرائيل على جزء من امتياز شركة الكهرباء العربية يعني لجماهير القدس خطوة تستهدف تقويض بنية تحتية تمت اقامتها بعمل دؤوب.

فالشركة كانت أكبر شركة عربية في الضفة الغربية، ورغم الخسائر الكبيرة التي منيت بها، ظل الفلسطينيون يفاخرون كثيراً بوجودها. اذ كانت في نظرهم «أحد مقومات البنية التحتية للاستقلال»[٦٢] على حد تعبير الكاتب الاسرائيلي زئيف شيف.

ارتبط هذا الاعتداء في نظر فلسطينيي القدس بمحاولات اسرائيل المتكررة للسيطرة على مياه الضفة الغربية. ففي جنوب القدس، في منطقة «هيروديون»[٦٣] كان قد جرى قبل أشهر قليلة فقط صراع حول مستقبل أحد مجمعات المياه الجوفية الغنية في الضفة.

الحدث الاستفزازي الآخر، قام به «أرئيل شارون»، ففي الخامس عشر من شهر كانون أول ـ أي بعد أيام قليلة من انطلاقة الانتفاضة في القطاع ـ دشن الوزير شارون شقته الجديدة في الحي الاسلامي بالبلدة القديمة بطريقة تظاهرية استفزازية. حضر الاحتفال مئات المدعوين من المسؤولين الاسرائيليين، على رأسهم رئيس الوزراء اسحق شامير للمشاركة في المناسبة، ولانارة الشمعة الأولى من عيد الأنوار اليهودي (حانوكا)[٦٤]. يومها قال شارون، والشرطة وقوات حرس الحدود تأخذ مكانها الدائم الجديد في الحي الاسلامي، ان «هذه الشقة ستزيد من أمن اليهود في المكان»[٦٥]، وأعلن شارون ان «يهوداً آخرين سيأتون بعده»[٦٦].

لم يكن تصرف شارون هذا يعني لسكان الحي الاسلامي في البلدة القديمة أكثر من ان الوقت قد حان لاخلائهم من حيّهم. فقبل أشهر كانت ٢٠ عائلة يهودية جديدة ونحو ٣٠٠ طالب دين من اتباع مدرسة «عطرات كوهنيم» قد انتقلوا الى الحي الاسلامي[٦٧]. وبعد هذه الحادثة بأسابيع حاول «غرشون سلومون» وأتباعه دخول ساحة الأقصى وفق تصريح من الشرطة، يومها انتظرهم مئات من الفلسطينيين في باب المغاربة، ولدى وصولهم قذفوهم بالحجارة والزجاجات الفارغة، فردت الشرطة بالقنابل المسيلة

للدموع، ودارت مواجهات حامية بين الطرفين وصوت المؤذن ينادي من مآذن المسجد الأقصى، المسجد في خطر، دافعوا عنه، فلن نسمح لليهود بالصلاة فيه[٦٨]. وفي الأسابيع التي سبقت الانتفاضة كانت الأنباء تتحدث عن قيام الاسرائيليين بحفر نفق في اطار الحفريات الأثرية من منطقة حائط المبكى الغربي الى الحي الاسلامي، مما حدا بأوساط فلسطينية الى التحذير من ان هذا النفق سيؤدي الى انهيار بيوت الحي[٦٩].

وهكذا انتقل الغليان الى القدس صباح السبت ١٩/كانون أول/١٩٧٨ في توقيت فاجأ الاسرائيليين كثيراً. ففي ذلك اليوم كانت المدينة تخضع لترتيبات أمنية مشددة بسبب عزم الرئيس الايطالي فرنشيسكو كوسيجا زيارة البلدة القديمة[٧٠]. في الساعة التاسعة وعشرين دقيقة من صباح ذلك اليوم اشتعلت الانتفاضة في القدس في مواقع متعددة متباعدة عن بعضها البعض. أغلقت شوارع الحي التجاري العربي الواقعة خارج الأسوار بحواجز مشتعلة، وسارت المظاهرات على طول الشوارع الرئيسية حتى وصلت الى مدى رؤية سكان البنايات المرتفعة في الأحياء اليهودية القريبة. هاجم المتظاهرون فروع البنوك الاسرائيلية، وأشعلوا النار في سيارات البلدية، ووصل شبان من جبل المكبر الى المطعم اليهودي «مشخونوت هاروعميم»[٧١] قرب قصر المندوب، وهاجموه بالحجارة وأضرموا النار فيه. وخلال وقت قصير امتدت الانتفاضة لتشمل بقية انحاء القدس. وفي ساعات الظهر اقتحم الفلسطينيون المنتفضون شارع صلاح الدين الرئيسي في شرقي القدس. أصيبت قوات الشرطة بالذهول، وهي تحاول ايقاف ما يجرى. واستدعي قائد الشرطة من منزله في السهل الساحلي الى القدس، وبدأ رجال البوليس يركضون في الشوارع ويطاردون المتظاهرين دون جدوى.

كان هم الشرطة في البداية الا يستطيع المتظاهرون احباط زيارة رسمية لرئيس دولة اجنبية، ومع ذلك قررت الشرطة أن زيارة كوسيجا الى باب الزاهرة يجب أن تلغى. وبعد مشاورات مطولة تقرر تأمين ممر لحاشية الرئيس الايطالي للوصول الى كنيسة القيامة[٧٢]. وفي الأيام التالية تجددت الاشتباكات في جميع القرى المحيطة بالقدس، وبدأت هذه القرى تعلن عن نفسها قرى محررة رفرفت فيها الأعلام الفلسطينية، وصارت مكبرات الصوت في المساجد تنقل للجمهور فعاليات الانتفاضة في المدينة.

بعد شهر، أدرك السكان عجز الشرطة الاسرائيلية عن اقتحام قراهم المحررة، فبدأوا بالخروج لمهاجمة الأحياء اليهودية القريبة. وفي ١٧ كانون ثاني/١٩٨٨ خرج ٧٠٠٠ فلسطيني من سكان جبل المكبر وصور باهر يحملون البلطات والفؤوس بهدف مهاجمة حي أرمون هنتسيف[٧٣]، وبدأوا بالتقدم نحو بيوت المستوطنين، فاصطدموا بالشرطة في اشتباكات عنيفة لم تعرفها المدينة فيما مضى.

لم يكن امام الشرطة الاسرائيلية الى استدعاء ١٠٠٠ شرطي على عجل من جميع انحاء البلاد[٧٤]، والبدء بمحاولة السيطرة على الأحياء العربية في القدس، دون جدوى. أما رئيس الوزراء الاسرائيلي، فلم يستطع اخفاء قلقه من امتداد الانتفاضة بهذا الشكل الى القدس، فأعطى أوامره لتشكيل لجنة تنسيق

من الشرطة وحرس الحدود، ومصلحة الأمن العام (الشاباك)، ووزارتي الحرب والعدل، وبلدية القدس بهدف اخماد الانتفاضة في المدينة. لكن الانتفاضة استمرت وتصاعدت، وصارت القدس رئتها الحقيقية، ووسيلة اعلامها واتصالها مع العالم.

أهمية القدس للانتفاضة:

أدركت «الانتفاضة» منذ البداية، اهمية امتدادها إلى القدس العربية وقراها لسببين رئيسين:

الأول: اثبات ان القدس هي جزء من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وان ادعاءات اسرائيل حول ضمها وتهويدها واعتبارها عاصمة لاسرائيل مجرد مزاعم تفتقر الى الموضوعية، وتبتعد عن حقيقة الأمر الواقع القائم في المدينة.

الثاني: الاستفادة من وضع القدس الشرقية القانوني، للنشاط في المجالين الاعلامي والدبلوماسي، بجعلها حلقة اتصال الانتفاضة مع العالم الخارجي، تصل عبرها أنباء فعالياتها وممارسات اسرائيل القمعية ضدها الى أقطاب المعمورة.

وبمعنى آخر، كان على القدس أن تكون رئة الانتفاضة وسفيرتها الدبلوماسية، وعنوان الصورة الحقيقية للأحداث الجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالنسبـة للاسرائيليـين، كانت النظرة لعلاقة القدس بالانتفاضة عكسية تماماً، ولنفس السببين السابقين. وهكذا أخذ الصراع على القدس طوال سنوات الانتفاضة المنصرمة هذا البعد الاضافي المتميز، حتى كاد بعض المسؤولين الاسرائيليين أن يصلوا الى حد اعلان خطأ ضم القدس العربية الى كيانهم منـذ البـدايـة، بعـد أن تحولت القوانين الاسرائيلية المطبقة على المدينة الى سلاح ذي حدين بفعل الانتفـاضـة. ففي القـدس العـربية كانت قد نشأن نقابات عمالية وجمعيات مهنية، خمسة صحف يوميـة[٧٥]، أربع مجلات نصف شهرية وشهرية[٧٦]، مكاتب للدراسات والخدمات الصحفية، منظمات للطلاب وفرق مسرحية. ومع الانتفاضة صارت القدس مقر أكبر تجمع للصحافة العالمية، ووفر وجود قناصل أجانب فيها دعاية واسعة النطاق.

ورغم جملة من الاجراءات الاسرائيلية المشددة ضدها، كان بامكان وسائل الاعلام الفلسطينية في القدس أن تدخل منافسة متكافئة مع الناطق العسكري الاسرائيلي الذي يفضل احتكار الانباء حول الانتفاضة. بل ان وسائل الاعلام الفلسطينية فازت بجدارة في هذه المنافسة، وصارت شبكة المراسلين الفلسطينيين ومكاتب الخدمة الصحفية، بطريقة عرضها للاحداث ومصداقيتها، المرجع المعتمد، وأحياناً الوحيد للمراسلين الأجانب، ووكالات الأنباء العالمية. وصارت عدد من القنصليات في القدس، وحتى السفـارات في تل أبيب تتـزود بالمعلومات من وسائل الاعلام الفلسطينية بدلاً عن الناطق العسكري الاسرائيلي أو الاذاعة الاسرائيلية.

من جانب آخـر، كان من الأهميـة بمكان خلق تفاعل بين مثقفي القدس، وشخصياتها الوطنية الفلسطينية، الذين كان معظمهم يعمل في الحقل الدبلوماسي، ويستطيع أن يجري اتصالات بقنصليات الدول الغـربيـة في القدس، وبين جماهير الانتفاضة وقياداتها الميدانية والمحلية في الضفة والقطاع. ويلاحظ الدكتور زياد أبو عمرو في دراسة له عن أسباب وعوامل استمرار الانتفاضة، نشرتها الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية في القدس عام ١٩٨٩، أن أولئك المثقفين «ساعدوا على استمرار الانتفاضة، والانتفاضة من جهتها ساعدتهم على تحديد الوجهة السياسية، وعلى ضبط سرعة حركتهم السيـاسية ونشاطاتهم وكتاباتهم بالاعتماد على روح الانتفاضة الشعبية»[٧٧]. وكان أن لعب المثقفون الفلسطينيون والشخصيات التي لها نشاط اعلامي ودبلوماسي في القدس، دوراً هاماً وخاصة في السنتين الأولى والرابعة للانتفاضة، اذ كان هؤلاء يمتلكون حرية زائدة في متابعة نشاطهم السياسي أكثر من أقرانهم في الضفة والقطاع الخاضعين للحكم العسكري الاسرائيلي، كما انهم استمدوا قوة اضافية من «خلفياتهم الاجتماعية، ومن استنادهم الى مؤسسات (شرعية) ظلت بمنأى عن اجراءات القمـع الاسرائيلية الشديدة، كالغرف التجارية، ورابطة الصحافيين، ومن صلاتهم بالقيادة الموحدة، وقيادة منظمة التحرير في الوقت نفسه»[٧٨].

الانتفاضة في القدس:

تميزت السنه الأولى للانتفاضة في القدس بالمظاهرات الكبيرة، والمواجهات الشعبية الواسعة، وفيما بعد انتقلت الانتفاضة في المدينة المقدسة الى أشكال متنوعة للمقاومة من قذف الحجارة والزجاجات الحارقة، إلى حرق السيارات الخاصة بالشرطة والمستوطنين أو مهاجمتها بالحجارة، واشعال النيران في الغابات والمنشآت الاسرائيلية، الى طعن المستوطنين بالسكاكين، ووضع العبوات الناسفة، اضافة الى الاضرابـات التجـارية المستمرة، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب.. الخ. والحقيقـة أن القـدس استقـرت «كمـوطن للاضرابات التجارية وحرب السكاكين الأولى والثانية فيما بعد»[٧٩]، ولحرب الحرائق. كما ان القدس شكلت ملتقى الفلسطينيين في الدفاع عن مقدساتهم طوال اشهـر الانتفـاضـة. وتميـز العام الثالث للانتفاضة في المدينة المقدسة بزيادة الهجمات على الجنود والمستوطنين سواء بالأسلحة النارية أو بالسكاكين. وباعتراف تقرير الشرطة الاسرائيلية السنوي عن الانتفـاضـة في القدس، فإن تصاعداً كبيراً قد طرأ على فعاليات الانتفاضة في القدس وضواحيها عام ١٩٩٠، وحسب التقرير فإن «٨٠٪ من الأحداث التي وقعت داخل الخط الأخضر نفذت داخل القدس». وخلال ٣ سنوات من الانتفاضة جرى احراق اكثر من ٦٠٠ سيارة اسرائيلية في المدينة وضواحيها و٨٠ حافلة ركاب تابعة لشركة ايجيد حرقاً كاملاً[٨١]، كما أن اكثر من ١٥٤٠ باصاً اسرائيلياً هوجمت وأصيبت بأضرار[٨٢]، مما أسفر عن مقتل ٢٢ اسرائيلياً واصابة ٤٩٠ آخرين بجروح[٨٣]. (الجدول رقم ـ ٢ ـ). ويحصي الصحفي الاسرائيـلي رؤويـين شيرا خسائر جهاز الشرطة الاسرائيلية بسبب الانتفاضة في القدس[٨٤] خلال سنتين، بمبلغ ٤٤ مليون شيكل، ٣٨,٠٠٠ يوم تدريب، استقالة ٧٠٠ شرطي، وسبب

زج مزيد من عناصر وضباط الشرطة في القدس ـ حسب شبيرا ـ إلى ترك آثار عديدة على عمل الشرطة بشكل عام، فتعطل العمل في ملفات كثيرة، وتأجل تنفيذ القضايا التي تبت بها المحاكم (١٠٠ ألف قضية متراكمة)، وازدادت معدلات الاجرام داخل اسرائيل، وانتشرت المخدرات، وتم توجيه مبالغ ضخمة من ميزانيات كانت معدة لقضايا معينة الى مجالات الانتفاضة. فمثلاً استعملت ميزانيات طائلة لاقامة أربع وحدات شرطة خاصة للتدخل والتنقل السريع.

حافظت القدس وحدها على مظاهر الانتفاضة خلال حظر التجول الشامل الذي فرض على الضفة والقطاع أثناء حرب الخليج. اذ كانت تنفذ وحدها الاضرابات التجارية والشاملة التي كانت القيادة الموحدة للانتفاضة تدعو اليها في بياناتها. كما كانت الحرائق التي تشتعل فجأة في السيارات الاسرائيلية يومياً في الشارع الرئيس للمدينة (شارع صلاح الدين) تؤكد خضوع ذلك الشارع لسلطة شبان الانتفاضة، الأمر الذي جعل «وزير الشرطة روني ميلو يهدد بفرض حظر التجول على الشارع للمرة الأولى في تاريخ الانتفاضة»[٨٥]. وطوال الأشهر الأولى من العام الجاري ١٩٩١ حافظت الانتفاضة في المدينة المقدسة على مستواها السابق، واستمرت حرب الحرائق والحجارة، وأبدى الاسرائيليون فزعهم من تصاعد موجة ثالثة من حرب الطعن بالسكاكين في المدينة اثر طعن المستوطن الهانان أتالي بسكين يوم ١٩٩١/٢/٢٨[٨٦]، ومصرع ٤ مستوطنات في حي كريات ياهول بعد طعنهن على يد الفلسطيني مصطفى أبو جالا يوم ١٩٩١/٣/١٠[٨٧]، ثم طعن صموئيل رباية في شارع باب السلسلة يوم ١٩٩١/٣/٢٨[٨٨].

لجأت السلطات الاسرائيلية الى كافة الوسائل الممكنة للقضاء على الانتفاضة في المدينة المقدسة، دون جدوى. ففرضت حظر التجول على الأحياء والقرى أكثر من مرّة، وسحبت مكبرات الصوت من مساجد المدينة وقراها، ومنعت المصلين من الوصول الى المسجد الأقصى عشرات المرات، وحرمت سكان الضفة والقطاع مرات عديدة من الوصول الى القدس أيام الجمع والأعياد والمناسبات الوطنية الفلسطينية. وجرى اقتحام المسجد الأقصى عدّة مرّات من قبل قوات الشرطة والوحدات الخاصة بـ «محاربة الارهاب» بهدف منع حدوث تظاهرات أعقاب صلاة الجمعة. ولأشهر طويلة ظل كل من يدخل المسجد يتعرض لتفتيشات دقيقة ويحتفظ بهويته الشخصية. بل ان قوات الشرطة الاسرائيلية حاولت حرق المسجد الأقصى اثناء صلاة آخر يوم جمعة من شهر كانون ثاني عام ١٩٨٨، بعد أن ألقوا قنابلهم الحارقة على المصلين، وأغلقوا الأبواب حتى لا يخرج أحد من المسجد الأقصى وقبة الصخرة. ويومها نقل ٩١ جريحاً من بين المصلين الى مستشفى المقاصد الخيرية[٨٩]. وأغلقت الشرطة محلات تجارية كثيرة، وواصلت مداهماتها الضرائبية للمحلات الفلسطينية في البلدة القديمة، وصادرت كثيراً من محتوياتها، وفرضت على الكثيرين غرامات مالية لوجود شعارات على منازلهم. وطلبت بلدية القدس من المصارف الاسرائيلية تجميد أموال ١٦ فندقاً في القدس الشرقية بحجة رفض أصحابها دفع رسوم البلدية، حتى ان ستة فنادق اضطرت لاغلاق أبوابها خلال سنة ١٩٨٨ بسبب تضييق السلطات الاسرائيلية عليها[٩٠].

وعلى الحواجز المتنقلة للشرطة (٣٠ الف حاجز خلال عامي ٨٩، ٩٠)[٩١] كان الجنود يضايقون

السكان بالتدقيق على وصولات دفع الضريبة وصلاحية السيارات وحزام الأمان. هذا عدا المداهمات الواسعة، وحملات الاعتقالات الكثيفة ضد الفلسطينيين.

فخلال الأشهر الثلاثة الأولى للانتفاضة اعتقل أكثر من ١٠٠٠ شخص في القدس، قدمت ضد حوالي ٧٠٠ منهم لوائح اتهام[٩٢]. وزادت السلطات الاسرائيلية من السماح للمستوطنين بحمل السلاح، وظلت تغض الطرف عن اعتداءاتهم المنظمة على الاحياء والقرى العربية في المدينة. وفي نهاية العام ١٩٨٩ كانت طلبات الاسرائيليين في القدس للحصول على رخص حمل السلاح قد زادت عما كانت عليه قبل الانتفاضة بنسبة ٣٥٠٪[٩٣].

اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين:

قد يصعب احصاء موجات العنف المعادية للفلسطينيين التي نفذتها مجموعات المستوطنين الاسرائيليين ضد الاحياء والقرى العربية في القدس خلال فترة الانتفاضة. فمثلاً، استمرت احدى هذه الموجات في أوائل شهر آب عام ١٩٩٠ عدة ايام، وجرح خلالها اكثر من ٨٠ فلسطينياً بعد ضربهم على أيدي آلاف المستوطنين الذين نزلوا الى الشوارع، وراحوا يدمرون السيارات الخاصة بالفلسطينيين، حتى أنهم أحرقوا سيارة كانت بداخلها الطفلة المقعدة ناريمان فراح (٤ سنوات)[٩٤]، وقام مستوطنو «الأوار» الواقعة شمال غرب القدس بقطع المياه عن قرى قبية، قطنة، وبيت عنان، حيث تمر شبكة المياه التي تزود تلك القرى من المستوطنة[٩٥]. وفي هذه الموجة استشهد المواطن عزات حلاحلة متأثراً بجراحه بعد أن اعتدى المستوطنون عليه وهو في سيارته مع زوجته واثنين من أبنائه. وقد قام المستوطنون بتحطيم سيارته فأصابوه بجروح في رأسه، ثم أخرجوه منها وداسوا عليه بالأقدام. وسجلت في نفس الفترة حوادث أخرى شبيهة: مداهمة قرية حزما واختطاف الفتى أمين الخطيب (١٢ سنة)، اقتلاع ١٥ شجرة زيتون في قطنة، اختطاف الشاب محمد السمكري واحدى شقيقاته من مخيم قلنديا، محاولة اقتحام قرية العيزرية اكثر من مرة، الاستيلاء على منزل يقع في حي الطور مع قطعة أرض مساحتها ٦ دونمات. تيدي كوليك رئيس بلدية القدس اكتفى بالقول حينذاك ان «الشرطة لم تحسن التصرف» تعقيباً على عدم تدخل الشرطة لمنع المستوطنين من الاعتداء على الفلسطينيين. ويصف الصحفي دانيال بن سيمون المحرر في صحيفة دافار تلك الأيام بقوله: «أصبحت عاصمتنا الموحدة والمقدسة شبيهة بالغابة الملأى بالحيوانات البشرية، وفي أماكن كثيرة يتجول آلاف الناس في بحث مستميت عن العرب، وثم ضربهم بوحشية»[٩٦].

وتروي صحفية من جريدة «الاتحاد» الحيفاوية وقائع ليلة شبيهة في حي السعدية يوم ١٠/شباط ١٩٨٨ فتقول[٩٧]: «في الساعة الثامنة مساء دوهم الحي بفرق المستوطنين ترافقهم قوات الاحتلال المدججة بالسلاح، وأخذوا يجوبون الشوارع مهددين، وصل الخبر للأهالي فخرجوا الى الشوارع جميعاً، وأقامت النسوة والأطفال سداً أمام أبنائهن وأزواجهن، وتأهب الجميع لخوض المعركة (...) دخل المستوطنون عدداً من البيوت، قاموا بتحطيم الأبواب، وقلبوا البيوت رأساً على عقب، وفي احداها صبّوا

الكاز على كيسين من الطحين (...) ودارت الفرق من بيت لبيت تخرب كل شيء (...) في بيت عصام جوده أخذ المستوطنون عصام وشقيقيه عطا وعوني بعد ان ضربوهم بوحشية إلى بيت المستوطن يوري الذي يحتل بيت عائلة ادريس منذ عام ١٩٨٣، بعد اقتلاع وتشريد خمس عائلات منه (...) في بيت أبو نظمي العجلوني خمسة افراد ضربوا جميعاً بالهراوات، واقتادوا نظمي وأجبروه على تنظيف البيوت اليهودية تحت تهديد السلاح (..) بعد مداهمة بيت أم جلال حجازي اقتادوا ابناءها أمين وأيمن وعدنان ولؤي بعد ضربهم بوحشية الى بيت المستوطن يوري (...) في الصباح طافت قوات السلطات الاسرائيلية الحي بواسطة مكبرات الصوت قائلين: لقد أتينا لحمايتكم من المستوطنين، قال الأهالي: لا نريد حمايتكم، ارحلوا انتم وكيانكم عن بلادنا، وشكلوا بعد ذلك لجان حراسة ضمت ٥٠ شاباً».

استيطان.. ومحاصرة للمؤسسات الفلسطينية:

حاولت الحكومة الاسرائيلية ايضاً التعامل مع الانتفاضة بطريقة اضافية، فكثفت عمليات الاستيطان في أحياء المدينة المقدسة، وبدأت بتنفيذ مشروعات استيطانية جديدة لتطويق القرى العربية. وجرى تقديم اغراءات كبيرة للمهاجرين السوفييت لدفعهم للاقامة في القدس العربية، ورصدت أموالاً لبناء ٧٥٠٠ وحدة سكنية تخص هؤلاء قرب بيت حنينا، ولاقامة حي استيطاني جديد على جبل المكبر[٩٨].

وقام اسحق شامير بتشكيل وزارة خاصة تعني بشؤون القدس وزيادة الاسكان اليهودي فيها. وتخطط حكومة شامير الى توسيع القدس لتصبح حدودها قرية سلواد شمالاً عند منتصف الطريق الى نابلس، وبرك سليمان جنوباً عند منتصف الطريق الى بيت لحم، والخان الأحمر شرقاً عند منتصف الطريق الى أريحا، وباب الواد غرباً[٩٩].

.. بدورها، لم تكن المؤسسات الاعلامية الفلسطينية وسواها من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بمنأى عن اجراءات الاحتلال الهادفة لتضييق الخناق على الانتفاضة في المدينة المقدسة. ففي ١٩٨٨/٣/١ أغلقت سلطات الاحتلال مكتب خدمات صحيفة القدس الذي يديره أحمد أبو لاشين[١٠٠]، وفي ١٩٨٨/٣/٢٨ أصدر القائد العسكري للمنطقة الوسطى في حينه عميرام ميتسناع أمراً ادارياً يقضي بإغلاق المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية الذي تديره ريموندا الطويل وابراهيم قراعين لمدة ستة أشهر، وفي ٨٨/٤/١٢ جرى سحب ترخيص مجلة العودة التي تصدر باللغتين العربية والانجليزية التابعة لنفس المكتب الصحفي[١٠١]، بعد أن تمكنت هذه المؤسسة من اثبات فاعليتها طوال الأشهر الأولى للانتفاضة حتى صارت من أهم المصادر المعتمدة لدى الصحفيين الأجانب بالنسبة لأحداث الانتفاضة. وفي ٤/١٣ من نفس السنة جرى اقتحام جمعية الدراسات العربية بالقدس، واصدار قرار بإغلاقها[١٠٢]، ليجدد هذا القرار فيما بعد عدّة مرات طوال أشهر الانتفاضة. كما أغلقت السلطات الاسرائيلية مكتب العلاقات العامة، ومكتب الاحصاء والدراسات التابعين للجمعية. وفي ٨/٢٨ من السنة نفسها أغلقت السلطات مكتب الحياة للصحافة لمدة سنة[١٠٣]. وطالت الاجراءات الاسرائيلية كافة الصحف الصادرة في القدس، ومعظم محرريها. وفي أكثر من مرّة جرى اعتقال الصحفيين

الفلسطينيين ادارياً، أو فرض الاقامة الاجبارية، ومن بين أعضاء الهيئة الادارية التسعة لرابطة الصحافيين الفلسطينيين أودع خمسة السجن بناء على أوامر اعتقال اداري[١٠٤]. وخضعت الصحف الفلسطينية لاجراءات رقابة صارمة، وفرضت قيود مشددة على توزيعها في الضفة وغزة. ويروي صاحب ورئيس تحرير جريدة القدس[١٠٥] انه «في احيان كثيرة كان يجري مصادرة أعداد الصحيفة في الساعة الرابعة أو الخامسة صباحاً واعادتها في الرابعة بعد الظهر، أو حجز النسخ عند نقاط التفتيش العسكرية خارج المدن». ويتابع ويقول أن امرأ عسكرياً منع توزيع جريدته لمدة شهر لأنها نقلت عن وكالة رويتر صورة لأحداث الانتفاضة في غزة، رغم أن الصورة نفسها نشرت في نفس اليوم في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية. وكان يكفي أن ترد كلمة «يقاوم» في مقال لأحد الكتاب ليقوم جنود الاحتلال باعتقاله وضربه أمام أعين الملأ[١٠٦].

ولم ينج معظم المثقفين الفلسطينيين والشخصيات الوطنية في المدينة المقدسة من اجراءات الاعتقال الاداري لأكثر من مرّة طوال سنوات الانتفاضة. فمنذ الأشهر الأولى للانتفاضة منعت السلطات معظم هؤلاء من السفر في رحلات خارجية[١٠٧]، وأحياناً منعوا حتى من الذهاب الى الضفة الغربية، وبجرة قلم كانت تجري أقفال الأعمال العامة والفعاليات البحثية لهذه الشخصيات.

والتجار، بدورهم، تعرضوا لاجراءات قمعية اسرائيلية مشابهة، بسبب دورهم المتميز في انتفاضة المدينة المقدسة. فبعد أن أضرب تجار القدس بشكل كامل لمدة ٤٠ يوماً في بداية الانتفاضة، شكلوا من بينهم لجان تنسيق ذاتية لعبت دوراً حاسماً في استمرار الانتفاضة في المدينة، وفي أن تشكل الاضرابات التجارية أحد مظاهرها الرئيسية الدائمة. وطوال أشهر الانتفاضة التزم التجار بقرارات القيادة الموحدة، فقاطعوا المنتجات الاسرائيلية، وظلّوا لا يفتحون متاجرهم لأكثر من ثلاث ساعات يومياً، وينفذون اضراباً اسبوعياً لمدة يوم ونصف[١٠٨]. ولمحاربة هذه الظاهرة لجأ الاسرائيليون دائماً الى مداهمة المحلات التجارية، وتسليم التجار أوامر عسكرية بفتح المحلات من الثامنة صباحاً الى السابعة ليلاً، دون جدوى. اذ رفض التجار أكثر من مرّة التوقيع على أنهم استلموا الأوامر الجديدة. وفي ١٩٨٨/٤/٢٦ مثلاً، أغلقت السلطات ٢٥ متجراً واعتقلت ١٤ تاجراً في سجن المسكوبية، ونفذت في ٥/١٠ من نفس السنة حملة اعتقالات واسعة في صفوف التجار لرفضهم دفع الضرائب[١٠٩]. وفي ٨٨/٩/٢٨ داهمت الشرطة الغرفة التجارية العربية في القدس وصادرت الاضابير والملفات الخاصة بمعاملات التصديق على تواقيع بيوعات الأراضي والأملاك، واستدعت الشرطة رئيس الغرفة التجارية ومديرها، لابلاغهما بالتوقف عن تصديق المعاملات، ونقل هذه المهمة إلى قسم تسجيل الأراضي في البلدية[١١٠].

واضافة للصحافة والشخصيات والتجار تعرضت الاتحادات النقابية الخيرية والمهنية لاجراءات شبيهة، اذ حظر عمل بعضها، وأغلقت مقرات بعضها. وحتى المستشفيات لم تسلم بدورها من حملات المداهمة، واعتقال الزوار والجرحى وحتى العاملين فيها، بعد أن صار لمستشفيات القدس، مثل المقاصد الخيري، والمطلع، ومستشفى العيون في البقعة، الدور الرئيسي في معالجة جرحى الانتفاضة بين مستشفيات الضفة والقطاع. فالمقاصد مثلاً ظل يستقبل الحالات الصعبة المرسلة من غزة ونابلس

والخليل وغيرها، وطوال أشهر الانتفاضة غصت اسرته بالمصابين الذين ظلّوا يتلقون علاجاً مجانياً. وكانت الجراحات الصعبة التي تتطلب اجراء عمليات في المخ أو علاجاً خاصاً تحوّل باستمرار الى مشفى المقاصد. بينما استقبل مشفى العيون بالبقعة مئات حالات الاصابة بالرصاص الحي والمطاطي.

أما «المطلع» التابع للاتحاد اللوثري العالمي، والمخصص أصلاً لعلاج اللاجئين[١١١]، فقد بدأ بعد الانتفاضة باستقبال جميع الحالات.

دور الهيئات الدينية والأماكن المقدسة في الانتفاضة:

أدركت السلطات الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة الدور الرئيس للجامع والكنيسة في شحذ همة الانتفاضة في المدينة المقدسة، بل وفي الضفة والقطاع بشكل عام. فلم تترك وسيلة إلا ولجأت اليها لمحاربة هذا الدور، ابتداء من الاعتداء على رجال الدين المسلمين والمسيحيين، وتضييق الخناق على الهيئات الدينية، ومحاصرة أماكن العبادة، وصولاً إلى تحويل الأماكن المقدسة الى ميادين حرب ضد الانتفاضة يخوضها رجال الشرطة وحرس الحدود الاسرائيليين، والى ساحات للمجازر الكبرى ضد الفلسطينيين (كما حدث في مجزرة الحرم القدسي الشريف يوم ٨/ ١٠/ ١٩٩٠).

فمثلاً، شهد شهر واحد من أشهر الانتفاضة، هو شهر نيسان ١٩٨٨ اعتداء على سماحة الشيخ سعد الدين العلمي مفتي القدس بعد صلاة الجمعة يوم ١/ ٤، واعتقالات في صفوف حراس الحرم المسلمين (١٣/ ٤)، واقتحاماً للمحكمة الشرعية في القدس (١٧/ ٤)[١١٢]. وفي تلك السنة جرى تقديم خطيب المسجد الأقصى للمحاكمة بتهمة توجيه نداء من مآذن الحرم الشريف للمسلمين للدفاع عن الحرم[١١٣]. ولم ينج بطريرك القدس للروم الارثوذكس ثيودوروس الأول، بدوره، من الاعتداء عليه مع عدد من رجال الدين المسيحيين يوم ١١/ نيسان/ ١٩٩٠، عندما استولى ١٥٠ مستوطن يهودي على دار الضيافة التي تملكها كنيسة الروم الارثوذكس (دير ماريو حنا المجاور لكنيسة القيامة)[١١٤]. وهي قضية الاستيطان الشهيرة التي شغلت الرأي العام العالمي لعدة أشهر في العام ١٩٩٠، بعد أن أعلن رجال الدين المسيحيون من كافة الطوائف اغلاق جميع الأماكن المسيحية المقدسة في فلسطين لمدة يومين للمرة الأولى منذ ثمانية قرون. وتضامن معهم رجال الدين المسلمون باغلاق المسجد الأقصى وقبة الصخرة أمام الزوار والسياح.

ولم تكن تلك هي المرّة الأولى التي يبرز فيها التضامن الاسلامي ـ المسيحي في المدينة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي اثناء الانتفاضة. فمنذ اندلاعها في العام ١٩٨٧ تعزز هذا التضامن وعبر عن نفسه باجراءات هامة في مواسم الأعياد الدينية الاسلامية والمسيحية، التي ظلت تتحول إلى مواسم لإعلان الحداد والحزن طوال سنوات الانتفاضة. هذا ما فعله المسيحيون مثلاً في مناسبة عيد الفصح في العام ١٩٨٨[١١٥]، اذ رفعوا الأعلام السوداء على أسطح البنايات حداداً على شهداء الانتفاضة، واعلنوا ان الخطر لا يتهدد المسلمين وحدهم، وأماكن عبادتهم في المدينة. ويعبر عن هذا الموقف القس يوحنا الذي أبلغ المصلين في كنيسة المهد يومها ان «القدس ستظل حزينة، وستواصل ذرف الدموع إلى أن يزال عن كاهلها الاحتلال العنصري»... هذا ما حدث ايضاً في أعياد الميلاد في السنوات القليلة الماضية التي

عاشت فيها القدس الانتفاضة. فقد تم كبت كل ما يشير إلى الأعياد، واختفت الزينات وأطفئت كافة الأنوار. حتى ان الصحفي الايرلندي «هيوكارينغي»[١١٦] شبه المدينة المقدسة بمدينة بلفاست في ايرلندا الشمالية، عندما حضر عيد الميلاد في القدس عام ١٩٨٩ و«الجنود والبنادق يحيطون بكل شيء في المدينة المقدسة». هذا ما يقوله أيضاً محرر «ليبراسيون» الفرنسية[١١٧] واصفاً الاحتفالات المسيحية بالجمعة العظيمة في العام ١٩٩٠: «على طول طريق الصليب التي سلكها يسوع المسيح، كان حرس الحدود الاسرائيليون متأهبين لما حدث لاحقاً من اطلاق للرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع».

الصورة نفسها كانت تتكرر باستمرار في كل صلاة جمعة في الحرم القدسي الشريف، وفي عيدي الفطر والأضحى في المدينة المقدسة. «الجنود الاسرائيليون يقفون في توتر واضح، العصا في اليد، والبندقية المجهزة بقنبلة مسيلة للدموع في الكتف، ومن بين الجنود مرّ المصلون، ولكن ليس من دون تمتمات وشتائم»[١١٨].. هكذا يرسم صحفي اجنبي آخر المشهد نفسه.

ومع ذلك فإن الانتفاضة ظلت حاضرة دائماً لحظة خروج المصلين من المسجد، ولهذا السبب عمدت قوات الاحتلال في معظم المناسبات الى محاصرة مداخل مدينة القدس، وفي كثير من أيام الجمع ظلّت تمنع المواطنين الفلسطينيين من الوصول الى المسجد لاداء الصلاة.

مجزرة الأقصى[١١٩]:

الحادثة التي شكلت نموذجاً فاضحاً للممارسات الاسرائيلية ضد الانتفاضة، وأماكن العبادة في المدينة المقدسة، كانت مجزرة الحرم القدسي الشريف يوم ٨/ ١٠/ ١٩٩٠، والتي ذهب ضحيتها ٢٣ شهيداً فلسطينياً وأكثر من ٣٠٠ جريح. وقد حاولت السلطات الاسرائيلية بعد رعايتها للمجزرة المذكورة اتهام الفلسطينيين بالتسبب في وقوعها بسبب ما أسمته «التحريض غير المبرر الذي مارسته القيادات والفعاليات الدينية والعلمانية العربية، ومحاولتها اثارة الخواطر ضد اليهود في مناسبة دينية مقدسة لديهم»[١٢٠]، كما نص في الحادث. إلا ان الوقائع كانت أكبر دليل على عدم صحة الروايات الاسرائيلية، ودللت بوضوح على أن ما حدث جرى على ضوء استعدادات اسرائيلية مسبقة ومتعمدة لاطلاق النار على المصلين الفلسطينيين في ساحة الحرم الشريف.

فقبل الحادثة بأيام أعلنت جماعة غرشون سلومون المسماة «أمناء جبل الهيكل» في بيان وزعته على وسائل الاعلام الاسرائيلية بمناسبة عيد (العرش اليهودي)، انها تنوي القيام بمسيرة باتجاه المسجد الأقصى يوم الاثنين ٨/ ١٠/ ١٩٩٠، وطالبت في بيانها بتحرير الهيكل (أي المسجد الأقصى) من أيدي العرب، وقال البيان أنه سيتم بناء العرش قرب باب المغاربة، ودعا اليهود الى المشاركة في هذه المسيرة لأنها ستكون حاسمة، وذلك من أجل وضع حجر الأساس لما يسمى بـ «الهيكل الثالث».

تنادى المسلمون اثر هذا البيان الى حماية المسجد الأقصى في التاريخ المحدد من قبل جماعة «سلومون». ومنذ صلاة الفجر ذلك اليوم بدأ المسلمون بالتوافد على المسجد للحيلولة دون دخول الجماعة المذكورة اليه. وكان ملفتاً للانتباه سماح السلطات الاسرائيلية يومها بدخول المسلمين الى المسجد الأقصى باعداد كبيرة دون العرقلة المعتادة في هكذا مناسبات.

كان الوضع هادئاً، والدروس الدينية تلقى من العلماء، والمصلون في صلاتهم، وفجأة، وفي حوالي الساعة العاشرة واربعين دقيقة صدر صراخ النساء المتواجدات على سطح صحن الصخرة، بسبب القاء عدّة قنابل غاز عليهن من قبل الجنود الاسرائيليين، فتوجه المصلون صوب الصراخ، وهنا بدأ الجنود يطلقون الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز، فرد الفلسطينيون على النار بقذف الحجارة على الجنود المتواجدين في ساحة المسجد ما بين باب المغاربة وباب السلسلة. فأطلقت عليهم النار من شبابيك المدرسة التنكزية، ومن طائرة مروحية حلقت في سماء المسجد. وشارك المستوطنون من حارة اليهود وغيرها باطلاق النار. وما هي الا دقائق حتى اقتحمت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود ساحات المسجد الأقصى، وفتحت نيران أسلحتها بكثافة بصورة عشوائية على الجميع وبدون تمييز، وحتى الفرق الطبية الفلسطينية التي وصلت الى مكان الحادث صارت هدفاً مميزاً لرجال الشرطة، اذ أصيبت ممرضة كانت على متن سيارة اسعاف بثلاث رصاصات[١٣١]. ورغم ادعاء الاسرائيليين ان الفلسطينيين هم من هاجم المصلين اليهود عند حائط المبكى، فإن المركز الصحافي الحكومي الاسرائيلي لم يستطع تقديم اسم مستوطن اسرائيلي واحد أصيب بالحجارة لشبكة تلفزيونية أميركية طلبت منه ذلك.

رفضت اسرائيل اثر المجزرة، استقبال البعثة الدولية التي قرر مجلس الأمن الدولي ارسالها للتحقيق في المجزرة، كما رفضت الحكومة الاسرائيلية القرار الجديد الذي أصدره المجلس لتأكيد قراره السابق.

ومؤخراً كشفت صحيفة «كول هعير» الاسرائيلية[١٣٢] عن خدعة «لجنة زامير» الحكومية، وحسب الصحيفة، فقد اتضح من الشهادات المنشورة عن الحادث «صورة معكوسة عن الصورة التي عرضها اللواء زامير، اذ أطلقت النار بشكل غير قانوني في الحرم، والاهم هو أن أرييه بيبي المسؤول، والذي ترفع هذا الاسبوع في منصبه، ظهر كشخص غير موثوق به، وكمن لم ير شيئاً».

★★★

لقد دافع الفلسطينيون بانتفاضتهم في القدس، عن مقدساتهم، وعن هويتهم الوطنية المعرضة للالغاء والتبديد، ونجحوا خلال اشهر الانتفاضة الماضية في جعل مدينتهم عنواناً لثورة الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧. الأمر الذي قطع الطريق على جملة من المخططات الاسرائيلية المبيتة لطمس معالم الانتفاضة الفلسطينية، وقطع اتصالها بالعالم الخارجي. وفي لحمة نموذجية رائعة بين شرائح الفلسطينيين وطوائفهم في المدينة المقدسة، تستمر الانتفاضة.

جدول رقم (١)

مقارنة لأوضاع اجتماعية في المدينة المقدسة

فئة السكان	السكن: شخص في الغرفة الواحدة	معدل وفيات الأطفال لكل الف طفل	يملكون سيارات
يهود	١,١	٩	٤٥٪
فلسطينيين	٢,٣	٢٠	٢٢٪

المصدر: صوت الشعب الاردنية ٢٠/١١/١٩٨٧ ترجمة عن الايكونوميست.

جدول رقم (٢)

فعاليات الانتفاضة في المدينة المقدسة في ثلاثة اعوام

	عام ١٩٨٨	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٠
شهداء فلسطينيون*	١٢	١٩	٤١
جرحى فلسطينيون	١٨٤	٢٠١	غير محدد
معتقلون	١٥٠٩	٥٩٢	٣٤٠٠ عملية اعتقال
هدم منازل	٩	١١	غير محدد
اغلاق منازل	٢	–	غير محدد
زجاجات حارقة	٤٠	٧٩	١٤٠
طعن جنود ومستوطنين	١٠	١١	٣٥
حرق ومهاجمة سيارات وباصات	١١٢	١٧٨	٣٤٤
سيارات مفخخة وعبوات ناسفة	٢	٧	٣٠
اختطاف اسرائيليين	١	١	–
حرائق في غابات ومباني	غير محدد	١٨	٨٠
حوادث هجوم على اسرائيليين بما فيها الطعن بالسكاكين	٢٢٨	غير محدد	٥٨٢
فتح ملفات تحقيق جديدة للفلسطينيين	٤ آلاف ملف للعاملين ١٩٨٨ _ ١٩٨٩		٧ آلاف ملف
حواجز اسرائيلية في المدينة المقدسة	غير محدد	١٢ الف	١٨ الف
فحص جسم مشبوه من قبل الشرطة	غير محدد	غير محدد	١٢ الف جسم

مصادر الجدول رقم (٢):

(١) حركة (فتح)، القدس الشريف بعد عام من الانتفاضة (راجع المصادر).

(٢) جريدة الدستور لعام ١٩٨٩ + رصد الاذاعة الاسرائيلية لنفس السنة.

(٣) الراي الاردنية ٨/١٢/٩٠، احصاء دار الجليل عن الشهداء.

(٤) تقرير الشرطة الاسرائيلية السنوي عن فعاليات الانتفاضة في العام ١٩٩٠، عن كول عهير الاسرائيلية.

(٥) هآرتس ٣٠/٩/١٩٩٠.

★ اول شهيد للانتفاضة في القدس هو نضال فؤاد الربادي (١٦ سنة)، استشهد بتاريخ ٢٢/٧/٨٨ اثر اشتباكات في حارة النصارى مع السلطات الاسرائيلية.

المصادر:

(١) القبس الكويتية، ٩/١٢/١٩٨٨.
(٢) **الوطن الكويتية**، ٨/٦/١٩٨٧.
(٣) كميل منصـور (اشراف)، **الشعب الفلسـطيني في الداخل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت ١٩٩٠، «الأوضاع الاجتماعية في القدس العربية - ابراهيم دقاق» - ص ٢٢٠.
(٤) **الوطن الكويتية**، ٨/٦/١٩٨٧.
(٥) المصدر السابق.
(٦) **الاتحاد الاماراتية**، ١٧/٧/١٩٨٨.
(٧) كميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.
(٨) **هآرتس**، ٣٠/٩/١٩٩٠.
(٩) **القبس الكويتية**، ٢٨/٧/١٩٩٠.
(١٠) **هآرتس**، ٣٠/٩/١٩٩٠.
(١١) اسعد عبد الرحمن، المخطط الاسرائيلي والانتفاضة، **الدستور الأردنية**، ٨/١٢/١٩٩٠.
(١٢) كميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، «الرهان الديمغرافي في فلسطين - جورج قصيفي»، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.
(١٣) **القبس الكويتية**، ٢٨/٧/١٩٩٠.
(١٤) مايكل كرام - يواس نيوز - **القبس الكويتية** ٥/٤/١٩٨٨م.
(١٥) **عن يديعوت احرونوت، الاتحاد الاماراتية**، ٣/٦/١٩٨٨.
(١٦) **صوت الشعب الأردنية**، ٢٦/٦/١٩٩٠.
(١٧) **الأهرام القاهرية**، ١٧/٦/١٩٩٠.
(١٨) **صوت الشعب الأردنية**، ١٠/٤/١٩٨٩.
(١٩) **الدستور الأردنية**، ٢٣/١/١٩٩٠.
(٢٠) كوليت سميث، **الأوبزيرفر - القبس الكويتية** ٥/٧/١٩٨٨.
(٢١) **القبس الكويتية**، ١٠/٢/١٩٨٨.
(٢٢) **الاتحاد الاماراتية**، ١٢/٦/١٩٨٨.
(٢٣) **القبس الكويتية**، ٩/١٢/١٩٨٨.
(٢٤) **الدستور الأردنية**، ٢٤/١٠/١٩٩٠.
(٢٥) المصدر السابق.
(٢٦) **القبس الكويتية**، ٤/٧/١٩٩٠م.
(٢٧) كميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، «ابراهيم دقاق»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.
(٢٨) **الحياة اللندنية**، ١١/٣/١٩٩١.
(٢٩) **هآرتس**، ٣٠/٩/١٩٩٠.
(٣٠) المصدر السابق.
(٣١) نداف شرغاي، حول الصراع الديمغرافي، ترجمة **الدستور الأردنية** ١٦/١٢/١٩٩٠.
(٣٢) د. خيرية قاسمية، **قضية القدس** - دار القدس، بيروت - ط١ ١٩٧٩ ص١٧-١٨.
(٣٣) المصدر السابق - ص٣٣.

(٣٤) **هآرتس** ٣٠/٩/١٩٩٠.
(٣٥) محمد سعاده عوده، **الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، الابعاد الاقتصادية - الاجتماعية**، دار ابن خلدون، ط١، بيروت ١٩٨٩، ص٨٦.
(٣٦) روحي الخطيب امين القدس يتحدث لـ **«صوت الشعب»** الأردنية ٨/١٢/١٩٩٠م.
(٣٧) كميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، «ابراهيم الدقاق»، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.
(٣٨) **الحياة اللندنية** ٤/٥/١٩٩٠.
(٣٩) **يديعوت أحرونوت** ٢٨/٧/١٩٨٩.
(٤٠) **الراي العام** الكويتية ٥/٦/١٩٨٧.
(٤١) د. خيرية قاسمية، قضية القدس، مصدر سبق ذكره، ص١٢.
(٤٢) المصدر السابق.
(٤٣) د. أحمد العلمي، **أيام دامية في المسجد الأقصى**، من نص بيان مجلس الأوقاف في القدس الصادر في ٣/٩/٨٩ دار الجليل - عمان، ص٦١.
(٤٤) **الدستور** الأردنية ١١/٢/١٩٨٨.
(٤٥) بيان مجلس الأوقاف الاسلامي في القدس - ٣/٩/١٩٨١، مصدر سبق ذكره.
(٤٦) نداف شرغاي، **هآرتس** ٩/١٠/١٩٩٠.
(٤٧) **التواريخ ماخوذة من دراسة غير منشورة بعنوان شهداء الاثنين فداء الأقصى، ومصدرها الأصلي كتاب غسان عبد الله «عشرون عاماً من الارهاب الصهيوني»** - دار الصمود العربي. (باقي معلومات توثيق الكتاب غير واردة).
(٤٨) **الشرق الأوسط** السعودية، ١٦/١٢/١٩٨٩.
(٤٩) نفس المصدر رقم ٤٧.
(٥٠) **الراي العام** الكويتية - ٥/٦/١٩٨٧.
(٥١) كميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، دقاق، مصدر سبق ذكره ص٢٣٩.
(٥٢) **الوطن** الكويتية ١٨/٦/١٩٨٧.
(٥٣) **تشرين** السورية ١٦/٨/١٩٩٠.
(٥٤) **صوت الشعب** الأردنية ٢٠/١١/١٩٨٧.
(٥٥) **الوطن** الكويتية ٩/٥/١٩٩٠.
(٥٦) **الحياة** اللندنية ٤/٥/١٩٩٠.
(٥٧) **النداء** البيروتية ٩/٥/١٩٩٠.
(٥٨) **الراي العام** الكويتية ٥/٦/١٩٨٧.
(٥٩) كميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، دقاق، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٩.
(٦٠) **صوت الشعب** الأردنية ٨/١٠/١٩٩٠.
(٦١) شيف، زئيف ويعاري، اليهود، **انتفاضة**، ترجمة واصدار دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط١، ١٩٩٠، ص٥٣.
(٦٢) المصدر السابق، ص٧٨.
(٦٣) المصدر السابق ص ٧٨.
(٦٤) يديعـوت أحرونوت، تقرير أعده رون بن يشاي، عنات طل شير، رامي طل، عوزي محنيامي، وروني شيكي نقلته **الاتحاد** الاماراتية ٣/٦/١٩٨٨م.
(٦٥) المصدر السابق.

(٦٦) شيف، زئيق، انتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٦٧) **العمل** البيروتية ٣٠/٩/١٩٨٨.

(٦٨) **السياسة** الكويتية ١٦/١٠/١٩٨٧.

(٦٩) شيف، زئيف، انتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٧٠) المصدر السابق، ص ٨٦.

(٧١) **الاتحاد** الاماراتية، ٣/٦/١٩٨٨م.

(٧٢) شيف، زئيف، انتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

(٧٣) المصدر السابق ص٨٦.

(٧٤) رؤوبين شبيرا، **هآرتس** ١٦/١١/١٩٨٩.

(٧٥) **الراي العام** الكويتية، ٥/٦/١٩٨٧.

(٧٦) **البيان** الاماراتية، ٣٠/٤/١٩٨٨.

(٧٧) كوبان، هيلينا، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، **ميدل ايست** - مجلد ٢٤، عدد ٢، ربيع ١٩٩٠ (ترجمة غير منشورة).

(٧٨) خالد عايد، الخريطة السياسية للمناطق المحتلة، **السفير** البيروتية ٣٠/٣/١٩٨٩م.

(٧٩) ربحي المدهون، مأزق العصيانات وتصاعد التوترات الداخلية، **الحياة** ١٧/١٢/١٩٩٠م.

(٨٠) تقرير الشرطة الاسرائيلية عن عام ١٩٩٠، **كول هعير** (بدون تاريخ)، الاذاعة الاسرائيلية.

(٨١) **هآرتس** ٣٠/٩/١٩٩٠.

(٨٢) **الدستور** الاردنية ٨/١٢/١٩٩٠.

(٨٣) **هآرتس** ٣٠/٩/١٩٩٠.

(٨٤) **هآرتس** ١٦/١١/١٩٨٩.

(٨٥) **الحياة** اللندنية ١١/٣/١٩٩١.

(٨٦) **الاذاعة الاسرائيلية** ٢٨/٢/١٩٩١.

(٨٧) **الراي** الاردنية ١١/٣/١٩٩١.

(٨٨) **الاذاعة الاسرائيلية** ٢٨/٣/١٩٩١.

(٨٩) **الدستور** الاردنية ٢٦/١/١٩٨٨.

(٩٠) كميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، «قصيفي»، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(٩١) تقرير الشرطة الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

(٩٢) شيف، زئيف، انتفاضة، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(٩٣) **الراي** الاردنية ١٥/١٢/١٩٨٩.

(٩٤) **النهار** البيروتية ٩/٨/١٩٩٠.

(٩٥) **الراي** الاردنية ٣/٨/١٩٩٠.

(٩٦) **صوت الشعب** الاردنية ١٧/٨/١٩٩٠.

(٩٧) **الوطن** الكويتية ٢٨/٣/١٩٨٨.

(٩٨) **كول هعير** ١٦/٢/١٩٩١.

(٩٩) **صوت الشعب** الاردنية ٨/١٢/١٩٩٠.

(١٠٠) **الوطن** الكويتية ١٨/٧/١٩٨٨.

(١٠١) المصدر السابق.

(١٠٢) حركة (فتح) - مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة - **القدس الشريف بعد عام من الانتفاضة** - (بدون تاريخ، او دار نشر) - ص٣٢.

(١٠٣) المصدر السابق.

(١٠٤) **البيان** الاماراتية ٣٠/٤/١٩٨٨.

(١٠٥) **الاهرام** القاهرية ١١/٨/١٩٨٨.

(١٠٦) المصدر السابق.

(١٠٧) كوبان، هيلينا، مصدر سبق ذكره.

(١٠٨) **الراي** الاردنية، ١٥/١٢/١٩٨٩.

(١٠٩) حركة (فتح) - القدس الشريف بعد عام من الانتفاضة - مصدر سبق ذكره.

(١١٠) المصدر السابق.

(١١١) **القبس** الكويتية، ٤/٢/١٩٨٩.

(١١٢) حركة (فتح)، مصدر سبق ذكره.

(١١٣) **الراي** الاردنية ١٣/١٢/١٩٨٨.

(١١٤) **السفير** البيروتية ١٠/١٢/١٩٩٠.

(١١٥) **القبس** الكويتية ١/٥/١٩٨٨.

(١١٦) **القبس** الكويتية ٢٨/١٢/١٩٨٩.

(١١٧) **الوطن** الكويتية ٢٩/٤/١٩٩٠.

(١١٨) **القبس** الكويتية ١٩/٩/١٩٨٩.

(١١٩) المعلومات المنشورة عن مجزرة الحرم مأخوذة من تقرير لجنة تقصي وجمع الحقائق والمعلومات وتوثيقها، المكلفة من سماحة رئيس الهيئة الاسلامية العليا بتاريخ ١٣/١٠/٩٠ للتحقيق في المجزرة، (نشر التقرير في وسائل الاعلام المختلفة في حينه)، راجع **صوت الشعب** الاردنية ٣/١١/١٩٩٠.

(١٢٠) مجلة **الموقف العربي**، العدد ٤٤٧، ٥ - ١١ تشرين ٢ ١٩٩٠.

(١٢١) **السفير** ١٠/١٢/١٩٩٠.

(١٢٢) **كول هعير** ٢٩/٣/١٩٩١.

معالم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في القدس الشريف

د. يوسف عبدالحق ياسر جرادات

مقدمــة

تقع القدس على خط العرض ٣٤° شمالا وخط الطول ٣٥° شرقا وعلى بعد ٦٥كم من ساحل البحر المتوسط و ٤٠كم من نهر الاردن[١]. واثر الاغتصاب الصهيوني للساحل الفلسطيني عام ١٩٤٨، لم يبق تحت السيطرة العربية سوى القدس القديمة مع بعض المناطق الضيقة من القدس الحديثة والتي سيشار اليها بالقدس الشرقية حيث بلغت مساحتها ٣٧,٢كم٢ [٢]. واثر الاحتلال الاسرائيلي لبقية فلسطين واراض عربية اخرى عام ١٩٦٧، تم توسيع القدس الشرقية الى حوالي ثلاثة اضعاف مساحتها السابقة اذ بلغت حوالي ٩٦,٩٩ كم٢ [٣]، وفي اواسط الثمانينات طرح الاحتلال الاسرائيلي مشروع القدس الكبرى الذي حظي بشبه اجماع وطني. وبموجب هذا المشروع سيتم توسيع مساحة القدس لتصبح حوالي ٣٢٤ ميل مربع اعتمد منها حتى الآن ٩٥ ميل مربع[٤].

وقد جاء هذا التوسع في القدس شرقا استنادا الى قرار الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٦٧/٦/٢٥ بمد سريان القانون الاسرائيلي على القدس الشرقية، والذي تم تعزيزه قانونيا بقرار الكنيست الاسرائيلي المعدل لقانون انظمة السلطة والقضاء لعام ١٩٤٨ بتاريخ ٦٧/٦/٢٧ حيث اضاف المادة (١١ ب) الى هذا القانون ونصها: «يسري قانون الدولة وقضاؤها وادارتها على كل مساحة من ارض اسرائيل تحددها الحكومة بمرسوم»[٣].

رغم كل ذلك، وقبل ان يذهب الحديث بنا بعيداً في تحليل الجوانب الاقتصادية للاجراءات الاسرائيلية القانونية والادارية وتفاعلاتها المتراكمة على القدس الشريف، لا بد من التأكيد على بطلان كل هذه الاجراءات من الناحية القانونية. اذ انه بالاضافة الى ان ذلك يتناقض مع الاتفاقات الدولية ويخرق المعاهدات والمواثيق الخاصة باحتلال اراضي الغير بالقوة (معاهدة لاهاي، اتفاقية جنيف). فقد اصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ في جلسته رقم ١٤٢٦ المنعقدة بتاريخ ٦٨/٧/٢١ اكد فيه على قراري الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٢٥٣ ورقم ٢٢٥٤ الصادرين في

٦٧/٧/٤ و ٦٧/٧/١٤ حيث اعربت الجمعية العامة فيهما عن استنكارها للاجراءات الاسرائيلية الخاصة بالقدس واعتبرتها غير مشروعة وطالبت اسرائيل بالغائها. وقد جاء في نص قرار مجلس الامن المذكور ما يلي: يعتبر (مجلس الامن) ان كافة الاجراءات والخطوات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل بما في ذلك نزع ملكية الاراضي والاملاك التي ترمي الى تغيير الوضع القانوني في القدس لاغية ولا يمكن ان تؤدي الى تغيير هذا الوضع. ويدعو اسرائيل فورا الى ابطال الاجراءات التي اتخذتها فعلا والامتناع مستقبلا عن اتخاذ اي خطوة من شأنها تغيير الوضع في القدس»[٥].

مرتكزات السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني

وفي الجانب الاقتصادي يتضح من الدراسة التحليلية ان السياسة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي في القدس الشريف لا تختلف عن تلك المطبقة في بقية الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الاخرى وذلك رغم كل الشكليات القانونية التي جعلت القدس جزءا من الكيان الصهيوني. وباختصار شديد يمكن تركيز السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في القدس والاراضي المحتلة بالعناوين الاساسية التالية:

١) الاستيلاء على كل الموارد الاقتصادية الفلسطينية بالتدريج وبمختلف الاساليب والاشكال. فقد تجاوزت نسبة الاراضي المصادرة والمحاصرة والمحظور استخدامها اكثر من ٦٠٪ من الاراضي الفلسطينية المحتلة[٦]. كما ان الاحتلال الاسرائيلي سيطر على اكثر من ٨٠٪ من المياه الفلسطينية.

٢) صاغ الاحتلال سياساته وبرامجه في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفق منهج المركز والمحيط[٧]، فالمركز هو الاقتصاد الاسرائيلي اما المحيط فهو الاقتصاد الفلسطيني، والحقيقة ان الكيان الصهيوني اعتمد هذا المنهج حتى قبل عدوان ١٩٦٧، وذلك في علاقته مع اقتصاد التجمعات الفلسطينية داخل الكيان الصهيوني نفسه، فالاحتلال الاسرائيلي من ناحية يمنع ويحبط اي محاولة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني وتحديثه، ومن ناحية اخرى يفتح الباب واسعا امام العمالة الفلسطينية المنخفضة التكلفة للعمل داخل الاقتصاد الاسرائيلي وفي نفس الوقت يمد اذرعه واطرافه ليلتهم الموارد الاقتصادية الفلسطينية ويسخرها لصالح تقدمه وتطوره.

٣) احداث تغيرات جذرية في نمط استخدام الارض وذلك بما يخدم الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية، اذ يلاحظ مثلا ان الاحتلال اخذ يوجه الزراعة الفلسطينية نحو المحاصيل الاقل استهلاكا للماء ليتمكن من الحصول على المزيد من هذا المورد النادر ومثال ذلك الاتجاه الملاحظ في قطاع غزة نحو الابتعاد عن زراعة الحمضيات بل واتلاف بعض الموجود منها لصالح الخضروات والتوت الارضي وخلافه. كما اتجه الاحتلال نحو تزويد المزارعين الفلسطينيين لبعض التقاوي والبذور التي تنتج محاصيلا ملائمة للصناعات الاسرائيلية كبعض انواع البصل في منطقة جنين.

٤) اغلاق الاقتصاد الفلسطيني اغلاقا شبه كامل لصالح الاقتصاد الاسرائيلي، واذا وجدت احيانا بعض الفجوات فهي اما أن تكون ترضية هزيلة للرأي العام الدولي او استكمالا لنقص واضح في

البنية الاقتصادية والسياسية الاسرائيلية.

بيد ان هذا لا يعني مطلقا ان الامر الاقتصادي في الوطن المحتل بات محسوما بشكل نهائي لصالح العدو الصهيوني، وانما كل ما يعنيه ان الصراع الاقتصادي وان كان يدور بوسائل وأدوات ليست نارية او دمـويـة، فهو في الحقيقة صراع يحتاج الى الكثير من الذكاء والقدرة العالية على التكيف والمبادرة والمبادأة الامر الذي يجعل منه اكثر ميادين الصراع تعقيدا وخطورة خاصة اذا اخذت بعين الاعتبار افرازاته البعيدة المدى وتفاعلاته الشديدة الضاربة في اعماق المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

سكان القدس

لم يكن لليهود في القدس تواجد سكاني يذكر منذ قام الامبراطور الروماني تيتوس بتشتيت بقاياهم عام ٧٠م وحتى العهد العثماني، حيث لم يسجل في تاريخ القدس خلال الفترة المذكورة سوى عائلتين يهوديتين عام ١٢٦٧م[٣]. ومع دخول فلسطين في العهد العثماني بدأ السكان اليهود بالتزايد وذلك بفعل التسامح الديني الذي انتهجته الادارة العثمانية في البداية وتحت تأثير الضغوطات الاقتصادية والمادية التي تعرضت له من الدول الاوروبية خلال عقودها الاخيرة. فقد بلغ عدد اليهود في القدس عام ١٥٢٥م اي بعد اقل من ١٠ سنوات من الادارة العثمانية حوالي ٦ الاف نسمة[٣]. واستمر هذا العدد في التزايد الى ان بلغ عام ١٩١٧ حوالي ٣٢ الف نسمة أي نحو ٥٩٪ من عدد سكان القدس البالغ انذاك حوالي ٥٥ الف نسمة[٨].

جدول سكان القدس

السنة	عرب	يهود	المجموع
١٨٤٥	٩٣٠٠	٧١٠٠	١٦٤٠٠
٪	٪٥٧	٪٤٣	
١٩١٧	٢٤٧٠٠	٣٢٣٠٠	٥٥٠٠٠
٪	٪٤١	٪٥٩	
١٩٢٢	٢٨١١٢	٣٣٩٧١	٦٢٠٨٣
٪	٪٤٥	٪٥٥	
١٩٤٧	٦٥٠٠٠	٩٩٣٢٠	١٦٤٣٢٠
٪	٪٤٠	٪٦٠	
١٩٦٧	٦٩٠٠٠	١٩٧٠٠٠	٢٦٦٠٠٠
	٪٢٦	٪٧٤	
١٩٩١/٦	١٤٣	٣٦٦	٥٠٩٠٠٠
	٪٢٨	٪٧٢	

المصدر: ٣،٨،٩

ويلاحظ من الجدول السابق ان الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ٦٧ يعمل على ان يحافظ على التوزيع النسبي للسكـان بحيث يضمن السيـادة السكانية اليهودية بنسبة لا تقل عن ٧٢٪. ويخطط العدو الصهيوني لزيادة عدد سكان القدس عام ٢٠١٠ الى نحو ٦٠٠ الف نسمة منهم نحو ٤٥٠ الف يهودي الامر الذي يستلزم استقدام مهاجرين جدد بمعدل بلغ حوالي خمسة الاف مستوطن سنويا[٨].

الاستيطان والاسكان

بلغت مساحة القدس قبل عام ١٩٤٨ (٣٩،٣ كم٢) منها (٩،٣ كم٢) مساحة القدس القديمة ملك منها اليهود اقل من ٤٪ والباقي وقدره (٣٠كم٢) هو مساحة القدس الغربية ملك منها اليهود ١٧٪ فقط[١].

بعد عدوان عام ١٩٦٧ اصبح اليهود يملكون حوالي ٨٤٪ من عقارات القدس القديمة[١٠] وحوالي ثلثي المساحة الكلية للقدس القديمة[٢]. ويتجلى التركيز الشديد للسياسة الاسرائيلية على الاستيطان في القدس، حيث يلاحظ المرء ان اكثر من ٥٧٪ من المستوطنين في الضفة الغربية تم توطينهم في مدينة القدس وحدها[١١]. وتشير التقارير الواردة من الارض المحتلة، ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تعمل كل جهدها من اجل توسيع مدينة القدس باتجاه الشرق على طريق اريحا بحيث تضم في حدودها مستعمرة معاليه ادميم والعقبة الرئيسية التي تقف عائقا امام ذلك هي الكثافة السكانية الفلسطينية الكبيرة التي تقطن هذه المنطقة، حيث يقدر عدد الفلسطينيين هناك بحوالي ٨٠ الف نسمة[٨]. هذا وقد باتت حدود القدس تمتد من مستوطنة بيت إيل شمالي رام الله شمالا الى كتلة استيطان غوش عتصيون جنوب بيت لحم جنوبا ومن باب الواد منتصف طريق القدس/ يافا غربا الى الخان الاحمر منتصف طريق القدس/ اريحا شرقا[١٢].

وتعاني الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها القدس من ضائقة سكنية خانقة قدرها المخططون الاسرائيليون انفسهم بحوالي ٦٨ الف غرفة حتى عام ١٩٨٥. ومع ذلك فان الحقيقة هي اكبر من ذلك بكثير اذ تشير التقديرات العربية وعلى اساس الاحصاء الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بان القدس وحدها بحاجة الى بناء ٩٢٥ شقة سنويا لم تسمح سلطات الاحتلال ببناء اكثر من ١٥٪ منها، الامر الذي يعني ان النقص الحالي في الشقق السكنية في المدينة يبلغ حوالي (١٨٨٧٠) شقة سكنية[١٦]، وتتضح السياسة التمييزية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في القدس اذا علم بان الاحتلال قام ببناء حوالي ٧٠ الف وحدة سكنية في القدس خلال فترة الاحتلال لصالح المستوطنين اليهود في حين انه لم يسمح للفلسطينيين ببناء اكثر من ٣٥٠ وحدة فقط في منطقة القدس الكبرى منها ٤٣٥ وحدة في مدينة القدس الشرقية[٢][١٧]. وتقول سارة كمينكر عضو بلدية القدس، يمكنني ان ارى كيف تعمل خطط البلدية على منع البناء في المناطق العربية باساليب متقنة وذلك كما يلي:

أ. قصر البناء على المناطق الواقعة بين الاحياء السكنية.

ب. اعتبار معظم المناطق العربية مفتوحة لا يسمح البناء فيها مثل منطقة السواحرة الغربية.

جـ. تفتيت مناطق البناء العربية بالطرق الواسعة.

د. انخفاض المساحة المسموح في البناء فيها من الارض بحيث لا تتجاوز ٢٥٪[١٧].

يأتي كل ذلك في الوقت الذي يصرح فيه الوزير الاسرائيلي شارون بانه يتطلع لان يصبح عدد سكان اليهود في القدس مليون نسمة. وانسجاما مع ذلك اصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر الخاص باستيعاب المهاجرين والمنعقد برئاسة شارون في ١٥/١٠/١٩٩٠ قرارا ببناء ١٧ الف وحدة سكنية جديدة منها ٥ الاف وحدة في القدس الشرقية[١٨]. واتخذ المجلس قرارا بزيادة مخصصات العائلة اليهودية التي تستوطن القدس بحوالي ٧٠٠ دولار شهريا مع تخفيض ضريبة الأرنونا ومنحها قروض اسكانية بفوائد ميسرة وبفترة سماح لا تقل عن ٣ سنوات[١٨].

وتتضح قساوة التمييز ضد الفلسطينيين في القدس عند ملاحظة خصائص المسكن اليهودي والفلسطيني حيث تبين ان اكثر من ٤٠٪ من المساكن الفلسطينية يزيد معدل الاكتظاظ فيها عن ٣ أفراد/ للغرفة في حين انها لا تتجاوز بالنسبة لليهود عن ٤٪ فقط. والجدول التالي يوضح بجلاء التردي في مواصفات المسكن الفلسطيني في القدس مقارنة باليهودي:

	فلسطيني	اسرائيلي
بدون مرحاض	٦٪	٢٪
بدون مطبخ	٢٤٪	ـ
بئر ماء في المنزل	٢١٪	ـ
بئر ماء في الساحة	١٩٪	ـ
بلا كهرباء	٢٩٪	ـ
بلا حمام	٦٦٪	ـ

الانتاج السلعي

تعتبر حركة الانتاج السلعي في القدس جزءا لا يتجزأ من حركة الانتاج السلعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فهي تعاني من ذات المشاكل والمعوقات التي ادت الى جمود وتدهور القطاعات الانتاجية السلعية في الاراضي المحتلة. فقد انخفضت مساحة الاراضي المزروعة قمحا في منطقة القدس مثلا بنسبة ٤٥٪ خلال فترة الاحتلال، كذلك انخفضت اعداد الثروة الحيوانية خلال نفس الفترة بنسبة ٥٣٪[٧]. ويلاحظ ايضا ان القدس تعاني من ذات المشكلة التسويقية التي يعاني منها الانتاج الزراعي في الضفة الغربية حيث لا يستوعب السوق المحلي اكثر من ١٠٪ من الخضروات و١٥٪ من الحمضيات و٤٣٪ من الزيتون[٧].

ورغم ان التدهور الذي اصاب صناعات القدس كان اقل من مثيله في القطاع الزراعي الا انه يلاحظ ان عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة انخفض بنسبة تزيد على ٢١٪[١٣]. من جهة اخرى يعمل الاحتلال الاسرائيلي على دفع الصناعة الاسرائيلية لغزو القدس حيث قررت الحكومة الاسرائيلية اعتبار

المنطقة الصناعية في القدس/ قلنديا منطقة تنمية (أ) الامر الذي يمنح الصناعات الاسرائيلية التي تقدم على التوطن في هذه المنطقة امتيازات مالية واعفاءات ضريبية واعانات حكومية كبيرة. وقد ادى هذا الوضع بالكثير من الصناعات الى التفكير الجدي بنقل مصانعها الى هذه المنطقة وبالفعل فقد قامت احدى الشركات الكبيرة لصناعة الحلويات بنقل مصانعها الى المنطقة الصناعية في قلنديا[٢١].

الكهرباء[١٤]:

تتجلى المحنة الاقتصادية الشديدة التي تعيشها القدس بل والاراضي الفلسطينية المحتلة باكملها في مأساة شركة كهرباء محافظة القدس ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

١. في ٢٧/١٢/١٩١٤ حصل المواطن اليوناني يوربيد مفروماتس من الادارة العثمانية على امتياز لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وتقديم بعض الخدمات الأخرى من منطقة القدس التي كانت تشكل حينذاك اكثر من ٨٠٪ من فلسطين.

٢. بعد نزاع مع الانتداب البريطاني الذي كان يحاول منح الامتياز للصهيوني لبنحاس روتنبرغ، عرضت المسألة على محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي التي اقرت حق اليوناني الامر الذي ادى الى ان تقوم سلطات الانتداب البريطاني بمنح اليوناني الامتياز المذكور على ان يقتصر على منطقة القدس بدائرة مركزها قبة الصخرة ونصف قطرها ٢٠كم.

٣. على اساس ذلك شكل اليوناني شركة كهرباء القدس والخدمات العامة المحدودة وباشرت العمل في ١/١/١٩٢٨ لمدة ٤٤ عاما يجدد تلقائيا لمدة ١٦ عاما اخر.

٤. في ٣/١٩٤٨ تنازل اليوناني عن امتيازه في القدس الغربية لصالح شركة كهرباء فلسطين التي اسسها الصهيوني روتنبرغ والتي اصبحت فيما بعد شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية وبذلك قسمت القدس كهربائيا قبل تقسيمها الجغرافي السياسي.

٥. في ١٠/٧/٥٧ تنازل اليوناني عن امتيازه لصالح شركة كهرباء لواء القدس الاردنية التي اصبحت عام ١٩٦٦ شركة كهرباء محافظة القدس المساهمة المحدودة والتي تمت اعادة تسجيلها بعد الاحتلال الاسرائيلي للقدس عام ١٩٦٧ وقد بلغ رأسمال الشركة في حينه ٧٥٠ الف دينار اردني.

٦. قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالاعتداءات التالية على الشركة:

أ. ايقاف رئيس مجلس ادارتها وامين القدس السيد روحي الخطيب.

ب. حاولت سلطات الاحتلال الاعتداء على امتياز الشركة من خلال قيامها بتوصيل الكهرباء القطرية الاسرائيلية للمستوطنات في منطقة امتياز الشركة.

جـ. منعت الشركة من استيراد مولدين للكهرباء لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي للكهرباء نظرا للتوسعات الكبيرة في سكان القدس.

د. حين احتاجت الشركة الى شراء الكهرباء من القطرية الاسرائيلية كان ثمن الشراء عاليا بحيث لم يتجاوز الفرق بينه وبين ثمن البيع ٧٪ فقط[١٥].

هـ. خرقت سلطات الاحتلال التزاماتها تجاه الشركة والتي تقضي في امتيازها على ان الحكومة تضمن ربحا للمساهمين لا يقل عن ٨٪.

و. قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعد ذلك بالحجز على اموال الشركة بسبب مديونيتها التي زادت عن ٣ مليون دولار امريكي نتيجة الخسارة السنوية البالغة ٥٧٦ الف دينار اردني والناجمة عن السياسات التعسفية الاسرائيلية السابقة.

ز. حاولت سلطات الاحتلال سحب امتياز الشركة الا ان المقاومة في الداخل وفي الخارج حالت دون ذلك. ورغم ذلك تمكنت سلطات الاحتلال من ارغام الشركة على التخلي عن جزء هام من امتيازها وهو المتعلق بالمناطق التي تمت مصادرتها لصالح الاستيطان اليهودي.

٧. بالرغم من الجهود المبذولة لدعم الشركة وانقاذها حيث بلغ اجمالي الدعم من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة حوالي ٩ مليون دينار، اضافة الى القرض المكفول من الحكومة الاردنية والبالغ حوالي ٢ مليـون دينار[٦٠]، فان الشركة ما زالت تعاني من ازمة في اقتصاديات انتاجها بسبب القيود التعسفيـة الاسرائيليـة المفروضة على تطوير آلاتها واجهزتها. الامر الذي اثر على دخول العاملين في الشركة وعددهم ٣٠٥ عاملاً.

وتشير التقارير المالية الى ان تطوير كهرباء القدس والضفة الغربية وقطاع غزة يحتاج الى حوالي ٤٧,٦ مليون دينار اردني موزعة كما يلي[٦١].

٣٠ مليون دينار اردني لشركة كهرباء محافظة القدس.

١٠,٢ مليون دينار اردني لشبكة التوزيع في المحافظات.

٧,٤ مليون دينار اردني لكهرباء قطاع غزة.

السياحة[١١]

يحتل قطاع السياحة في القدس مركزاً هاماً في اقتصاد الفلسطينيين في المدينة، ومن جانب آخر شكلت المؤسسات السياحية الفلسطينية في القدس بعداً وطنياً واضحاً، ومن هنا عملت سلطات الاحتلال على تحطيم هذا القطاع باتجاهين: الاول تحجيم هذه الصناعة من حيث الكم والثاني ضربها من حيث الخدمات النوعية. ان الاحتلال الاسرائيلي يعي تماماً خطورة تطور النشاط السياحي في القدس خاصة وان الرحلات السياحية للاجانب غالباً ما يرافقها اعلام سياحي وطني من خلال الاحتكاك بالمواطنين وبالادلاء السياحيين وعن طريق التعرف على الصناعة السياحية الفلسطينية وكذلك التراث الفلسطيني.

الفنادق السياحية

تعتبـر محـور الحـركة السياحية بالنظر لحجم الاستثمار الذي وضع فيها قبل الاحتلال وعدد العاملين والأسر المستفيدة حيث يتم تشغيل حوالي ١٣٠٠ عامل في فترات المواسم الجيدة - وأهم المشاكل التي واجهتها هذه الفنادق بعد الاحتلال:

١ - جمود نمو السعة الفندقية، فقد توقف انشاء الفنادق منذ الاحتلال، وفي حين كان عدد الغرف

السيـاحيـة (١٧٥٠) غرفة بعد الاحتلال مباشرة في القدس الشرقية كان عدد هذه الغرف في القدس الغربية (١٠٠٦) غرفة وفي الاعوام العشرة الاولى من الاحتلال نما الاستيعاب الفندقي الاسرائيلي بما يعادل سبعة اضعاف نموه في الجانب الفلسطيني فقد اضيف على الجانب الاسرائيلي (٢٢٢٦) غرفة مقابل (٣١٥) غرفة في الجانب الفلسطيني.

٢ - التخلف النوعي في القطاع الفندقي الفلسطيني لظروف ذاتية تتعلق بضعف المردود المادي وبالتالي ضعف الاستثمار في مجال تحسين الخدمات، وكذلك بفعل السياسة الاسرائيلية بمنع اقامة منشآت فندقية جديدة وسياسة الضرائب الباهظة.

لقد انشأ اصحاب الفنادق جمعية لهم باسم «جمعية الفنادق العربية» مقرها القدس ضمت ٣٥ فندقاً في القدس، و٦ فنادق في بيت لحم هي مجموع الفنادق السياحية وبالرغم من المحاولات النشطة للجمعية لايجاد موارد وحلول لمشكلات الفنادق فقد كانت المصاعب في السنوات الاخيرة اكبر من قدرتهم على حلها ذلك ان نسبة الاشغال في الغرف الفندقية كحد ادنى بالمقاييس الدولية ينبغي ان تكون في حدود ٣٨٪ بينما كانت هذه النسبة في السنوات الاخيرة على الوجه التالي:

عام ١٩٨٨ بلغت نسبة الاشغال ٢١٪.

عام ١٩٨٩ بلغت نسبة الاشغال ٣٥٪.

عام ١٩٩٠ فقد بلغت صفر في معظم الفنادق والاكثر حظاً منها بلغ ١٠٪.

ومنذ بداية عام ١٩٩٠ وعلى ضوء حرب الخليج وتوقف السياحة للقدس فقد اغلقت معظم الفنادق وقررت صرف ٥٠٪ فقط من رواتب العاملين فيها.

مكاتب السياحة والسفر

تراجع عدد هذه المكاتب من ٤٦ مؤسسة عام ٦٧ الى ٢٦ مؤسسة عام ١٩٩١، مقابل وجود ٤٣٦ مؤسسة اسرائيلية - وذلك بسبب السياسة الاسرائيلية القاضية بعدم اعطاء تراخيص جديدة حيث لم يصدر عن سلطات الاحتلال منذ ٦٧ سوى اربعة تراخيص لمكاتب فلسطينية، يعمل بهذه المكاتب حوالي ٢٥٠ موظفاً، وينتظم اصحاب المكاتب في جمعية فلسطينية هي «جمعية وكلاء السياحة والسفر» والتي تأسست منذ الخمسينات، وتعاني هذه المكاتب من المحاولات الاسرائيلية المستمرة لدمجهم في مكاتب اسرائيلية ومضايقات شركة العال والدعاية السلبية المضللة لوزارة السياحة الاسرائيلية ضد هذه المكاتب.

ادلاء السياحة

بلغ عدد هؤلاء الادلاء ٣٠٠ دليل سياحي مرخص حتى عام ٦٧ وتناقص الى ٨٨ دليل مرخص عام ١٩٩١ وذلك لرفض سلطات الاحتلال اعطاء تراخيص جديدة مما حال دون رفدهم بكوادر مؤهلة وشابة حيث ان أصغر دليل سياحي فلسطيني مرخص يبلغ ٤٦ عاماً، في نفس الوقت الذي صدر فيه ترخيص لاكثر من ٣٠٠٠ دليل سياحي اسرائيلي.

شركات النقل السياحي:

لم يكن قبل الاحتلال عام ٦٧ سوى شركة نقل سياحية واحدة هي شركة «جت» وهي شركة اردنية مساهمة وتملك حاليا ١٨ حافلة كبيرة و ٣ حافلات صغيرة (ميني) اما الشركات الاخرى وعددها سبع شركات فقد تأسست بعد الاحتلال، وهي كالآتي (وفقاً لآخر الاحصاءات المتوفرة).

١ ـ شركة جبل الزيتون	١٦ حافلة كبيرة و٥ حافلات صغيرة
٢ ـ شركة القواسمي	١٤ حافلة كبيرة و٢ حافلات صغيرة
٣ ـ شركة اورينت	٠٩ حافلة كبيرة و٣ حافلات صغيرة
٤ ـ شركة الشرق الادنى	١٧ حافلة كبيرة و٥ حافلات صغيرة
٥ ـ شركة أبو سنينة	١٠ حافلة كبيرة و٢ حافلات صغيرة
٦ ـ شركة محفوظ	٠٧ حافلة كبيرة و٣ حافلات صغيرة
٧ ـ شركة عبده	٠٩ حافلة كبيرة و٤ حافلات صغيرة

وقد تم بيع بعض هذه الباصات لسد جزء من ديون هذه الشركات في المدة الاخيرة بحيث أن العدد المتوفر حالياً ٩٣ حافلة كبيرة و ٢٥ حافلة صغيرة مقابل أسطول النقل السياحي الإسرائيلي الذي يضم ١١٠٠ حافلة كبيرة وأكثر من ٢٠٠ حافلة صغيرة اضافة الى الناحية الفنية حيث ان ٢٨٪ من الحافلات الفلسطينية هي من جيل السبعينات وبحاجة للتجديد.

كما تعاني شركات النقل السياحي من تراكم الديون بفوائد باهظة نتيجة عدم قدرة الشركات على التسديد لعدم وجود عائدات في السنوات الثلاث والنصف الاخيرة، اضافة الى اضطرار الشركات لتجديد الترخيص ودفع الضرائب، والصيانة، والتأمين، وأجرة العاملين عليها حيث يعمل ضمن نطاق شركات النقل السياحي ٣٢ ادرايا و ١٢٨ سائقاً و ٣٣ عامل صيانة.

ومن بين التأثيرات السلبية على دخول هذه الشركات تعذر السياحة الداخلية ومنع المواطنين من الضفة والقطاع دخول القدس في أغلب الاوقات.

المطاعم السياحية:

وعددها في حدود ٢٠ مطعماً سياحياً يعمل بالمطعم الواحد ما بين ٥ الى ٢٠ عاملاً وتتمتع بتجهيزات اضافية وقد تعطل عملها كلياً أو جزئياً منذ بداية الانتفاضة.

محلات التحف والسنتواري

لا توجد منذ عام ٦٧ مقاييس محددة لهذه المحلات وإن كان من المعروف أنه في مدينة القدس وحدها هناك حوالي ٩٠٠ محل تتعاطى البيع بهذه المنتجات دون تخصص بها، كما تتركز الكثير من محلات التحف في بيت لحم، اضافة الى وجود مصانع الصدف في بيت جالا، وصناعات سياحية مختلفة في بيت ساحور وبيت لحم والخليل.

أهم مشكلات القطاع السياحي في الوقت الراهن/ وآثارها

١ ـ تضاعف أزمة هذا القطاع اذ أنه قد تم شل قدرة المؤسسات السياحية الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة وحتى حرب الخليج بحيث لم تعد الواردات تغطي سوى جزء بسيط من النفقات، وقد تعذر تغطية أي جزء من هذه النفقات منذ حرب الخليج وحتى اليوم.

٢ ـ فضلاً عن أرباب المؤسسات السياحية، هناك أكثر من ٢٠٠٠ أسرة للعمال والموظفين في هذه المرافق تم الاستغناء عن خدمات بعضهم والبعض الآخر سيتم الاستغناء عنهم اذا استمرت الأزمة.

٣ ـ خسارة الاقتصاد القومي الفلسطيني لحصته من السياحة والتي تبلغ ٩٠ ـ ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

٤ ـ الخوف من ان تؤدي الأزمة الى قيام بعض أصحاب الفنادق وخاصة في القدس القديمة ببيعها وامكانية تسربها للعدو ضمن عمليات التفاف يقوم بها العدو.

٥ ـ تدهور القطاع السياحي سيؤثر سلبياً على الهيكل الاقتصادي في مدينة القدس لصالح توجهات واجراءات العدو.

٦ ـ اضطرار الشركات وخاصة شركات النقل السياحي تغطية التزاماتها من البنوك الاسرائيلية بفوائد باهظة تؤدي في النهاية لقيام البنوك بوضع يدها على موجودات هذه الشركات.

على ضوء كل ما سبق تشير بعض التقديرات الى ان هذا القطاع يحتاج الى ما لا يقل عن ١٥ مليون دولار امريكي من اجل النهوض به والحفاظ على تطور خدماته كماً ونوعاً.

الضرائب والخدمات

اذا كانت الفلسفة الضريبية التي استقر عليها فقهاء المالية العامة في العصر الحديث تؤكد على ان الضرائب هي التزام مالي يدفعه المكلف دون اي مقابل وذلك باعتباره جزءاً من المجتمع يتفيأ بظلاله وينعم بخيراته، فإن فلسطينيي القدس ليسوا فقط جزءاً من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الامر الذي من المفروض منطقياً وفلسفيا ان يعفيهم من دفع الضرائب التي تمول سلطات الاحتلال وبطشها لهم، وانما هم ايضاً يتعرضون لاقسى انواع التمييز والاضطهاد بخصوص حجم ونوعية الخدمات المتاحة لهم وذلك في الوقت الذي تفرض عليهم شتى انواع الضرائب بمعدلات مرتفعة وباجراءات للتقدير والتحصيل مشبعة بكل اشكال التسعف والجور والتحكم. ورغم ان المادة ٤٨ من اتفاقية لاهاي تمنع ادخال اي تغيرات على النظام الضريبي، فان سلطات الاحتلال الاسرائيلي واستناداً الى قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية التي اجازت ذلك استناداً إلى المادة ٢٣ من الاتفاقية التي تجيز موضوع الضرائب في حالة حاجة سكان البلاد المحتلة، قامت بفرض الضرائب التالية على القدس[١٦]:

ـ ضريبة الدخل الاسرائيلية التي حلت محل ضريبة الدخل الاردنية.

ـ ضريبة القيمة المضافة وذلك منذ ظهورها عام ١٩٧٥:

ـ ضريبة الارنونا وهي ضريبة للبلدية تفرض على العقارات والاراضي المبنية والمخصصة للبناء.

- ضريبة الاملاك على الاراضي.
- ضريبة التحسين على الاراضي التي استفادت من النشاط الحكومي في زيادة سعرها او توسيع استخدامها.

وتشير المعلومات المتوفرة بخصوص الضرائب ان الاحتلال الاسرائيلي يحصل من الفلسطيني المقدسي حوالي ٣٥٪ كحد ادنى و ٦٥٪ كحد اقصى كضريبة دخل يضاف اليها الغرامات التي تصل نسبتها الى ٦٠٪[١٢]. هذا وقد بلغ مثلاً متوسط ضريبة الارنونا التي فرضت على المكلف الفلسطيني في القدس حوالي ٣٠ الف دولار عام ١٩٩٠ وهو مبلغ مرتفع جداً أياً كان نوع ومستوى العقار الذي يملكه المكلف[١١].

ويزداد الأمر سوءاً حين يتناول البحث الخدمات المقدمة لفلسطينيي القدس على الصعيدين الكمي والنوعي، اذ يلاحظ مثلاً ان عملية تركيب عدادات المياه لسكان مخيم شعفاط احتاجت الى مفاوضات طويلة ومعارك حادة بين ادارة الاونروا والسلطات الاسرائيلية. وفي الوقت الذي لم يستغرق تمديد شبكة المياه الى مستعمرة بسغات زئيف قرب شعفاط اكثر من ثلاث سنوات، نجد ان صراعاً مريراً يدور منذ اكثر من خمس سنوات على تمديد شبكة المياه الى مخيم شعفاط الذي يتجاوز عدد سكانه ٨ آلاف نسمة[١٩]. كذلك فان بلدية القدس لم تخصص لسكان حي بيت حنينا الذي تقطنه اكثر من ٢٥٠٠ عائلة سوى ١٤٩ حاوية اي بمعدل حاوية واحدة لكل ١٧ عائلة في حين خصص لحي شارع ستون في القدس الغربية الذي تقطنه حوالي ٥٠ عائلة ١٤ حاوية اي بمعدل حاوية واحدة لكل ٤ عائلات فقط[١٧]. واذا ما قيس ذلك على مختلف الخدمات التي تقدمها بلدية القدس وهي خدمات واسعة تشمل الصحة والتعليم ورعاية الامومة والطفولة والعمل الاجتماعي والسياحة والرياضة ورعاية الشباب والنشاط الثقافي، لاتضح تماماً مدى الحيف الذي يصيب فلسطينيي القدس. وعلاوة على ذلك فقد حرم فلسطينيو القدس من العمل في اية وظيفة رسمية او شبه رسمية على اعتبار ان ذلك مقصور على من يحمل الجنسية الاسرائيلية فقط[١٦]. كذلك يلاحظ ان هناك تمييزاً حاداً ضد فلسطينيي القدس بخصوص مستحقات التأمين بالرغم من دفع اقساطه الشهرية المستحقة وفق نظامه، اذ يلاحظ مثلاً ان مخصصات الولد الثالث للاسرة اليهودية تزيد من مثيلتها في الاسرة الفلسطينية بنسبة ٦٠٪، اما الولد الرابع فتبلغ زيادة مخصصات اليهودي عن الفلسطيني ٨٠٪[١٦].

لم يقتصر العسف الاسرائيلي عند هذا الحد بل حاول ايضاً القضاء على او احباط كافة المؤسسات الفلسطينية في القدس واستبدالها بالمؤسسات الاسرائيلية المثيلة. فقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحل المجلس البلدي الفلسطيني لمدينة القدس في ٦٧/٦/٢٩ ثم أبعدت امين القدس بعد ذلك وحاولت احلال بلدية تيدي كوليك محله. بيد ان آخر انتخابات للمجلس البلدي الاسرائيلي اشارت الى ان نسبة المقترعين من الفلسطينيين لم يتجاوز ٢,٧٥٪ بمن فيهم الفلسطينيون داخل الكيان الصهيوني[١٧]. كما ان الهيستدروت حاول ان يحل محل الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة ولكنه فشل فشلاً ذريعاً بسبب سياسته الصهيونية وعدم قدرته على حماية حقوق العمال الفلسطينيين.

ولا بد هنا من الاشادة بجهود المؤسسات الفلسطينية في القدس والتي لا زالت تقارع الاحتلال الاسرائيلي على حقها ووجودها وتطورها وذلك باعتبارها احدى الركائز الاساسية لحماية عروبة القدس، اذ لا زال في القدس الكثير من المؤسسات الناشطة في هذا المجال يذكر منها على سبيل المثال المؤسسات المركزية التالية: مجمع النقابات المهنية، اتحاد الجمعيات الخيرية، مجلس التعليم العالي، الهيئة الاسلامية العليا، الاوقاف، المؤسسة الكنسية، جمعية المقاصد الخيرية، الهلال الاحمر، والاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الذي يمارس نشاطه في القدس رغم ان مقره في مدينة نابلس[١١].

وبعد، فانه رغم كل هذه السياسات الاسرائيلية الجائرة التي تحاول طمس هوية القدس العربية الساطعة والتي أدت في محصلتها الاقتصادية الى سحق المواطن الفلسطيني في القدس حيث بات دخله لا يتجاوز ثلث دخل مثيله اليهودي[٢]، تقف القدس اليوم شامخة بعروبتها منتفضة لفلسطينيتها محطمة لاغلالها تسجل بكل فخر واعتزاز وبلغة عدوها في البطش والارهاب، انها ما زالت يبوس كنعان العربي وايليا عمر الفاروق ومنارة التسامح الايوبي وذلك على طريق عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

المصادر:

(١) **الارض**. ع٣. دمشق. ٢١/ ١٠/ ١٩٨٥.

(٢) عباس زكي. **تهويد القدس العربية. الاساليب والاستراتيجية**. ندوة الدفاع عن القدس. عمان. ١٩٩١.

(٣) Donald Neff, Struggle over Jerusalem, American - Arab Affairs, No. 23, American Arab Affairs Council, Washington, Winter 1987 - 88

(٤) **الأرض**. ع٢. دمشق ٧/ ١٠/ ١٩٨٥.

(٥) سامي حكيم. **القدس**. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة. ١٩٦٩

(٦) **الارض المحتلة. وقائع واحداث**. فتح. شؤون الارض المحتلة. اعداد متفرقة.

(٧) يحيى فرحان. **قصة مدينة: القدس**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ودائرة الثقافة في م.ت.ف بدون تاريخ.

(٨) عبدالرحمن ابو عرفه. **القدس. تشكيل جديد للمدينة**. جمعية الدراسات العربية. القدس. ١٩٨٥.

(٩) **الدستور** الاردنية، عمان. ٦ ٦ ١٩٩١.

(١٠) مهدي عبدالهادي. **الاستيطان الاسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة**. الندوة العالمية حول القدس. عمان. ٢٣ - ٢٦ ٦ ١٩٧٩.

(١١) بيانات دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف. ١٩٩٠.

(١٢) **الارض**. ع٨. دمشق ٧/ ١ ١٩٨٥.

(١٣) عبدالفتاح ابو شكر، سمير عبدالله، وعاطف علاونه. **التصنيع في الضفة الغربية**. نابلس. ١٩٩٠.

(١٤) م.ت.ف. دائرة شؤون الوطن المحتل. **اوضاع شركة كهرباء محافظة القدس**، عمان. ايلول ١٩٨٧.

(١٥) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود. **مشروع دعم الطاقة الكهربائية في الوطن المحتل**، عمان، ١٩٨٦

(١٦) ابراهيم الدقاق. **القدس في ١٠ سنوات (٦٧ - ١٩٧٧): مقدمة في دراسة التغيرات الاجتماعية والديمغرافية**،

الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٨١.

(١٧) إسامة الحلبي، **آثار ضم القدس الى اسرائيل على حقوق ووضع السكان العرب**، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ايلول ١٩٩٠.

(١٨) **هآرتس**، يديعوت احرونوت، ٩٠/١٠/١٦.

(١٩) **صوت الشعب** الاردنية، عمان، ٩٠/١٠/٨.

(٢٠) المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة الخارجية، دائرة الشؤون الفلسطينية، **الاستيطان اليهودي في مدينة القدس وضواحيها**، عمان، نيسان ١٩٩٠.

(٢١) دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، **التقرير الاقتصادي**، عمان، ايار ١٩٩١.

حماية الآثار والمقدسات العربيّة في فلسطين

المهندس رائف نجم

مقدمة:

اذا كانت أعمار الناس تحسب بالسنين ثم تطوى ذكراهم بانتهاء أعمارهم، فإن الأمم والبلدان تبقى حية طالما بقيت حضارتها، وتندثر اذا اندثر بنيانها. وقد سجل التاريخ بلداناً سادت حقبة من الزمن، بما كان لها من أمجاد، ثم انزوت في ثنايا التاريخ، عاجزة عن منح البشرية مثل ما كان في مقدورها ابّان عنفوانها.

أما فلسطين وعاصمتها القدس الشريف فقد أراد الله لها بقاءً، رغم تعرضها للاعتداءات والنكبات، ورغم مصارعتها للأحداث الجسام. وما ذلك بغريب، فقد ربطتها وقوّت عزيمتها توأمة قرآنية مع مكة المكرمة، أو بالأحرى رباط بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى في قوله تعالى:

(سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير).

وهـذه المباركة الالهية لما حول الأقصى تمتد لتشمل جميع القدس الشريف، بل جميع فلسطين، وتشكل حافزاً للمسلمين قاطبة للاسراع بالحفاظ على هذا التراث الديني والتاريخي، الذي تعاقبت عليه أحداث وحروب واعتداءات شتى، وتبعتها ترميمات متلاحقة. وفي هذه الآونة العصيبة التي تعيشها القـدس الأسـير، بادرت للحفاظ على صروحها ومعالمها الدينية جهات أحست بمسؤوليتها الجسيمة، وانبرى أفراد شعروا بواجبهم المقدس، من أجل ايقاف الخطر الذي يهدد كنوزها الدينية والمعمارية، التي تحكي تاريخ حقبة طويلة من الزمن، وتاريخ عصور اسلامية مجيدة.

ان مقدسات فلسطين ومعالمها التاريخية، وتراثها المعماري، تشكل كنزاً ثميناً لا يجوز التفريط به في ظل الاحتلال. وعلى العرب والمسلمين والانسانية جمعاء بذل الدعم المادي والفني للحفاظ عليه. فهل يستطيع الانسان ان يكافح ضياعه كما كافح يأسه، وان يعطي لبنائه الحياة كما أعطى لحياته البناء؟

★ من أبحاث ندوة الثقافة بوصفها تراثاً قومياً المنعقدة في عمان خلال الفترة من ٧ الى ٩ أيار ١٩٩١ بالتعاون ما بين رابطة الكتاب الاردنيين والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

دور الشعب الفلسطيني في الحفاظ على التراث المعماري في فلسطين ودور العالم الاسلامي والعربي

ان التراث الأدبي والعلمي الاسلامي والعربي، وكذلك التراث الديني الاسلامي، لا يمكن أن يزول أو يضيع، لأنه مدون في كتب التاريخ ويتداوله الجميع، رغم ما وقع على المسلمين والعرب من عدوان واحتلال.

أما التراث المعماري فانه يتعرض دائماً للتدمير ومخاطر الاندثار، وهذا ما حصل للتراث المعماري اليوناني والروماني والمصري الذي يمثل حضارة العصور القديمة، وما حصل للتراث المعماري الاسلامي خلال الأربعة عشر قرناً الماضية.

والحفاظ على التراث المعماري الاسلامي هو تجسيد لاصرار الأمة الاسلامية والعربية على البقاء في ركب الحضارة الانسانية العالمية، وهي بهذا الحفاظ تترك للعالم حضارة عظيمة ومدرسة معمارية مميزة على مدى التاريخ.

ان الذي يعتدي على التراث المعماري، سواء بالهدم أو الحرق أو النسف أو التغيير، يكون عدواً للحضارة الإنسانية، وهذا ما فعله اليهود منذ ان دخلوا فلسطين في عهدهم الأول في زمن يوشع بن نون، فحرقوا القدس ومدناً أخرى في فلسطين، ونهبوا وسلبوا ودمروا كل شيء. (كما ذكر برستد).

وتمتاز فلسطين عن غيرها من بلاد العالم بأنها مهد الديانات السماوية وأرض الأنبياء والمقدسات وفيها ثروة معمارية وحضارية لا تقدر بثمن. فكل حجر في فلسطين يحكي تاريخاً عربياً مجيداً، وكل حبة تراب في فلسطين قد شربت من دماء الشهداء الابرار على مر الزمن. وفي فلسطين بيت المقدس حيث صلى الأنبياء، تنتشر فيها المقدسات الاسلامية العديدة. وفي فلسطين تراث معماري مجيد ينتشر من عكا شمالاً الى غزة جنوباً ويعكس حضارة كافة العصور الاسلامية.

ولقد ساهم الشعب الفلسطيني منذ الفتح الاسلامي في تشييد صرح الحضارة العربية الاسلامية التي سرعان ما ازدهرت، وعاش في كنفها، وازدهر الفن المعماري ضمن هذه الحضارة، علاوة على الفنون والعلوم الأخرى.

وان نجاح دور الشعب الفلسطيني في حماية المقدسات والمعالم المعمارية التاريخية في فلسطين، كان أساسه التعايش والتعاون بين أبنائه المسلمين والنصارى في كنف الحضارة الاسلامية. وهذا النجاح قدم نموذجاً مميزاً على الصعيد العالمي. وان أي خلل حدث في قاعدة التعايش والتعاون كان يرجع الى أسباب خارجية في معظم الأحيان، كالحروب الصليبية، وإلى أسباب داخلية في أحيان قليلة. وقد نجح الشعب الفلسطيني دائماً بانتصاره على أعدائه ولو بعد حين، بفضل التحامه بأمته وبقوة عزيمته وصبره واصراره على قيامه بدوره لحماية مقدساته ومعالمه التاريخية.

وتعاني فلسطين، بقدسها ومقدساتها، بتراثها المعماري والتاريخي، بشعبها وأرضها، من عدوان غاشم ممثل بالغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية الغربية منذ قرن من الزمان. وقد بلغت هذه

الأخطار ذروتها في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، الأمر الذي يفرض بالحاح على الشعب الفلسطيني والأمة الاسلامية والعربية حماية المقدسات الدينية والتراث المعماري من التهويد والاندثار.

وفي هذه المرحلة من تاريخ جهاده يتابع الشعب الفلسطيني نضاله وكفاحه لتحرير وطنه كي يعود الى ممارسة دوره كاملاً في حماية مقدساته ومعالمه التراثية، بعد ان عاث الاسرائيليون فساداً في فلسطين عامة وفي القدس خاصة، ومارسوا أبشع صور العدوان والتعسف ضد هذه المعالم الحضارية عن طريق المصادرة والهدم والحرق والنسف والحفريات، وضربوا بقرارات هيئة الأمم المتحدة واليونسكو عرض الحائط.

ومنذ عام ١٩٤٨ وأبناء فلسطين يبذلون قصارى جهودهم لتحرير مقدساتهم الاسلامية. وقد عبّر عن تلك الجهود المؤتمر الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٩/٧ (لتحرير الأوقاف الاسلامية وتسليمها الى أصحابها الشرعيين)، والذي شارك فيه مئات من المواطنين الفلسطينيين من مناطق المثلث والنقب وجبل الكرمل ومرج بن عامر والجليل ورؤساء ثلاثين مجلس بلدي، وعلماء الدين، وبحثوا موضوع مصادرة الأوقاف الاسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من قبل السلطات الاسرائيلية، ووضعها تحت اشراف لجنة رسمية، معتبرين ان أملاك الوقف يسري عليها قانون أملاك الغائبين، وبدأوا بمصادرتها. والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ ـ مسجد السكسك في يافا الذي حولته السلطات الاسرائيلية الى نادٍ ليلي في جزء منه، والى مصنع بلاستيك في قسم آخر.

٢ ـ مقام علاء الدين في يافا الذي حولته السلطات الاسرائيلية الى مقهى.

٣ ـ الاستيلاء على مقبرة عبدالنبي في يافا.

٤ ـ تحويل مقبرة الجماسين شمالي تل أبيب الى حي سكني لليهود.

٥ ـ تقسيم مقبرة الشيخ مؤنس بين جامعة تل أبيب وعدد من المصانع الاسرائيلية.

٦ ـ مصادرة مقبرة الشيخ عز الدين القسّام في حيفا.

٧ ـ تحويل مقبرة مأمن الله في القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨ الى شوارع ودورات مياه ومشروع مجاري (وتبلغ مساحتها ١٦٨ دونماً).

٨ ـ منع المسلمين من صيانة وترميم مسجد حسن بك في يافا مما أدى الى سقوط مئذنته. وتخطيط السلطات الاسرائيلية لتحويله الى نشاطات اجتماعية اسرائيلية.

وثمة مثل آخر لما يقوم به أبناء فلسطين العرب لحماية مقدساتهم وتراثهم المعماري، يمثله نضالهم ضد الهجمة الصهيونية لاغتصاب المقدسات في بيت المقدس وتهويد المدينة المقدسة بعد احتلال ١٩٦٧. حيث استهدف الصهاينة المسجد الأقصى المبارك خاصة فأحرقوه بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢١.

وقد توج أبناء فلسطين نضالهم بانتفاضتهم المباركة المستمرة منذ أواخر عام ١٩٨٧ التي حددت التحرير هدفاً لها، وتعتبر الحلقة الاكثر توهجاً وصلابة منذ عام ١٩٦٧. وقد استلهم الشعب الفلسطيني هذه الانتفاضة من ايمانه بالله تعالى أولاً، ثم من اعتزازه بدوره في حماية المقدسات المعرضة للخطر

والمعالم المعمارية المعرضة للاندثار.

وقد عبّر العالم بأسره عن ادانته للاحتلال الاسرائيلي وممارساته الاجرامية بصور مختلفة كان آخرها القرار الذي صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني العربي، ولم تشذ سوى الولايات المتحدة الامريكية التي تصر دائماً على تقديم الدعم المادي والمعنوي للاحتلال الاسرائيلي، وفي ذلك انتهاك صارخ لقيم الحرية والعدل والمساواة والقانون الدولي وحرية المقدسات والحفاظ على التراث المعماري.

ان شعب فلسطين الأعزل يقوم بواجبه في التصدي للاحتلال الاسرائيلي ودفع الأخطار عن المقدسات والتراث المعماري التاريخي، ويتطلع في نفس الوقت الى تضافر جهود الأمة العربية والاسلامية معه لانهاء الاحتلال وتحرير هذه المقدسات وهذا التراث والوصول الى السلام القائم على العدل في أرض السلام. ويتوقع من الأسرة الدولية متابعة أدانتها للسلطات المحتلة والطلب منها الانسحاب من الأرض المحتلة.

ان النظرة الى المستقبل لا شك انها تستمد من مبدأ الايمان الراسخ بحتمية التطور، والانطلاق الى الأمام، والاستفادة في هذا الطريق من جميع معطيات التقنيات والتطورات المعاصرة، ودمجها مع نفائس التاريخ الحضاري العريق لفلسطين، لنصل بعد ذلك الى صيغة الفعل الحاضر. فعلينا اذاً تفكيك خيوط النسيج المعماري التراثي في فلسطين وفحص مقوماته لنأخذ منه ما هو صالح ملائم ونترك ما دون ذلك.

ان أي جهد، مهما كان كبيراً أو صغيراً، لا يمكن ان ينتقل من مرحلة الخيال والفكر الى مرحلة الواقع والتطبيق، الا اذا صاحبه ايمان عميق واعتقاد راسخ بحتمية النضال والتفاني من أجل تحقيق الأماني. وما بين الايمان والعمل علاقة عضوية، اذ لامعنى لاحدهما بمعزل عن الآخر، وبدون ذلك ستبقى الأفكار والمفاهيم سابحة في الخيال، ما لم تتحول الى ممارسات وأفعال تعيش في عقول ونفوس المهتمين بأمر التراث المعماري والعمارة الاسلامية المعاصرة، والا فستتحول كل الجهود الى كلمات مكتوبة على الهواء أو على سطح الماء.

الامكانات المادية لدى السكان للحفاظ على الآثار:

يعيش السكان الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ والى الآن في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة. وقد مضى على وجودهم تحت الاحتلال الاسرائيلي أربعة عقود ونيف، افقدتهم الشعور بالوعي نحو الثقافة والتاريخ والآثار، وهم يفكرون أول ما يفكرون في الأمل الذي سيخلصهم من الاحتلال البغيض، ويفكرون في كيفية الصمود أمام العدو الذي يمارس شتى أصناف التعسف نحو المواطنين، ويتعرضون لزيادة الضرائب في الوقت الذي تقل فيه مداخيلهم، ويفقد بعضهم اعماله.

أمام هذه الحقائق، فانه ليس من العدالة أو من المنطق ان نطالب هؤلاء السكان بالقيام بأي واجب نحو هذه الأبنية الأثرية التي سكنوها منذ عهد أجدادهم، بل على الانسانية جمعاء ان تساهم في ترميمها حِفاظاً عليها من الضياع، مع بقاء السكان في داخلها في هذه المرحلة السياسية الشاذة. لأن اخراجهم

منها في ظروف الاحتلال يساعد سلطات الاحتلال على مصادرتها لاستعمالها لأغراضها الخاصة.

وعلى سبيل المثال، فان ترميم المعالم المعمارية المسكونة في القدس القديمة، والتي تم باشراف مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس، قد نُفِّذ بشكل تدريجي من خلال بقاء السكان في مساكنهم التاريخية، وقد تفهّم السكان هذا الأمر وتقبلوه برحابة صدر. ومن هذه المعالم المعمارية التاريخية المسكونة والتي تم ترميمها خلال السنوات العشر الماضية: (المدرسة المزهرية، المدرسة الجوهرية، المدرسة السعدية، المدرسة الاشرفية، المدرسة الطشتمرية، رباط بايرام جاويش، والمدرسة الكيلانية، والمدرسة اللؤلؤية، وخان السلطان).

اذا كان الأمر كذلك، فكيف نحافظ على تراثنا المعماري الاسلامي الفريد في فلسطين حيث يتعرض هذا التراث للاعتداءات المتنوعة، في الوقت الذي تجابه فيه مدن فلسطين العربية تحدياً كبيراً للحفاظ على تراثها الحضاري المعماري، والذي أوشكت فيه ان تفقد هويتها الاسلامية نتيجة لموجات التغريب والتغييرات الجذرية في البيئة العمرانية الاسلامية، والدمار الكبير الذي لحق بشخصيتها وسماتها الحضارية المعمارية ومعالمها التاريخية الأثرية التي كانت حصيلة فريدة للتراث الاسلامي الخالد؟

وقد أصبح لزاماً على الدول العربية والاسلامية والمسؤولين فيها والمتخصصين والمعماريين والمخططين وعلماء الآثار والمهندسين، العمل جنباً الى جنب، وتجسيد الطاقات والامكانات المادية والفنية والتعاون والاستفادة من الأبحاث العلمية والتجارب العملية التي ثبت نجاحها في الكثير من المدن الاسلامية والعربية وغيرها، لتدارك الخطر المحدق بالتراث الحضاري المعماري الاسلامي في مدن فلسطين.

ان الواجب الأول يقضي توثيق المعالم المعمارية في جميع مدن فلسطين، توثيقاً علمياً دقيقاً، وخاصة المساجد الأثرية التي يهددها الاعتداء والاندثار، كما يجب ترميم واعمار هذه المساجد وبقية المعالم التاريخية، واعدادها للاستعمال فيما أنشئت أصلاً من أجله. أو اعطاؤها وظائف جديدة تتناسب مع الظروف الحالية السياسية والاجتماعية، ودمجُها مع البيئة المحيطة. وبذلك نكون قد ساهمنا في إحياء هذه الأبنية شكلاً ووظيفياً، لأن بقاء المبنى التاريخي مهجوراً لا يؤدي دوره في المجتمع سيعرضه للاندثار، كما أن استعماله سيمنحه اسباب العناية والصيانة والبقاء على تعاقب الاجيال وبقدر ما نعمل لابراز تراثنا الحضاري المعماري ومميزاته في فلسطين، بقدر ما نضمن للأجيال الفلسطينية الصاعدة المناعة وعدم الذوبان في الغير.

ومن أجل التوثيق والتصنيف يجب اللجوء الى التكنولوجيا المتطورة في هذا العصر، كاستعمال جهاز الفوتوغرامترى لتصوير الأبنية التاريخية في فلسطين، وحفظ الصور في أرشيف خاص للتدقيق فيها عند القيام بترميم أي مبنى، ان التكنولوجيا قد تقدمت كثيراً، ولا يمكن ان نصل اليها سيراً على الأقدام.

المدينة العربية الفلسطينية، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، أو قرية، أو كياناً عمرانياً محدوداً، تواجه أصعب فترة من فترات تاريخها، فاما ان تتطور لمواكبة الحضارة المعاصرة، وأما ان تندثر. والتاريخ

يشهد انه ليس لها خيار ثالث، فكم من حضارة اندثرت وسقطت من سجل التاريخ لاندثار كيانها العمراني وتكوينها الاجتماعي.

حائط البراق:

يشكل هذا الحائط الجزء الجنوبي الغربي من جدار الحرم القدسي الشريف بطول حوالي (٤٧م) وارتفاع حوالي (١٧م) ويتخذه اليهود في هذه الأيام معبداً لهم، ولم يكن في أي وقت من الأوقات جزءاً من الهيكل اليهودي. ولكن التسامح الاسلامي هو الذي مكّن لليهود الصلاة أمام هذا الحائط. كما ان التوراة عندما تتحدث عن الحائط الغربي للهيكل فانها لا تشير أبداً الى الحائط الغربي لجبل البيت. ولم يكن هذا الحائط موقع عبادة عند اليهود حتى القرن السادس عشر الميلادي.

وتقول الموسوعة اليهودية (Encyc lopedia Judaica الجزء ١٦ ص ٤٦٨ القدس، ١٩٧١) ما يلي:

«ان مصادر المدراش (وهو شروح التوراة) تتحدث عن الحائط الغربي للهيكل، الذي يحل فيه الحضور الالهي ولا يفارقه أبداً، وهو الحائط الذي لا يمكن تدميره أبداً. ومن المحتمل ان حاخامات اليهود يشيرون الى الحائط الغربي لقدس الأقداس، وان عدم قابلية هذا الحائط للتدمير هي رمزية فقط، لأنه دمّر بالفعل، والمصادر التي تتحدث عن اليهود في القدس حتى القرن السادس عشر تشير الى تعلق اليهود بالهيكل، ولكنها لا تذكر شيئاً عن الحائط الغربي لجبل البيت (أي حائط البراق). وفي فترة الجيونيم Geonim (وهم رؤساء الاكاديميات اليهودية في القرون السابع والثامن والتاسع الميلادية) كان موقع الاجتماع والصلاة عند اليهود على جبل الزيتون. ولا نجد اشارة الى الحائط الغربي مطلقاً عند ناحمان Nahman (في وصفه المفصّل لموقع الهيكل سنة ١٢٦٧) والحائط غير مذكور ايضاً في التقرير الديني المعروف باسم استورى هابارحي Haparhi (في القرن الرابع عشر) ولا يشار الى هذا الحائط البتة في المصادر اليهودية في القرن الخامس عشر (مثلاً رحلات ميشولام من فولتيرا، وعو بادية من بيرتنورو) وليس في هذه المصادر كلها ما يدل على ان الحائط كان مكان عبادة أو صلاة لليهود.

«ان الحائط الغربي أصبح جزءاً من التقاليد الدينية اليهودية حوالي سنة (١٥٢٠) نتيجة للهجرة اليهودية من اسبانيا وبعد الفتح العثماني سنة ١٥١٧م».

★★★

وعليه فان اليهود، بشهادتهم، يتخذون من حائط البراق أو الحائط الغربي مكاناً للصلاة منذ القرن السادس عشر فقط، وقد أصبح لهذا الفعل ارتباطاً وثيق بالاطماع السياسية الصهيونية العالمية التي كشفت عن أطماعها في القرن التاسع عشر.

وقد تكررت محاولات اليهود للاستيلاء على هذا الحائط في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، الى ان وقعت ثورة البراق بتاريخ ٢٣/٨/١٩٢٩ والتي قتل فيها العشرات من العرب واليهود. وتمخضت الاحداث عن تشكيل لجنة دولية لتحديد حقوق العرب واليهود في حائط البراق، وكانت اللجنة برئاسة

وزير خارجية سابق للسويد وعضوية شخص سويسري وآخر هولندي، وبعد تحقيق قامت به هذه اللجنة، وضعت تقريراً في سنة ١٩٣٠ أيدت فيه حق المسلمين الذي لا شبهة فيه بملكية حائط البراق، وقال التقرير: «للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف. وللمسلمين ايضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة، لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الاسلامي».

ولكن السلطات الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ استولت على حائط البراق بعد ان هدمت حارة المغاربة، ووضعت يدها على باب المغاربة (أحد أبواب الحرم الشريف).

الهيكل اليهودي:

اضافة الى هذه الحقائق، فان الهيكل اليهودي الأول قد هدمه نبوخذ نصر البابلي سنة ٥٨٧ ق.م. والهيكل الثاني قد هدمه تيطس الروماني سنة ٧٠ ب.م. وأزال آثاره بالكامل هدريان الروماني سنة ١٣٥ ب.م. ولا يدري أحد موقع ذلك الهيكل رغم الحفريات العديدة التي قام بها علماء الآثار منذ مئات السنين والى اليوم.

وقال (Hamilton) في كتابه (Structural History of the Aqsa Mosque) صفحة (٦٦)، ان الحفريات التي أجريت أسفل المسجد الأقصى لم تظهر وجود أي أساسات لأي مبنى كان.

وفي الأناجيل الأربعة يوجد خبر عن الهيكل حيث جاء ما يلي:

(اذا بقيتم معي وطالما تقدمون ذبائحكم لي خالصة فسيبقى الهيكل، واما اذا خالفتموني فسأترك هيكلكم خراباً).

ولم يأت بعد ذلك نبي لليهود، ولم يعد خلاصهم بالهيكل كما يدون حالياً.

وقد كتبت ثيودور هرتزل، الداعية الأول للصهيونية، بتاريخ ٣١/١٠/١٨٦٨ في الصفحة (٨٤٥) من مذكراته ما يلي:

(اذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال قادراً على القيام بأي شيء بنشاط، في الوقت الذي نحصل فيه عليها، فان أول ما سوف أبدأ به، هو تنظيفها تنظيفاً كاملاً، وسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً، وأحرق الآثار التي مرت عليها قرون).

وهو يعني بذلك المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، وبقية المعالم التاريخية الاسلامية.

وبتاريخ ١٦/٦/١٩٦٨ نشرت جريدة «نيويورك تايمز» بيان لجنة صهيون ومعه خريطة للقدس القديمة، اختفى منها المسجد الأقصى والصخرة المشرفة وكان مكانهما ميدان الهيكل.

ولا يمكن الاعتماد علمياً على مراجع بعض الباحثين الاجانب حول المعالم التاريخية الاسلامية، بسبب الأخطاء والتشويه المقصود أحياناً. كالباحث (Conder) الذي لم يكن دقيقاً في وصف المعالم الاسلامية كمسجد الرملة مثلاً، لانه يفترض أموراً من مخيلته كوجود صف من الاقواس زيادة عن الحقيقة، وخزانات مياه أربعة بدلاً من ثلاثة، ويهمل أموراً أخرى موجودة في الواقع كالرواق الغربي.

ويقول عن المسجد الأقصى انه بني مكان كنيسة العذراء التي بناها جوستنيان سنة ٥٣٦م ويشاركه في هذا الرأي (Blackburn) و (Wil liams) و (Robinson) الا ان الحـاج (Procopius) يصف كنيسة العذراء بشكل يختلف تماماً عن المسجد الاقصى.

وهناك بعض الباحثين الغربيين مثل (Guttman) و (Parrot) ممن يقولون ان المسجد الاقصى بني فوق آثـار هيكل سليمان، وأخذ عنهم مع الأسف هذا القول بعض الباحثين العرب دون تمحيص، ولكن الحفريات الأثرية فندت آراء أولئك الباحثين المغرضين جميعاً.

الممارسات الاسرائيلية التعسفية ضد المقدسات والمعالم الأثرية في القدس:

بعد احتلال الجزء الأول من فلسطين عام ١٩٤٨ الحقت السلطات الاسرائيلية جميع المقدسات الاسلامية في مدن فلسطين المحتلة الى وزارة الأديان الاسرائيلية، التي عملت جاهدة على منع وصيانة وتـرميم هذه الآثـار، كمـا حصـل في مسجـد الرملة وغيرها. أما بالنسبة للمعالم الأثرية والتاريخية الاسلامية، فقد حاولت وزارة السياحة طمسها وحرمانها من أي نوع من أنواع الصيانة بهدف اندثارها.

لم تكتف السلطات المحتلة بذلك، بل هدمت حارة المغاربة في القدس، وأنشأت عمارات جديدة لليهود في حي شرف وحرقت المسجد الأقصى المبارك بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢١، وصادرت عدداً من الأبنية الأثرية كالمدرسـة التنكزية التي جعلوها مقراً لحرس الحدود، وهدمت عدداً من الأبنية التاريخية كالزاوية الفخرية وزاوية ابي مدين الغوث، واعتدت على مبنى قبة الصخرة المشرفة بالسلاح، وحاولت بشتى الطرق تهويد المدينة المقدسة. كما اعتدت على المقابر الاسلامية في مأمن الله وباب الاسباط، وحاولت عدة مرات نسف المسجد الأقصى المبارك، وشرعت في الحفريات حول الحرم الشريف منذ عام ١٩٦٨ بحجة التفتيش عن آثار الهيكل. ورغم انهم لم يكتشفوا شيئاً يدل على أن الهيكل كان في ذلك الموقع في يوم من الأيام، الا انهم استمروا في هذه الحفريات على مدى عشرين سنة، مما تسبب في هدم أو تشقق بعض الأبنية التاريخية الاسلامية، مثل رباط كرد والمدرسة المنجكية.

الحفريات الأثرية في فلسطين:

بدأ البحث عن الآثار في فلسطين لأول مرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبالرغم من ان عدداً من الحفريات قد جرى خلال المائة عام الماضية، الا ان النتائج كانت مقرونة بفرضيات خيالية غير دقيقة ومتضاربة.

وقـد بلغ عدد الحفريات في أنحاء فلسطين عشرين حفرية على الأقل، كانت برامجها وأهدافها واضحـة وجلية للمتخصصـين، وعنـدما نكتشف أية طبقة من الآثار الاسلامية كانت تلقى الاهمال والضياع والتدمير أثناء البحث في طبقات أعمق واقدم، ونادراً ما توثق الحفريات الاسلامية، واذا وثقت تبقى بعيدة عن النشر والدراسة والتعميم على المؤسسات العلمية. ويمكن القول ان حجم ما تم حفره خلال العشرين سنة الأخيرة يفوق حجم الحفريات التي سبقت ذلك.

ان أول حفرية تمت في القدس الشريف كانت في سنة ١٨٦٣ من قبل بعثة فرنسية برئاسة عالم الآثار (ديبولي) الذي اكتشف مقابر الملوك (Kings Tombs) ، خارج البلدة القديمة في القدس الشرقية، وادعى انها ترجع الى عصر الملك داود. وكان فيها مخطط باللغة الآرامية نقله ديبولي الى متحف اللوفر في باريس.

وخلال الفترة (١٨٦٧-١٨٧٠) قامت بعثة بريطانية باسم (الصندوق البريطاني لاكتشاف آثار فلسـطين) برئاسة المهندس الجنرال (تشارلز وارين) Warren ، وكان هدفه منصباً على منطقة الحرم الشريف. أما أهم مكتشفاته فكانت آباراً مائية متصلة بنبع جيحون. ثم قام بحفريات عمودية وأنفاق أفقيـة نحو جدران الحرم الشريف الشرقية والجنوبية والغربية بهدف اكتشاف طبيعة هذه الجدران وأنواع حجارتها التي كان يعتقد انها هيرودية. ومن تلك الحفريات النفق الذي ابتدأ بين باب السلسلة وباب القطانين متعامداً مع الجدار الغربي للحرم الشريف بطول (٢٥م) وبعرض (٦م) ويصل الى سبيل قايتباي، ولكن ذلك النفق لم يحقق له آماله. وقد نشر الجنرال وارين نتائج حفرياته في كتابه (اكتشاف القدس) في عام ١٨٧١م، وفي كتابه (توثيق القدس) في عام ١٨٨٤م.

كمـا ان الأب فنسنت (Vincent) قد أجرى حفريات قرب نبع جيحون، واكتشف أروقة ومغارات محفـورة في الصخـر كانت تحتـوي على أوانٍ فخارية ترجع الى القرن الثالث قبل الميلاد. ومن هذه المكتشفات استنتج الأب فنسنت ان التل الجنوبي الشرقي كان الموقع الأصلي للقدس، وان نبع جيحون لعب دوراً هاماً في تشجيع انشاء المساكن في هذا الموقع.

وقد تمت عدة حفريات في العصور اللاحقة، أهمها ما قام به الجنرال الألماني المعماري (كونراد تشيك) الذي تخيل ورسم الهيكل الذي حلم بإنشائه ووصفه الاستاذ مازار (الجامعة العبرية) فيما بعد في عام ١٩٧٥ انه أسطوري. أما أهم مكتشفات هذا الجنرال فهو القناة التي تبتديء من أسفل المدرسة المنجكيـة (المجلس الاسـلامي حاليـاً) وتصل الى البرك الصخرية الرومانية الموجودة في دير راهبات صهيون بطول حوالي (٥٠٠م) وارتفاع (٨م) وعرض (١,٥م). وتقول دائرة الآثار الاسرائيلية ان تاريخ هذه القناة يرجع الى الفترة (١٥٢-٣٧) ق.م. وكانت قديماً تزود القدس ومنطقة الحرم الشريف بالمياه.

وفي عهـد الانتداب البريطاني على فلسطين، تأسست بعض معاهد الآثار، وكان أولها (المدرسة الامـريكيـة للأبحـاث الشرقية) برئاسة (و. أولبرايت)، ثم جاء (الصندوق البريطاني لاكتشاف آثار فلسطين) وتمت أهم حفرياته الأثرية خلال الفترة (١٩٢٣-١٩٢٨) في مناطق ملاصقة للقدس القديمة.

وبعد ذلك أمضى علماء الآثار الفترة اللاحقة لاستيعاب وهضم وفهم ما تم اكتشافه للوصول الى مفاهيم أفضل حول تاريخ القدس، الى ان بدأت فترة الحكم الأردني (١٩٤٨-١٩٦٧)، فجاءت عالمة الآثار البريطانية (كاثلين كنيون) وترأست المدرسة البريطانية للآثار ومارست عملها في القدس القديمة في عام ١٩٦١ باتباع الأسس العلمية الحديثة للبحث عن الآثار، ودرست ما تم التوصل اليه في أعمال من سبقها من علماء الآثار. وركزت اهتمامها على الحدود الشرقية للبلدة القديمة، ونقضت عدداً من الافكار والمعتقدات التي نشرها أولئك العلماء في كتابها الذي نشرته في عام ١٩٦٧ بعنوان (القدس/

حفريات ٣٠٠٠٠ سنة) كما انها لم تقدم شيئاً يدعم الاسرائيليين في دراستهم لآثار المنطقة الغربية من الأقصى المبارك.

الحفريات الاسرائيلية في القدس:

بوشرت هذه الحفريات في أواخر سنة ١٩٦٧ واستمرت الى أواخر عام ١٩٨٨ دون توقف، مع اصرار السلطات الاسرائيلية على اعادة الحفر في أي وقت. وأهم الحفريات التي أنجزت خلال العشرين سنة ما يلي:

١ ـ حفريات جنوبي المسجد الاقصى المبارك:

بوشرت هذه الحفريات في أواخر سنة ١٩٦٧ وتمت سنة ١٩٦٨ على امتداد سبعين متراً أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي، أي خلف الأقصى ومسجد النساء والمتحف الاسلامي والمئذنة الفخرية. وقد وصل عمق هذه الحفريات الى (١٤م)، وهي تشكل مع مرور الزمن خطراً يهدد بتصدع الجدار الجنوبي والأبنية الملاصقة له. وقد مولت الجامعة العبرية هذه الحفريات التي ترأس فريقها البروفسور بنيامين مزار (B. Mazar)، ومساعده مئير بن دوف Dov)(Meir Ben ونُشر أول تقرير عن نتائج التنقيب سنة ١٩٦٩. أما ما تم اكتشافه في هذه الحفريات فكان آثاراً اسلامية أموية (٦٦٠ـ٧٥٠)م وآثاراً رومانية وأخرى بيزنطية.

٢ ـ حفريات جنوب غرب الأقصى المبارك:

تم هذا الجزء من الحفريات سنة ١٩٦٩ وعلى امتداد ثمانين متراً، مبتدئة من حيث أنتهى الجزء الأول، ومتجهة شمالاً حتى وصلت باب المغاربة مارة تحت مجموعة من الأبنية الاسلامية التابعة للزاوية الفخرية (مركز الامام الشافعي وعددها ١٤) صدعتها جميعاً، ومن ثم ازالتها السلطات الاسرائيلية بالجرافات بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٤ وأجلي سكانها.

ويقول (مائير بن دوف) انه اكتشف أساسات ثلاثة قصور أموية، اثنان منها متشابهان والثالث يختلف قليلاً عن سابقيه. ويشير الاستاذ (بنيامين مازار) في كتابه الذي نشره عام ١٩٧٥ الى انه لا توجد أية بيّنات عن آثار المدينة المقدسة قبل هدم الهيكل الثاني الا في كتب المؤرخ اليهودي (جوسيفوس فلافيوس) Josephus Flavius الذي أرخ للفترة اليهودية، وكذلك في المشنه والتوراة والتلمود. وهذا يعني ان الاستاذ مازار قد استقى تخيلاته التي نشرها عام ١٩٧٥ عن موقع الهيكل في هذه المنطقة من هذه الكتب التي لا تتصف بالاستقلالية، بل تعبّر عن آمال اليهود دون الاستناد الى حقائق تاريخية موثّقة علمياً. ويعترف الاستاذ مازار ان مدينة القدس القديمة قد اختفت لأن الأساس الصخري لتلك المدينة قد كُشف بالحفريات الاسرائيلية الجديدة. ووجد هو نفسه انه قطّعت منه أحجاراً لأبنية حديثة.

ان هذا الاعتراف يتناقض كلياً مع الافتراضات والخيالات التي نشرها عن موقع الهيكل الوهمي، والتي تفتقر الى اللمسة العلمية والحقيقة التاريخية.

٣ ـ حفريات جنوب شرق الأقصى المبارك:

بوشرت هذه الحفريات في سنة ١٩٧٣ واستمرت حتى سنة ١٩٧٤وامتدت على مسافة ثمانين متراً الى الشرق، واخترقت في شهر تموز ١٩٧٤ الحائط الجنوبي للحرم الشريف، ودخلت الى الأروقة السفلية للمسجد الأقصى المبارك في أربعة مواقع هي:

أ ـ أسفل محراب المسجد الأقصى المبارك وبطول (٢٠م) الى الداخل.

ب ـ أسفل جامع عمر (الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى).

ج ـ أسفل الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى المبارك.

د ـ أسفل الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى المبارك.

وقد وصلت أعماق هذه الحفريات الى أكثر من (١٣م)، وأصبحت تعرض جدار الأقصى المبارك الجنوبي الى خطر التصدع والانهيار بسبب العوامل الآتية:

١ ـ قدم البناء.

٢ ـ تفريغ التراب الملاصق للجدار من الخارج الى عمق كبير.

٣ ـ ضجيج الطائرات الحربية فوق المنطقة واختراقها لحاجز الصوت.

٤ ـ هدم حارة المغاربة:

بتاريخ ١٩٦٧/٦/١١ (أي بعد أربعة أيام فقط من الاحتلال الاسرائيلي للقدس)، هدمت السلطات الاسرائيلية باستعمال الجرافات حي المغاربة الملاصق للمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية الغربية. وكان هذا الحي يشكل حصناً منيعاً يفصل الحي اليهودي عن المسجد الأقصى المبارك، وملاصقاً لحائط البراق الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الحرم القدسي الشريف.

وكان في هذا الحي مسجدان و١٣٥ منزلاً. ويرجع تاريخ انشاء حارة المغاربة الى عهد الملك الأفضل نور الدين علي بن صلاح الدين الذي وقف الأراضي والمساكن المحيطة بحائط البراق على طائفة المغاربة. كان ذلك في فترة سلطنته على دمشق (٥٨٩ـ٥٩٢)هـ، وكانت القدس تابعة له «الانس الجليل ج٢ ص٤٦».

٥ ـ حفريات النفق الغربي:

بوشر بهذه الحفريات سنة ١٩٧٠، وتوقفت سنة ١٩٧٤، ثم استؤنفت ثانية سنة ١٩٧٥، واستمرت حتى اواخر عام ١٩٨٨ رغم قرارات اليونسكو، وامتد النفق من أسفل المحكمة الشرعية (وهي من أقدم الأبنية التاريخية في القدس) ومرّ أسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم الشريف هي: باب السلسلة، وباب المطهرة، وباب القطانين، وباب الحديد، وباب علاء الدين البصيري (المسمى باب المجلس الاسلامي)، كما مرّ تحت مجموعة من الأبنية التاريخية الدينية والحضارية ومنها أربعة مساجد، ومئذنة قايتباي الأثرية، وسوق القطانين (أقدم سوق أثري اسلامي في القدس)، وعدد من المدارس التاريخية، ومساكن يقطنها حوالي (٣٠٠٠) عربي مقدسي. وقد وصلت حفريات النفق الى عمق يتراوح بين (١١ـ١٤م) وطول حوالي (٤٠٠م).

ونتـج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية منها الجامع العثماني، ورباط كرد، والمدرسة الجوهرية، والمدرسة المنجكية (مقر المجلس الاسلامي)، والزاوية الوفائية.

وفي شهر آذار من عام ١٩٨٧ أعلن الاسرائيليون أنهم اكتشفوا القناة التي كان قد اكتشفها قبلهم الجنرال الألماني (كونراد تشيك) في القرن التاسع عشر بطول ٥٠٠م. ولم يكتف الاسرائيليون بايصال النفق بالقناة، بل قاموا بتاريخ ٧/٧/١٩٨٨ وتحت حماية الجيش الاسرائيلي، بحفريات جديدة عند ملتقى طريق باب الغوانمة مع طريق المجاهدين (أو طريق الآلام Via Delaroza) واستخدموا فيها آلات الحفر الميكانيكية، بهدف حفر فتحة رأسية ليدخلوا منها الى القناة الرومانية والى النفق، ولكن المواطنين في القدس الشريف تصدوا لهم ومنعوهم من الاستمرار، فاضطرت السلطات الاسرائيلية الى اقفال الفتحة واعادة الوضع السابق.

وكان الهدف من تنفيذ هذه الفتحة هو تهوية القناة والنفق من جهة ثانية غير المدخل، وانشاء نقطة حراسة اسرائيلية جديدة، والوصول الى البرك الرومانية بسهولة. ورغم اقفال هذه الفتحة، فقد صرّح وزير الاديان الاسرائيلي (زفولون هامر) وكذلك رئيس بلدية القدس الاسرائيلي (تيدي كوليك) بأن هذه الحفرية الأثرية سوف تُستأنف في الوقت المناسب. وهذا يدل على عدم الاكتراث والتحدي السافر لكل المثل الانسانية والحضارية.

٦ ـ اعادة فتح حفريات الكولونيل وارين:

بتاريخ ٢١/٨/١٩٨١ (ذكرى حريق المسجد الأقصى) أعادت السلطات الاسرائيلية فتح النفق الذي اكتشفه الكولونيل وارين سنة ١٨٦٧، فاعتصم المواطنون المقدسيون في داخل النفق لمنع السلطات الاسرائيلية من الاستمرار بهذه الحفريات، حيث كان الاسرائيليون ينوون ايصال هذا النفق الى أسفل مبنى الصخرة المشرفة، ثم تدخلت دائرة الأوقاف الاسلامية في القدس وأقفلت باب النفق بالخرسانة المسلحة بتاريخ ٢٩/٨/١٩٨١. وقد نتج عن فتح هذا النفق تشققات في الرواق الغربي للحرم الشريف فوق باب النفق.

٧ ـ حفريات باب العامود:

قامت دائرة الآثار الاسرائيلية في سنة ١٩٧٥ بالحفريات أمام باب العامود من الخارج، وكشفت عن باب السور القديم الذي يقع حوالي عشرة أمتار تحت باب العامود الحالي. ثم وصلت الباب الحالي مع الساحة الامامية الخارجية بجسر مسلّح من أجل المرور من والى البلدة القديمة، واستمرت في الحفريات بشكل نفق وباتجاه طريق الواد داخل البلدة القديمة. وكل ما وجدته كان آثاراً وعقوداً اسلامية لا تمت الى الهيكل بصلة.

٨ ـ حفريات باب الأسود (باب الأسباط):

كانت المساحة المحصورة ما بين باب الأسود (على سور القدس) وباب الأسباط (على سور الحرم الشريف الشمالي) بعد عام ١٩٦٧ تستعمل لتوزيع التموين من قبل وكالة الغوث الدولية. وفي عام ١٩٨٢ أصرّت السلطات الاسرائيلية على إجراء حفريات فيها بحجة وجود بركة اسرائيل في ذلك الموقع، رغم

معارضة دائرة الأوقاف الاسلامية. وانتهت الحفريات في عام ١٩٨٦، ولم يكتشف أي أثر اسرائيلي. وفي عام ١٩٨٨ تم انشاء مدرج حجري ومقاعد حجرية بموجب مخطط اعدته السلطات الاسرائيلية في موقع الحفريات.

٩ ـ حفريات قلعة باب الخليل:

قامت السلطات الاسرائيلية بهذه الحفريات منذ عام ١٩٧٥ بجوار القشلة (قسم الشرطة) ولم تجد أي أثر اسرائيلي.

١٠ ـ حفريات منطقة النبي داود:

هذه الحفريات هي عبارة عن اعادة النظر بالحفريات التي تمت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، حتى يتأكد الاسرائيليون من النتائج التي توصل اليها السيد (ك. جونز) في عام ١٩٤٠ والتي أطلق عليها في حينه «برج النبي داود». وقد تأثر سور القدس الحجري في تلك المنطقة جراء ذلك وأصبح بحاجة ماسة الى الترميم.

١١ ـ حفريات حارة شرف:

حارة شرف منـطقة سكنية قديمة كانت تملكها عائلة عربية في القدس تدعى عائلة شرف، وكانت مؤجرة لعائلات يهودية منذ عهد الانتداب البريطاني، ولم يكن اليهود يملكون من تلك الأبنية الا نسبة بسيطة تقل عن ٥٪. وقد هدمت هذه الحارة خلال حرب ١٩٤٨ بين العرب واليهود، وخرج منها جميع السكـان اليهود. وبقيت على حالها خلال العهد الاردني بسبب عدم تمكن بلدية القدس العربية من الحصول على قرض لاعادة اعمار هذه الحارة. ولم تنجح البلدية بالاتفاق على قرض أوروبي الا في عام ١٩٦٦، ولكن حرب ١٩٦٧ كانت أسرع من القيام بمشروع الاعمار.

وعنـدما احتل الاسرائيليون القدس في عام ١٩٦٧، استغلوا حالة الحارة المهدومة، وادعوا انهم يملكونها. وقام فريق منهم برئاسة نهمان أفيجاد (Nahman Avigad) بالحفريات في هذه المنطقة حتى وصـل الى الطبقـة الصخرية الأصلية، ولم يجد أية آثار سوى جزء صغير من جدار عريض، ادعى الاستاذ نهمان انه يرجع الى تاريخ الملك حزقيا.

وبعـد ذلك جهـزت بلدية القدس الاسرائيلية مخططات انشأت بموجبها مساكن حجرية لا يمت تصميمها بأية صلة تاريخية الى هذه المنطقة، ويرتفع بعضها الى علو كبير للسيطرة على ساحات الحرم الشريف من الجهة الغربية. ثم أسكنت فيها عائلات اسرائيلية.

مصادرة الأبنية الاسلامية التاريخية في القدس الشريف من قبل السلطات الاسرائيلية:

تدل سجلات أمانة القدس العربية (التي يحتفظ بها أمين القدس المبعد في عمان) على أن الأبنية المصادرة (بموجب أمر صادر عن وزير مالية سلطات الاحتلال الاسرائيلي نشر في جريدتهم الرسمية رقم (١٤٤٣) بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٨) تشمل ما يلي:

١٩ عقاراً وقفياً اسلامياً.

٩٩ عقاراً وقفياً للمغاربة والمسمى بوقف أبي مدين الغوث.

٣٥٤ عقاراً وقفياً لعائلات القدس العربية.

١٣٠ عقاراً يملكها أفراد وعائلات عربية.

وتشمل المساحة المصادرة أربعة أحياء عربية تقع خلف الحائط الغربي للحرم الشريف وهي:

حي المغاربة ـ حي باب السلسلة ـ حي شرف ـ حي الباشورة.

ثم صدر مرسوم عسكري اسرائيلي آخر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣ صادرت بموجبه السلطات الاسرائيلية (١٧) عقاراً اسلامياً في أماكن مختلفة منها: المدرسة التنكيزية التاريخية الواقعة على مدخل باب السلسلة، وجعلتها السلطات الاسرائيلية مقراً لقوة حرس الحدود الاسرائيلية، وما زال الجنود الاسرائيليون فيها الى اليوم.

ثم بدأ التخطيط والتنفيذ لمصادرة أبنية مختلفة في البلدة القديمة واسكان عائلات يهودية في بعضها، وتحويل البعض الآخر الى مدارس دينية يهودية، مثل عطارات كوهانيم، وتوراة حاييم، بمساعدة رابطة عطاراة ليوشنة الدينية. وقد بلغ عدد هذه المساكن المصادرة حوالي أربعين مسكناً الى اليوم. هذا علاوة على (٦٠٠) مسكن يهودي أقيمت في حي شرف.

المحاولات الاسرائيلية للنسف والاعتداء المسلّح

تكررت محاولات الاسرائيليين لنسف الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس الشريف والاعتداء المسلّح عليها، ومن تلك المحاولات كانت الحوادث التالية:

١ ـ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١ اكتشفت كمية من المتفجرات على سطح احدى المدارس الدينية في الحي اليهودي الذي أنشيء بعد احتلال عام ١٩٦٧، وهذه المدرسة تبعد عن الحائط الغربي للحرم الشريف حوالي خمسين متراً. وأعلن التحقيق ان المتفجرات سرقت من قبل ثلاثة من الجيش الاسرائيلي الذين كانوا يخططون لنسف المقدسات الاسلامية.

٢ ـ في صباح ١٩٨٢/٤/١١ اقتحم جندي اسرائيلي يدعى (آلن جودمان) باب الغوانمة، ووصل الى مبنى قبة الصخرة المشرفة، وقتل حارس المبنى وأحد المصلين وجرح (٤٤) شخصاً. وكان ذلك الجندي يحمل الجنسية الامريكية، وحكم عليه بالسجن مدة سنة واحدة، وادعت السلطات الاسرائيلية انه معتوه مثل (دنيس روهان) الذي أحرق المسجد الأقصى المبارك.

كانت هذه المحادثة مدبرة من السلطات الاسرائيلية، وهدفها ادخال الجيش الاسرائيلي الى ساحات المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، اذ بعد الحادثة مباشرة أرسلت هذه السلطات عدداً من الجنود الاسرائيليين المسلّحين بحجة الحماية، وبقيت هذه الحماية الى اليوم، وجعلت لها مقراً خاصاً داخل ساحات الحرم الشريف.

٣ ـ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١١ تسلل (٤٦) اسرائيلياً يحملون صناديق متفجرات تكفي لنسف جميع الأماكن المقدسة داخل الحرم الشريف، فاكتشفهم حراس المسجد الأقصى التابعين لدائرة الأوقاف

الاسلامية في القدس، وأبلغوا عنهم الشرطة الاسرائيلية التي اعتقلتهم، ثم أفرج عنهم فيما بعد.

٤ ـ في شهر نيسان ١٩٨٤ اكتشفت السلطات الاسرائيلية تنظيماً سرياً من رجال الجيش الاسرائيلي كان يخطط لنسف الحرم القدسي الشريف من الجو، واعتقلت رجاله، ثم أفرج عنهم بعد مدة قليلة.

تسجيل مدينة القدس القديمة ضمن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر:

في ضوء الاتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي الموقعة من قبل الدول الاعضاء في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) في دورته السابعة عشرة التي انعقدت في باريس واختتمت بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢١، قدمت الأردن ملفاً تفصيلياً مصوراً في عام ١٩٨٢ عن وضع المقدسات والمعالم التاريخية في القدس الشريف الى اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والمشكلة من قبل المؤتمر العام، ونجحت في اتخاذ قرار يقضي بضم القدس القديمة ضمن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر. وعليه، فقد أصبح واجباً على اليونيسكو بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي مد يد العون المادي والفني لترميم المعالم التاريخية المهددة بالخطر، الا ان ذلك لم يتمخض الا عن مائة ألف دولار فقط دفعت على أقساط خلال عدة سنوات، وتحت رقابة المستشار الخاص لمدير عام اليونيسكو، الذي كان يقوم بزيارتين سنوياً ويقدم تقارير تفصيلية عن الترميم لمدير عام اليونيسكو.

ترميم المقدسات الاسلامية والمعالم المعمارية في فلسطين:

تنتشر المقدسات الاسلامية والمعالم المعمارية في أماكن كثيرة في فلسطين، الا ان النصيب الأوفر في مدينة القدس الشريف لمكانتها الدينية المعروفة. وقد أورد القاضي مجير الدين الحنبلي في كتابه (الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل) ان آدم عليه السلام هو أول من بنى مسجد بيت المقدس عند بعض المؤرخين، وانه دفن في مغارة بين القدس والخليل.

وقد استمر انشاء المعالم الدينية والمعمارية التاريخية في فلسطين منذ صدر الاسلام والى عصرنا الحاضر، ولم تبق هذه المعالم على حالها، بسبب العوامل الطبيعية والانسانية، بل أعيد تشييد بعضها مراراً، وأجريت تغييرات كبيرة على عددٍ منها، ودَرَسَت بعض تلك المعالم لأنها لم تنل حظها من الترميم.

ولالقاء بعض الضوء على حجم أعمال الترميم والاعمار الذي أجري على المعالم التاريخية المعمارية الفلسطينية، نورد الأمثلة التالية، ابتداء من صدر الاسلام والى يومنا هذا، مع تقسيم هذه الأعمال الى ثلاثة أقسام:

أ ـ ما تم تنفيذه منذ صدر الاسلام ولغاية عام ١٩٤٨ (قبل الاحتلال الاسرائيلي لنصف فلسطين).

ب ـ ما تم تنفيذه خلال الفترة (١٩٤٨ـ١٩٦٧).

جـ ـ ما تم تنفيذه بعد عام ١٩٦٧ والى عام ١٩٩٠ (خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي لكامل فلسطين).

أ ـ أعمال الترميم والاعمار منذ صدر الاسلام والى عام ١٩٤٨:

١ ـ كان مسجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول بناء اسلامي انشيء في ساحات الأقصى المبارك، عندما دخل القدس الشريف فاتحاً في عام ١٥هـ (٦٣٥م) (انشأه في صدر المكان اشارة الى حديثه مع كعب الاحبار. وكان يتسع لـ ٣٠٠٠ مصلي)، وقد حلّ محله مبنى المسجد الاقصى الذي بناه الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان وأكمله الوليد بن عبدالملك في سنة ٨٦هـ (٧٠٥م)، ولذلك فقد اندثر مسجد عمر ولم يبق الا الاسم الرمزي للغرفة الجنوبية الشرقية في مبنى المسجد الأقصى القائم حالياً.

٢ ـ بقيت قبة الصخرة المشرفة على حالها كما بناها الخليفة عبدالملك بن مروان في عام (٦٩١م) سنة ٧٢هـ الى عهد المأمون حيث أصابها شيء من التلف، فأمر بترميمها عندما زار بيت المقدس.

٣ ـ رمم سور القدس الشريف الروماني الأصل حوالي (١٤) مرة وعلى فترات متباعدة، كان أولها عندما تولى الظاهر لاعزاز دين الله الخلافة الفاطمية وشرع في ترميم السور، ثم ترميم صلاح الدين الأيوبي، وآخرها الترميم الذي جرى في زمن السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر الميلادي والذي بقي الى يومنا هذا. وهو الآن بحاجة ماسة الى الترميم نظراً لما فيه من أجزاء مهترئة وأحجار متداعية.

أما عن حالته في العصر الأموي، فقد عبّر عنها الأسقف الفرنسي (آركولفوس) في كتابه (The Pilgrimage of Arculfus) عندما زار القدس في عام ٦٧٠م وقال:

«كان على سور بيت المقدس يومئذٍ (٨٤) برجاً، وله ستة أبواب، ثلاثة منها فقط مفتوحة للدخول والخروج، واحد منها غربي المدينة والثاني شمالها والثالث شرقها»

الغربي/ يعرف اليوم باسم باب الخليل،

الشمالي/ يعرف اليوم باسم باب الساهرة،

الشرقي/ يعرف اليوم باسم باب الأسود أو باب الأسباط.

ويقال ان الملك المعظم شرف الدين عيسى بن صلاح الدين هو الذي هدم الابراج عندما سمع ان الافرنج عزموا على احتلال القدس ولم يترك سوى برج داود غربي المدينة.

٤ ـ وخلال الفترة العباسية، وفي زمن أبي جعفر المنصور، وقع القسم الشرقي والقسم الغربي من المسجد الأقصى، فخَلع الصفائح الفضية والذهبية التي كانت على الأبواب، وضُربت دنانير ودراهم انفقت على اعادة البناء سنة ١٥٤هـ (٧٧٤م).

ثم حدث زلزال آخر في سنة ١٥٨هـ فوقع البناء الذي بناه أبو جعفر المنصور لأن الزلزال كان شديداً.

وفي زمن المهدي كان المسجد خرباً، فأمر ببنائه وانجز في سنة ١٦٣هـ (٧٨٠م)، وانقص من طوله وزاد في عرضه، واصبح يتكون من رواق أوسط كبير من الشمال الى الجنوب، يغطيه جمالون، وينتهي في الجنوب بقبة عظيمة. وعلى كل جانب من الرواق الأوسط سبعة أروقة موازية له وأقل ارتفاعاً منه محمولة

عقودها على أعمدة اسطوانية. ويتوسط الواجهة الشمالية باب كبير كان يسمى (باب النحاس الأعظم) يؤدي الى الرواق الأوسط مباشرة، وعلى كل من يمينه وشماله سبعة أبواب يؤدي كل منها الى رواق من الأروقة الجانبية (راجع المقدسي ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم).

وفي عهد المأمون أصاب قبة الصخرة شيء من التلف فأمر بترميمها عندما زار بيت المقدس. ولما انتهى العمال من الترميم في سنة ٢١٦هـ (٨٣١م) ارادوا ان يتزلفوا اليه، فاستبدلوا اسم المأمون باسم الخليفة عبدالملك بن مروان، ولكنهم غفلوا عن تغيير السنة التي بنى فيها عبدالملك المبنى. وهذا واضح من الخط الضيق المصنوع من البلاط الأزرق الموجود في الجهة الجنوبية الشرقية فوق الأعمدة حول الصخرة، حيث نقش بالأحرف الكوفية المذهبة (بني هذه القبة عبدالملك الامام المأمون أمير المؤمنين في سنة اثنتين وسبعين تقبل الله منه ورضي عنه آمين). ولم يفطن الصانع الى تغيير التاريخ الذي أتم فيه عبدالملك البناء. ولم يذكر السنة التي تم فيها ترميم البناء في زمن المأمون وهي ٢١٦هـ. كما ان المكان كان ضيقاً لكتابة اسم الخليفة المأمون والقابه، فاضطر الصانع الى كتابة اسم المأمون بحروف مزدحمة متراصة يختلف شكلها عن الحروف التي سبقتها. كما ان لون الفسيفساء التي جرى بها التحريف جاء أشد سمرة من لون الفسيفساء القديمة.

٥ ـ وفي عهد الفاطميين، حدث زلزال سنة ٤٠٧هـ (١٠١٦م) في زمن الحاكم بأمر الله، سقطت على أثره بعض أجزاء قبة الصخرة المشرفة وقسم كبير من سور الحرم الشريف، فرممت في زمن خلافة ولده الظاهر لاعزاز دين الله ٤١٣هـ (١٠٢٢م) وكانت يومئذٍ مغطاة من الخارج بالرصاص ومن الداخل بالفسيفساء. وقد تم اعمارها على يد (علي بن أحمد) المنقوش اسمه على الخشب الموجود في الدهليز الذي في رقبة القبة. وظل الكثير من اعمار الظاهر لاعزاز دين الله قائماً الى منتصف القرن العشرين الميلادي، كالعقود التي تحمل القبة والفسيفساء المذهبة والرواق الأوسط بأعمدته وما يعلوها وبعض أعمدة القسم الشرقي وعقوده.

وفي عهد الخليفة المستنصر بالله، بن الظاهر لاعزاز دين الله، ٤٢٧هـ (١٠٣٦م)، كثرت الزلازل، فانثلم سور القدس وانشقت الصخرة. فأمر الخليفة المستنصر بالله في سنة ٤٥٨هـ (١٠٦٦م) بتجديد الواجهة الشمالية للمسجد الأقصى وسُجل هذا التجديد بكتابه كوفية حفرت على الحجر في الواجهة الشمالية للرواق الأوسط.

٦ ـ وعندما جاء الصليبيون حوّلوا قبة الصخرة الى كنيسة وأطلقوا عليها اسم (Templum Domini) (أي هيكل السيد) واعطى بلدوين جانباً منها الى فرسان الهيكل، وسرقوا سبعين من القناديل الذهبية والفضية من المسجد الأقصى والصخرة المشرفة (راجع تاريخ مختصر الدول لابن العبري صفحة ٢٧ والنجوم الزاهرة ج٥ صفحة ١٤٨). وأنشأ الصليبيون على الصخرة مذبحاً، كما أنشأوا حولها سياجاً من الحديد المشغول (Ornamental Steel) وكسوا الصخرة نفسها بالرخام ونصبوا فوق القبة صليباً كبيراً. وقد ظل السياج الحديدي قائماً لغاية سنة ١٩٥٩ عندما رفع من مكانه خلال الاعمار الاردني. وأما المسجد الأقصى، فاتخذوا جانباً منه كنيسة، والجانب الآخر مسكناً لفرسان الهيكل، واطلقوا

عليه اسم (Palatium) وأضافوا اليه من الناحية الغربية بناء جديداً استعملوه مستودعاً لأسلحتهم.

٧ ـ وفي عهد صلاح الدين الأيوبي، تم ازالة النقوش والصلبان التي رسمها الصليبيون على جدران الصخرة الداخلية وغطاها بالرخام، وأمر بعمارة المسجد الأقصى وتصفيحه بالخشب والفسيفساء والرخام، وترميم القبة الداخلية التي صنعت في زمن خلافة المهدي، وترخيم المحراب العمري القديم (ويظهر ذلك من الكتابة فوق المحراب بالفسيفساء المذهبة والتي توضع اسم صلاح الدين وسنة الترميم ٥٨٣هـ).

وأمر صلاح الدين بنقل المنبر الذي صنعه نور الدين زنكي في حلب (بالحلوية) ٥٦٤هـ (١١٦٨م) الى المسجد الأقصى المبارك (راجع ابن الأثير ـ الكامل في التاريخ ج١١ صفحة ٣٦٥).

وفي زمن الملك المعظم شرف الدين عيسى بن صلاح الدين، أمر ببناء الأروقة التي تشكّل الجزء الشمالي في المسجد الأقصى والمؤلفة من سبعة أقواس، وركّب أبواباً خشبية على المداخل الشمالية للأقصى سنة ٦٣٤هـ (١٢٣٦م).

٨ ـ وفي العصر المملوكي، جدد الظاهر بيبرس قبة الصخرة المشرفة (النجوم الزاهرة ج٧ صفحة ١٩٤) كما جدد قبة السلسلة وزخرفها في سنة ٦٦١هـ (١٢٦٢م).

وذهّب الملك الناصر محمد بن قلاوون قبة الصخرة من الداخل ورمم صفائح الرصاص من الخارج سنة ٧١٨هـ (١٣١٨م) (كما هو مكتوب في أسفل رقبة القبة من الداخل) وجدد قبة المسجد الأقصى سنة ٧٢٨هـ (١٣٢٨م)، وأمر بوضع الرخام في صدر المسجد (كما هو مكتوب حول القبة من الداخل).

أما الملك الأشرف قايتباي فقد ركّب الأبواب النحاسية في مدخل الصخرة من الجهة الغربية سنة ٨٧٢هـ (١٤٦٧م)، ورمم الصفائح الرصاصية في المسجد الأقصى سنة ٨٨٤هـ (١٤٧٩م) (كما جاء في الانس الجليل لمجير الدين الحنبلي).

٩ ـ أما في العهد العثماني فقد أبرز أعمال الترميم في زمن السلطان سليمان الأول (سليمان القانوني) الذي رمم سور القدس خلال مدة خمس سنوات (١٥٣٦م ـ ١٥٤٠م) (٩٤٣هـ ـ ٩٤٧هـ) (وعرف ذلك من التواريخ المكتوبة على البلاطات فوق باب العامود وباب النبي داود وباب الأسباط). كما رمم بركة السلطان على طريق مدينة الخليل، وسبيل الماء في طريق الواد، وقبة الصخرة سنة ١٥٤٢م وأعاد تبليطها، وجدران الحرم الشريف وأبوابه وسد الباب الذهبي وفتح باب ستنا مريم، وجدد القاشاني في قبة السلسة من الداخل، ورمم القلعة عند باب الخليل، وكذلك المسجد العمري.

١٠ ـ وفي عهد الانتداب البريطاني على فلسطين منذ (١٩١٨ ـ ١٩٤٨)، لم يتم شيء يذكر من الترميمات على المقدسات الاسلامية والمعالم المعمارية التاريخية، سوى ما كان يقوم به المجلس الاسلامي الأعلى من صيانة عادية للمقدسات في جميع مدن فلسطين.

ب ـ أعمال الترميم خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧):

تميزت هذه الفترة بالترميم الاردني للمسجد الأقصى والصخرة المشرفة الذي بدأ في عام ١٩٥٦ وتوقف في عام ١٩٦٧ على أثر العدوان الاسرائيلي واحتلال القدس وجميع فلسطين.

في هذا الترميم تم تبديل القبة الرصاصية للمسجد الأقصى المبارك بقبة جديدة من الألمنيوم فضي اللون، وتم تركيب أعمدة رخامية ايطالية للأروقة الوسطى والأروقة الشرقية مع جميع قواعدها وتيجانها الحجرية المنقوشة والأحزمة السفلية النحاسية المذهبة، كما تم تبديل القبة الرصاصية للصخرة المشرفة بقبة جديدة من الألمنيوم ذهبي اللون، وتم تبديل بعض الأعمدة الداخلية المتشققة بأعمدة جديدة رخامية ملونة. كما تم ازالة الجمالونات الخشبية والصفائح الرصاصية من سقف الأروقة وتركيب جمالونات جديدة من الألمنيوم وصب بلاطة خرسانية فوقها وتصفيحها بألواح الألمنيوم فضي اللون.

أما باقي مدن فلسطين، سواء التي كانت تحت الاحتلال الاسرائيلي الأول أو في الضفة الغربية، فلم يتم فيها أي ترميم يذكر سوى الصيانة العادية البسيطة، ولذلك تصدعت وتشققت جدران وأسقف عدد من المساجد ومنها مسجد يافا الكبير ومسجد حسن بك.

جـ ـ أعمال الترميم خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٠):

لقد انجز في هذه الفترة أعمال ترميم كبيرة في القدس والخليل ويافا، رغم الاحتلال الاسرائيلي. وتم هذا الترميم عن طريق مؤسسات أردنية رسمية وهي: لجنة اعمار المسجد الأقصى المبارك، وقسم الآثار في القدس التابع لوزارة الأوقاف الاردنية، ومركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس التابع للجامعة العربية ومركزه عمان. وفيما يلي أهم هذه الأعمال:

١ ـ المسجد الأقصى المبارك:

بدأ اعمار المسجد الأقصى المبارك بعد الحريق الاسرائيلي بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢١ واستمر لغاية عام ١٩٩٠، وشمل اعادة بناء الجزء المهدوم على أثر الحريق والبالغ مساحته (١٥٠٠م²) من أصل المساحة الاجمالية للمسجد والبالغة (٤٥٠٠م²) تقريباً، كما شمل تركيب أعمدة رخامية جديدة، وترميم القبة الخشبية الداخلية المزخرفة بالجبص وأوراق الذهب والكتابات الاسلامية، وازالة صفائح القبة الخارجية الألمنيوم، وتركيب صفائح جديدة من الرصاص، وتصفيح سقف المسجد الأقصى بالرصاص، وصنع وتركيب حوالي خمسين نافذة كبيرة من الخشب والزجاج الملون والجبص المحفور، وتركيب لوحات سورة الاسراء على الواجهة الجنوبية بطول (٢٣ متراً) من الفسيفساء المذهبة، واعادة انشاء زخرفة مسجد عمر ومحراب زكريا ومقام الاربعين، وتركيب رخام جديد بدلاً من الرخام المحترق على الجدران الداخلية. ولم يبق سوى اعادة صنع منبر صلاح الدين الذي احترق بالكامل، وقد تم تحضير المخططات الزخرفية المساعدة على اعادة صنع المنبر.

٢ ـ تم تحضير أربعة عطاءات لترميم مبنى الصخرة المشرفة وهي:

أ ـ ازالة القبة الألمنيوم الخارجية التالفة والتي تشققت وأخذت مياه المطر تتسرب من خلالها الى الداخل وتركيب قبة جديدة من النحاس ذهبي اللون (مخلوط النحاس مع الزنك بنسبة ٩:١).

ب ـ ازالة الصفائح الألمنيوم المتشققة عن سقف مبنى القبة، والتي تتسرب منها مياه المطر الى الداخل، وكذلك ازالة الجمالونات الألمنيوم وتركيب جمالونات خشبية وصفائح جديدة من الرصاص.

ج ـ تركيب شبكة إنذار وإطفاء للحريق.

د ـ ازالة الرخام عن الجدران الخارجية للمبنى والذي تأثر بفعل صدأ المرابط التي تفاعلت مع المونة والرخام، وتركيب رخام جديد لجميع الجدران الخارجية الثمانية مع استعمال مرابط لا تتفاعل مع المونة.

وتم طرح واحالة العطائين (أ،جـ)، ولكن العمل توقف بسبب الحالة السياسية الراهنة التي بدأت بالانتفاضة ثم حرب الخليج.

٣ ـ تم ترميم عدد من المدارس التاريخية في القدس وازالة حالة الخطورة عنها ومنها:

المدرسة الكيلانية، المدرسة الجوهرية، المدرسة الاشرفية، المدرسة اللؤلؤية، المدرسة المزهرية، المدرسة السعدية، المدرسة الطشتمرية، المدرسة الغادرية، المدرسة المنجكية.

٤ ـ تم ترميم عدد من المعالم التاريخية في داخل الحرم الشريف ومنها:

المتحف الاسلامي، سبيل قايتباي، القبة النحوية، الباب الذهبي، قبة السلسلة (وبقيت أعمال القاشاني)، ضريح المغفور له الشريف الحسين بن علي، تبليط الساحات بالحجر، بعض المصاطب، قبة سليمان، قبة يوسف.

٥ ـ تم ترميم سوق القطانين الذي يتعامد مع السور الغربي للحرم الشريف وأعيدت فيه حوالي خمسين دكاناً لبيع التحف الشرقية للسواح، ولكن السلطات الاسرائيلية منعت السواح من المرور في ذلك السوق، مما اضطر أصحاب الدكاكين الى اقفالها.

٦ ـ تم ترميم معالم تاريخية عديدة في داخل القدس القديمة منها:

رباط كرد، رباط بايرام جاويش، خان السلطان، واعدت الخطط الفنية لترميم عدد آخر من المعالم الاسلامية، الا ان الأحوال السياسية والوضع المالي لم تسمح بالاستمرار.

٧ ـ تم ترميم سقف مسجد الخليل ابراهيم عليه السلام في مدينة الخليل واستبدلت بعض صفائح الرصاص التالفة بأخرى جديدة، وذلك رغم احتلال السلطات الاسرائيلية للمسجد.

٨ ـ تم ترميم مئذنة مسجد حسن بك في يافا وسقف قاعة الصلاة، ولا يزال بعض أجزائه الأخرى بحاجة الى ترميم.

وهناك عدد كبير من المعالم الأثرية في القدس وعكا وصفد واللد والرملة وغزة وأريحا ويافا بحاجة الى الصيانة والترميم، وتقف السلطات الاسرائيلية عائقاً أمام ذلك بهدف تهويد مدن فلسطين وطمس المعالم الأثرية والمعمارية والدينية الاسلامية فيها.

الهيئات العاملة في صيانة وترميم المقدسات الاسلامية في فلسطين المحتلة:

ان المسؤولية القانونية والادارية والفنية لدائرة الأوقاف في القدس ولجنة اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة التي كانت مهيمنة قبل احتلال القدس عام ١٩٦٧، ما زالت قائمة الى حد ما حتى اليوم. وقامت هاتان الهيئتان بواجبهما لصيانة وترميم مقدسات القدس الشريف وبعض المقدسات

الأخرى بشكل محدود، في الخليل ويافا، بسبب سيطرة السلطات المحتلة بشكل تام على مقدسات مدن فلسطين المحتلة من خلال وزارة الاديان الاسرائيلية.

وقد نفذت أعمال الصيانة والترميم، في القدس خاصة، خلال ثلاثة وعشرين عاماً، تحت مظلة وزارة الأوقاف الاردنية ولجنة اعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة. ولم تسمح السلطات المحتلة لغير هاتين الهيئتين بالقيام بأي عمل مهما كان من أجل حماية المقدسات في الأرض المحتلة.

لقد كانت مهمة دائرة الأوقاف في القدس وقسم الآثار التابع لها تنفيذ أعمال الصيانة والرميم للمعالم الأثرية والتاريخية في القدس الشريف، باستثناء المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة والآثار التاريخية الأخرى داخل الحرم الشريف، حيث كان اعمار وترميم هذه المعالم من مسؤولية لجنة الأعمار المذكورة.

وقد أسست الجامعة العربية مركزاً في عمان باسم (مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس الشريف) على أثر قرار وزارة الاسكان العرب في اجتماع الجزائر سنة ١٩٨٢، ويدير هذا المركز مجلس ادارة برئاسة مساعد أمين عام الجامعة العربية للشؤون الاقتصادية، ويقوم بدراسة الخطط الفنية لترميم آثار القدس قبل تنفيذ العمل من قبل قسم الآثار التابع لدائرة أوقاف القدس. وقد تجمد عمل هذا المركز في السنوات الأخيرة بسبب الظروف السياسية والوضع المالي للجامعة العربية.

ويقدّر مجموع الانفاق منذ عام ١٩٦٧ والى عام ١٩٩٠ على ترميم المقدسات الاسلامية في القدس الشريف بحوالي (سبعة ملايين دولار) دفعت من الجهات الآتية:

بالدولار:

٥,٤٠٠,٠٠٠	الخزينة الاردنية
٤٦٠,٠٠٠	الجامعة العربية
٧٥٠,٠٠٠	المؤتمر الاسلامي عن طريق اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة
١٠٠,٠٠٠	اليونيسكو
١٠٠,٠٠٠	سلطنة عمان
١٠٠,٠٠٠	منظمة العواصم والمدن الاسلامية
٢٥,٠٠٠	منظمة المدن العربية
١٥,٠٠٠	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
٦,٩٥٠,٠٠٠	

وقد انطلقت أصوات كثيرة من بعض الدول العربية معلنة بأنها ستساهم في صيانة المقدسات الاسلامية في الوطن المحتل، ولكن تلك الأصوات لم تترجم الى أدنى قدر من العمل الفعلي، رغم ان ما تحتاجه المقدسات والآثار التاريخية الاسلامية في الوطن المحتل هو مبلغ متواضع اذا ما قيس بما ينفق

من بعض الدول العربية على المشاريع الترفيهية. وقد تم تقدير كلفة صيانة وترميم المقدسات والمعالم التاريخية الاسلامية في القدس الشريف بمبلغ (ثلاثين مليون دولار) حسب أسعار عام ١٩٩٠.

لقد تم في عدة ندوات ومؤتمرات اقتراح انشاء صندوق خاص، عربي اسلامي، لدعم الحفاظ على المقدسات والمعالم التاريخية في الأرض المحتلة، وكان آخرها في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الرباط (في لجنة القدس) عام ١٩٩٠، ولكن شيئاً لم ينفّذ من ذلك الى الآن. كما تم اقتراح اقامة معرض متنقل للقدس الشريف على مستوى عالمي منذ عدة سنوات، ووضعت عناصر وتفاصيل هذا المشروع في المؤتمر الاسلامي لبيت المقدس، بقصد تعريف الشعوب بالقدس الشريف ومعالمها التاريخية والدينية، وحثهم على المساهمة في حماية هذه المقدسات والمعالم، الا أن أية خطوة عملية لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ لم تنفذ حتى الآن..

ان المعالم الدينية والتاريخية في الوطن المحتل تجابه تحدٍ صهيوني متعسف، وعلى العالم العربي والاسلامي ان يجابه هذا التحدي بتحدٍ مقابل لتفويت الفرصة على النظام الصهيوني من تنفيذ مآربه لتهويد الوطن المحتل بالكامل.

القدس.. وقرارات الأمم المتحدة

باسمة الجزايري

تعتبر القدس (مدينة السلام) احدى أقدم مدن الأرض في العصر التاريخي، إذ ترجع نشأتها إلى عام (٣٠٠٠)ق.م، وهي المدينة المقدسة لاتباع الديانات السماوية الثلاث: اليهود والنصارى والمسلمين، لذلك كانت قبلة العالم، ومحط أنظار البشرية جمعاء، وموضع اهتمامها لمئات السنين.

لقد تعرضت القدس خلال تاريخها الطويل لأحداث ونكبات أدت إلى هدمها وإعادة بنائها ثماني عشرة مرة في التاريخ، ومن الغريب أنها كانت تخرج من كل محنة أعظم وأكبر من سائر اسلافها، وكأنها تنمو وتزدهر وتزداد رسوخاً وأصالة كلما عظم مصابها وتفاقمت محنتها، ولعل ذلك دليلاً على إصرار المدينة المقدسة على البقاء والاستمرارية، وهو إصرار لم يسبق له مثيل[1].

ونكبت القدس، ولا تزال، بالنصيب الأوفر من الأطماع الصهيونية، واستهدفت المخططات الصهيونية منذ البداية تطويق المدينة من مختلف جهاتها بغية الاستيلاء عليها، باعتبارها الرمز الذي ألهب خيالات الصهيونيين الذين أطلقوا العنان لأطماعهم في تهويدها.

وتتميز الأطماع الصهيونية في القدس بطابع ديني خاص، فهي بنظرها ليست عاصمة داود وسليمان السياسية فحسب، وإنما هي العاصمة الدينية التي لا يمكن للاله أن يستقر أو يعبد إلا فيها، لذلك فإن إعادة صهيون واجب ديني عند اليهود، وفي قول ينسب إلى بن غوريون (لا معنى لفلسطين بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل[2]). وهكذا، كان أستيطان القدس من أهم ركائز الدعوة الصهيونية، كما كانت أطماع الحركة الصهيونية بالقدس جزءاً من المخطط الصهيوني الشامل الذي جرى تنفيذه على مراحل منذ نهاية القرن التاسع عشر.

ومنذ عام ١٩٤٧، وحتى الآن، لا تزال القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس كقضية ناجمة عنها، تحتل أهمية خاصة في الأمم المتحدة التي أصدرت عدداً كبيراً من القرارات المتعلقة بها. وإننا اذ نورد أبرز القرارات الخاصة بالقدس فإننا نذكرها على سبيل العرض دون البحث في مشروعيتها أو اختصاص هذه الهيئات او حتى فشلها في تنفيذ أي من هذه القرارات.

وقد حاولنا في هذا العرض، أن نختار أهم القرارات المتعلقة بالقدس، والصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والمنظمات الدولية الأخرى، كاليونسكو، ومجلس الوصاية، وصنفنا هذه القرارات حسب تواريخ صدورها عن الهيئات المذكورة، وقد أوردنا بعضها بنصها الحرفي، ولخصنا بعضها الآخر، أو جزءاً من هذا البعض.

□□□

قرار الجمعية العامة رقم ١٨١

بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

رأى قرار التقسيم فيما يتعلق بالقدس (الجزء الثالث من القرار) ما خلاصته[٣]:

يقام في القدس نظام حكم دولي خاص تديره الأمم المتحدة من خلال مجلس وصاية يقوم بمهمات السلطة الادارية، واشار الى أن حدود القدس هي بلدية القدس والقرى المحيطة بها، بحيث تكون (أبوديس) اقصاها شرقاً، و(بيت لحم) أقصاها جنوباً، و(عين كارم) أقصاها غرباً، وتكون (شعفاط) أقصاها شمالاً.

وأوصى القرار بأن يتضمن النظام الأساسي الذي سيضعه مجلس الوصاية عدة أحكام، منها أن تقوم السلطة الادارية بحماية المصالح الروحية لجميع الاديان، وحفظ الأمن، وتعزيز التعاون، واحترام العادات والتقاليد لجميع فئات السكان، وأن يعين المجلس حاكماً للقدس من غير الدولتين القائمتين في فلسطين، وأن تتمتع المدينة ووحداتها بسلطات واسعة من الحكم المحلي، وأن تجرد القدس من السلاح ويعلن حيادها، وتقام فيها سلطة شرطة من خارج المدينة، وأن ينتخب السكان مجلساً تشريعياً له سلطات التشريع وفرض الضرائب، وينشأ جهاز قضاء مستقل، وتدخل المدينة ضمن الاتحاد الاقتصادي لفلسطين، وتضمن حرية المرور والوصول والاقامة في المدينة لسكان الدولتين، وتعتبر اللغتان العربية والعبرية لغتان رسميتان، ويصبح جميع سكان القدس مواطنين على أساس الأمر الواقع، ما لم يختاروا التوطن في دولة أخرى.. ويضمن للسكان التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية دون تمييز، ويحترم قانون الأسرة والأحوال الشخصية، ويكفل التعليم لجميع الفئات، وتؤمن حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وتضمن حرية العبادة، وتصان الأماكن المقدسة. ونص القرار على أن يدوم هذا النظام عشر سنوات، يعيد مجلس الوصاية بعدها النظر فيه، ويجري التعديلات التي يراها، كما يمكن أن تطرح هذه التعديلات على استفتاء عام.

قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (الدورة الاستثنائية ٢)

بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٤

تعيين الوسيط الدولي[٤]

في هذا القرار تخول الجمعية العامة وسيطاً تابعاً للأمم المتحدة في فلسطين، تختاره لجنة من الجمعية العامة، سلطة القيام بعدد من المهمات من بينها: تأمين حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وتشجيع ايجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع فلسطين، والتعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التي عينها مجلس الأمن، وتأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم. وأن يرفع تقارير شهرية عن تقدم أعماله.

قرار مجلس الأمن رقم ٤٦

بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٧

الدعوة الى وقف العمليات العسكرية في فلسطين

يدعو القرار جميع الأشخاص والمنظمات في فلسطين، وخاصة الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية، أن تتخذ حالاً، دون إجحاف بحقوقها ومطالبها ومواقفها، وكمساهمة منها في المنفعة العامة والمصالح الدائمة لفلسطين، عدداً من الاجراءات منها: الامتناع عن أي عمل يعرض للخطر سلامة الأماكن المقدسة في فلسطين، وعن اي عمل قد يعترض الوصول الى جميع المزارات والمعابد لغرض العبادة من قبل أولئك الذين لهم حق مثبت في زيارتها والعبادة فيها.

قرار الجمعية العامة رقم ١٨٥ (الدورة الاستثنائية - ٢)

بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٦

الطلب الى مجلس الوصاية دراسة إجراءات لحماية مدينة القدس وسكانها

إن الجمعية العامة، إذ تعتبر حفظ النظام والأمن في القدس مسألة ملحة تعني الأمم المتحدة ككل، تقرر أن تطلب من مجلس الوصاية أن يدرس مع سلطة الانتداب والأطراف المعنية، الاجراءات الملائمة لحماية المدينة وسكانها، وأن يرفع الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن اقتراحات بهذا الشأن.

مشروع برنادوت - ١٩٤٨/٦/١١

بعد أن قرر مجلس الأمن الدولي قبول اقتراح الكونت برنادوت بوقف القتال بموجب هدنة مدتها أربعة أسابيع ابتداء من ١٩٤٨/٦/١١، ووقف القتال فعلاً، قام الكونت برنادوت بإجراء اتصالات مع

الأطراف المعنية، وقدم اقتراحات لمجلس الأمن الدولي تضمنت في ملحق التقرير بنداً يقترح ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية، ومنح الطائفة اليهودية استقلالاً ذاتياً لادارة شؤونها، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة فيها[٥].

إلا أن جامعة الدول العربية رفضت المقترحات، كما رفضها الاسرائيليون، فعدل الكونت برنادوت تقريره، وقدم تقريراً نهائياً الى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. نشر في باريس في ١٩٤٨/٩/٢٠، تضمن اقتراحاً نهائياً حول القدس، يقضي بوجوب وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة على أن يعطى للعرب واليهود فيها أكبر مدى من الادارة المحلية، وعلى أن تضمن حرية العبادة، وزيارة الأماكن المقدسة لمن يرغب في زيارتها.

قرار مجلس الأمن رقم ٥٤

بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٥

أمر الأطراف بالامتناع عن القيام باعمال عسكرية أخرى
والايعاز للوسيط بمواصلة جهوده من أجل نزع السلاح من القدس

وفيه يعطي مجلس الأمن تعليماته الى الوسيط ليواصل جهوده من أجل نزع السلاح من مدينة القدس، دون إجحاف بمستقبل وضع القدس السياسي، وليؤمن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في فلسطين وحماية الوصول اليها.

ويأمر، كقضية ذات ضرورة ملحة وخاصة، بوقف إطلاق النار فوراً، ودون أي شروط، في مدينة القدس، بحيث يصبح نافذ المفعول بعد أربع وعشرين ساعة من وقت اتخاذ هذا القرار، ويعطي تعليماته إلى لجنة الهدنة لتتخذ أية خطوات ضرورية لتنفيذ وقف اطلاق النار هذا.

قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة - ٣)

بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١

انشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير اخضاع القدس
لنظام دولي دائم وتقرير السماح للاجئين
بالعودة الى وطنهم

وجاء في القرار أن الجمعية العامة:

تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول اليها وفقاً للحقوق القائمة والممارسة التاريخية، ووجوب إخضاع الترتيبات

المعمولة لهذه الغاية لاشراف الأمم المتحدة الفعلي، ويتوجب على لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة الى السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في بقية فلسطين، والوصول الى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة[٦].

- تقرر أنه نظراً لارتباط منطقة القدس مع ديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية (يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم - بما فيها المنطقة المبنية في موتسا -، وأبعدها شمالاً شعفاط (يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى)، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

- تدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع سلاح مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

وإن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالادارة الموقتة لمنطقة القدس.

- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

قرار مجلس الوصاية رقم ١١٤ (الدورة الاستثنائية - ٢)

بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠

دعوة اسرائيل الى إبطال نقل بعض
الدوائر والوزارات الى القدس[٧]

نص القرار:

إن مجلس الوصاية،

إذ يساوره القلق من نقل بعض الوزارات والدوائر المركزية في حكومة اسرائيل الى القدس، وإذ يعتبر

أن مثل هذا العمل يتجاهل ويتعارض مع أحكام الفقرة (٢) من قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ (الدورة ٤) الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩[٨].

١ ـ يرى أنه من الأرجح أن عمل حكومة اسرائيل سيؤدي الى جعل تنفيذ نظام القدس الذي عهد به الى المجلس بموجب قرار الجمعية العامة الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩ أكثر صعوبة.

٢ ـ يطلب من رئيس مجلس الوصاية:

أ ـ أن يدعو حكومة اسرائيل الى تقديم بيان خطي حول المسائل التي تناولها هذا القرار والى إلغاء تلك الاجراءات والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩.

ب ـ أن يبقى على صلة وثيقة بتطورات الأمور في القدس حينما لا يكون المجلس منعقداً.

٣ ـ يطلب من الأمين العام إيصال هذا القرار فوراً إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

قرار مجلس الوصاية رقم ١١٨ (الدورة ٦)
بتاريخ ١٩٥٠/٢/١١

دعوة اسرائيل والأردن الى ابداء رأيهما في تعديل مشروع نظام القدس

نص القرار:

إن مجلس الوصاية، وقد قرر الشروع فوراً في تنقيح مشروع نظام مدينة القدس الذي أعده المجلس سنة ١٩٤٨ وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ (٤) الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩،

وإذ يرى أن الدولتين اللتين تحتلان المنطقة ومدينة القدس حالياً لم تطلعا المجلس رسمياً حتى الآن على رأيهما في المهمة التي أناطتها به الجمعية العامة.

يقرر أن يدعو دولة اسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية إلى إيفاد ممثلين مفوضين لحضور اجتماع المجلس بغية نقل رأي كل من حكومتيهما حول تعديل نظام مدينة القدس وتنفيذه.

قرار مجلس الوصاية رقم ٢٣٤ (الدورة ٧)
بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٤

ملاحظة عدم استعداد الأردن واسرائيل للتعاون من أجل تنفيذ نظام القدس

وفيه يقرر المجلس أنه: لم يتسلم جواباً من المملكة الأردنية الهاشمية وتسلم تعبيراً عن وجهة نظر حكومة اسرائيل، اتضح من خلال ذلك أن كلتا الحكومتين غير مستعدتين للتعاون على تطبيق النظام كما أقره مجلس الوصاية.

قرار مجلس الأمن رقم ١٢٧
بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٢

توجيه كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة ليقوم بتنظيم النشاطات بين الخطوط الفاصلة في القدس والطلب الى اسرائيل الكف عن أعمالها في المنطقة

في هذا القرار يعطي المجلس توجيهاته الى كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في فلسطين ليقوم بتنظيم النشاطات في المنطقة، وأنه ما لم يحصل اتفاق متبادل، يجب الا يسمح للاسرائيليين، باستعمال أملاك عربية، والا يسمح للعرب استعمال أملاك اسرائيلية، كما يعطي توجيهاته الى كبير المراقبين ليجري مسحاً لوثائق الملكية بقصد تحديد الملكيات في المنطقة، ويوافق على توصية كبير المراقبين بالوكالة بتعليق النشاطات في المنطقة المماثلة لتلك التي بادر بها الاسرائيليون في ١٩٥٧/٧/٢١، الى أن يحين الوقت الذي يكون قد تمت فيه عملية المسح ووضعت الترتيبات لتنظيم النشاطات في المنطقة كما يدعو طرفي اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية ـ الأردنية إلى منع جميع القوات المشار إليها في المادة (٣) من اتفاقية الهدنة من اجتياز خطوط الهدنة الفاصلة، وإلى نقل أو هدم جميع تسهيلاتها وإنشاءاتها العسكرية في المنطقة.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥)
بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤[٩]

دعوة اسرائيل الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل

نص القرار:

إن الجمعية العامة، إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير مركز المدينة:

١ ـ تعتبر أن تلك التدابير غير صحيحة.

٢ ـ وتطلب إلى اسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فوراً عن اتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

٣ ـ تطلب من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار، وذلك في غضون اسبوع على الأكثر من تنفيذه.

قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢
بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٨[١٠]

دعوة اسرائيل الى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس

وفيه يلاحظ المجلس أنه منذ تبني قراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ ورقم ٢٢٥٤ فقد اتخذت اسرائيل المزيد من الاجراءات والأعمال التي تتنافى مع هذه القرارات، وإذ يؤكد رفضه الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية يعتبر أن جميع الاجراءات الادارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس، ويدعو اسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الاجراءات وأن تمتنع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير وضع القدس.

قرار اليونيسكو رقم ٣٤٣، ٣/ 15 C
بتاريخ تشرين الأول/ تشرين الثاني (اكتوبر/ نوفمبر) ١٩٦٨[١١]

دعوة إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً في القدس القديمة

وفيه يوجه مؤتمر اليونيسكو العام إلى اسرائيل نداء دولياً ملحاً، يدعوها فيه إلى:

- أن تحافظ بكل دقة على كافة المواقع أو المباني وغيرها من الممتلكات الثقافية، ولاسيما في مدينة القدس القديمة.
- أن تمتنع عن أي عملية عن عمليات الحفريات أو أي عملية لنقل هذه الممتلكات أو تغيير معالمها أو ميزاتها الثقافية والتجارية.

قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١
بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٩

ملاحظة الغضب العالمي الذي سببه عمل تدنيس المسجد الأقصى ودعوة اسرائيل إلى إلغاء جميع الاجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس

خلاصة القرار:

إن مجلس الأمن، إذ يعبر عن حزنه للضرر البالغ الذي ألحقه الحريق بالمسجد الأقصى المقدس في

القدس يوم ٢١/٨/١٩٦٩ تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي، وإذ يدرك الخسارة التي لحقت بالثقافة الانسانية، وقد استمع الى البيانات التي ألقيت في المجلس والتي تعكس الغضب العالمي الذي سببه عمل التدنيس في أحد أكثر معابد الانسانية قداسة، وإذ يعترف بأن أي تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة أو المباني أو المواقع الدينية في القدس، وأن أي تشجيع أو تواطؤ للقيام بعمل كهذا يمكن أن يهدد بحدة الأمن والسلام الدوليين، يقرر أن العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى يؤكد الحاجة الملحة الى أن تمتنع اسرائيل عن خرق القرارات المذكورة أعلاه (قراري المجلس ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩))، وقراري الجمعية العامة ٢٢٥٣ (١٩٦٧)، ٢٢٥٤ (١٩٦٧)) وأن تبطل جميع الاجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس. وهو يدعو اسرائيل إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاق جنيف (٣٥٠) وبالقانون الدولي الذي نظم الاحتلال العسكري، ويدين فشل اسرائيل في الالتزام بالقرارات المذكورة أعلاه ويدعوها إلى تنفيذ نصوص هذه القرارات، كما يكرر تأكيد الفقرة السابقة من القرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) القائلة انه في حال إجابة اسرائيل سلباً أو في حال عدم إجابتها على الاطلاق، سيعمد مجلس الأمن إلى الاجتماع دون عائق لينظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها في هذا الشأن.

قرار اليونسكو ٤،٣،١،١/ 83 EX
بتاريخ ١٩٧٠

إدانة حريق المسجد الأقصى

نص القرار:

إن المجلس التنفيذي،

١ ـ وقد أحزنه كثيراً الضرر الواسع الذي ألحقه بالمسجد الأقصى المقدس في القدس تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي، حريق مفتعل في ٢١/٨/١٩٦٩[١٢].

٢ ـ وإذ يدرك الخسارة التي مني بها تراث البشرية الحضاري.

٣ ـ وقد استمع إلى بيانات ألقيت أمام المجلس تشهد على السخط العالمي الذي أثاره هذا العمل المدنس للمقدسات.

٤ ـ يدين الحريق الاجرامي للمسجد الأقصى كما يدين جميع المسؤولين عنه.

قرار اليونيسكو رقم ٤،٣،١/ 88 EX
بتاريخ ١٩٧١

دعوة اسرائيل الى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً الأماكن الدينية الاسلامية والمسيحية في القدس القديمة

في هذا القرار يدعو المجلس التنفيذي لليونيسكو اسرائيل بإلحاح إلى:

أ - أن ترى أن الاجراءات اللازمة قد اتخذت للحفاظ بدقة على جميع المواقع والأبنية والممتلكات الثقافية الأخرى وخاصة في البلدة القديمة بالقدس.

ب - أن تمتنع عن أية حفريات أثرية، ونقل أية ممتلكات مماثلة أو إحداث اي تغيير لظاهرها او خصائصها الحضارية أو التاريخية وخاصة المواقع الدينية المسيحية والاسلامية.

جـ - ان تتمسك بدقة بأحكام الميثاق والقرارات المشار إليها سابقاً.

ويدعو المجلس المدير العام ليكفل وجود اليونيسكو في القدس بشكل يؤمن تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بهذا الخصوص بكفاءة.

ويدعو بعد ذلك المدير العام ليقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار للمجلس التنفيذي في مؤتمره التاسع والثمانين.

قرار مجلس الامن رقم ٤٧٦
بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠

أعاد تأكيد الحاجة الماسة إلى وضع حد للاحتلال الطويل الأمد للأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وكرر تأكيده بأن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل والتي غيرت الطابع الجغرافي والديمغرافي والتاريخي لمدينة القدس ومركزها باطلة ولاغية ويجب نقضها. ودعا على وجه السرعة استعجال اسرائيل إلى أن تتقيد بهذا القرار وبقرارات مجلس الامن السابقة وأن تكف فوراً عن مواصلة السياسة والتدابير التي تؤثر على طابع مركز مدينة القدس وأكد من جديد تصميمه، في حالة عدم امتثال اسرائيل لهذا القرار، على بحث طرق ووسائل عملية، تتفق والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار.

قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥
بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

كرر تأكيده على أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي والديمغرافي في القدس ليس له أي صحة قانونية، ودعا حكومة اسرائيل إلى التوقف على وجه السرعة عن إنشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. وطلب من جميع الدول الا تقدم أية مساعدة إلى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة.

قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨
بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠

ندد بشدة بسن اسرائيل (القانون الأساسي)[٩] المتعلق بالقدس، ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأكد أن سن هذا القانون الأساسي من جانب اسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وقرر أن كل التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

والتي غيرت أو تتوخى تغيير طابع مدينة القدس، وبخاصة القانون الأساسي، تعتبر لاغية، وطلب إلى:

أ - جميع الدول الأعضاء أن تقبل هذا القرار.

ب - الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

يتضح مما سبق أن قضية القدس قد عرضت على الأمم المتحدة، وصدر عدد كبير من القرارات بشأنها، إلا أن هذه القرارات بقيت حتى الآن دون تنفيذ. فالجمعية العامة فشلت في استرجاع الحقوق الفلسطينية، أما تأكيدات مجلس الأمن الدولي وتنديداته وتحذيراته بل وحتى تهديداته فقد بقيت حبراً على ورق، بل وفقدت مصداقيتها، وتجاهلتها اسرائيل ضاربة بالقانون الدولي، والمنظمة الدولية عرض الحائط، كما لو تؤد قرارات اليونيسكو، رغم العبارات القاسية التي صيغت بها، الفائدة المرجوة.

الهوامش:

(١) **القدس**، سلسلة المدن الفلسطينية، ص١٣.

(٢) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس. بيروت، ١٩٩٠.

(٣) قدر عدد سكان القدس عام ١٩٤٧ بنحو ١٦٤,٥٠٠ نسمة. وأدت عمليات الاستيطان الاسرائيلي وتدفق الهجرة زمن الانتداب البريطاني الى رفع نسبة «ملكية» اليهود للأراضي الفلسطينية في القدس من حوالي ٤٪ عام ١٩١٨ إلى حوالي ١٤٪ في آخر عهد الانتداب.

(٤) والمعني هو الكونت برنادوت.

(٥) قتل الكونت برنادوت في ١٩٤٨/٩/١٧.

(٦) المعروف أن المشروع الذي انتهت إليه لجنة التوفيق يأخذ بالأمر الواقع في مدينة القدس، حيث يعهد للادارة العربية والادارة اليهودية بإدارة الجزء الواقع تحت يدي كل منهما، على أن لا يعترف للعرب أو لليهود بالحق في أن يتخذوا من مدينة القدس عاصمة لهم. وقد انتهى هذا المشروع إلى رفض العرب واليهود له، كما رفضته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٩/١٢/٩ لخروجه عن فكرة التدويل الأصلية التي تشمل منطقة القدس بكاملها.

(٧) أعلن الكنيست الاسرائيلي في ١٩٤٩/١٢/٥ بياناً جاء فيه (ان القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل)، وأعلن بن غوريون رئيس الوزراء آنذاك في هذا الصدد: أن توصيتي الأمم المتحدة السابقتين بشأن التدويل، وهما التوصيتان المتخذتان في ١٩٤٧/١١/٢٩، و١٩٤٨/١٢/١١، لم تعد لهما قوة إلزامية بعد ان فشلت الأمم المتحدة في تنفيذهما.

(٨) وهو يعيد التأكيد على وجوب تدويل القدس، كما يؤكد على قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩.

(٩) أصدر البرلمان الاسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٢٧ قراراً على شكل إضافة فقرة إلى قانون الادارة والنظام لسنة ١٩٤٨ تخول حكومة اسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة اسرائيل ضمها إلى أرض اسرائيل، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدر وزير داخلية سلطات الاحتلال الاسرائيلي أمراً آخر ضم فيه الأراضي التي كانت تحت الاشراف الأردني إلى حدود بلدية القدس، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ أصدر جيش الدفاع الاسرائيلي أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس العربي. وقد نفذت السلطات العسكرية الاسرائيلية هذه القرارات والأوامر بشدة، فاستولت على جميع ممتلكات الحكومة الأردنية، وألغت جميع القوانين الأردنية واستعاضت عنها بالقوانين والأنظمة الاسرائيلية، فاعترض الفلسطينيون والحكومة الأردنية على هذه القرارات وأوصلوا شكواهم إلى هيئة الأمم المتحدة فأصدرت هذا القرار، والقرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٤ الذي يؤكد هذا القرار، كما يؤكد قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ تاريخ

١٩٤٧/١١/٢٩.

(١٠) تم تاكيد هذا القرار بقرار آخر لمجلس الأمن تحت رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣، وبقرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٥.

(١١) قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعمليات اعتداءات غير شرعية بحجة الكشف عن التاريخ اليهودي وهيكل سليمان، وذلك بالقيام بحفريات في أماكن متعددة في الأحياء العربية المصادرة داخل السور، وبخاصة المناطق الملاصقة للحائط الجنوبي والحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، بهدف تصديع ما فوقها من ابنية حضارية ودينية وسكنية وتجارية، والتسبب في انهيارها، وإجلاء أهلها وسكانها وطمس معالمها وتهويدها.

(١٢) كشف المهندسون العرب الذين انتدبتهم الهيئة الاسلامية في القدس أن الحريق قد شب بفعل فاعل في موقعين، وكان الاول عند منبر صلاح الدين الفني التاريخي فأتى عليه برمته، والثاني عند السطح الشرقي الجنوبي للمسجد فأتى على سقف ثلاثة أروقة وعلى جزء كبير من هذا القسم من المسجد.

(١٣) اقر البرلمان الاسرائيلي بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠ قانوناً يقضي بجعل القدس الموحدة عاصمة اسرائيل إلى الأبد ومقراً لبرلمانها ولرئيس دولتها ولمحكمتها العليا.

المصادر:

(١) **الموسوعة الفلسطينية**. القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، بيروت ١٩٩٠.

(٢) يحيى الفرحان، **قصة مدينة «القدس»**، سلسلة المدن الفلسطينية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

(٣) سامي مسلم، **قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات، ابو ظبي، بيروت ١٩٧٣.

(٤) تريز حداد، **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٨**، عمان ١٩٨٨.

(٥) **وثائق فلسطينية**، اصدار دائرة الثقافة منظمة التحرير الفلسطينية، تونس ١٩٨٠.

القدس في القرارات والمشاريع الدّولية

كان للقدس وما يزال مكانة متميّزة، في إطار القضية الفلسطينية، وفي إطار الكفاح الفلسطيني ضد المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، منذ مطلع هذا القرن وحتى الآن.

ومن المفارقات المحيطة بهذه القضية، على الصعيدين التاريخي والنضالي، هو موقع القدس المتميز والمركزي بالنسبة لطرفي الصراع، وفي هذا الصدد يقول بول لالر: «إن للجماعتين كليهما مطاليب تاريخية ودينية في القدس الشرقية، كما أن لها أهميتها الاستراتيجية، كصلة وصل بين شمال الضفة وجنوبها».

«إن قضية القدس الشرقية والمستوطنين اليهود فيها فريدة في صعوبتها»[1].

وعلى هذا الأساس، فقد احتلت مدينة القدس حيزاً متميزاً في كافة القرارات الدولية، وفي كافة المشاريع التي تطرح لتسوية الصراع العربي ـ «الاسرائيلي».

وينبغي التنويه الى أن هذه المكانة المتميزة لمدينة القدس في القرارات والمشاريع الدولية، ومنذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، لم تكن تنطلق من رؤية موضوعية ومبدئية قائمة على حق العرب في أرضهم ووطنهم، ومن ضمنها القدس، بقدر ما كانت تنطلق من اعتبارات الأمر الواقع، المتمثل في الاعتراف المتحيز للمجتمع الدولي، في أغلب الأحيان، بحق «اسرائيل» في الوجود، وبمصالحها أو ما يسمى «حقوقها» في القدس، أسوة بالمصالح والحقوق العربية، الاسلامية والمسيحية، في هذه المدينة المقدسة.

وفي معالجتنا للقرارات والمشاريع التي حاول أن يتقدم بها المجتمع الدولي لحل قضية القدس، في إطار القضية الفلسطينية، سنتلمس، بشكل واضح، استهتار الكيان الصهيوني بجهود المجتمع الدولي هذه، بل وتحديه لتلك الجهود، واستمراره، بالمقابل، في فرض سياسة الأمر الواقع، واقع الاستيطان، والاحتلال، والضم، والتهويد.

وفي مقابل هذه السياسة «الاسرائيلية» المتعنتة وقف المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة ـ الجمعية العمومية ومجلس الأمن ـ والدول الكبرى، مكتوف الأيدي، يردد عبارات «الأسف والقلق» تجاه

الممارسات «الاسرائيلية»؛ وهذه العبارات هي كل ما قدمه المجتمع الدولي في هذا المجال! بينما ظلت «اسرائيل» تسير في طريقها، من دون أن تبدي أدنى اهتمام لهذه القرارات!

وإذا كانت المشاريع والقرارات الدولية قد لحظت ـ بتحيز ظالم ـ المصالح والحقوق المشتركة لطرفي الصراع في هذه المدينة المقدسة، فإنها، ايضاً، طرحت عدة تصورات لحل مشكلة القدس. فطرحت تدويل القدس، حيناً، وإقامة إدارة مشتركة فيها، حيناً اخر، كما طرحت في مجالات أخرى، تقسيمها الى قسمين: شرقية وغربية، ومع ذلك فإنها لم تقر بمبدأ الاحتلال، وحيازة الأراضي عن طريق القوة ـ وهو أضعف الايمان! ـ ولم ترض بأي تغيير في وضع القدس، ولكنها، في الوقت نفسه لم تبذل أي جهد يذكر لتطبيق إرادة المجتمع الدولي، لاجبار «اسرائيل» على الانصياع للقرارات والارادة الدولية. ولذلك ظلت هذه المشاريع والقرارات، حبراً على ورق، أو مجرد توصيات نظرية، تفتقر للآلية والديناميكية اللازمتين لتطبيقها. ومع ذلك، فإن هذه المشاريع والقرارات الصادرة عن المجتمع الدولي تعتبر مصدراً من المصادر القانونية والتاريخية التي تضفي طابعاً شرعياً على عدالة النضال الفلسطيني والعربي، في مواجهة المشروع الصهيوني، بالاضافة الى كونها شكلاً من أشكال التخاطب مع الرأي العام الدولي. وبالأساس، وكما لحظنا في المقدمات السابقة، فإن إستمرار الصراع ضد الكيان الصهيوني، وتمسك العرب بحقهم في فلسطين، وصمود الفلسطينيين في أرضهم ووطنهم، هو ما يمكن أن يخلق الآلية والديناميكية اللازمتين لاجهاض المشروع الصهيوني، في إطار التعاطف الدولي المناسب، الذي يسمح باستعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الوطنية والتاريخية.

وفي هذا المجال، سنحاول معالجة موقع القدس في القرارات والمشاريع الدولية في الاطار التاريخي، ذلك أن هذه القضية تطورت مع تطور القضية الفلسطينية، وتعقّدت مع تعقّدها. وهكذا، يمكن أن نجد تفاوتاً في المعالجة الخاصة لهذه القضية؛ بين مرحلة وأخرى، حيث يمكن ملاحظة ملامح لهذه المعالجة، في المرحلة السابقة على قيام الكيان الصهيوني، في حين أنها تراجعت، الى حدٍ ما، بعد قيامه، ثم عادت الى البروز، بعد احتلال القدس، إثر عدوان حزيران ١٩٦٧، وتبلورت أكثر، في أواخر السبعينات والثمانينات وحتى الآن. وهـذا ما سنلحظه في سياق هذه الدراسة.

أولاً: طروحات التدويل:

طرحت هذه المشاريع إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبيل قيام الكيان الصهيوني. وقد إنطلقت هذه المشاريع من كون القدس مدينة دينية، وذات مكانة قدسية خاصة لدى أصحاب الديانات السماوية الثلاث: الاسلامية، والمسيحية واليهودية. وقد ينظر الى هذه المشاريع بوصفها، من الناحية الظاهرية، مخرجاً من هذه الازمة المستعصية، الا انها، في حقيقة الأمر، تنطوي على غبن كبير للعرب، تجاه حقهم المقدس في أرضهم ووطنهم؛ لانها تتضمن مصادرة هذا الحق تحت يافطة «التدويل»، الذي هو، في حقيقته، انصياع، الى حد ما، للارادة والادعاءات الصهيونية. وعليه، فقد كان من الطبيعي ان يرفض العرب مثل هذه المشاريع، آنذاك، بل وان يقاوموها، لانها تعتبر تمهيداً دولياً بإقامة كيان

صهيوني غريب في فلسطين.

ومن أبرز مشاريع وتدويل القدس، في هذه الفترة، ما طرحته «اللجنة الملكية» في تقريرها حول فلسطين[٢]. حيث اقترحت هذه اللجنة، عام ١٩٣٧، تقسيم فلسطين الى دولتين: عربية ويهودية؛ وقد اقترحت هذه اللجنة أن «توضع القدس وما جاورها تحت إشراف الدولة المنتدبة، للمحافظة على قداستها، وحرية الوصول اليها»[٣]. ولم تلبث بريطانيا أن تراجعت عن مشروعها هذا، بسبب المقاومة العربية له، وبسبب عدم قبوله من قبل الحركة الصهيونية، بالاضافة الى عدم جدية الحكومة البريطانية في تطبيقه. وهكذا، أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض، لعام ١٩٣٩، الذي أعلنت فيه تخليها عن مشروع التقسيم، لصالح قيام دولة فلسطينية، في المستقبل. ولكن تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم وتدويل القدس لم يكن يعني، بأي حال من الأحوال، دفن هذا المشروع أو الغائه، وإنما تحيُّن الظروف الدولية والامكانات الصهيونية الذاتية لاقامة دولة «اسرائيل»، وهذا ما حصل بُعيد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الظروف الدولية مناسبة لقيام مثل هذه الدولة، خاصة بعد تزايد أعداد المستوطنين اليهود في فلسطين، وبوتائر متسارعة وكبيرة، في سنوات الحرب تلك، الأمر الذي وفّر العنصر البشري اللازم لقيام الدولة الصهيونية على جزء من أرض فلسطين.

يذكر أنه في العام ١٩٤٣، تقدم نوري السعيد بمشروع «الكتاب الأزرق»[٤]، بالارتباط مع لندن والقاهرة. وقد نص المشروع على قيام ما سمي بمشروع «الهلال الخصيب»، في حينه. وبالنسبة لوضع القدس، فقد اقترح الكتاب الأزرق «أن تكون مفتوحة أمام المنتسبين الى كافة الأديان».

القدس في «قرار التقسيم»:

ويمكن القول بأن أوضح تصوُّر قد تقدم به المجتمع الدولي تجاه حل وضع القدس، هو ما تضمّنه القسم الثالث من القرار /١٨١/ بشأن تقسيم فلسطين؛ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دروتها المنعقدة بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧.

وبشأن القدس، فقد نصّ قرار التقسيم على اعتبارها منطقة دولية ذات وضع استثنائي، من حيث ادارتها وموظفيها واستقلالها المحلي، ونظامها التشريعي والقضائي، وارتباطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، وحرية العبور والزيارة، وعلاقتها بالدولتين ـ العربية واليهودية ـ واللغات الرسمية فيها، والمواطنة وامتيازاتها؛ وأخيراً وضع الأماكن المقدسة فيها[٥]. وبذلك، فقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتولّى هيئة الأمم المتحدة إدارة مدينة القدس، وأن تعيّن مجلس وصاية، ليقوم بأعمال السلطة الادارية، نيابة عن الأمم المتحدة.

وبالطبع، فقد تضمَّن هذا القرار تجريد مدينة القدس من السلاح، واعتبارها محايدة، مع ضمان حرية العبور اليها بالنسبة لمواطني الدولتين/ العربية واليهودية.

وكما هو معروف، فقد نقضت الحركة الصهيونية القرار ١٨١ الخاص بالتقسيم، ولم تلتزم بحدود الدولة اليهودية، كما نصّ عليها هذا القرار؛ ووضعت يدها، بوسائل القوة والارهاب، على جزء كبير من

الأراضي الفلسطينية المخصصة للدولة العربية. وبالنسبة للقدس، فقد استولت القوات الصهيونية على الجزء الغربي من المدينة، وفرضت بالقوة والأمر الواقع، تقسيم المدينة الى قسمين: يهودي غربي، وعربي شرقي. وبذلك أصبح القرار ١٨١ في ذمة التاريخ، ووثيقة من وثائق الأمم المتحدة، بالاضافة الى كونها شهادة واضحة على تجاهل الكيان الصهيوني لارادة المجتمع الدولي، وشهادة على ضعف مصداقية المجتمع الدولي تجاه تنفيذ قراراته بشأن الصراع العربي - «الاسرائيلي».

ثانياً: تقسيم القدس:

استمر تقسيم القدس، زهاء عقدين من الزمن، أي منذ عام ١٩٤٨ وحتى عدوان حزيران في العام ١٩٦٧. وبالرغم من أن المجتمع الدولي، ممثلاً بالجمعية العمومية للأمم المتحدة، قد عبّر عن موقفه بشأن القدس في القرار ١٨١، وبالرغم من أن هذا القرار قد نصّ على ضرورة تلبية إرادة المجتمع الدولي، كما نصّ بشكل محدّد، على «أن يتخذ مجلس الأمن التدابير المنوه عنها في المشروع لتنفيذه.. وتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين، التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.. وأن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي الى تغيير التسوية التي يهدف اليها هذا القرار، بالقوة، تهديداً للسلم أو قطعاً، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق»[٦]. أي أنه، بالرغم من أن هذه البنود تلقي مسؤولية كاملة على عاتق المجتمع الدولي، الا أن هذه المسؤولية الدولية ظلت في إطار البيانات والمناشدات، وحبيسة المؤتمرات الدولية، ليس الّا!.

وفي هذه المرحلة، تراجعت المشاريع الخاصة بالتسوية، عموماً. وبشكل خاص، فقد تراجعت، ايضاً، المشاريع الخاصة بتسوية وضع القدس. وقد إنحصر الاهتمام الدولي، بالنسبة للقدس، في مجال مطالبة «اسرائيل» بعدم اجراء تغييرات داخل المدينة ، وايضاً، في مجال الانتقال الى الأماكن المقدسة.

فمثلاً، عندما قامت الحكومة «الاسرائيلية» بنقل بعض الدوائر والوزارات الى القدس، دعت الجمعية العمومية الأمم المتحدة، في قرارها رقم ١١٤، الصادر في ١٩٤٩/١٢/٢٠، الى إبطال نقل هذه الدوائر والوزارات. وقد جاء في نصّ القرار المذكور«إن مجلس الوصاية، إذ يساوره القلق من نقل بعض الوزارات والدوائر المركزية في حكومة اسرائيل الى القدس، وإذ يعتبر أن مثل هذا العمل يتجاهل ويتعارض مع أحكام الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣، الدورة (٤)، الصادر في ٩ كانون أول ١٩٤٩: يدعو حكومة اسرائيل الى الغاء هذه الاجراءات والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق تنفيذ قرار الجمعية العامة، الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩»[٧].

أما بالنسبة للدول الكبرى، فقد رفضت الولايات المتحدة، والحكومة الفرنسية، وكذلك الحكومة البريطانية، بالاضافة الى اليابان...الخ هذه التغييرات بالنسبة لوضع القدس، وأبدت هذه الدول تمسكها بمقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن[٨].

وفي العام ١٩٥١، تقدمت «لجنة التوفيق» بشأن فلسطين بمشروع لتسوية الحدود بين «اسرائيل» والدول العربية، «مع اهتمام خاص بمسألة العبور الحرّ الى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم»[٩].

ويمكن أن نلفت النظر، بشكل خاص، الى قرار الجمعية العامة الأمم المتحدة رقم /٢٧٣/ تاريخ ٤٩/٥/١١، والذي بموجبه قبلت عضوية «اسرائيل» في هيئة الأمم المتحدة، حيث نص هذا القرار، وبشكل واضح، ولأول مرة في تاريخ هيئة الأمم، على أنها «إذ تلاحظ.. تصريح دولة اسرئيل (انها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها، منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة) (!..) إذ تشير الى قراريها الصادرين في ٩، تشرين ثاني ١٩٤٧/القرار ١٨١ -وفي ١١ كانون أول ١٩٤٨/ القرار ١٩٤ -وإذ تحيط بالتصريحات والايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل، أمام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلّق بتطبيق القرارات المذكورة[١٠]... وعليه... وبناء على هذه الحيثيات قررت الجمعية العامة قبول «اسرائيل» - المشروط - في عضوية الأمم المتحدة». وقد بذل الكيان الصهيوني كل ما بوسعه من وسائل المناورة والمراوغة لدخول المجتمع الدولي، الى درجة أن اعلان قيام دولة «اسرائيل» نصّ، وبشكل واضح، على «أن دولة اسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها في تنفيذ قرار الجمعية العامة، في ١٩٤٧/١١/٢٩»[١١]!.

هذا القرار، الذي تضّمن تدويل القدس، ولكن هذا التعهد المزيف، واشتراطات المجتمع الدولي، ذهبت أدراج الرياح.

وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧، واحتلال بقية الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، دخلت القضية الفلسطينية في منعطف جديد، كما دخلت قضية القدس في تعقيدات جديدة إضافية، خلفها واقع الاحتلال العسكري، ثم واقع الضم، واعتبارها عاصمة لدولة «اسرائيل»، ومن ثم ازدادت التعقيدات بالنسبة للقدس، وتفاقمت مع ازدياد مخططات الاستيطان في محيطها، ومن ثم في قلبها وبالتحديد مخططات تهويد القدس الشرقية. وبناء على هذه التعقيدات الاضافية، فقد ازدادت أهمية القدس من الناحية السياسية، وأنتقل الصراع على القدس الى مستويات أعلى. وهذا ما سنلحظه في المشاريع والقرارات الدولية لهذه المرحلة.

ثالثاً: الأزمة.. والصراع:

فبعد اعتبار «اسرائيل» القدس عاصمة لها، وضمها، رسمياً، «لاسرائيل» بذلت جهدها من أجل إضفاء الشرعية القانونية والواقعية على قراراتها هذه. وعمدت الى توسيع رقعة الاستيطان، فيما حول وداخل القدس. وقامت بإجراء تغييرات في هيكلية القدس العمرانية لصالح مخططات الاستيطان، وإدعاءاتها الحقوقية.

وظلّ الكيان الصهيوني لا يعير وزناً لكل المقررات والمناشدات الدولية بشأن القدس، كعادته. فيما ظلّ المجتمع الدولي على موقفه في موضوع القدس، دون أن يُقْدِم على اية خطوة عملية لاجبار «اسرائيل» على الانصياع للارادة الدولية. وبالنسبة للعرب، فقد تمسكوا بحقهم في القدس، وباعتبارها جزءاً من الأراضي التي احتلتها «اسرائيل»، في عدوان حزيران، وطالبوا بالانسحاب من القدس الشرقية، في إطار الانسحاب من الاراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة التي تم الاستيلاء عليها بالقوة العسكرية، إبان

عدوان حزيران ١٩٦٧، وهذا ما ينسحب على الوضع الفلسطيني، أيضاً، حيث أصرت م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني على اعتبار القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية، كما نصّت على ذلك «وثيقة الاستقلال»[١٢]، التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة بالجزائر، في العام ١٩٨٨ ـ دورة الانتفاضة/ دورة الشهيد القائد أبو جهاد.

وهكذا، عادت القدس تحتل مكاناً مركزياً متميزاً لدى طرفي الصراع، كما كانت منذ بدايته.

وبُعيد احتلال «اسرائيل» للقدس، بدأ الاهتمام الدولي ينصب عليها باعتبارها تضم الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث. ففي قمة غلاسبورو، مثلاً التي عقدت بين كوسيغين وجونسون، بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٧، عرض الرئيس الأمريكي على الطرف السوفياتي، حماية الأماكن المقدسة ـ في القدس ـ مع ضمانات دولية لحرية الوصول اليها[١٣]..ثم في مشروع خاص بالرئيس الأمريكي، جونسون، للتسوية طرح بالنسبة للقدس إقامة «ترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان الثلاث الكبرى في الأماكن المقدسة في القدس» (بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧).

وفي هذه الفترة، ايضاً، اقترحت دول أمريكا اللاتينية إحياء مشروع تدويل القدس، حيث أعربت عن «الرغبة في إنشاء حكم دولي لمدينة القدس»[١٤]. وفيما بعد، أرسل الرئيس الأمريكي، نيكسون، وليم سكرانتون مبعوثاً عنه للشرق الأوسط، في ٢٩/١١/١٩٦٨، حيث تقدم باقتراحات للتسوية، من ضمنها أن «تعيد اسرائيل القدس العربية الى الاردن، مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة، مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها، وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى»[١٥].

وفي العام ١٩٧٠، تقدم وليم روجرز، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط باقتراح يقضي «بتأمين العبور الحرّ الى الأماكن المقدسة في القدس. مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان، ومصالح جالياتها الاسلامية والمسيحية واليهودية، من قبل إدارتها، كمدينة موّحدة»[١٦].

أما بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة، فقد اتخذت جمعياتها العمومية المتوالية عدّة قرارات، في هذه المرحلة، تستنكر فيها قيام الحكومة «الاسرائيلية» ببعض الاجراءات لتغيير وضع المدينة، واعتبرت هذه الاجراءات «غير مشروعة»، ودعت «اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذت والامتناع عن اتخاذ أي قرار من شأنه تغيير وضع القدس»[١٧]، كما نصّ على ذلك القرار ٢٢٥٣ الصادر بتاريخ ٤/٧/١٩٦٧. وقد عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة، واكدت قرارها هذا، في قرارها رقم ٢٢٥٤، الصادر في ١٤/٧/١٩٦٧.. حيث جاء فيه: «إن الجمعية العامة، إذ تشير الى قرارها ٢٢٥٣... وإذ تحيط علماً، مع أشد الأسف وأبلغ القلق (!)، بعدم التزام اسرائيل بالقرار ٢٢٥٣... تأسف جداً لتخلف اسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣... تكرّر الطلب الذي وجهته الى اسرائيل، في ذلك القرار، بإلغاء جميع التدابير، التي صار اتخاذها والامتناع، فوراً، عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس»[١٨].

أما «اسرائيل»، فقد ظلّت تتجاهل هذه القرارات، بل والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. ذلك أن مجلس الأمن الدولي، عندما أخذ علماً بقرار «اسرائيل»، القاضي بإقامة عرض عسكري في

القدس، أصدر القرار/ ٢٥٠/ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٨، جاء فيه: «إن مجلس الأمن... إذ يعتبر ان إقامة عرض عسكري في القدس سيزيد التوتر خطورة في المنطقة، وسيكون له انعكاس سلبي على التسوية السلمية لمشكلات المنطقة.. يدعو اسرائيل الى الامتناع عن اقامة العرض العسكري، في القدس، في ٢ أيار ١٩٦٨»[١٩].

وبما أن «اسرائيل» تجاهلت حتى قرار مجلس الأمن هذا، فقد عاد مجلس الأمن الدولي العتيد الى إصدار القرار ٢٥١، في أواخر أيار ١٩٦٨، أعلن فيه «إبداء الأسف (!) العميق لاقامة العرض العسكري في القدس»[٢٠].

وفي قراره رقم ٢٥٢، الصادر في ٢١/٥/١٩٦٨، عاد مجلس الأمن، مرة أخرى، الى إبداء الأسف، لعدم «امتثال اسرائيل لقرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤. وأشار الى أنه ـ يعتبر جميع الاجراءات الادارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير وضع القدس. ثم ـ يدعو اسرائيل، بالحاح، الى أن تبطل هذه الاجراءات وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يغير وضع القدس»[٢١].

وقد ظلّ مجلس الأمن يبدي حالات الأسف، مراراً وتكراراً، بسبب عدم انصياع «اسرائيل» لقراراته، وعدم احترامها لهيبته أو مكانته الدولية. وهذا ما جاء، مثلاً، في القرار رقم ٢٦٧، بتاريخ ٣/٧/١٩٦٩، فبعد أن أكد مجلس الأمن الدولي على قراراته السابقة بشأن وضع القدس،

أشار الى انه «يأسف على فشل اسرائيل في أن تظهر أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة. وانه يشجب بشدّة جميع الاجراءات المتخذة لتغيير وضع القدس. ويؤكد أن جميع الاجراءات.. التي اتخذتها اسرائيل، من أجل تغيير وضع القدس.. هي أعمال باطلة، ولا يمكن تغيير وضع القدس... يدعو اسرائيل، مرة أخرى، وبالحاح الى أن تبطل جميع الاجراءات التي تؤدي الى تغيير وضع القدس، كما يطلب منها أن تمتنع عن إتخاذ أية اجراءات مماثلة، في المستقبل»[٢٢] وهكذا، ظلّ مجلس الأمن الدولي، على موقفه من وضع القدس، في الاطار النظري، بينما ظلّت «اسرائيل» تقوم بخطوات عملية لتهويد القدس.

وبينما تمثل قرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، مواقف الحدّ الأدنى، تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه قضية القدس، فإنه من الأهمية بمكان مطالبة المجتمع الدولي بوضع قراراته موضع التطبيق، بالاستناد الى ميثاق الأمم المتحدة ذاتها.

وبشكل عام، فقد اتسمت هذه المرحلة برفض المجتمع الدولي لمحاولات «اسرائيل» تغيير وضع القدس، وبرفضه لمبدأ حيازة الأرض بالقوة، ولمحاولته حلّ مشكلة القدس، باعتبارها قضية أماكن مقدسة. ومع أهمية هذه المواقف التي تضعف موقع «اسرائيل» دولياً، وتدعم الحق العربي، الا أنها ظلّت تفتقر للمصداقية العملية في هذا المجال.

وفي المرحلة التالية، أي بعد حرب تشرين/ أكتوبر لعام ١٩٧٣، تتالت المشاريع السياسية المتعلقة

بتسوية القضية الفلسطينية، ومن ضمنها المقترحات المتعلقة بتسوية وضع القدس. فيما بقيت الجمعية العمومية للأمم المتحدة تكرّر مواقفها بشأن موضوع القدس، وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الأمن الدولي، في فترات انعقادهما، الدورية كانت أو الاستثنائية.

ويلاحظ، في هذه الفترة، عمومية المقترحات المتعلقة بالتسوية، وتنوعها، وتناولها لبعض القضايا التفصيلية أحياناً، والتي تعكس الاهتمام الدولي بحلّ ما للقضية الفلسطينية، ومن ضمنها القدس.

ويمكن أن نبرز في هذا السياق، على سبيل المثال لا الحصر، المقترحات التي تقدم بها بريجنسكي، مستشار الرئيس الامريكي، كارتر، لشؤون الأمن القومي، في العام ١٩٧٧، بشأن القدس، حيث اقترح إعتبار «القدس عاصمة موحّدة لاسرائيل، الّا أنها من الممكن ان تصبح، ايضاً، العاصمة الادارية للاقليم الفلسطيني، ومن الممكن إنشاء مجلس ديني، يضم ممثلين عن الديانات الثلاث، يتولّى الاشراف على الأماكن المقدسة»[٢٣].

وفي فترة رئاسته، طرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، مشروعاً للتسوية، صيف عام ١٩٨٢ (مشروع ريغان)، اقترح فيه «عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة، عن طريق المفاوضات»[٢٤].

ومن المعروف أن الادارة الأمريكية ظلت تعارض مبدأ إقامة المستوطنات في القدس، فقد صوتت إدارة كارتر في مجلس الأمن على إدانة إقامة مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس[٢٥]. وهذا ما فعلته مختلف الادارات الأمريكية، كما اشترطت إدارة بوش عدم استخدام المساعدات الأمريكية «لاسرائيل»، لاسكان مهاجرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن ضمنها القدس. وقد أعرب الرئيس بوش عن تمسكه بهذه النقطة، بقوله: «هذه هي وجهة نظرنا التي نتمسّك بها، بشدة»[٢٦]. ومع أن سياسة ريغان اتسمت بالمرونة تجاه وضع القدس، الا أن سياسة بوش اتسمت بالوضوح الظاهر تجاه هذه القضية، وإن كان هذا الوضوح في الاطار النظري، فحسب.

وفي واقع الأمر، فإن هذه الطروحات الأمريكية كانت تتأثر بالظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية، ومن الواضح أن الفضل الأول لاستقرار السياسة الأمريكية، في عهد بوش، تجاه القضية الفلسطينية، يرجع للانتفاضة الفلسطينية الباسلة، التي أحرجت موقف الادارة الأمريكية، ووضعت مصداقيتها الدولية على المحك، أكثر من أي وقت مضى.

وعلى الصعيد الدولي، أيضاً، اهتم الاتحاد السوفياتي بوضع القدس، بالاضافة الى موقفه الثابت من القضية الفلسطينية، وقد جاء في مشروع بريجنيف أنه «يجب أن يعاد الى العرب الجزء الشرقي من مدينة القدس، الذي احتله اسرائيل، سنة ١٩٦٧، والذي توجد فيه إحدى المقدسات الاسلامية، والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ويجب أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين الى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة»[٢٧].

أما بالنسبة للموقف الأوروبي، فقد عُبِّر عنه مثلاً، في بيان قمة البندقية، عام ١٩٨٠، والذي أعلن موقف الدول الأوروبية «ضد إجراءات تهدف الى تغيير وضع القدس»[٢٨].

وهكذا، يمكن القول بالنسبة لمواقف دول أمريكا اللاتينية، وآسيا وإفريقيا. وبشكل عام وقف المجتمع الدولي:

أ ـ ضد الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ب ـ ضد تغيير وضع القدس.

جـ ـ رفض الاستيطان في القدس.

د ـ الاعتراف بالمسؤولية الدولية تجاه القدس.

هـ ـ عدم الاعتراف بشرعية ضم القدس «لاسرائيل».

و ـ الاعتراف بأهمية القدس بالنسبة للعرب في مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية.

الصراع على القدس:

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، دخل الصراع على القدس مرحلة حاسمة، فقد تحوّلت القدس الى عاصمة للانتفاضة، فهي من أهم بؤر الانتفاضة على صعيد الفعاليات، ومصدر إلهام لموجاتها المتصاعدة، كما حدث بعد مجزرة الأقصى، أواخر العام ١٩٩٠، وهي، ايضاً، العاصمة السياسية والاعلامية، حيث توجد فيها الشخصيات والرموز التي تعتبر من القيادات الفلسطينية في الداخل، والتي تجري اللقاءات والاتصالات مع السفارات ومبعوثي الدول الكبرى، كما توجد فيها، أيضاً، المراكز الاعلامية التي تتولّى نشر بيانات الانتفاضة، وأخبارها، والاتصال بالصحافة الأجنبية... الخ.

يقول ابيطال عنبر، في مقاله ـ شعب بأكمله ضدنا ـ عن القدس الشرقية: «أنها رأس الحيّة في الانتفاضة، حيث توجد فيها غالبية الزعامة والمؤسسات الوطنية ـ المسرح الوطني، المستشفى الوطني، معاهد مثل المركز الذي يرأسه الحسيني، مقرات الجمعيات؛ صحف.. وغيرها؛ إنها جيب إداري في الدولة، إنها مخلوق هجين: فظاهرياً، هي في نطاق قانون الدولة، الا أن الادارة المدنية والحكومة لا سيطرة لهما عليها. ولكن، بما أن سكانها ليسوا من مواطني اسرائيل فهم خاضعون ـ من دون توازن ورقابة ـ لسيطرة الهيئة الوحيدة العاملة بلا تبعية للجيش الاسرائيلي... والحرم القدسي الموجود تحت سيطرة المسلمين المتطرفين وحركة فتح هو بمثابة برميل من البارود قد يفجّر المنطقة في حالة قيام شخص مخبول باعتداء على أحد المقدسات الاسلامية»[٢٩].

وكما سبق وأشرنا، فإن «وثيقة الاستقلال» إعتبرت القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، ممّا يجعل الصراع على القدس في مركز الأولويات الفلسطينية، ومقدّمة لا بد منها لكل مشروع أو قرار دولي حول القضية الفلسطينية. وهذا ما يؤكد حقيقة موضوعية، أشار اليها، سابقاً، د. وليد الخالدي، بقوله: «بدون القدس، فإن أية دولة فلسطينية ستكون محرومة من الاستقرار النفسي والاقتصادي»[٣٠]. وعليه، فمن هنا تبرز الحساسيّة الفلسطينية تجاه مشاريع الاستيطان في القدس، بشكل خاص.

أما بالنسبة للكيان الصهيوني، وإزاء رفض المجتمع الدولي ضمّه للقدس، فإنه ما برح يرسم الخطط، تلو الخطط، لتغيير الطابع الديمغرافي للقدس، لتأكيد اعتبارها «عاصمة» له. وعلى هذا، يقول

المحلل «الاسرائيلي» نداف شرجائي: «يوجد مدلول سياسي لزخم البناء في القدس، إن معظم البناء مخطط للمنطقة التي ضمت للقدس بعد العام ١٩٦٧، والتي تساوي ٢/٣ مساحة منطقة القدس، الآن. إذا نفّذت كافة الخطط، فسوف توجد في شرق القدس، وخلال سنوات معدودة، أغلبية يهودية.. إن خطط البناء للعرب في القدس تجري ببطء، ففي السنوات الأخيرة بني لليهود في المدينة ٣٩٠ الف م^2 في المتوسط، سنوياً، ٧٠٪ منها مخصص للسكن، في مقابل ٤٣ ألف م^2 للعرب، خصّص منها ٨٥٪ للسكن، اي في المتوسط ١,٣ م^2 للشخص اليهودي، سنوياً، و٠,٤ م^2 في المتوسط للشخص العربي، سنوياً»[٣١].

وبذلك يمكن أن نلحظ صراعاً مستعراً في موضوع القدس بين طرفي الصراع الاساسيين، إن كان على المستوى الدولي أو في ميدان الصراع ذاته.

وإذا كانت الانتفاضة الفلسطينية، قد أبرزت مكانة القدس المركزية للقضية الفلسطينية، وعزلت موقف الكيان الصهيوني على الصعيد الدولي، فإن استمرار الانتفاضة، واستمرار عملية الصراع ضد المشروع الصهيوني، بمختلف مستوياتها، من شأنها أن تحجِّم الطموحات التوسعية الصهيونية، ومن شأنها أن تصنع الشرط الذاتي، الذي يمكن أن يرتكز، وأن يتطور عليه أي موقف دولي.

وفي هذه الشروط المحليـة والدوليـة، من الواضح أن المطروح هو تدويل القدس، ووضعها تحت الادارة الدوليـة، أو إقامة إدارة مشتركة فيها في إطار التسوية، هذا في حال الرغبة والامكانية لقيام القدس الموّحدة. أما في حال تقسيم القدس، وهذه ايضاً في إطار مشروع ما للتسوية، فهناك تفصيلات تتعلق بحرية التنقل بين القسمين وبعض المصالح الدينية والاقتصادية والمشتركة. أما الخيار الرابع، وهو خيار «الضم الاسرائيلي» فهو مرفوض من المجتمع الدولي، بالاضافة الى مقاومته من قبل الشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية.

وبسبب من تعقيدات الصراع حول هذه القضية، ومن الشروط الدولية والعربية للصراع مع الكيان الصهيوني، في هذه المرحلة، فمن الطبيعي أن تجد م.ت.ف نفسها في موقف حرج وصعب تجاه هذا الموضوع الحساس، من النواحي السياسية، والتاريخية، والدينية، بغض النظر عن نواياها الذاتية.

ولكن ينبغي القول، بأن هناك خطاً لا ينبغي تجاوزه أو النزول تحت سقفه في هذا المجال، وهو الخط الذي اعتمدته وثيقة الاستقلال، بشأن اعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، من جهة، ومقررات الشرعيـة الدوليـة ممثلة بالأمم المتحدة بكافة قراراتها حول القدس، من الجهة الأخرى. فإذا كانت الشرعيـة الدوليـة اعتـرفت بالحق العربي في القدس، ورفضت الادعاءات «الاسرائيلية» فإنه ينبغي التمسك بهذه المقررات؛ بل وعلاوة على ذلك النضال من أجل تطوير صيغها، بالتواكب مع التطورات النضالية، وأيضاً مطالبة المجتمع الدولي بإبداء قدر من المصداقية في تنفيذ مقرّراته، عن طريق الاقلاع عن سيـاسـة المناشدة، وإبداء القلق والأسف تجاه الممارسات «الاسرائيلية» فحسب، وإنما، ايضاً، الانتقال الى مرحلة عملية في تنفيذ القرارات عن طريق إجراءات محّددة يمليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة في الفصل السابع منه.

وبشكل محدّد، فإنه يمكن في هذا المجال، مطالبة المجتمع الدولي بإعادة النظر في عضوية «اسرائيل»

في الأمم المتحدة، بسبب نكثها للتعهد الذي قبلت على أساسه في هيئة الأمم المتحدة، كما بيّنا سابقاً، والذي يتضمن إنشاء وضع دولي خاص في القدس. وأيضاً، يمكن العمل على عزل الكيان الصهيوني، بسبب رفضه لمقررات الجمعية العامة، ولقرارات مجلس الأمن في مجال القضية الفلسطينية، ووضع القـدس. ثم الانتقـال الى مرحلة أعـلى، تتمضن تطبيق اتفـاقية جنيف الرابعة، لعام ١٩٤٩، وكذلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وإجبار الكيان الصهيوني، من ثم، على الرضوخ لقبول مبدأ الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الى حين تحقيق إنسحابه من هذه الأراضي.

وعـلى كلٍ، فإن الصراع على القـدس بدأ، منذ قيام المشروع الصهيوني، وسيظل هذا الصراع مستمراً حتى ينحدر هذا المشروع، وتعود القدس حرّة عربيّة أبيَّة، طال الزمن أم قصر.

الهوامش

(١) بول لأر - نحو كيان فلسطيني - في «**الدولة الفلسطينية**» - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٩٠ - ص٣٦٨-٣٦٩.

(٢) د. كامل محمود خله - **فلسطين والانتداب البريطاني** - اصدار مركز الأبحاث - بيروت ١٩٧٤ - ص ٤٢٣-٤٤٢.

(٣) **المصدر السابق**، ايضاً، **كفاح الشعب الفلسطيني** للكاتب عبدالقادر ياسين **وجذور القضية الفسطينية** أميل توما حول تقرير لجنة بيل.

(٤) أميل توما - **جذور القضية الفلسطينية** - إصدار دار الجليل - دمشق ١٩٨٤ ص٢٠٨.

(٥) **الموسوعة الفلسطينية** -الجزء الأول تقسيم فلسطين ص٥٥٧-٥٦٢.

(٦) منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية** - دار الجليل/ عمان ١٩٨٦ ص٢٣-٢٤. أيضاً، **وثائق فلسطين** - اصدار دائرة الثقافة في م.ت.ف، ١٩٧٨ ص١١٢-١٣١. الملحق المثبت في آخر الدراسة.

(٧) **وثائق فلسطين** - مصدر سبق ذكره ص٢٢٢.

(٨) **المصدر السابق** ص٢٢٦-٢٢٨.

(٩) الهور والموسى - **مشاريع التسوية** - مصدر سبق ذكره ص ٤٢.

(١٠) **وثـائق فلسـطين** ص٣١٤. خاصـة القـرارين المـذكـورين همـا قراري التقسيم وحق العودة، ايضاً، **الموسوعة الفلسطينية** ، الجزء الأول، اللاجئين الفلسطينيين (ل) ص٤.

(١١) **المصدر السابق**، ص٣١١.

(١٢) **كلمات على بوابة النصر** - اصدار مؤسسة عيبال - قبرص، ص٤٢٧-٤٣٢.

(١٣) **مشاريع التسوية** - مصدر سبق ذكره ص٧٥.

(١٤) **المصدر السابق**، ص٨٠.

(١٥) **المصدر السابق**، ص١١٥.

(١٦) **وثائق فلسطين**، - مصدر سبق ذكره ص١٩١.

(١٧) **المصدر السابق**، ص٢٣٠.

(١٨) **المصدر السابق**، ص٢٣١.

(١٩) **المصدر السابق**، ص٢٣٢.

(٢٠) المصدر السابق، ص٢٣٣ـ٢٣٤.
(٢١) المصدر السابق، ص٢٣٥.
(٢٢) المصدر السابق، ص٢٣٧.
(٢٣) مشاريع التسوية.. مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.
(٢٤) المصدر السابق،ص٢١٦.
(٢٥) د. نصير عاروري ـ الولايات المتحدة الأميركية والقدس صوت الوطن (قبرص) تموز ١٩٩٠، ع١١ ص٢٧ـ٣٠.
(٢٦) المصدر السابق.
(٢٧) مشاريع التسوية ـ مصدر سبق ذكره ص٢٢٢ـ٢٢٤.
(٢٨) المصدر السابق، ص٢٠٤.
(٢٩) ابيطال عنبر ـ شعب باكمله ضدنا ـ ملحق دافار ٢٠/١٠/٨٩.
(٣٠) بول لالر مصدر سبق ذكره ـ مشاريع التسوية مصدر سبق ذكره ص١٧٢، «دولة فلسطينية على النمط النمساوي».
(٣١) نداف شرجائي ـ من أجل تهويد القدس ـ هآرتس ١١/٧/١٩٩٠ نشرته «السفير» اللبنانية في ٣١/٧/٩٠.

القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية

غسان شهابي

ما يزال كثير من الباحثين ورجال الآثار، يبحثون عن السر في قيام بيت المقدس، في البقعة التي أقيمت فيها، منذ الالف الثالث قبل الميلاد، أي منذ أكثر من اربعة آلاف سنة. ويتساءلون عن السر في عظمتها، وعلّو شأنها، ومكانتها، على الرغم من إنه ليس لها الكثير من الخواص الطبيعية التي تتميز بها المدن الكبرى، فهي لا تقع على مجرى مائي عظيم، أو على طريق رئيسي هام، أو على ملتقى طرق، وماؤها قليل، فهي ليست قريبة من ينابيع المياه، وصخورها ليست غنية، وليست لها أية خاصية إستراتيجية مميزة.

إلا أن مدينـة القدس، تنفرد بمكانة خاصة، لما لها من قيمة روحية عالية، فهي ملتقى الديانات الثلاث، تجتذب إليها إهتمام المسلمين والمسيحيين واليهود، كما يكنّ لها العرب اهمية سياسية وقومية هي إمتداد للقضية الفلسطينية عامة، في أبعادها القومية والدولية، السياسية والدينية كافة.

«ولا يمكن فهم قضيـة القدس إلا في إطار تاريخي عام، يتعدى حدود فلسطين، الى اطار الوطن العربي الكبير الذي شاركت في صنع أحداثه، كما كانت جسراً يربط شطري الوطن العربي ـ الأفريقي والآسيـوي ـ وذلك قبل أن يقوم التخطيط الاستعماري والاطماع الصهيونية بعزل فلسطين عن هذا الوطن. وفصل قضية فلسطين عن القضية العربية وتحويلها الى قضية قائمة بذاتها، إنما كان نتيجة التدخلات والأطماع الأجنبية، هذه الأطماع، التي هي إقتصادية وسياسية بالمفهوم الواسع، تبسترت وراء أوضاع دينية لكسب التأييد. هي التي جعلت للقدس قضية خاصة في الميدان الدولي والعلاقات السياسية[1]».

النوايا الاسرائيلية اتجاه القدس:

صرح ناحوم جولدمان في عام ١٩٤٧، بمدينة مونتريال بكندا قائلاً: «لقد كان ممكناً لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر أو غيرهما من الاقطار لينشئوا فيها وطناً يهودياً، ولكن اليهود لا يريدون على الاطلاق سوى فلسطين، وليس ذلك لاعتبارات دينية أو بسبب إشارة التوراة الى فلسطين، ولا لأن مياه البحر الميت تستطيع أن تعطي عن طريق التبخر ما قيمته خمسة آلاف مليار دولار من المعادن...

وليس كما يقول المستر دالاس* لأن تربة فلسطين الجغرافية تحتوي على كميات من البترول تبلغ عشرين ضعفاً من كميات إحتياطي البترول في الأمريكيتين. ولكن لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها هي المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية، والمركز العسكري الاستراتيجي للسيطرة على العالم»[2].

وجدير بالذكر، أن مارينو سانودا.. الشخصية الأوروبية النشطة في بداية القرن الرابع عشر الميلادي «زود مصنفه «كتاب الأرض المقدسة» بخارطة للعالم توضح فكرته المبتكرة التي ترمي الى محاصرة العالم الاسلامي حصاراً إقتصادياً، وهي على هيئة دائرة مركزها أورشليم»[3].

وعبر بوضوح عن النوايا الاسرائيلية في القدس، دافيد بن غوريون، أول رئيس لوزراء إسرائيل، أثناء النقاش الصاخب في مجلس الشعب المؤقت (الكنيست لاحقاً) يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٨. في ذلك النقاش لم تكن المسألة إلحاق القدس بالدولة اليهودية، بل كيفية تحقيق هذا الهدف في ضوء العقبات والظروف العسكرية والاقتصادية التي تواجه تحقيقه. قال بن غوريون: «إننا نفهم حاجة رفاقنا من القدس للبوح بما في صدورهم... ولكنه ليس صحيحاً أن القدس قد غبنت؛ إن رفاقنا من القدس - إذا حكمنا بناء على أقوالهم - لا يُقَدِّرون أن مسألة القدس، في أساسها، ليست مسألة ترتيبات، ولا حتى مسألة سياسية، بل في المقام الأول مسألة قدرة عسكرية. هل ستكون لدينا القوة العسكرية من أجل:

١ - احتلال المدينة القديمة؛

٢ - إحتلال ممر واسع بما فيه الكفاية من هنا (تل أبيب) الى القدس، بحيث لا يشكل ممراً فحسب، بل قطاعاً إستيطانياً كافياً يربط القدس ببقية أراضي الدولة اليهودية؛

٣ - تدمير الجيش العربي (الأردني) في المثلث. ودون هذه الأمور الثلاثة لا يمكن القول بثقة إن القدس قد حررت. هذه الأمور يجب أن لا تتم، فقط، داخل القدس، بل خارجها، بشكل أساسي. ولكننا لا نستطيع حل كل مشاكل القدس بالقوة العسكرية، وحدها، ولكنها المرحلة الأولى لاحتلال القدس، تعقبها بعد ذلك عدة مراحل، تتعلق بالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والديمغرافي للقدس»[4].

وهكذا، وضع المؤسس الفعلي لدولة اسرائيل الأساس الاستراتيجي الاسرائيلي للتعامل مع القدس. ولقد تمكنت إسرائيل، فعلاً، نتيجة حرب عام ١٩٦٧، من إحتلال أراضٍ عربية جديدة وواسعة، تتضمن فلسطين بحدودها الدولية المرسومة في فترة الانتداب البريطاني، فضلاً عن أقسام من دول عربية أخرى تقع في اطار المشروع الذي رسمت الصهيونية العالمية حدوده ليكون الدولة اليهودية المنشودة (مشروع اسرائيل الكبرى). ولقد أخذت إسرائيل، منذ نكسة حزيران ١٩٦٧، تظهر بوضوح قاطع؛ ولكن بعبارات تراوح بين المجاهرة الصريحة والمراوغة المخاتلة، أنها مصممة على الاحتفاظ بالاراضي التي إحتلتها وضمها إليها، كل أو أكبر جزء منها، بما فيها القدس طبعاً.

وقد بدأت تتقدم نحو الهدف - هدف الاغتصاب الصريح بالضم - عندما اعلنت ضم الجانب

* هو جون فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية (١٩٥٣ - ١٩٦١) - في عهد الرئيس دوايت ايزنهاور. وهو الذي تراس الولايات المتحدة لفترتين متتاليتين.

العربي من مدينة القدس الى اسرائيل؛ وكانت تلك أولى مراحل الضم، وقد أخذت اسرائيل، منذ ذلك الحين، تتحدث بلغتين مختلفتين، إحداهما موجهة نحو الرأي العام العالمي وأصدقائها في الغرب بصورة خاصة، والثانية موجهة نحو الصهيونية العالمية ذاتها، غير أن عبارات اللغتين، وإن إختلفت في الصيغة، تتفق، كما هو منتظر، في النتيجة المتوخاة، وهي ضم الأراضي العربية المحتلة الى اسرائيل. فبالنسبة الى مخاطبة الرأي العام العالمي، تؤكد السياسة الاسرائيلية نقطتين:

الأولى: أنها تطالب بحدود «آمنة» لاسرائيل؛ والثانية، إن هذه الحدود الآمنة، في نظرها، ليست حدود الهدنة، التي كانت قائمة قبل عدوان ١٩٦٧. ولكنها، في الوقت ذاته رفضت، وترفض حتى الآن، أن تبين ما تقصده بهذه الحدود الآمنة.

والقصد من هذا كله واضح، فهي تريد إنتزاع قرار دولي، صراحة أو ضمناً، بأن حدود عام ١٩٤٨، لم تبق لها أية حصانة دولية - وان كانت لها مثل هذه الحصانة في الأصل - وإنها قد أزيلت، بصورة لا يسمح بالعودة إليها. فإذا تحقق إقرار هذا المبدأ؛ تنتقل الى مرحلة ثانية، وهي، فيما ترجح مرحلة المطالبة بأن تكون الحدود الجديدة هي حدود وقف إطلاق النار بعد حرب عام ١٩٦٧. وربما غلفت هذه المطالبة بموافقة شكلية على تعديلات ذات طابع إداري، قد تتضمن تعديل خط وقف إطلاق النار، في موقع أو آخر، لأسباب جغرافية، أو إدارية؛ ولكن دون إنتقاص من مجموع المساحة التي تحتلها إسرائيل، وعلى اساس أنها إذا سلمت بإرجاع قطعة ما في أحد المواقع، فإنما يكون ذلك لقاء الحصول على قطعة أخرى في موقع آخر.

وبنشوب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، توفرت الفرصة الملائمة لاسرائيل لتنفيذ المرحلة التالية، وإحتلال بقية المدينة المقدسة، فبدأت بإجتياحها، ظهر الخامس من حزيران، حيث كانت خطة الهجوم تقضي بتطويق المدينة، وإجبار سكانها على الاستسلام، ولكن بعد ظهور إمكانية صدور قرار عن مجلس الأمن يقضي بوقف اطلاق النار، قبل تنفيذ الخطة - خطة الاستيلاء على المدينة - تقرر بعد إتصالات وزارية، صبيحة السابع من حزيران. بادر إليها مناحم بيغن، الوزير بلا وزارة في حكومة الائتلاف الوطني التي شكلت عشية الحرب، إقتحام المدينة القديمة، حيث تم الاستيلاء عليها، بعد ظهر اليوم نفسه، ودخل دايان الى القدس القديمة، ليعلن امام حائط المبكى: «... لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية، عدنا ولن نبارحها، أبداً»[5].

وبعد عشرين يوماً من إحتلال المدينة المقدسة (٢٨/٦/١٩٦٧) أصدر الكنيست الاسرائيلي أمراً بضم القدس الى اسرائيل، وبعد يومين، صدر أمر دفاع عسكري؛ بحل مجلس القدس البلدي العربي، وطرد رئيسه وأعضائه. وتم فصل القدس، نهائياً، عن الضفة الغربية، ونقلت محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله، ودمجت سلطات الاحتلال محاكم البلدية والصلح العربية في القدس، في المحاكم الاسرائيلية القائمة، في القسم المحتل من قبل إسرائيل عام ١٩٤٨.

ونتيجة لذلك، إتسم موقف الحكومة الاسرائيلية وأحزابها الرئيسية، تجاه قضية القدس، بتصلب

ملحوظ وكشف عن مفارقة رئيسية تجاه «قضية السلام»؛ فعلى مستوى البيانات السياسية، والبرامج الحزبية، وخطب المندوبين الاسرائيليين في الأمم المتحدة ومنظماتها، تؤكد إسرائيل حرصها الدائم على السلام؛ ودأبت، منذ عام ١٩٤٨، على تقديم المشروع تلو المشروع من أجل التسوية!

مشروع بن غوريون (١٩٦٧):

كان أول من طرح أفكاراً حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً، يديرون شؤون حياتهم في إطاره، هو رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، دافيد بن غوريون، ذلك بمجرد أن وضعت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أوزارها، بأسبوعين تقريباً. فقد وزع بن غوريون على الصحف مشروعاً يتضمن بعض الأفكار، «ميزّ فيها بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين في الخارج. وفي الوقت نفسه، ميّز، أيضاً، بين السكان في قطاع غزة وإخوانهم في الضفة الغربية وبالاضافة الى إخراجه القدس من المشروع، مقترحاً ضمها الى حدود «دولة اسرائيل»[٦].

مشروع آلون (١٩٦٧):

في شهر تموز/ يونيو ١٩٦٧، أي بعد شهر واحد، فقط، من عدوان حزيران ١٩٦٧، طرح وزير الخارجية الاسرائيلية، ييغال آلون، على حكومته، مشروعاً يتعلق بسيناء والجولان. إستند فيه إلى أفكار بن غوريون، غير أن مشروع آلون كان أكثر تفصيلاً وتحديداً، ووضوحاً. وقد حظي المشروع بشهرة واسعة، رغم أنه لم يناقش في إطار حكومي أو حزبي. وكان آلون أحد أبرز شخصيات حزب العمل، وزعيم كتلة «أحدوت هعفودا» في الحزب، وأحد قادة البالماخ البارزين سابقاً، وقد صمم مشروعه على أساس التخلص من المناطق الكثيفة بالسكان الفلسطينيين، وضم المناطق الأخرى التي تتسم بقلة ومحدودية السكان. أي التخلص من المدن والمراكز الحضرية ـ السكانية، وإعادتها الى الأردن، والتمسك، ومواصلة السيطرة على الأراضي الواسعة الخصبة في الأغوار، وشمال الضفة الغربية، ومناطق واسعة من ريف المدن الفلسطينية، تمهيداً لضمها الى الكيان الصهيوني. وتطرق آلون، في مشروعه، الى القدس من جانب الاحتواء الكامل والقسري لهذه المدينة. وهذا ما نلمسه في البند الوارد في المشروع والمتعلق بالمدينة:

«العمل على إقامة ضواحي بلدية، مأهولة بالسكان اليهود في شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس»[٧].

هذا الأمر الذي ترجم، عملياً، في السنين الماضية، الى درجة أن المدينة أصبحت محاطة، تقريباً، بالمستوطنات اليهودية.

مشروع أبا إيبان (١٩٦٨):

يتألف مشروع أبا إيبان من تسع نقاط، وقد طرح في ٩/١٠/١٩٦٨، من «أجل تحقيق سلام في الشرق الأوسط على أساس إنشاء حدود آمنة ودائمة، مع تسهيلات حدودية وحل مشكلة اللاجئين من خلال مؤتمر لدول الشرق الأوسط، خلال خمس سنوات، والاعتراف بسيادة دول المنطقة». أما البند

الخاص بالقدس، فقد تناوله أبا إيبان في مشروعه على الشكل التالي:

«إن اسرائيل مستعدة لمناقشة التوصل إلى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم الأمر بشأن القدس»[٨]. هذا المشروع الذي عرضه أبا إيبان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعارض إيبان أيضاً، فكرة إيجاد حل تفرضه الدول الكبرى، ووصفها بأنها أبعد الأفكار عن الواقعية على الاطلاق.

مشروع غولدا مائير (١٩٧١):

ردت مائير على السادات، في بيان ألقته أمام الكنيست، في ٩ شباط/ فبراير ١٩٧١، رفضت فيه مقترحات الرئيس المصري، وعادت للتأكيد على إستعداد إسرائيل للبحث في أية إجراءات خارج إطار محادثات السلام، من شأنها إعادة فتح قناة السويس لسفن جميع الدول بما فيها إسرائيل. وتبعت ذلك بطرح مشروع إسرائيلي مضاد، عبر مقابلة نشرتها صحيفة «التايمز» اللندنية، في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١، حددت فيه مطالب إسرائيل من أجل حل الصراع العربي الاسرائيلي، وتناولت القدس في بند خاص جاء فيه: «تبقى القدس موحدة، وجزءاً من إسرائيل»[٩].

مشروع مبام للسلام (١٩٧٢):

طرح حزب مبام الاسرائيلي مشروعاً للسلام، ونشرت «عال همشمار» الاسرائيلية في عدديها الصادرين في ١٠ و١٧ آب/ اغسطس ١٩٧٢، الفقرات الأساسية من هذا المشروع، الذي أقرته في إجتماعات مشتركة، اللجنة السياسية للحزب، واللجنة التحضيرية لمؤتمر «الحزب» السادس، الذي أنعقد، لاحقاً، في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢. وأقر مؤتمر الحزب الصياغة النهائية للمشروع؛ والمتضمن مجموعة إقتراحات لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي. وتضمن المشروع بنداً خاصاً عالج فيه وضع القدس، على النحو التالي:

«إن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل. وتُضمن، في تسوية السلام، الحقوق الخاصة بالادارة الذاتية للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، ويعترف في كل مفاوضات حول السلام مع الدول العربية المجاورة، بحقوق السكان العرب كأقلية قومية؛ ويتم ضمان أوضاع بلدية خاصة بالسكان العرب في القدس، في إطار المدينة الموحدة. عندما يتحقق السلام، لن تعارض إسرائيل أن يوكل الى أشخاص، تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدول العربية المجاورة، الاشراف على الأماكن المقدسة الاسلامية والعناية بها؛ ويبقى للسكان العرب في القدس الشرقية حق الاختيار بين الجنسية الاسرائيلية وجنسية الدولة المجاورة. وتحفظ حقوق الذين يختارون الجنسية المجاورة كمواطني القدس»[١٠].

مشروع بن غوريون (١٩٧٢):

ذكر بن غوريون، في ٨/٩/١٩٧٢، أن هناك إحتمالاً نظرياً لتوقيع معاهدة سلام بين اسرائيل والدول العربية، في غضون السنوات الخمس القادمة.

«ويعتقد انه في حال توقيع الدول العربية معاهدة سلام، فإنه من الصواب أن تعيد لهم اسرائيل

جميع الأراضي، عدا القدس والجولان والمناطق التي انشئت فيها مستوطنات، بما في ذلك المستوطنات في الضفة الغربية»[١١].

مشروع دايان (١٩٧٢):

ذكرت إذاعة إسرائيل، في ٦/١٠/١٩٧٢، أن موشي دايان، وزير الدفاع، قال إنه يفضل ألا يحل السلام بين مصر واسرائيل، على أن تنسحب القوات الاسرائيلية الى الحدود السابقة. وقد أدلى دايان بهذه الأقوال في مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة «الفيغارو» الباريسية.

وختم حديثه، مؤكداً أن الحدود في هضبة الجولان ستبقى كما هي عليه اليوم، تقريباً، على بعد ٤٥ كم من الحدود القديمة، وذكر دايان أن في الامكان الوصول الى تسوية حول مدينة القدس، تمنح معها الأماكن المقدسة ما أسماه بوضع خاص، ولكن المدينة يجب أن تظل موحدة، من الناحيتين السياسية والقانونية، على حد زعمه. وأردف أن لا مجال لاقامة دولة جديدة في الضفة الغربية.

وثيقة غاليلي (١٩٧٣):

قبل إنتخابات الكنيست الثامنة، في العام ١٩٧٤، وقع جدل طويل داخل حزب العمل الاسرائيلي، حول موضوع الأراضي المحتلة ومستقبلها، وقد تمخض ذلك عن مبادىء عامة، حددت طبيعة الموقف الاسرائيلي من «المناطق»، وفي حينه، عرفت تلك المبادىء باسم «وثيقة غاليلي»، نسبة الى منظّر حزب العمل المعروف «يسرائيل غاليلي». وقد تضمنت الوثيقة تلخيصاً للأفكار التي طرحها زعماء حزب العمل، بل إن الوثيقة إشتملت على تعديل أساسي في مضامين مشروع آلون السابقة، عندما تخلت عن مسألة ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة، الى الضفة الغربية، ودعت الى إعادة تأهيلهم، وتطويرهم، مع وضع خطة عمل للقطاع، لمدة أربع سنوات. وفيما يلي البند المتعلق بالقدس الوارد في «وثيقة غاليلي»، والتي طُرحت على مركز حزب العمل، في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٣، وشكلت أساس برنامج الحزب في إنتخابات الكنيست التي جرت في كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٣:

«القدس وضواحيها: إستمرار الاسكان والتنمية الصناعية في العاصمة وضواحيها، لتثبيت الأقدام فيما وراء مجالها، ويُبذل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف لشراء أراضٍ إضافية، وتستغل أراضي الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرق القدس وجنوبها، التي قررت الحكومة إغلاقها ويطبق قرار الحكومة، المتخذ يوم ١٢/٩/١٩٧١، بشأن توطين النبي صموئيل».

ومن أهم ما تميزت به المناقشات التي جرت في أوساط حزب العمل الحاكم، حول بنود هذه الوثيقة، هو موقف موشيه دايان منها، حيث ثارت خلافات حادة بينه وبين زعامة الحزب، بشأن مطالب محددة أثارها دايان، وهدد بالانسحاب من الحزب، إذ لم يستجب له. وهذه المطالب: «توسيع حدود بلدية القدس؛ تطوير المناطق المجاورة للقدس باتجاه النبي صموئيل وبيت لحم؛ توطين اللاجئين وتأهيلهم، إنماء مصادر رزق في المناطق المحتلة لسكان المناطق؛ إقامة مركز على مستوى المنطقة في هضبة الجولان»[١٢].

وقد حازت وثيقة غاليلي، في شكلها هذا، على موافقة الأكثرية في حزب العمل، ولكنها لم تلبث أن سحبت موافقتها تلك، بعد حرب تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣.

مشروع حزب مبام (١٩٧٦):

في الجلسة المسائية التي عقدها حزب مبام، بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، تمت المصادقة على القرارات التي حددت خطوطاً أساسية للتسوية السلمية الشاملة مع الدول العربية. وجاء في تلك القرارات عن القدس ما يلي:

«إن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وستضمن في إتفاقيات السلام الحقوق الخاصة للأماكن المقدسة للاسلام والمسيحية، وفي اطار المدينة الموحدة ستضمن للسكان العرب في القدس ترتيبات إدارية ذاتية على الصعيد البلدي»[١٣].

مشروع يعقوب فران (١٩٧٦):

طرح يعقوب فران، أحد الزعماء البارزين في حزب مبام، على اللجنة السياسية للحزب، في ٣١/١٢/١٩٧٥، مشروعاً يتعلق بمدينة القدس، وقد لخصت «عال همشمار»، في ١/١/١٩٧٦، هذا المشروع على النحو التالي[١٤]:

١ ـ تعتبر القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.

٢ ـ تقسم البلدية الى بلديات فرعية، يضمن للعرب في نطاقها إستقلال ذاتي، إجتماعي وثقافي وتربوي، في البلديات التي يشكل فيها العرب أكثرية.

٣ ـ يضمن للطائفة الأرمنية إستقلالاً ذاتياً في تنظيم شؤون الطائفة في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية.

٤ ـ يستطيع سكان القدس العرب إختيار جنسية إسرائيلية، أو جنسية الدولة العربية الواقعة الى شرق دولة اسرائيل، ويتمتع الجميع، بمن فيهم أولئك الذين إختاروا الجنسية غير الاسرائيلية، بحق الانتخاب للبلديات الفرعية وبلديات القدس الكبيرة، سواء مارسوه أم لا.

٥ ـ تعلن المدينة القديمة كضاحية سلام للديانات الثلاث، ويقام مجلس ديني للديانات الثلاث، يكون مسؤولاً عن إدارة المدينة، في مجال الحفاظ على طابعها الديني والثقافي، والاعتناء بالأماكن الدينية.

٦ ـ تضمن صفة الحصانة الدولية للأماكن الدينية الاسلامية والمسيحية.

٧ ـ تكون دولة اسرائيل مسؤولة عن إحلال القانون والنظام في القدس القديمة.

٨ ـ يحظى المسجد الأقصى بصفة الحصانة الدولية، وسيكون القسم الاسلامي في المجلس الديني مسؤولاً عن إدارته.

٩ ـ اذا ما أخذت المؤسسات الدينية اليهودية برأي الحاخام غورين، القائل بأنه يوجد مكان في المسجد الأقصى، يسمح فيه لليهود بأداء الصلاة، فسيخسر ظل الحصانة الدولية عنه، ليخصص لصلوات اليهود المتدينين.

١٠ ـ يتم سن قانون القدس، كجزء من القوانين الأساسية لدولة إسرائيل، حيث تحدد فيه المكانة الخاصة للقدس.

١١ ـ اذا ما اقيمت كونفدرالية إسرائيلية عربية، تقام في القدس ضاحية كونفدرالية خاضعة للكونفدرالية، وليس لاحدى الدول التي تتشكل منها.

مشروع رعنان فايتس (١٩٧٦):

طرح رعنان فايتس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية منذ ١٩٦٣، في صحيفة «عال همشمار» (٧/١٠/١٩٧٦)، خطة شاملة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وتتجه هذه الخطة نحو المحافظة على الطابع اليهودي لاسرائيل، ومنح الفلسطينيين الحق القومي في تقرير المصير، وتضييق الفجوة بين الطوائف والطبقات في إسرائيل. وفيما يلي نتناول الجانب المتعلق بالقدس من تلك الخطة[١٥]:

ـ تتكون الدولة الفدرالية من ثمانية ألوية، وستكون عاصمتها القدس. وستكون خمسة ألوية ـ صفد وحيفا وتل ابيب وأشدود وبئر السبع ـ ذات اكثرية يهودية محضة وثلاثة ألوية ـ نابلس والخليل وغزة ـ تتكون من سكان عرب أساساً.

ـ ستكون القدس عاصمة الدولة ومقراً للحكومة المركزية، وتشكل القدس لواء قائما بذاته، ولا ينتمي الى أي من الألوية الأخرى.

وضمن خطة رعنان فايتس، وتحت بند مشاريع تنمية خاصة، طُرح موضوع تطوير القدس وتوطينها، وجاء فيه:

«ان الطابع الخاص للقدس ناجم عن كونها مجمع الأماكن المقدسة لعدة أديان، وبالتالي اهميتها الكبيرة لشعوب كثيرة وخصوصا الشعب اليهودي. لقد شكلت المدينة، خلال مئات السنوات السابقة، ملتقى الشعبين اليهودي والعربي، وخلال السنوات الأخيرة، هي عاصمة اسرائيل المتجددة.

«ان تلك العوامل، وخصوصاً الاخير منها، تملي المحافظة على التوازن بين اليهود وغير اليهود، داخل حدود المدينة، بما يتناسب مع حجم السكان. لكن هذا التوازن من شأنه أن يختل، نتيجة التغييرات في حجم الهجرة، ونتيجة تشعب جهود التنمية، الرامية الى اقامة مدن وأحياء سكنية جديدة في ضواحي المدينة. إن التوجه المطلوب يختلف عن هذا، كما سنفصل فيما يلي:

« إعطاء الأولوية لتطوير الاحياء القائمة المبعثرة والقليلة، نتيجة البنية الطوبوغرافية للمدينة ووسطها في كل ما يتعلق بالسكن، والاشغال، والتجارة، والصناعة، والاستجمام».

مشروع بيغن «الحكم الذاتي» (١٩٧٧):

في خطاب ألقاه بيغن، في الكنيست، يوم ٢٨/١٢/١٩٧٧، اقترح تشكيل حكم اداري ذاتي لسكان الضفة الغربية «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، ضمن مجموعة من الأسس لتحقيق تسوية سلمية. وتناول المشروع القدس بما يلي:

«فيما يتعلق بادارة الاماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يُصدر ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم»[١٦].

مشروع يعقوبي (١٩٨٨):

بادرجاد يعقوبي، وزير المواصلات الاسرائيلي، وأحد زعماء حزب العمل، الداعين الى تسوية جديدة للقضية الفلسطينية، والذي كان أول من اعترف بالتأثير المتزايد للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي، الى طرح مشروع خاص به، في منتصف كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨، ويطرح يعقوبي في مشروعه جملة نقاط وشروط: «يجب ان تتمسك اسرائيل بها، وأن لا تتنازل عنها في أية مفاوضات مستقبلية».

وقد تناول يعقوبي قضية القدس ببند خاص، وجاء فيه: «لن تكون القدس موضوعاً للحوار مع الفلسطينيين، وسيتم بحث أية ترتيبات ممكنة، تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب في القدس، ولكن في تاريخ متأخر، عندما يكون الدافع لتعايش سلمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين قد تطور»[١٧].

خطة بيريز (١٩٨٩):

نشرت مختلف الصحف الاسرائيلية البنود الجوهرية لخطة او مقترحات بيريز الجديدة للتسوية، وذكرت صحيفة «هآرتس»، أن بيريز كشف النقاب عن جوهر خطته، في خطابه الذي القاه يوم ٢٢/٣/١٩٨٩، أمام «مؤتمر شامير للتضامن اليهودي مع اسرائيل»، وهو الحل على نمط بنلوكس، أي إقامة ثلاثة كيانات مرتبطة باتحاد أو حلف فدرالي أو كونفدرالي، وتشترط الخطة وجود جيشين، فقط، اسرائيلي وأردني، لحماية هذه الكيانات الثلاثة، وتجريد الكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع، تجريداً كاملاً من السلاح، على أن ترابط قوات الجيش الاسرائيلي في مناطق محددة مسبقاً في المناطق المحتلة، وخاصة على امتداد نهر الاردن. وتبدأ خطة بيريز بالحديث عن ضرورة التوصل، أولاً، الى اتفاق لوقف اطلاق النار، بصورة تامة، لمدة سنة كاملة. كما ألمح بيريز في خطابه، الى تفاصيل خطته، فقال «ان الفلسطينيين يستطيعون حكم أنفسهم في المناطق الكثيفة بالسكان العرب، ويستطيعون ادارة شؤون حياتهم بواسطة مؤسساتهم الخاصة، ابتداء من القضاء وحتى الصحة، كما ستكون لهم بطاقات هوية خاصة بهم، هذا في المرحلة الاولى، أما في المرحلة الثانية، فان الفلسطينيين يستطيعون الاختيار بين اتحاد مع الاردن او اتحاد مع الاردن و(اسرائيل)، واقامة تعاون اقتصادي معهما. وحول موضوع القدس، اكد بيريز في خطته «ان القدس ستبقى موحدة وعاصمة لاسرائيل، بينما سيسمح بحرية الحركة والعبادة فيها لكل الديانات السماوية. أما بالنسبة للمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، فستبقى قائمة كما هي ولن تحل في حالة التوصل الى تسوية»[١٨].

مشروع شارون (١٩٨٩):

أرييل شارون، ويزر الدفاع الاسرائيلي الاسبق، وزير الاسكان الحالي، ومخطط العديد من المذابح التي نفذت بحق شعبنا الفلسطيني في اماكن عديدة، على مدار العقود الماضية، بلور وعرض مجموعة من

الافكار في مشروع قدمه رسمياً، يوم ٢٩/٣/١٩٨٩، بهدف وقف وتصفية الانتفاضة، ومحاولة خداع الفلسطينيين «بحكم ذاتي»، تحت حراب الاحتلال، واحباط مساعي ونضال الشعب الفلسطيني من اجل اقامة دولته المستقلة وحقه في تقرير مصيره. وورد في مشروع شارون عن القدس ما يلي:

١ ـ الدعوة الى ابعاد رؤساء الانتفاضة المعروفين لدى اجهزة الامن الاسرائيلية، وعددهم كما حددهم شارون حوالي (١٥٠) زعيماً معروفاً في منطقة القدس الشرقية لوحدها، فقط؛ أي تنفيذ عملية ابعاد جماعي للمئات من ابرز الشخصيات الوطنية الفلسطينية، اضافة الى اغلاق ومصادرة العشرات من المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس المحتلة وغيرها، بحجة أنها تعمل وتمول من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ تعزيز وتوسيع الانتشار الاستيطاني في منطقة القدس الشرقية وغزو البلدة القديمة من القدس بكثافة استيطانية.

أما حول تسوية الوضع سياسيا مع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، فلم يجد شارون، كغيره، سوى اطار اتفاقية «الحكم الذاتي». وفي هذا النطاق، قال «ان مشروع الحكم الذاتي هو مشروع اسرائيل والحكم الذاتي هنا لا يخص الأرض وإنما السكان، ويجب ان نوضح مع ذلك أن هناك دولة فلسطينية قائمة في الاردن ـ والقدس ستبقى موحدة، دون أي مكان للآخرين فيها، وفي أي تسوية يتم التوصل اليها، فإن الأمن سيبقى بأيدي اسرائيل، والجيش الاسرائيلي والشين ـ بيت سيكون لهما مطلق الحرية في الحركة والعمل»[١٩].

مبادرة السلام الاسرائيلية (١٩٨٩):

في الرابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٩، اقرت الحكومة الاسرائيلية، بأكثرية ٢٠ صوتاً ومعارضة ٦ من الوزراء، الخطة. وفي السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٩، عرض رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، تفاصيل المبادرة على الكنيست الاسرائيلي، حيث تمت مناقشتها. وفي نهاية المطاف، وافق الكنيست على المبادرة، بأغلبية (٤٣) صوتاً، مقابل (١٥) صوتاً معارضاً، و(١١) صوتاً اخرين امتنعوا عن التصويت. تتألف المبادرة من ٢٠ بنداً، تتناول هدف المبادرة، وافتراضاتها الاساسية، والموضوعات المتعلقة بمسار السلام، ومبادئها، وجدولها الزمني، والأطراف المشاركة في المفاوضات، في مرحلتي الاتفاق المؤقت والحل الدائم، وفحوى هاتين المرحلتين، وأخيراً، ما يمكن تسميته «آلية تطبيق المبادرة».

وتعالج المبادرة الاسرائيلية، استمرار مسار السلام، وانهاء حالة الحرب مع دول عربية، والحل لعرب الضفة الغربية «يهودا والسامرة»، وقطاع غزة، والسلام مع الاردن، وحل مشكلة اللاجئين في الضفة والقطاع. ولكنها لم تتطرق الى القدس نهائياً. وهذا ما أوضحه اسحق شامير، في خطابه امام جلسة للجنة المركزية لليكود، خصصت لمناقشة مبادرة السلام الاسرائيلية، في الخامس من تموز/ يوليو ١٩٨٩. وحدد شامير في خطابه أربع نقاط أساسية «سنقضي على الانتفاضة، سنواصل الاستيطان، القدس ذات سيادة، ولن تقوم دولة فلسطينية»، اما بشأن القدس، فنقتطع من خطاب شامير هذه الفقرة:

«.. طرح بعض الاعضاء نقاطا مختلفة، تتعلق بمبادرة السلام. فقط طرحوا، مثلاً، موضوع القدس. إن القدس ليست جزءاً من المبادرة. والقدس عاصمة شعبنا الأبدية، وعاصمة دولتنا الأبدية. ان موقف حكومة اسرائيل من موضوع اشتراك عرب القدس الشرقية في انتخابات الادارة الذاتية قد تحدد في قرار الحكومة برئاسة زعيمنا (مناحم بيغن)، منذ يوم ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، ونصت على أن (لا ذكر في اتفاقيات كامب ديفيد لحق تصويت كهذا) [يقصد تصويت كهذا عرب القدس الشرقية] ولا حاجة بي إلا أن أضيف أن هذا هو موقفنا، اليوم. وهذا هو موقف حكومة اسرائيل الملزم، وكل تغيير فيه يخضع لقرار الحكومة. وسنواصل صون القدس، وفق الخطوط الاساسية للحكومة، والتي تنص أن القدس المتكاملة عاصمة اسرائيل الأبدية، وهي مدينة واحدة تحت سيادة اسرائيل، ولا تقبل التجزئة، وسيكون دائماً لجميع أبناء الديانات وصول حر ومضمون إلى أماكنهم المقدسة»[٢١].

وهذه الخطة، شأنها شأن الكثير من الخطط والمشاريع الاسرائيلية، التي طرحت منذ بدء الانتفاضة/ الثورة، تهدف الى تصفية الانتفاضة، إن طوعاً، من خلال المفاوضات الدائرة، أو بالقوة الغاشمة، التي تمارسها اسرائيل بيد، بينما تحمل ورقة «خطة السلام» باليد الأخرى. والخطة، في السياق نفسه، حملة اعلامية تهدف الى اعادة كسب الرأي العام العالمي عامة، واليهود الامريكيين خاصة، كما تهدف الى ازالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تمثل عصب الانتفاضة. وترمي، ايضاً، الى تعريب اتفاق كامب ديفيد، الذي واجهه الفلسطينيون والعرب، في حينه، بالرفض القاطع، والى ادارة ذاتية في المناطق المحتلة، كانت هي الأخرى مؤامرة أسقطها النضال الفلسطيني، بمجرد طرحها.

مشروع السلام السري لبيريز (١٩٩١):

أوردت صحيفة اسرائيلية، مسودة مشروع السلام الذي يعده شمعون بيريز والذي لا يتضمن أية مفاجآت،كما لا ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه، والمتضمن عدة نقاط،حيث تدعو الوثيقة الى سلام شامل ودائم، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، كما لم يكن هناك اي تطرق جدي للموضوع السوري في مفاوضات السلام، واستبعد المشروع، ايضاً، اجراء انتخابات في الضفة الغربية. أما فيما يتعلق بالقدس فقد جاء في المشروع: «تقام في مدينة القدس، بعد خمسة أعوام، وعلى فرض عدم اثارة المشاكل، ادارة بلدية مشتركة»[٢٢].

الأمر الذي يبرهن لنا، على الدوام، ان طروحات معظم زعماء الكيان الصهيوني، انما تنطوي على عدم الاستجابة لحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، لأن مجمل المشاريع والمواقف الاسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس، انما هي، في الواقع، امتداد للسياسة الرسمية التهويدية التي انتهجتها سلطات الاحتلال، وما تزال، ازاء الاراضي الفلسطينية المحتلة، بشكل عام، وازاء مدينةالقدس، بشكل خاص. وهذه السياسة تشكل ركناً رئيسياً من اركان الايديولوجية الصهيونية التي تنفذها الحكومة الاسرائيلية. وفي هذا الصدد، يجب عدم المبالغة في تأكيد الفروق بين سياسة

حكومة العمل وحكومة الليكود ازاء الاراضي المحتلة، فالفارق الاساسي يكمن، في الحقيقة، ليس في شكل السياسة المتبعة وأهدافها، ولكن في التبريرات التي تقدمها الرموز التي تحيط بها، ففي ظل الليكود، تطفو المواقف الايديولوجية والتبريرات الدينية على اعتبارات الأمن، وهي اللغة التي يجيدها حزب العمل. وتقوم سياسة الليكود على أساس افكار الصهيونية التصحيحية، التي وضع أسسها فلاديمير جابوتنسكي، ومن وجهة النظر هذه فإن قضية الضفة الغربية وغزة ـ على اعتبار أن القدس، كما اكدت ذلك المشاريع الاسرائيلية، هي عاصمة دولة اسرائيل ولا مجال اطلاقا للحديث عنها ـ يجب ان لا ينظر اليها من منظور الامن، بل هي قضية ايديولوجية، اساساً، وأي حديث عن المساومة الاقليمية، او التفاوض، بخصوص الأرض هو خيانة.

إن سياسة التوسع والضم النشطة التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية، لا تدع مجالاً للتفاوض، او للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد حرصت الحكومات الاسرائيلية على التخطي المستمر للشعب الفلسطيني، والاصرار على ان الخلاف ينحصر، أساساً، مع البلاد العربية، على أن قضية الشعب الفلسطيني، هي قضية انسانية، وهو ما تطرحه الحكومات الاسرائيلية، بحيث يكون حلها مقتصراً على تحسين أوضاع اللاجئين، وتوطينهم في البلاد العربية المجاورة.

إن مفاهيم التسوية الاسرائيلية، تعكس مزاجاً توسعياً، بإسم الأمن اوباسم الايديولوجية، وتستند الى الاستخدام المكثف للقوة والعنف. وهذه السياسة للحكومة الاسرائيلية، لا تنبع من فراغ، وانما تعكس التوازنات المختلفة داخل «المجتمع الاسرائيلي»، من ناحية، والأهم من ذلك، تعكس التوازن بين ذلك المجتمع والدول الأخرى المحيطة به. والسياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية ومستقبل الأراضي المحتلة ليست قضية نظرية. أو تفصيلات شخصية، تعكس وجهة نظر أصحابها، بل تعكس توازن القوى السياسية في داخل اسرائيل، وتوازن القوى بين اسرائيل والبلاد العربية، واذا كان الامر كذلك، فان احتمالات تغيير هذه السياسة يرتبط ويعتمد على ادخال تعديلات على ميزان القوى الداخلي أو الخارجي.

وفي ضوء الصورة السابقة، فإن كل العوامل والاعتبارات التي تحدثنا عنها تحدو بنا ـ فلسطينيين وعرباً ـ الى ضرورة اعادة الحسابات، واعادة التقييم، وصولاً الى افضل الوسائل لضمان امكانية ارغام اسرائيل على الانسحاب، تمهيداً لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ومثل هذه الدولة لا يمكن ان تمنح لنا من أعدائنا، وفي ظل توازن قوى لغير صالحنا، بل ان هذه الدولة تنتزع انتزاعاً، وبالقوة، من بين انياب الاحتلال. كما ان كل العوامل والاعتبارات المطروحة تدفع الى التأكيد مجدداً، على ما يلي:

١ ـ ضرورة المحافظة على استمرارية الانتفاضة، تطوير أساليب عملها، نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد ثورية نضالية تهدد الكيان الصهيوني، على الصعيد الاستراتيجي، وهي قادرة على اجبار سلطات الاحتلال، على التراجع والتخلي عن احلامها السياسية التاريخية في أرض «اسرائيل الكبرى»، وبالتالي انتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢ ـ ضرورة التأكيد، وبشكل جدي، على أن القدس عاصمة دولة فلسطين، ولا يمكن التنازل عن أي جزء منها، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

٣ ـ ان مجمل المشاريع الاسرائيلية المطروحة، حرصت على تأكيد الانطباع بأن الرفض يأتي، دائماً، من الجانب العربي. أما على مستوى الواقع، فقد تبنت اسرائيل من السياسات والمواقف ما يدمر أية أرضية حقيقية للتسوية، ويضع العراقيل أمامها، وكذلك، فإن الغالبية الساحقة للمقترحات الاسرائيلية الراهنة انما تستهدف، أولاً وقبل كل شيء، حماية واقع وأمن ومصالح ومستقبل الكيان الاسرائيلي من جهة، ومحاصرة وخنق وانهاء الانتفاضة من جهة أخرى.

٤ ـ ان كل تلك المقترحات والمشاريع السائدة، تتجاهل الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة.

٥ ـ ان التحدي الاكبر الذي يواجه الأمة العربية والأمن العربي هو فقدان التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية والكيان الاسرائيلي لأن الدور الاكبر ملقى على كاهل العرب في المرحلة القادمة، ليثبتوا فيه قدرتهم على لم الشمل والاتفاق على استراتيجية للعمل القومي، وعلى توظيف مصادر القوة العربية، لتحقيق هذه الاستراتيجية والخروج من مستنقع الشلل الذي نعيش.

الهوامش:

(١) د. خيرية قاسمية، **قضية القدس**، بيروت، دار القدس، ص٦.

(٢) عبدالحميد زايد، **القدس الخالدة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٩.

(٣) د. عفيف عبدالرحمن وآخرون، المؤتمر الثالث لتاريخ بلاد الشام وفلسطين، المجلد الأول، عمان، الجامعة الاردنية، جامعة اليرموك، ١٩٨٣، (انظر: عفيف عبدالرحمن، **القدس ومكانتها لدى المسلمين وانعكاس ذلك من خلال كتب التراث**، ص٢٦٢).

(٤) سمير جريس، **القدس في المخططات الاسرائيلية ـ الاحتلال ـ التهويد**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص٣٦ ـ ٣٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص٥٢.

(٦) د. اسعد عبدالرحمن ونواف الزرو، جولة في العقل السياسي الاسرائيلي، **القبس** (الكويت) العدد ٦١٣١، ١٩٨٩/٦/٤.

(٧) منير الهور وطارق موسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧ ـ ١٩٨٥)** «عمان» دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص١١٠.

(٨) **وثائق فلسطين**، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٩) **نيوزويك**، ١٩٧١/٢/١٥.

(١٠) الهور وموسى، **مصدر سبق ذكر**، ص١٢٧.

(١١) د. سلمان رشيد سلمان، **اسرائيل والتسوية**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٥، ص١٩٤.

(١٢) **هآرتس**، ١٩٧٣/٨/١٠.

(١٣) الهور وموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٠.

(١٤) عال همشمار، ١/١/١٩٧٦.
(١٥) عال همشمار، ٧/١٠/١٩٧٦.
(١٦) عبدالرحمن والزور، مصدر سبق ذكره.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، مبادرة السلام الاسرائيلية، العدد ١، شتاء ١٩٩٠، ص ١٦٤:
(٢١) كول هعير، ١/٣/١٩٩١.

الأوضاع الديمغرافية في مدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي

صلاح الصوباني

احدثت حرب ١٩٦٧ تغيرات حادة في البنية السكانية للعرب في مدينة القدس، نتيجة للاجراءات الاسرائيلية تجاه السكان، وسياسة التهويد التي اتبعتها لطمس المعالم العربية للمدينة. فقد باشرت سلطات الاحتلال القيام باجراءات فورية على طريق التهويد، منها، هدم حي المغاربة المحاذي للحائط الغربي وتسويته بالارض، واجلاء قسم كبير من سكن حي الشرف، كما قامت بعزل احياء عربية كاملة عن القدس على اثر اعادة ترسيم الحدود البلدية للمدينة.

وعملت سلطات الاحتلال على تركيز اغلبية يهودية مطلقة في المدينة العربية، هادفة الى خلق حقائق تمنع تقسيمها مجددا بعد ضمها و«توحيد» القسم الغربي والقسم الشرقي، وزرع اطواق من المستوطنات حول المدينة ومحاصرتها، ومصادرة مساحات شاسعة من منطقة القدس وضواحيها مع تلافي ضم مخيمات اللاجئين والقرى العربية المأهولة، بهدف ضم اكبر مساحة ممكنة باقل عدد من السكان. وتحرص المخططات الصهيونية في المدينة العربية على تحقيق اغلبية يهودية مطلقة اي بنسبة ٣:١ لقطع الطريق امام اية احتمالات سياسية لتغيير وضع القدس، خاصة اذا ما توفر احتمال اللجوء الى الاستفتاء السكاني لتقرير مصير المدينة.

تعيين الحدود البلدية لمدينة القدس:-

شكلت السلطات الاسرائيلية لجنة حكومية لترسيم الحدود البلدية للمدينة من اجل دراسة الاراء المطروحة، وقد برزت ثلاثة اتجاهات هي:

١ ـ اتجاه توسعي ينادي بضم اكبر جزء ممكن من الاراضي باعتبار ذلك فرصة لتوسيع حدود (الدولة اليهودية).
٢ ـ اتجاه عرقي ينادي بضم الاجزاء الهامة فقط من الاراضي وتجنب المناطق العربية المأهولة بالسكان.
٣ ـ اتجاه عسكري هدفه ضم المناطق ذات الطبيعة الطبوغرافية وذات القيمة الاستراتيجية.

وبموجب الاتجاه الاول، شملت المساحة نحو ٢٦٠ الف دونما تضم بالاضافة الى القدس الشرقية

نحـو ٢٢ تجمعا سكانيا عربيا، يصل عدد سكانه نحو ١٧٠ الف نسمة. بينما حدد الاتجاه الثاني مساحة اقل تتجنب العدد الكبير من السكان العرب. وبتأثير الاتجاه الثالث، تم التوصل الى حل وسط بتقليـل عدد السكـان العـرب الى الحـد الادنى مع السيـطرة على المنـاطق الفـارغـة، وذات المزايا الاستـراتيجيـة. وبهذا استقرت المساحة التي جرى ضمها على ٧٢ الف دونما. ونتيجة لذلك، فان ضواحي كاملة من المـدينـة، وجدت نفسها خارج المدينة، مثل ابوديس، والعيزرية في الشرق. اما في الشمال فقد امتد خط الحدود على بعد ٥٠٠م فقط عن طريق رام الله ـ القدس لتجنب الضواحي السكنية العربية، ومخيمات اللاجئين على امتداد الطريق، واصبحت المناطق الواقعة ضمن خط الحدود كما يلي:ـ

١ ـ قطاع المطار:ـ يمتد هذا القطاع في شمال المدينة، من حدود مستوطنة (النبي يعقوب) وينتهي شمالا بمحيط المطار، ويتراوح عرض هذا القطاع ما بين (١ـ٢)كم، ثم يتسع اكثر في اقصى الشمال ويضم طريق القدس ـ رام الله وشريطا من المساكن العربية المقامة على جانبه الغربي، بينما يستثني خط الحدود المساكن الواقعة الى الشرق من الطريق بشكل يستبعد عددا كبيرا من سكان بيت حنينا، ضاحية البريد، الرام، كفرعقب، مخيم قلنديا. اما في الغرب فقد استبعدت قرى بيرنبالا، الجيب، بيت حنينا القديمة، الجديرة، بيت اكسا.

٢ ـ قطاع النبي يعقوب:ـ يقع هذا القطاع في شمال المدينة، ويمتد من مشارف شعفاط حتى بيت حنينا الجديدة ويصل طوله الى ٦كم، ويتراوح عرضه ما بين ٤ـ٥ كم، ويضم نحو ٣٠ الف مواطن عربي يقطنون في شريط من المساكن على امتداد الطريق الرئيسي رام الله ـ القدس بعرض لا يتجاوز في اقصاه كيلومتر واحد. اما المنطقة المحيطة بهذا الشريط والتي يزيد عرضها عن ٣كم، فهي ارض فارغة، حيث صودرت هذه المنطقة واقيمت عليها مستوطنة (جفعات زئيف) جنوب النبي يعقوب.

٣ ـ القطاع المركزي:ـ لم يكن لسلطات الاحتلال اي خيار في ضم هذا القطاع لانه قلب المدينة ومركزها الحيوي من الناحية الاقتصادية والدينية والحضارية. ويمتد بطول ٤كم من الشيخ جراح حتى جنوب الحرم القدسي، ويضم الشيخ جراح، وادي الجوز، المصرارة، باب الساهرة، البلدة القديمة.

٤ ـ القطاع الجنوبي:ـ هذا القطاع اكبر القطاعات مساحة واقله سكانا، باستثناء منطقتي سلوان والثوري المجاورتين للبلدة القديمة، ولا يوجد في القطاع سوى ثلاثة تجمعات عربية محدودة وقليلة العدد، وبطول (٤ـ٧)كم بمساحة اجمالية تبلغ ٣٠ الف دونم. وقد اقيمت على هذه الاراضي مستوطنتين هما: مستوطنة (جيلو) ومستوطنة (تالبيوت مزراح).

النازحون من المدينة عشية عدوان حزيران ١٩٦٧:ـ

لا توجد معلومات دقيقة عن اعداد النازحين، سواء من الضفة الغربية او قطاع غزة بشكل عام، او من مدينـة القـدس بشكـل خاص، سوى تقديرات قسم السجل في اللجنة الوزارية الاردنية لاغاثة النازحين، والتي تقتصر على المسجلين في سجلات اللجنة الوزارية، الذين تقدموا بطلب الاغاثة. وقد قمنا بتقدير عدد النازحين عن المدينة استنادا على نتائج الاحصاء الاردني للسكان عام ١٩٦١ كسنة اساس، ومقارنة الرقم المفترض، بنتائج الاحصاء الاسرائيلي في ايلول ١٩٦٧. ويتضح من الجدول رقم (١) ان

عدد النازحين او حركة السكان في المدينة بلغت حوالي ٢٣١٩٣ نسمة، وهذا الرقم يفوق عدد النازحين عن المدينة المسجلين لدى اللجنة الوزارية بحوالي ١,٦ مرة، ويلاحظ، ان جزءا من النازحين انتقلوا الى المناطق التي ضمت الى القدس الشرقية بعد العدوان وبلغ عددهم حوالي ٣٥٦٤ نسمة. اما الجزء الاكبر فقد نزح الى مناطق خارج حدود بلدية القدس الجديدة والى الضفة الشرقية.

واذا ما قارنا عدد سكان المدينة المفترض بعدد سكانها وفق التعداد الاسرائيلي ضمن حدود البلدية الاردني، نجد ان عدد النازحين عنها يصل الى حوالي ٢٧١٥٧ نسمة. وهذا الرقم يفوق عدد النازحين المسجلين لدى اللجنة الوزارية بحوالي ٢,٧ ضعفا. ان الجزء الاكبر من النازحين هم من سكان المدينة القديمة، وقد بلغ عددهم حوالي ١٩٨٤١ نازحاً وهم من حي المغاربة الذي تم هدمه، ومن حارة اليهود، وسكان حي شرف وباب الساهرة وباب السلسلة ومناطق اخرى من المدينة القديمة وبلغ عدد النازحين من المدينة الجديدة ـ خارج الاسوار ـ حوالي ٧٣١٦ نسمة.

ان الفرق في عدد النازحين عن المدينة وفق التقسيم الاداري الاسرائيلي وبين عددهم وفق التقسيم الاداري الاردني (ويبلغ ٣٥٦٤ نسمة) هو ان جزءا من النازحين قد نزحوا الى المناطق التي ضمت حديثا الى مدينة القدس بعد العدوان، وتم احصاءهم كمقيمين في منطقة القدس، والتي لم تكن جزءا من القدس قبل العدوان.

لقد عملت سلطات الاحتلال على تطبيق برنامج اسكاني في المدينة لتصبح بموجبه الزيادة في عدد اليهود بنسبة ٣,٧٪ سنويا، وحتى سنة ١٩٨٢ وصل عدد سكان المدينة (الموحدة) الى حوالي ٤٥٠ الف نسمة منهم ٣٣٧ الف نسمة من اليهود و١١٤ الف نسمة من العرب مما حافظ على النسبة الحالية للسكان اليهود في المدينة وهي ٧٥٪ يهود مقابل ٢٥٪ من السكان العرب[1].

السياسة السكانية لسلطات الاحتلال في مدينة القدس:ـ

في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧، بدأت سلطات الاحتلال بتطبيق القوانين التشريعية السابقة بعد تعديلها، للاستيلاء على الارض والمنشآت والعقارات العربية. وأول ما قامت به، حلّ المجلس البلدي والاستيلاء على ممتلكاته ووضعها تحت تصرف بلدية الاحتلال. واعلان ضم القدس سياسيا للدولة الصهيونية بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٩. ثم شرعت في تنفيذ المخططات الاستيطانية في المدينة وضواحيها، وتغيير الطابع العربي للمدينة، والعمل على اخلال الميزان السكاني لصالح اليهود. وتم تقسيم المدينة (الموحدة) الى٨ ضواحي تضم ٣٦ حيا، منها ٨ احياء ذات كثافة عربية عالية و٢٨ حيا يهوديا. وقامت باجراء احصاء شامل في ايلول ١٩٦٧، للاراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية بحدودها الجديدة. واتبعت سياسة سكانية واستيطانية في المنطقة العربية من القدس، تقوم على ثلاثة محاور رئيسية:ـ

١ ـ محور يتعلق بالقدس القديمة (داخل الاسوار):ـ

شرعت سلطات الاحتـلال مبـاشرة بعد احتلال المدينة، بعملية تهويد واسعة داخل حدود البلدة القديمة. فقامت بتدمير حي المغاربة المجاور للمسجد الاقصى، وأجلت سكانه دون ان تتاح لهم الفرصة

جدول رقم (١)

عدد سكان القدس الشرقية عشية ضمها وعدد النازحين اثر حرب حزيران ١٩٦٧

السنة / المناطق	الاحصاء الاردني تشرين ثاني ١٩٦١	الاحصاء الاسرائيلي ايلول ١٩٦٧	عدد السكان* المفترض في ايلول ١٩٦٧ سنة الاساس ١٩٦١	حركة السكان في ايلول ١٩٦٧ عن المدينة	عدد النازحين** وزارة شؤون الارض المحتلة ١٩٧٣
القدس الشرقية حسب التقسيم الاداري الاسرائيلي	٧٥٦٤٦	٦٥٨٥٧	٨٩٠٥٠	(٢٣١٩٣)	١٤٧٠٤
سكان المناطق التي ضمت الى القدس الشرقية:-	١٥١٥٨	٢١٤٨٨	١٧٩٢٤	٣٥٦٤+	٤٥٠٦
الطور	٤٢٨٩	٥٧٠١	٥٠٧٢	٦٢٩+	١٧٩٥
العيسوية	١١٦٣	١٦١٣	١٣٧٥	٢٣٨+	٢٤٤
شعفاط	٢٥٤١	٣٤٠٠	٣٠٠٥	٣٩٥+	٤٢١
غرب بيت حنينا	٠٠٠	٣٦٠٩			٨٨٣
مطار قلنديا	٢٠٠٠	١١٢٣	٢٣٦٥	(١٢٤٢)	٧٢
صورباهر، ام طوبا	٤٠١٢	٤٧١٠	٤٧٤٤	(٣٤)	٧٧٣
بيت صفافا، شرفات (القسم الاردني)	١١٥٣	١٣٣٢	١٣٦٣	(٣١)	٣١٨
القدس الشرقية حدود البلدية (التقسيم الاردني)	٦٠٤٨٨	٤٤٣٦٩	٧١٥٢٦	(٢٧١٥٧)	١٠١٩٨
المدينة القديمة (داخل الاسوار)	٣٦٨٠١	٢٣٦٧٥	٤٣٥١٦	(١٩٨٤١)	٠٠٠
المدينة الجديدة (خارج الاسوار)	٢٣٦٨٧	٢٠٦٩٤	٢٨٠١[illegible]	(٧٣١٦)	٠٠٠

المصـــدر:

(١) دائرة الاحصاءات العامة اول تعداد عام للسكان والمساكن/ ١٨ تشرين ثاني ١٩٦١.

(٢) Statitical yeer book Jerusalem 1470 Cencus of Population 1967

(٣) وزارة شؤون الارض المحتلة - عمان قسم البلديات والقرى.

* حسبت تقديرات السكان على اساس معدل النمو ٣٪ سنويا في ايلول عام ١٩٦٧ واعتمدت احصاءات تشرين الثاني ١٩٦١ كسنة اساس.

** عدد النازحين حسب تقديرات قسم السجل في اللجنة الوزارية لاغاثة النازحين ١٩٧٣.

حتى لاخلاء اثاثهم، وكذلك فعلت في حي الشرف، وأسست شركة سميت (شركة اعمار الحي اليهودي)، تولت عملية تهجير السكان العرب. وامتدت عملية الاخلاء الى مناطق شاسعة داخل مدينة القدس القديمة. فقد تم اخلاء نحو ٥٥٠٠٪ مواطن عربي من هذه المنطقة. والجدول رقم (٢) يبين تطور السكان في المدينة القديمة:

جدول رقم (٢)

توزيع السكان العرب واليهود في احياء البلدة القديمة لسنوات مختلفة

الاحياء	١٩٦٧			١٩٧٢			١٩٨١			١٩٨٣		
	عرب	يهود	مجموع	عرب	يهود	مجموع	عرب	يهود	مجموع	عرب	يهود	مجموع
الحي المسيحي	٤٢٤٦	-	٤٢٤٦	٤١٩٥	-	٤١٩٥	٤٩٣٤	١٢٢	٥٠٥٦	٤٣١٨	٤	٤٣٢٢
الحي الارمني	٢٣٩١	-	٢٣٩١	٢٠٦٤	١٥	٢٠٧٩	١٩٠١	١٩٢	٢٠٩٣	١٥٤٧	٤٦١	٢٠٠٨
الحي اليهودي	٣٥٠٠	-	٣٥٠٠	١٣٨٤	٢٦٣	١٦٤٧	٢٤٠	١٥٨٣	١٨٢٣	٣٤١	١٧٠١	٢٠٤٢
حي المسلمين	١٣٥٣٨	-	١٣٥٣٨	١٥٥٠٦	-	١٥٥٠٦	٢٠٠٨٦	٣٩	٢٠١٢٥	١٧٠٣٧	٦٩	١٧١٠٦
المجموع	٢٣٦٧٥	-	٢٣٦٧٥	٢٣١٤٩	٢٧٨	٢٣٤٢٧	٢٧١٦١	١٩٣٦	٢٩٠٩٧	٢٣٢٤٣	٢٢٣٥	٢٥٤٧٨

المصـــادر:-

(١) Cencus of Population 1967

(٢) القدس حقائق وارقام - مركز الدراسات الاحصائية - جمعية الدراسات العربية القدس ١٩٨٩.

يتضح من الجدول رقم (٢) ان عدد السكان العرب في المدينة القديمة، قد انخفض خلال ١٦ سنة من الاحتلال بنسبة ١,٨٪. وان هذا الانخفاض لم يكن منتظما، فقد ارتفع عدد السكان عام ١٩٨١، بنسبة ١٤,٧٪، مقارنة مع عام ١٩٦٧. وبشكل عام، فان انخفاض السكان ناتج عن سياسة سلطات الاحتلال الاستيطانية والتهجيرية في البلدية القديمة. فقد اقامت السلطات في حي المغاربة وحي الشرف وعلى مساحة ١١٠ دونمات، الحي اليهودي، الذي بلغ عدد المستوطنين فيه حوالي ١٧٠١ مستوطن عام ١٩٨٣. وقامت بطرد السكان العرب من هذا الحي والذين بلغ تعدادهم عام ١٩٦٧، حوالي ٣٥٠٠ نسمة. ولم يبق فيه سوى ٣٤١ عربيا. أما في الحي الاسلامي، وهو اكبر الاحياء سكانا، فقد ارتفع عدد السكان ارتفاعا طفيفا، من ١٣٥٣٨ نسمة عام ١٩٦٧، الى اعلى مستوى له عام ١٩٨١ (٢٠٠٨٦ نسمة) بنسبة زيادة ٢,٩٪ سنويا. وهي تمثل معدل الزيادة الطبيعية. وانخفض الى ١٧٠٣٧ نسمة عام ١٩٨٣، وهذا لانخفاض ناتج عن زيادة عدد المستوطنين في هذا الحي، على حساب السكان العرب. وفي الحي الارمني تضاعف عدد اليهود خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٣)، حوالي ٣١ مرة، في حين انخفض عدد العرب في الحي الى الربع تقريبا.

وقد شكلت السلطات الاسرائيلية، لجنة للاشراف على الاستيطان في الاحياء الاسلامية الثلاثة، وهي

الحي الاسلامي الجنوبي والشرقي والاوسط. واطلقت على هذه اللجنة اسم (لجنة التنسيق لاعادة توطين اليهود). ويشترك فيها ممثلون عن وزارة الداخلية، ووزارة العدل والشرطة الاسرائيلية ومدير دائرة الاراضي. وتعمل هذه اللجنة منذ عام ١٩٨٥، على اسكان مستوطنين يهود في احياء الواد والسعدية وباب حطّة، حيث تدعي وجود املاك يهودية سابقة في هذه الاحياء. وهناك مخططات اسرائيلية سرية، وضعت حديثا، وتهدف الى طرد سكان هذه الاحياء البالغ عددهم حوالي ١٨ الف عربي، والاستيلاء على مساكنهم ومحلاتهم التجارية، وتوطين اليهود السوفييت فيها، وعلل المسؤولون الاسرائيليون ذلك، بضرورة تخفيف الكثافة السكانية داخل البلدة القديمة (لمصلحة سكانها العرب)[٢].

كما تعمل سلطات الاحتلال بشتى أساليب الضغط على السكان من اجل اجبارهم على بيع منازلهم في البلدة القديمة، أو مصادرتها في حال رفضهم، كما فعل الوزير الاسرائيلي (ارئيل شارون) الذي سكن يوم ١٩٨٧/٢/١٥، في منزل في شارع الواد في الحي الاسلامي، بعد اجبار سكانه العرب على اخلائه، لتعزيز الوجود الاستيطاني في المدينة القديمة. وكما فعلت جماعة يهودية متطرفة في ١٩٩٠/٤/١١، باقتحام مبنى تملكه بطريركية الروم الارثوذكس ـ فندق ماريوحنا ـ والذي يقع في مكان متوسط من حارة النصارى العربية، ومجاور لعدة اماكن اسلامية ومسيحية مقدسة.

نتيجة لجملة السياسات الاسرائيلية تجاه سكان البلدة القديمة، فقد ازدادت الكثافة السكانية في بعض الاحياء العربية، وبصورة خاصة في الحي الاسلامي. ففي حين كانت الكثافة العربية في هذا الحي عام ١٩٦٧، حوالي ٤٨ شخص/ دونم. ارتفعت الى ٦١ شخص/ دونم عام ١٩٨٣، أما في الحي اليهودي، فقد كانت الكثافة العربية عام ١٩٦٧، حوالي ٣٢ شخص لكل دونم، وبعد طرد السكان العرب فيه واحلال السكان اليهود مكانهم، أصبحت الكثافة اليهودية فيه ١٨ شخص/ دونم. أما الحي الارمني، فقد انخفضت الكثافة فيه عن ١٧ شخص/ دونم عام ١٩٦٧، الى ١٤ شخص/ دونم عام ١٩٨٣. وقد انخفضت الكثافة في هذا الحي، نتيجة لتهجير ٣٥,٢٪ من سكانه واحلال مستوطنين يهود بعدد اقل من العرب المهجرين عن الحي، ويتضح ان الكثافة السكانية العربية في المناطق التي يتواجد فيها العرب تظل اعلى منها في المناطق اليهودية، مما يوضح ايضا سياسة سلطات الاحتلال، القائمة على حصر العرب في مناطق محدودة، وتضييق الخناق عليهم، فيما ينتشر اليهود في مناطق واسعة. وقد تم الاستيلاء على اكبر مساحة ممكنة من الارض تمهيدا لبناء مستعمرات جديدة واسكان المهاجرين اليهود السوفييت فيها.

٢ ـ محور يتعلق بالقدس الجديدة (خارج الاسوار):-

بوشر بتنفيذ المخطط الاستيطاني خارج اسوار المدينة، منذ عام ١٩٦٨. وتنفيذا للمخطط، صادرت سلطات الاحتلال ٣٣٦٠ دونما، ضمت الى مباني الجامعة العبرية على جبل سكوبس، مع حزام عريض يربطها بغرب القدس. وكانت هذه الخطة تهدف بشكل اساسي الى ايجاد اتصال مستمر ومباشر ما بين القدس الغربية، والجيب الاسرائيلي على جبل سكوبس، الذي يضم الجامعة العبرية ومستشفى هداسا.

والهدف الثاني يتمثل في ايجاد طوق من الفواصل البشرية والسكنية، ما بين مركز القدس وشمالها، والسيطرة على الطريق الرئيسي القدس ـ رام الله، من خلال سبع مناطق سكنية في مجمعين رئيسيين، الاول في جبل سكوبس والتلة الفرنسية. ويضم ثلاث مناطق وهي (الجامعة العبرية)، (جفعات شابيرا) شمالا و (جفعات شابيرا) جنوبا، والمجمع الثاني (رومات اشكول) ويضم اربع مناطق، ويبين ذلك الجدول رقم (٣).

يتضح من الجدول ان عدد سكان المجمعين الاول والثاني بلغ حوالي ٢٣٩٤٩ نسمة، منهم ٢٢٨٦٤ يهوديا ويشكلون نسبة ٩٥,٥٪ من مجموع سكان هذا المجمع عام ١٩٨٣، الذي بلغت مساحته ٣٦٥٠ دونما، وتبلغ الكثافة السكانية فيه ٧ اشخاص/ دونم. ويعتبر هذا المجمع، ضمن مخطط تطويق المدينة. ويمثل الطوق الاول. اما الطوق الثاني فيمتد من التلة الفرنسية حتى النبي يعقوب، ويهدف الى تحقيق اتصال مباشر، ما بين مستوطنة النبي يعقوب وبقية المستوطنات، وسمي هذا المشروع (بالمشروع الشمالي)، وقد اصبح حاليا ضاحية استيطانية كبيرة ومركزا صناعيا وتجاريا هاما.

أما مجمع (جيلو) الاستيطاني، فيقع على اراضي الصليب. وتحديدا على اراضي بيت جالا وبيت صفافا وشرفات. ويضم هذا المجمع ١٥٠٠ وحدة سكنية، ضمن خطة لانشاء ١٥ الف وحدة سكنية. ويقطن فيه حوالي ١٧٤٩٥ نسمة، منهم فقط ٢٨١ عربيا ـ وتجدر الاشارة ان العرب لا يقيمون في المجمعات الاستيطانية بل في المنطقة التي تقع فيها ـ وتبلغ مساحة مجمع (جيلو) حوالي ٣٠٢٠ دونما، بكثافة سكانية ٦ اشخاص/ دونم. أما المجمع الثاني وهو (راموت الون) الذي اقيم على اراضي التليلية وبطن حمودة، من اراضي قريتي بيت اكسا وبيت حنينا، فقد بلغت مساحته حوالي ٤٤٠٠ دونما، ويضم حوالي ١١٦٦٤ نسمة، منهم ١٤٩ عربيا. اما مجمع (تالبيوت مزراح) فهو تتمة للطوق الجنوبي، ويمتد من شرق طريق الخليل ـ بيت لحم، على اراضي جبل المكبر وصور باهر، على شكل كتلة ضخمة تحتوي على ٥٠٠٠ وحدة سكنية[٣]. ويبلغ عدد سكان هذا المجمع ٩٦٦٨ نسمة، منهم ٩٦٢٤ مستوطنا. وتبلغ مساحته ٩٨٠ دونما، ومتوسط الكثافة السكانية فيه ١٠ اشخاص/ دونم. أما مجمع النبي يعقوب فقد اقيم على اراضي رجوم الخروب، الركبة، شعاب، الصيدة، دير سلامة من اراضي بيت حنينا. ويضم ٢٥٠٠ وحدة سكنية، وعدد سكانه حوالي ١٣٣١٣ نسمة، منهم ٣٠٨ عربيا، وتبلغ مساحته ٧١٦٠ دونما.

تتركز المستوطنات في القدس الشرقية الموسعة في الضاحيتين السابعة والثامنة، وقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في القدس خارج الاسوار في المناطقة العربية حوالي ٧٤٢٢٢ مستوطنا، عدا المستوطنين في البلدة القديمة. وتبلغ مساحة هذه المجمعات الاستيطانية حوالي ١٩٢١٠ دونما، والكثافة السكانية فيها ٤ اشخاص/ دونم.

هذه التجمعات الاستيطانية تقع في قلب المناطق العربية وتحيط بها، وتسيطر سيطرة تامة على معابر الطرق المؤدية الى التجمعات العربية، سواء داخل المدينة الموسعة او خارجها، وهدفها عزل السكان

العرب في القدس عن السكان في الضفة الغربية. ويبين الجدول رقم (٣) التجمعات السكانية في مدينة القدس الموسعة.

جدول رقم (٣)

سكان المستوطنات في القدس الجديدة ـ خارج الاسوار عرب ويهود ومساحتها لعـــام ١٩٨٣

اسم المجمع	الضاحية	عـــرب	يهـود	مجمـوع	المساحـة	الكثافة شخص/دونم
جبل سكوبس (التلة الفرنسية)	السابعة	٨٢٠	٨٣٢٦	٩١٤٦	٢١٩٠	٤
رمات اشكول	الاولى	٢٦٥	١٤٥٣٨	١٤٨٠٣	١٤٦٠	١٠
مجمع جيلو	الثامنة	٢٨١	١٧٢١٤	١٧٤٩٥	٣٠٢٠	٦
مجمع راموت الون	السابعة	١٤٩	١١٥١٥	١١٦٦٤	٤٤٠٠	٣
مجمع تالبيوت مزراح	الثامنة	٤٤	٩٦٢٤	٩٦٦٨	٩٨٠	١٠
مجمع النبي يعقوب	السابعة	٣٠٨	١٣٠٠٥	١٣٣١٣	٧١٦٠	٢

المصـــدر ـ القدس حقائق وارقام، مركز الدراسات الاحصائية ـ جمعية الدراسات العربية ـ القدس ١٩٨٥

يتجمـع معظم السكان العرب في ضاحيتين هما السابعة والثامنة، وهاتين الضاحيتين العربيتين مطوقتان تماما من المجمعات الاستيطانية، وتضم الضاحية السابعة العربية مناطق بيت حنينا وشعفاط والعيسوية وكفر عقب والطور وجبل الزيتون والشيخ جراح والحي الامريكي والمنطقة الصناعية ويبلغ عدد سكانها حوالي ٥٧٥٦٩ نسمة، وتصل مساحتها الى حوالي ٢٣٩٦٠ دونما. اما عدد المستوطنين في هذه الضاحية في المناطق العربية فيصل الى حوالي ٣٢٨٤٦ نسمة، يشكلون نسبة ٣٦,٣٪ من مجموع سكـان الضـاحية السابعة. اما عدد سكان الضاحية الثامنة، وهي الضاحية الجنوبية فيبلغ حوالي ٣٨٦٩١ عربيا ومساحتها ٢٥٨٢٠ نسمة. وهي اقل كثافة سكانية عربية من الضاحية السابعة. ويبلغ عدد المستوطنين في هذه الضاحية حوالي ٩٦٨٣٨ مستوطنا ومساحتها حوالي ٤٠٠٠ دونما. وبشكل عام، يبلغ عدد السكان العرب في القدس الموسعة ووفق الحدود البلدية الجديدة خارج اسوار حوالي ٩٦٢٦٠ نسمـة اما عدد المستوطنين اليهود في هذه المنطقة فقد بلغ حوالي ٧٤٢٢٢ مستوطنا ويشكلون نسبة ٤٣,٥٪ من مجموع السكان حتى نهاية عام ١٩٨٣.

لقد الغت الحدود الادارية للقدس الجديدة ـ خارج الاسوار ـ القرى العربية التي كانت تقع في ضواحي المدينة، واصبحت هذه القرى مجرد احياء متفرقة من أحياء مدينة القدس الموسعة والعديد من القـرى العربية انشطرت واصبحت اجزاء منها داخل الحدود الاسرائيلية واخرى في الضفة الغربية، وفقـدت معـظم القـرى اراضيهـا الزراعية التي دخلت ضمن الحدود البلدية، الامر الذي أدى الى مصادرتها فيما بعد. وقد نتجت عن السياسة الاستيطانية في القدس آثار مدمرة على حياة السكان فيها، ويتمثل هذا الخطر في التفوق السكاني لصالح اليهود في المدينة، الذي تفرضه عملية الاستيطان. فقد بلغ عدد سكان القدس (الموحدة) حتى نهاية عام ١٩٨٣ حوالي ٤٢٨,٧ الف نسمة منهم حوالي ٣٠٦,٣

الف يهودي و ١٢٢,٤ الف عربي يشكلون نسبة ٢٨,٦٪ من مجموع سكان المدينة، ونسبة اليهود المنتشرين في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية عربية بلغت حوالي ٠,٦٪ من عدد سكان هذه المناطق، وبلغت نسبة العرب المنتشرين في المناطق اليهودية فهي ١,٧٪ من عدد سكان هذه المناطق. وبلغت الكثافة السكانية في المناطق العربية ٢,٣ شخص/ دونم، بمعدل ٤٣٥م مربع لكل فرد، بينما لم تتجاوز الكثافة في المناطق اليهودية ٥,٥ شخص/ دونم، بمعدل ١٨٣م مربع لكل فرد [٤].

ان التعيين الاعتباطي لحدود مدينة القدس الموسعة، والذي استثنى الضواحي العربية المأهولة، لم يحل مشكلة التزايد السكاني العربي السريع في هذه المناطق، فقد واجهت سلطات الاحتلال مشكلة المحافظة على نسبة التفوق اليهودي عدديا في المدينة، وهي نسبة ٣:١، علما بان معدل الزيادة عند اليهود قد انخفضت من ٢٪ الى ١,٦٪ سنـويا. وبالمقابل فان نسبة التكاثر عند العرب في القدس اصبحت تتجاوز ٣٪، وبموجب هذه النسب، فان زيادة عدد سكان بلدية القدس العرب منذ ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٨٩ ارتفعت من ٦٥,٨ الف نسمة الى ١٤٠ الف نسمة، في حين قدر عدد المستوطنين اليهود في نهاية ١٩٨٩ بحوالي ١٢٠ الف مستوطن. فالعدد الاجمالي للمستوطنين يقترب من عدد العرب، في حين لم يكن يوجد يهودي واحد في القدس العربية قبل ١٩٦٧. ولكي يتم التفوق اليهودي في المناطق العربية، فان سلطات الاحتلال تعمل في اتجاهين متكاملين هما:ـ

١ ـ توطين اليهود السوفييت في المناطق العربية في المدينة، الذين بدأوا يتدفقون على اسرائيل بكثافة.

٢ ـ تحـويل ٢٥٪من سكان القدس الغربية،وهم من الازواج الشابة الى هذه المستوطنات. فالغالبية العظمى من المستوطنين هم من الشباب، حيث تتراوح اعمار البالغين ما بين (٢٥ ـ ٤٤ سنة) اما من الناحية الاقتصادية، فان ٧٠٪ من قوة العمل هم من فئة الموظفين ـ ذوي الياقات البيض ـ وتصل نسبة خريجي الجامعات حوالي ٧٠٪ من مجموع المستوطنين، ونسبة الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة تبلغ نحو ٥٠٪ من مجموع المستوطنين[٥].

ولضمان انتقال منظم باعداد كافية الى المستوطنات الجديدة، تقوم السلطات بتوفير فرص نادرة لضمان الجذب السكاني الى المستوطنات في القدس الشرقية، وتصرف مبالغ طائلة على الخدمات العامة وعلى المدارس والمعاهد، وتخفض مؤسسات الاسكان اسعار الشقق وباسعار مدعومة من الدولة، مما ادى الى هبوط اسعارها الى اقل بكثير من مثيلها في تل ابيب، اضافة الى توفير المنازل والشقق الجميلة والحديثة والفيلات الفخمة ذات الاسعار الرخيصة، وكذلك نوعية الخدمات المقدمة والشوارع العريضة والحدائق الواسعة. كل ذلك شكّل بدوره عاملا اضافيا لجذب المستوطنين اليها.

٣ ـ محور مشروع القدس الكبرى:ـ

يعمـل مخـطط القـدس الكبرى على الاستفادة من المساحة الجغرافية والطبوغرافية التي تمت مصادرتها، ويأتي هذا المخطط دون ان يترتب على ذلك اعباءا ديمغرافية تتعلق بازدياد نسبة العرب داخل المدينة. وتبلغ مساحة المنطقة المقترحة للقدس الكبرى ٤٤٦,٣ الف دونم، وهي تزيد عن المساحة

جدول رقم (٤)

سكان المناطق العربية خارج اسوار مدينة القدس في الاحياء العربية

والكثافة السكانية لعام ١٩٨٣

المنطقة (الحي)	الضاحية	عـرب	يهـود	مجمـوع	المساحة(دونم)	الكثافة السكانية
كفر عقب	السابعة	٣٢٣٩	٩	٣٢٤٨	٢٢٤٠	١,٥
عطروت (المنطقة الصناعية)	=	٩٤٩	١٥	٩٦٤	٣٢٨٠	٠,٣
بيت حنينا (الشمال)	=	٦٩٨٠	٢٥	٧٠٠٥	٣٤٦٠	٢
بيت حنينا (الجنوب)	=	٤٥٩١	٣٩	٤٦٣٠	١٨٨٠	٢,٥
شعفاط (الغرب)	=	٢٨٥٥	٧	٢٨٦٢	٣٢٨٠	٠,٩
شعفاط (الشرق)	=	٥٦٧٩	١٩	٥٦٩٨	٢٣٣٠	٢,٥
مخيم شعفاط	=	٥٩١٦	ـ	٥٩١٦	٤٠٠	١٥
العيسوية	=	٣٥٤٤	٦	٣٥٥٠	٢٣٨٠	١,٥
الطـور	=	٦٤٠٧	١١	٦٤١٨	١٣٦٠	٤,٧
جبل الزيتون	=	٥١٣٠	٢	٥١٣٢	١٣٢٠	٤
وادي الجوز	=	٤٦٨٤	٣	٤٦٨٧	٤١٠	١١,٤
الشيخ جراح	=	١٨٨٩	٢	١٨٩١	٦٩٠	٢,٧
شارع نابلس	=	١٢٣١	١	١٢٣٢	٤١٠	٣
باب الزاهرة	=	٤٤٧٥	٤	٤٤٧٩	٤٢٠	١٠,٧
وادي حلوة	الثامنة	٢٨٨٢	٢	٢٨٨٤	٥٣٠	٥,٤
سلوان	=	٥٠٨١	١	٥٠٨٢	٥٢٠	٩,٨
راس العمود	=	٨١٠٤	١	٨١٠٥	١٢٧٠	٦,٤
الثوري (الشرق) المكبر	=	٨٢١٧	٢٠	٨٢٣٧	١٨٩٠	٤,٤
عرب السواحرة	=	٣٥٥٨	١	٣٥٥٩	٢٨٣٠	١,٣
ام ليسون	=	٢٥١٩	ـ	٢٥١٩	١٢٦٠	٢
صور باهر، ام طوبة	=	٥٤٨٥	ـ	٥٤٨٥	٩٣٥٠	٠,٦
بيت صفافا (الجنوب)، شرفات	=	٢٨٤٥	٤	٢٨٤٩	٨١٧٠	٠,٣
المجموع		٩٦٢٦٠	١٧٢	٩٦٤٣٢	٤٩٧٨٠	١,٩

المصدر:ـ القدس حقائق وارقام ـ مصدر سبق ذكره.

الحالية للقدس الموحدة عن اكثر من اربع اضعاف. وتضم بالاضافة الى القدس كل من مدن وقرى رام الله، البيرة وبيتونيا شمالا وبيت لحم وبيت سحور وبيت جالا جنوبا واكثر من ٤٤ قرية عربية، وتمتد المنطقة على شكل دائرة نصف قطرها ١٥كم ومركزها القدس. وتتوزع المساحة المخصصة للمدينة الكبرى الى:ـ

١ـ المساحة المخصصة للاسكان العربي: حوالي ٥٨,٩ الف دونم اي بنسبة ١٣٪ من مساحة المشروع، أما المساحة المخصصة للاسكان اليهودي فتصل الى حوالي ٧٦,٦ الف دونم، اي ١٧٪

من مساحة المشروع.

٢ ـ المساحة المخصصة للحدائق: حوالي ٦,٥٪ من مساحة المشروع.

٣ ـ مساحة الطرق: وتشمل منطقة المطار ٤٪.

٤ ـ مساحة الاراضي الزراعية: ٥٩,٥٪ من مساحة المشروع.

يستهدف هذا المشروع تحجيم الوجود العربي في هذه المنطقة وتقليص البناء والتوسع الاسكاني العربي فيها عن طريق اغلاق ومصادرة المساحات الفارغة خارج حدود البلدية وضمن حدود القدس الكبرى. فالمشكلة الديمغرافية محور سياسة الاستيطان الصهيوني، حيث شكل وجود السكان عائقا امام تنفيذ الخطط الاستيطانية. لذلك فان مخطط القدس الكبرى يضم اقل عدد ممكن من السكان العرب في اكبر مساحة ممكنة من الارض، وتركيز اكبر عدد من المستوطنين في هذه الاراضي.

ذكرنا سابقا ان مخططات الصهيونية تهدف الى المحافظة على أغلبية يهودية ضمن الحدود البلدية المعينة للقدس وبنسبة لا تقل عن ٧٥٪ لليهود مقابل ٢٥٪ للعرب، أما في نطاق القدس الكبرى فان ضم ٤٤ قرية وخمس مدن سيرفع عدد السكان العرب. ويبين الجدول رقم (٥) عدد سكان القرى والمدن المخطط لضمها ضمن مشروع القدس الكبرى، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ١٨٧ الف نسمة. في منطقة لواء القدس سيتم ضم ٢٠ قرية عدد سكانها حوالي ٤٤,٤ الف نسمة عام ١٩٨٧، وفي منطقة لواء رام الله سيضم ٩ قرى ومدينتي رام الله والبيرة وعدد سكان المدن والقرى في هذا اللواء حوالي ٥٨,٤ الف نسمة، ومن لواء بيت لحم سيتم ضم ١٤ قرية وثلاث مدن مجموع سكانها حوالي ٨٤,٢ الف نسمة. في هذه الحالة سيرتفع عدد السكان العرب في القدس ضمن الحدود البلدية المعينة من ١٣٠,١ الف نسمة الى ٣١٧,١ الف نسمة ضمن مشروع القدس الكبرى ـ عام ١٩٨٧ ـ في حين بلغ عدد السكان اليهود عام ١٩٨٧ حوالي ٣٩١,٥ الف نسمـة، وبذلك تنخفض نسبة اليهود في القدس الكبرى الى ٥٥,٢٪ وتـرتفع نسبة العرب الى ٤٤,٨٪ وبسبب النمو المرتفع لدى المواطنين العرب، فان تحولهم الى أغلبية سيكون مسألة سنوات قليلة. لذلك، فان مشروع القدس الكبرى تثير بعض التحفظات والمحاذير لدى اطراف يهودية، وان الغالبية العظمى من اليهود ستقيم في مناطق فيها اغلبية عربية. ويرى المخططون اليهـود ان حل هذه المشكلة سوف يتم عبر استيعاب المهاجرين الروس وتوطينهم في القدس الكبرى والعمـل على تهجير اكبر عدد من السكان العرب من هذه المنطقة. وبموجب المخطط المستقبلي لمدينة القدس الكبرى سيرتفع عدد المستوطنين فيها الى ما بين (٦٠٠ ـ ٨٠٠) الف مستوطن حتى عام ٢٠١٠، مع تقليص عدد العرب فيها حتى تصبح النسبة ١:٣ لصالح اليهود. وذلك يعني ضرورة استيعاب ثلاثة من اليهود مقابل كل مولود عربي في المدينة[٦].

تحليل اتجاهات السكان في القدس العربية بعد الاحتلال:ـ

على اثر حركة النزوح الواسعة من المدينة، اقيم مخيم شعفاط لاستيعاب جزء من النازحين. وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة من كبار موظفي وزارة الداخلية والمالية والاديان مهمتها العمل على شراء المساكن العربية في منطقة (عقبة الخالدية) في القدس، وقامت بانشاء الطرق الاستيطانية العريضة

جدول رقم (٥)

عدد سكان المدن والقرى التي تقع في مشروع القدس الكبرى

سكان عام ١٩٨٧

لواء القدس		لواء رام الله		لواء بيت لحم		
اسم القرية	عدد السكان	اسم القرية او المدينة	عدد السكان	اسم القريةاو المدينة	عدد السكان	المجموع العام
ابوديس	٥٣٦٨	رام الله	٢٤٧٧٢	بيت لحم	٣٤٢٠٠	
بيت اجزا	٣٢١	البيرة	٢٢٥٤٠	بيت جالا	١١٠٠٠	
بيت عنان	٢٢٥٨	بيت عورالفوقا	٢٠١٩	ارطاس	٢١٠٠	
بيرنبالا	١٣٨٥	بيت عورالتحتا	٤٦٨	بيت ساحور	١٠١٠٠	
بيت حنينا	١٦٢١	جلجليا	٨٣٨	بيت فجار	٣٠٦٠	
بـــدو	٢٨٤٦	دورا القرع	٧٨٧	بتير	٢٤٦٩	
بيت اكسا	٩٤٩	الطيرة	٩٣٣	تقوع	٤١٠٠	
بيت سوريك	١٧٩١	عين يبرود	٢٢٩٩	حوسان	٢٦٠٠	
الجديرة	٢٧٤١	بيتين	١٤٢٠	الخضر	٤٤٠٠	
الجيب	٢١١١	برقة	١١٠٩	العبيدية	٤٨٨٣	
حزمه	٣٦١١	جبع	١٢١٣	ام الطلع	٩٨٦	
رافات	٨٨٢			السواحرة	٢٢٠٤	
الرام	١٦٢٤			المعصرة	٢٢٤	
النبي صمويل	١٣٦			جورة الشمعة	٧٦٠	
الطـــور	٤٥٣٣			حرملة	٣٥٥	
العيزرية	٦٧٨١			البيضاء	٣١٤	
عناتا	٢٥١٨			مراح رباح	٤٤٩	
القبيبة	١٢٩٨					
كفرعقب	٤٩٤					
مخماس	١١٧٠					
المجموع	٤٤٤٣٨		٥٨٣٩٨		٨٤٢٠٤	١٨٧٠٤٠

المصدر:

West Bank Data Base Project Meron Benvenisti; 1988

جدول رقم (٦)

بعض المتغيرات الديمغرافية في مدينة القدس الشرقية لسنوات مختلفة

السـنة	عدد السكان (بالالف)	عدد المواليد الاحياء	عـــدد الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية ٪	نسبة الزيادة الفعلية ٪	صافي الهجرة ٪
١٩٦٧	٦٥,٩	٢٦٥٤	٥٥١	٣,٢	(-٢٦,٠) *	٢٦,٠-
١٩٧٢	٨٣,٥			٣,٢	٤,٦	١,٤+
١٩٧٤	٩٣,٢	٤٠٦١	٦٧٦	٣,٦	٥,٦	٢+
١٩٧٥	٩٦,١	٤١٢٠	٦٦٨	٣,٦	٣,١	٥,٠-
١٩٧٦	١٠٠,٣	٤٣٧١	٥٨٧	٣,٨	٤,٤	٠,٦+
١٩٧٧	١٠٣,٧	٤٤١٣	٦٦٦	٣,٦	٣,٤	٠,٢-
١٩٧٨	١٠٧,٢	٤٥٧٤	٥٨٧	٣,٧	٣,٤	٠,٣-
١٩٧٩	١١٠,٨	٤٦٦٢	٥٨٨	٣,٧	٣,٤	٠,٣-
١٩٨٠	١١٤,٨	٤٥٦٧	٦٠٠	٣,٥	٣,٦	٠,١+
١٩٨١	١١٥,١	٤٣٦٨	٥٥٧	٣,٣	٠,٣	٣,٠-
١٩٨٢	١٢٠,٢	٤٤٨٩	٥٧٠	٣,٣	٤,٤	١,١-
١٩٨٣	١٢٢,٣	٣٩٧٧		٣,٣	١,٧	١,٦-
١٩٨٧	١٤١,٠	٣٩٣٧	٥٣٨	٢,٤	٣,٧	١,٣+
١٩٨٨	١٤٤,٣	٤٢٧٢		٣,٤	٢,٣	١,١-

المصادر:-

١ ـ Cencus of Populatiion 1967

٢ ـ القدس حقائق وارقام ـ مركز الدراسات الاحصائية ـ جمعية الدراسات العربية القدس ـ ١٩٨٥.

٣ ـ المجموعة الاحصائية الاسرائيلية رقم ٤٠/١٩٨٩.

★ انظر الجدول رقم (٦) ـ نقص في عدد السكان الفعلي

ملاحظة: لم يستبعد الفلسطينيون سكان القدس الغربية لقلة عددهم وعدم وجود معلومات عنهم.

التي تخترق القرى العربية المحيطة بالمدينة وهدم بيوت السكان والاستيلاء على اراضيهم الزراعية وغير الزراعية.

ولم يتوقف نزيف الهجرة عن المدينة بعد العدوان، ويلاحظ من الجدول رقم (٦) انه على الرغم من ارتفــاع عدد المواليد الاحياء في المدينة بصورة مضطردة، والانخفاض النسبي في عدد الوفيات، فان الزيادة الطبيعية قد عوضت، الى حد ما، عن النقص الناشيء من صافي الهجرة السالبة عن المدينة. فقد ارتفع عدد المواليد من ٢٦٥٤ مولودا عام ١٩٦٧ الى ٤٢٧٢ مولودا عام ١٩٨٨. ورافق ارتفاع المواليد انخفاض في عدد الوفيات. وبذلك فقد تراوحت الزيادة الطبيعية ما بين ٢,٤٪ كحد ادنى و ٣,٨٪ كحد اعلى عام ١٩٧٦. وبلغ متوسط معدل النمو الطبيعي حوالي ٣,٤٪ سنويا.

اما معدل الزيادة الفعلية للسكان ـ اذا استثنينا عام ١٩٦٧ ـ فقد تراوح ما بين ٠,٣٪ كحد ادنى عام ١٩٨١ و ٥,٦٪ كحد اعلى عام ١٩٧٤. في مطلع السبعينات، كانت معدلات صافي الهجرة موجبة

تراوحت ما بين ١,٢٪ ـ ٢٪ سنويا. وفي النصف الثاني من السبعينات اخذت نسبة الزيادة السكانية تنخفض عن معدلات النمو الطبيعي، مما يدل على ان صافي الهجرة كان سالبا. ثم اخذ يتسع حتى وصل الى اعلى مستوى له عام ١٩٨١، حيث بلغ ـ ٣٪ . وترتبط حركة الهجرة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة، حيث تستخدم سلطات الاحتلال العامل الاقتصادي لدفع المواطنين الفلسطينيين الى الهجرة من خلال التضييق عليهم في وسائل العيش، في الوقت الذي تشجع المواطنين وتسهل لهم الخروج وتعيق دخولهم بشتى السبل الادارية والامنية.

اذا اعتمدنا معدل الزيادة السكانية الطبيعية ٣,٢٪ سنويا في الاسقاط السكاني لسنوات قادمة، فان عدد سكان المدينة سيلغ حوالي ١٨٠ الف نسمة عام ١٩٩٥ وحوالي ٢١٠,٦ الف نسمة عام ٢٠٠٠، غير ان الاعتماد على الزيادة الطبيعية كمؤشر وحيد للاسقاط السكاني يعني ابعاد اثر الهجرة في النمو السكاني. واذا اعتمدنا معدل الزيادة الفعلية ٢,٧٪ سنويا في الاسقاط السكاني، فان عدد سكان المدينة سيبلغ عام ١٩٩٥ حوالي ١٧٣,٩ الف نسمة وعام ٢٠٠٠ حوالي ١٩٨,٧ الف نسمة. وهذا ما يبينه الجدول رقم (٧). ومما تقدم نلاحظ ان مدينة القدس تخسر سكانا بفعل الهجرة بمعدل ٠,٥٪ سنويا.

يشكل سكان القدس العربية نسبة ١٠٪ من مجموع سكان الضفة (بدون القدس) وذلك عام ١٩٦٧، ارتفعت الى ١٢,٥٪ عام ١٩٧٥ والى ١٣,٩٪ عام ١٩٨٨. ان ارتفاع هذه النسبة بصورة مضطردة يدل على ان عامل الهجرة من المدينة اقل منه في الضفة مع ثبات معدلات النمو الطبيعي.

ويشكل العرب في القدس الشرقية اغلبية بسيطة، حيث قُدر عدد المستوطنين عام ١٩٨٩ في القدس العربية بحوالي ١٢٠ الف مستوطن، بالرغم من ان عدد السكان العرب قد تضاعف الى ٢,٢ مرة خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٨٨ ـ ويبين ذلك الجدول رقم (٧) ـ في حين لم يكن في القدس العربية أي يهودي قبل الحرب.

بعد (توحيد) المدينة، اصبح السكان العرب يشكلون أقلية، حيث تراوحت نسبه العرب ما بين ٢٦,٦ ـ ٢٩,٩٪ كحد ادنى وكحد أعلى خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨. وقد اظهرت دراسة أصدرها معهد القدس لابحاث اسرائيل ونشرت في ٢/٥/١٩٨٨ ان نسبة تزايد العرب مقابل تزايد اليهود في مطلع السبعينات كانت ٣,٦٪ وأصبحت في الثمانينات ٢,٥٪. كما اظهرت الدراسة فروقا كبيرة في مستوى المعيشة بين العرب واليهود. فالحي اليهودي الوحيد المكتظ بالسكان هو حي (مائة شعاريم) حيث يعيش ١٧ الف نسمة على مساحة كيلومتر واحد بينما يعيش في البلدة القديمة ٣٠ الف نسمة في الكيلومتر الواحد. اما متوسط الاكتظاظ السكاني لليهود فهو ١,١ شخص للغرفة مقابل ٢,٣ شخص للغرفة لدى العرب. ويبلغ دخل اليهودي ثلاثة اضعاف دخل الفرد العربي. كما اشار التقرير الى انتقال قطاعات سكانية يهودية شابة في النصف الاول من الثمانينات الى المستوطنات المحيطة بالقدس العربية، مما أثر على التوازن السكاني في المدينة[٨].

جدول رقم (٧)

سكان القدس العرب موزعين حسب فئات الاعمار لسنوات مختلفة، واسقاط السكان لعامي ١٩٩٥/ ٢٠٠٠

الفئات	ايلول ١٩٦٧	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٨ عرب	١٩٨٨ يهود	* ١٩٩٥	* ٢٠٠٠
٠ـ٤	١٠,٨	١٥,١	١٨,٤	١٩,٧	١٩,٩	٢٠,٨	٢٠,٨	٥٢,٣	٢٥,١	٢٨,٦
٥ـ١٤	١٨,٥	٢٨,١	٣٤,١	٣٥,٤	٣٤,٣	٣٧,٣	٣٩,٣	٧٩,١	٤٧,٤	٥٤,١
١٥ـ١٩	٦,٤	١١,٧	١٤,٢	١٤,١	١٣,٦	١٤,٢	١٦,١	٣٤,٢	١٩,٤	٢٢,٣
٢٠ـ٢٤	٥,٥	٩,١	١١,٠	١١,٠	١٢,٣	١٣,٥	١٣,٨	٣٥,٢	١٦,٦	١٩,٠
٢٥ـ٢٩	٣,٧	٦,٣	٧,٧	٨,٥	٨,٩	١٠,٢	١٢,٠	٣٣,٤	١٤,٥	١٦,٥
٣٠ـ٣٤	٣,٥	٤,٤	٥,٤	٦,٣	٦,٩	٧,٨	٩,٠	٢٨,٧	١٠,٨	١٢,٤
٣٥ـ٤٤	٦,٤	٧,٦	٩,٢	٩,٣	١٠,٥	١١,٦	١٣,٣	٤٦,٦	١٦,٠	١٨,٣
٤٥ـ٥٤	٣,٩	٥,٥	٦,٢	٦,٧	٧,٣	٧,٨	٨,٠	٣١,٠	٩,٦	١١,٠
٥٥ـ٦٤	٣,٤	٣,٧	٤,٠	٤,٨	٤,٣	٥,٦	٦,٣	٢٦,٩	٧,٦	٨,٧
٦٥ـ٧٤	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٣,٢	٣,٣	١٨,١	٤,٠	٤,٥
+٧٥	١,٤	١,٨	١,٨	١,٨	١,٧	٢,٢	٢,٤	١٤,٤	٢,٩	٣,٣
المجموع	٦٥,٩	٩٦,١	١١٤,٨	١٢٠,٢	١٢٢,٣	١٣٤,٢	١٤٤,٣	٣٩٩,٩	١٧٣,٩	١٩٨,٧

المصادر:-

(١) **القدس حقائق وارقام**، مركز الدراسات الاحصائية ـ جمعية الدراسات العربية القدس ١٩٨٥.

(٢) **المجموعة الاحصائية الاسرائيلية**، اعداد مختلفة.

(٣) Cencus of Population 1967

* تم اسقاط السكان على اساس متوسط معدل الزيادة الفعلية لسكان القدس العرب خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) والبالغ ٢,٧٪ واعتماد سنة ١٩٨٨ هي سنة اساس في التوزيع النسبي للفئات السكانية. معدل زيادة طبيعية ٣,٢٪ وصافي هجرة سالب ٠,٥٪.

التوزع العمري والنوعي لسكان القدس العربية:-

أجرت سلطات الاحتلال احصاءا شاملا للاراضي المحتلة بما فيها مدينة القدس بحدودها الموسعة عام ١٩٦٧، ويبين المسح ان عدد سكان المدينة العربية بلغ حوالي ٦٥,٩ الف نسمة[٩] ـ جدول رقم (٨) منهم ٣٣,٩ الف من الذكور و ٣١,٩ الف اناث ويتوزع السكان على ضواحي المدينة الثلاث، حيث ان نسبة سكان المدينة القديمة بلغت ٣٥,٩٪ من مجموع السكان، ويلغ تعدادهم ٢٣,٧ الف نسمة، منهم ١٢,٥ الف من الذكور. أما الحي الجنوبي، وهو حي غير مكتظ بالسكان فقد بلغ عدد سكانه ١٧,١ الف نسمة منهم ٨,٩ الف من الذكور.

جرى تغير كبير في التوزع العمري للسكان خلال الفترة ١٩٦١ و ١٩٦٧ فقد انخفضت نسبة

الذكورة في المدينة من ٥٢,٢٪ عام ١٩٦١ الى ٥١,٥٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٧، ويفسر ذلك نزوح اعداد كبيرة من الذكور خارج المدينة. وقد ارتفعت نسبة السكان من هم دون سن الخامسة عشرة من ٤٣,٦٪ من مجموع السكان عام ١٩٦١ الى ٤٤,٥٪ عام ١٩٦٧. وقد انخفضت القوى البشرية من سن (١٥ـ٦٤) سنة من ٥١,٧٪ عام ١٩٦١ الى ٤٩,٨٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٧.

وبمقارنة الفئات العمرية لسكان مدينة القدس مع سكان الضفة، نلاحظ ان نسبة الاطفال في سن (٠ـ٤) سنوات بلغت في الضفة ١٨,٧٪ من مجموع السكان، في حين بلغت في القدس ١٦,٤٪ عام ١٩٦٧، مما يدل على ان معدلات الخصوبة في المدينة اقل منها في الضفة. حيث ان الغالبية العظمى من سكان الضفة هم سكان ريف ومخيمات ويتميزون بارتفاع في معدلات الخصوبة مقارنة مع المدن الكبيرة. أما سكان قطاع غزة فهم اكثر فتوة من سكان القدس وسكان الضفة، حيث بلغت نسبة من هم

جدول رقم (٨)

سكان مدينة القدس الشرقية موزعين حسب المناطق والجنس

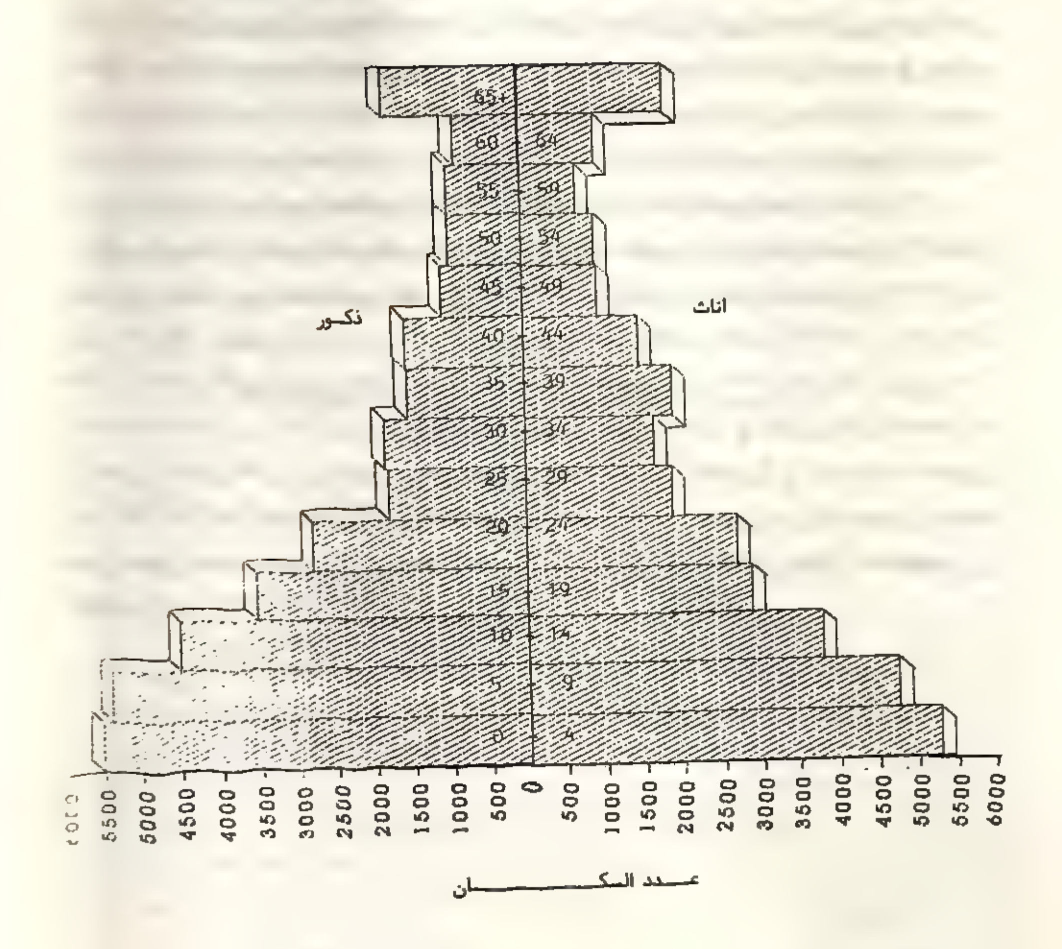
وفئات الاعمار في ايلول ١٩٦٧

المنطقة	ذكور	اناث	مجموع	النسبة من مجموع السكان %	النسبة المئوية للفئات من مجموع سكان المنطقة %					
					٠ـ١٤	١٥ـ٢٩	٣٠ـ٤٤	٤٥ـ٦٤	+٦٥	المجموع
المدينة القديمة	١٢٤٩٠	١١١٨٥	٢٣٦٧٥	٣٥,٩	٤٢,٣	٢٤,٤	١٤,٩	١٢,٣	٦,١	١٠٠
الحي المسيحي	٢١٩٥	٢٠٥١	٤٢٤٦	٦,٤	٤٢,٣	٢٥,٣	١٦,٦	١٩,١	٩,٥	١٠٠
الحي الارمني	١٢٢٧	١١٦٤	٢٣٩١	٣,٦	٢٩,٥	٢٥,١	١٦,٨	١٦,٥	٨,٦	١٠٠
الحي اليهودي	١٩٠٦	١٥٩٤	٣٥٠٠	٥,٣	٣٣,٠	٢٤,٤	١٣,٤	٨,٥	٣,٦	١٠٠
حي المسلمين	٧١٦٢	٦٣٧٦	١٣٥٣٨	٢٠,٦	٥٠,١	٢٤,٠	١٤,٥	١٠,٤	٥,١	١٠٠
الحي الشمالي	١٢٥٦٠	١٢٤٧٩	٢٥٠٣٩	٣٨,٠	٤٢,٨	٢٤,١	١٦,٤	١١,٥	٥,٢	١٠٠
الطور والعيسوية	٥٤٧٨	٥٢٥٤	١٠٧٣٢	١٦,٣	٤٥,٨	٢٣,٦	١٥,٤	١٠,١	٥,١	١٠٠
المستعمرة الامريكية الشيخ جراح	٣٠٩٦	٣٠٧٩	٦١٧٥	٩,٤	٣٦,٨	٢٤,٥	١٧,٨	١٤,٩	٦,٠	١٠٠
شعفاط، بيت حنينا	٣٩٨٦	٤١٤٦	٨١٣٢	١٢,٣	٤٣,٣	٢٤,٥	١٦,٦	١١,١	٤,٥	١٠٠
الحي الجنوبي	٨٨٦٦	٨٢٧٧	١٧١٤٣	٢٦,١	٥٠,٣	٢٢,١	١٣,٤	٨,٩	٥,٣	١٠٠
سلوان ابوطور	٥٨٢٦	٥٢٧٥	١١١٠١	١٦,٩	٤٩,٩	٢٣,٣	١٣,٧	٨,٥	٤,٦	١٠٠
صور باهر بيت صفافا	٣٠٤٠	٣٠٠٢	٦٠٤٢	٩,٢	٥١,٠	٢٠,٠	١٢,٨	٩,٥	٦,٧	١٠٠
المجموع	٣٣٩١٦	٣١٩٤١	٦٥٨٥٧	١٠٠	٤٤,٦	٢٣,٧	١٥,١	١١,١	٥,٥	١٠٠

المصدر: Statistical Year book Jerusalem 1970 Cencus Population 1967

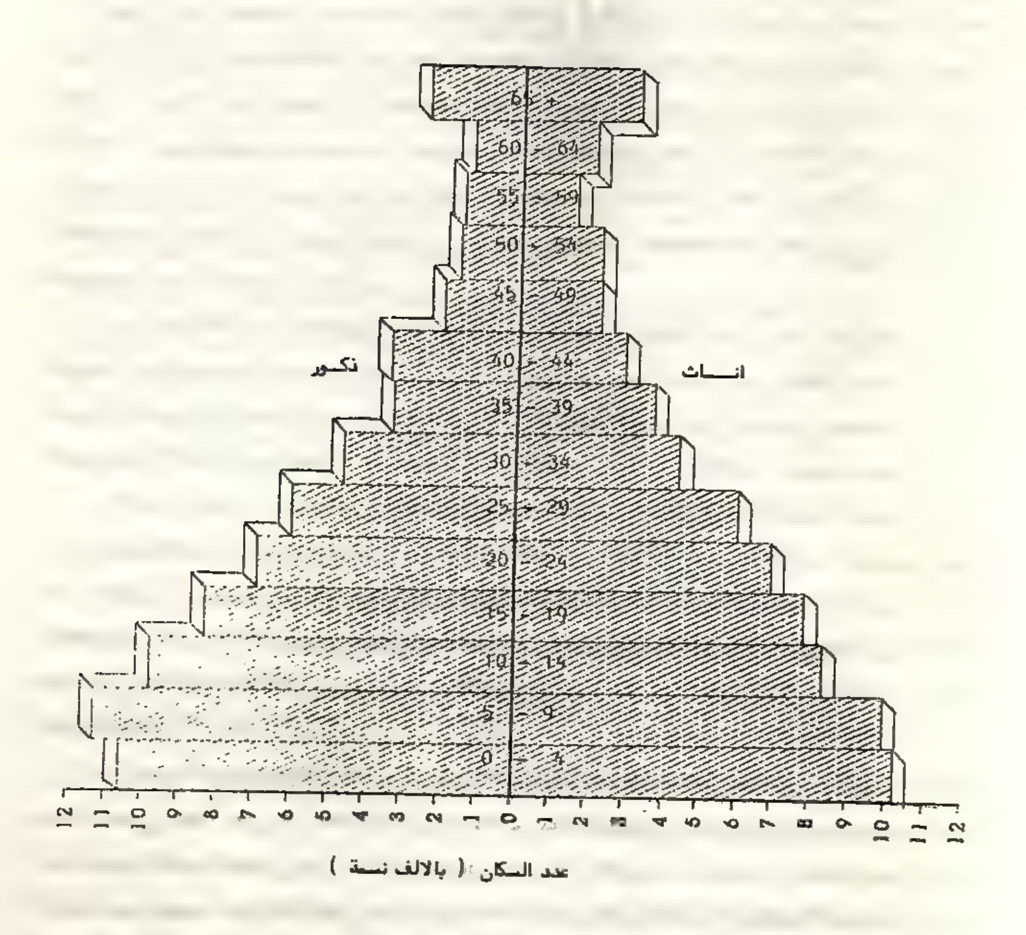
في سن ١٥ سنة وأقل في قطاع غزة حوالي ٥٠,٩٪ من مجموع السكان، في حين تبلغ في الضفة ٤٩٪ وفي القدس ٤٤,٥٪ عام ١٩٦٧. وقد تراجعت الفئات العمرية الدنيا عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦١، مما يدل على ان المنطقة دخلت مرحلة انتقال ديمغرافي في ظروف الاحتلال، ويتمثل ذلك في انخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الزواج المبكر. ويتميز هذا الانتقال بانخفاض في معدلات الوفيات وانخفاض في معدلات الولادة. ويلاحظ من الهرم السكاني عام ١٩٨٨ ـ شكل رقم (٢) ـ وجود انحسار في اسفل الهرم عند الفئة (٠ـ٤) والفئة (٥ـ١٤) واتساع في اعلى قاعدة الهرم عند الفئة (١٥ـ١٩) بالمقارنة مع الهرم السكاني عام ١٩٦٧ حيث تتسع قاعدة الهرم عنها في عام ١٩٨٨.

ان مجتمع مدينة القدس هو مجتمع فتي كأي مجتمع فلسطيني داخل الوطن وخارجه، أما المجتمع اليهودي في المدينة فهو مجتمع هرم. فقد بلغت نسبة الفئة العمرية (٠ـ١٤) سنة حوالي ٣٢,٩٪ من مجموع السكان اليهود في المدينة عام ١٩٨٨، في حين بلغت في القدس العربية ٤١,٦٪. اما طول فترة البقاء في المجتمع اليهودي فهي أعلى منها في المجتمع الفلسطيني ـ سن ٦٥ سنة واكثر ـ حيث بلغت نسبة هذه الفئة حوالي ٨,١٪ من مجموع السكان اليهود في مدينة القدس، في حين تهبط الى النصف ٤٪ من مجموع السكان العرب في المدينة. في حين يعوض ارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمع الفلسطيني، الى حد ما، تزايد عدد المستوطنين في المدينة بصورة مضطردة، حيث ان التركيز على الاستيطان في منطقة القدس يحظى بأهمية قصوى في سياسة سلطات الاحتلال التي تقوم حاليا باسكان المستوطنين من المهاجرين الروس في المدينة.



(شكل رقم «١»)

الهرم السكاني لمدينة القدس العربية ايلول عام ١٩٦٧م



(شكل رقم «٢»)

الهرم السكاني لمدينة القدس العربية لعام ١٩٨٨م

خاتمـــة:

ظهرت اقدم المعلومات الرسمية عن سكان فلسطين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي تستند على دفاتر الطابو العثمانية وعلى تقديرات بعض الرحالة الاجانب الذين زاروا فلسطين. وتصنيف المعلومات السكانية من السجلات العثمانية يعتمد بالدرجة الاولى على طريقة الباحثين في الديمغرافيا التاريخية. فهي تتباين من باحث الى آخر، وعلى ما بني عليها من تفسيرات واستنتاجات. من هنا تبرز الحاجة الى اجراء مسح دقيق لمدن فلسطين وقراها بالاستناد الى هذه السجلات وربط الواقع الاقتصادي بالواقع البشري والعمراني، من قبل جهات متخصصة لاغناء الموسوعة السكانية الفلسطينية بمعلومات سكانية جديدة.

ان دراسة التاريخ الديمغرافي القديم لفلسطين يجب ان يتكامل مع دراسة التاريخ الديمغرافي الحديث، وتقوم بهذه المهمة جهات متخصصة تعمل على وضع منهج علمي يتناول سكان فلسطين تاريخيا واقتصاديا واجتماعيا بهدف توحيد البيانات السكانية الفلسطينية ولملمتها في مصدر واحد وقطع الطريق امام الاجتهادات الفردية التي قد تسيء الى القضية الوطنية عن قصد أو بدون قصد.

ان الصراع العربي الاسرائيلي هو قضية وجود او لا وجود، يحمل في طياته صراعا ديمغرافيا. فهو صراع بين سكان ينمو عددهم طبيعيا وبمعدلات عالية وبين سكان ينمو عددهم من مصادر خارجية، حيث تحاول اسرائيل بواسطته تحقيق تفوق عددي لسكانها على السكان العرب. وقد ساهم هذا الصراع في تحديد سياسة اسرائيل السكانية المستندة على التفوق السكاني (عددا وهيكلا ونوعا) باتباع سياستين سكانيتين متناقضتين: سياسة التكاثر السكاني الخارجي لليهود وسياسة تحديدية للسكان العرب بمختلف الاساليب المالثوسية.

قبل الهجرة السوفيتية الكثيفة الى فلسطين، كانت حالة التوازن الكمي بين العرب واليهود قد تحققت بشكل نسبي، وهذا يعني أن معدلات الزيادة كانت متعادلة تقريبا. حيث يتمتع العرب بتفوق كبير في مجال معدل النمو الطبيعي على السكان اليهود، وفق اعلى المعدلات المعروفة في العالم، بينما معدلات الولادة لدى اليهود آخذة بالتناقص رغم الاجراءات التكاثرية التي تتبعها السلطات الصهيونية. كما ان معدلات الخصوبة لدى النساء العربيات ضعف مثيلاتها لدى النساء اليهوديات.

وبسبب اعتماد اسرائيل على الهجرة كمصدر اساسي لتحقيق تفوق ديمغرافي يطرح امامها تحديات كبيرة، منها العناية بشكل دقيق بمسألة انتقاء المهاجرين للحصول على الخصائص الديمغرافية المطلوبة من حيث الكم او من حيث النوع، ومن حيث مطابقة هيكل قوة العمل الى حاجتها الفعلية وفقا للظروف الاقتصادية المحددة مرحليا. وهذه الانتقائية ساهمت الى حد ما في سد النقص في القوى العاملة الفنية وذات المؤهلات العالية. وقد تم ذلك على الاقل من المراحل الاولى للهجرة اليهودية لفلسطين اما بالنسبة للهجرة السوفيتية فلا يزال السؤال قائما: هل تستطيع هذه الهجرة ان تعالج المشاكل السكانية الكمية منها والهيكلية للمجتمع الاسرائيلي؟

ان الارض هي الاساس التي تقف عليها المشاريع الصهيونية لاحداث التغير الديمغرافي، وان عملية امتلاك الارض هي العمود الفقري في استراتيجية الكيان الصهيوني السكانية والاقتصادية والسياسية. وقد وضعت لها اسس منظمة ومؤسسات تنفيذية تعمل بشتى الوسائل المتاحة والتي تصل الى حدود ارتكاب المجازر والاجلاء القسري والاستيلاء على الارض. وهي تعتمد عملية الاستيطان التي هي في جوهرها عملية احلال ديمغرافي. وفي هذا الاطار فان مشروع القدس الكبرى يشكل احد عوامل الجذب السكاني لليهود من أجل تهويد المدينة.

ومن اجل المحافظة على نمو طبيعي متفوق للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، يجب العمل على تشجيع عملية الانجاب واتخاذ الاجراءات الكفيلة لدعم هذا الاتجاه عبر تطوير الاجهزة الصحية وتوفير خدمات رعاية الامومة والطفولة، مما يؤدي الى خفض معدلات وفيات الاطفال، ووضع خطط تنمية الخدمات الصحية بمساعدة منظمة الصحة العالمية واليونسيف ووكالة الغوث، والاهتمام بالقوى العاملة الفلسطينية صحيا ومعيشيا وتحسين ظروفهم السكنية والحد من هجرة وتزوج الشباب الفلسطيني من الاراضي المحتلة وتوفير الشروط الكفيلة بعودة القوى العاملة الفلسطينية الى الضفة والقطاع.

الهوامـــش:

(١) **الشعب المقدسية** ١٩٧٨/٨/٢٢.
(٢) **الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وضواحيها**، وزارة الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية، قسم الدراسات والتوثيق ـ عمان، نيسان ١٩٩٠.
(٣) عبدالرحمن عرفة، **القدس: تشكيلة جديدة للمدينة**، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، دار الكرمل ـ صامد / عمان ـ ص٥٨.
(٤) **القدس حقائق وارقام**، مركز الدراسات الاحصائية ـ جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٥.
(٥) دائرة الشؤون الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.
(٦) المصدر السابق.
(٧) جريدة **الشعب المقدسية** ١٩٨٨/١٢/٩.
(٨) دائرة الشؤون الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.
(٩) جميع البيانات مستقاة من نتائج **الاحصاء الاسرائيلي** في ايلول ١٩٦٧.

التعليـــم في القـــدس

التطور التاريخي .. والواقع في ظل الاحتلال

كامل منسي

مقدمة:

سيتناول هذا البحث التعليم في مدينة بيت المقدس في العصور الاسلامية ومنها العصرين الأيوبي والمملوكي، والعصر العثماني، ثم في عهد الانتداب البريطاني، مع ايلاء الأهمية الأساسية للتعليم في ظل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٩)، وتبيان السياسة الاسرائيلية التعليمية الهادفة الى تجهيل الشعب الفلسطيني.

في العصور الاسلامية حتى العهد العثماني:

قام الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بفتح بيت المقدس في العام السادس عشر للهجرة الموافق ٥٩٩ ميلادي، وكان قد تسلمها من البطريرك صفرونيوس بعد هزيمة الروم، وفي ذلك الوقت حضر مع عمر بن الخطاب الكثير من كبار علماء المسلمين أمثال ابو عبيدة عامر بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وخالد بن الوليد، اضافة الى الكثير من الصحابة والتابعين والعباد.

وكـان المسجد في ذلك العصر هو المكان الوحيد الذي يدرس فيه القرآن الكريم والحديث باللغة العربية. وقد عمل الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك وتبعه الخلفاء الراشدون الذين قاموا بتعيين الوعاظ والقصاص ليكونوا أول المدرسين[١].

وفي القـرن الثـالث الهجري (التاسع الميلادي) اهتم الخلفاء الأمويون بالمسجد الأقصى، فقام الخليفة معاوية بن أبي سفيان وعبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز والوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك بزيارة الى القدس الشريف، وعمل عبد الملك بن مروان على بناء قبة الصخرة المشرفة وترميم المسجد الأقصى في عام ٧٢ هجري، فكان ذلك الصرح من أكبر الأماكن الدينية التي شيدت في العالم الاسلامي. بالاضافة الى انشائهم دور العلم وبيوت الحكمة[٢].

وفي العصر العباسي قام ابو جعفر المنصور والمهدي بزيارة الى المسجد الأقصى واهتما بتعميره، وقد اسس الخليفة المأمون أول بيت للحكمة عام ٧٨١م. وقام المعتضد بتأسيس معهد للعلم عام ٨٦٢م

وعدد من البيوت العلمية.

وهناك الكثير من العلماء الذين كانوا حريصين على شد الرحال الى بيت المقدس ونشر العلم والتعاليم الدينية فيها، ومنهم عبادة بن الصامت وشداد بن أوس، وقد شهد عبادة بن الصامت العقبة الأولى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد بدراً وسكن بيت المقدس وبقي حتى مات عام ٦٣٥م وكان أول من ولاه عمر بن الخطاب قاضياً في فلسطين، فعمل على تطوير التعليم في بيت المقدس. وهناك المئات من كبار علماء المسلمين الذين ارتحلوا الى بيت المقدس ويعتبرون من اوائل من علّم في المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، ومنهم مقاتل بن سلمان المفسّر الذي قدم الى بيت المقدس وصلى فيه وجلس عند باب الصخرة المشرفة واجتمع الناس اليه ليستمعوا الى ما يقول ويكتبوا عنه، وقد توفى عام ٨٢٣م. ومنهم أيضاً الامام عبد الرحمن بن عمرو ومجتهد الشام والامام سفيان التوري امام اهل العراق والامام الليث بن سعد عالم مصر وامامها والامام محمد بن ادريس الشافعي عالم قريش وأحد الأئمة الأربعة، وجميع هؤلاء عاشوا في القرن الثاني الهجري. وفي القرن الثالث الهجري قدم الى بيت المقدس بكر بن سهل الدمياطي وغيره من العلماء. وفي القرن الرابع قدم أحمد بن يحيى النبراز البغدادي. اما القرن الخامس الهجري فقد تميز بنشاط العلماء وخاصة في علم الحديث والفقه، ومن علماءِ هذا القرن الامام الحافظ ابو الفضل علي بن محمد ظاهر المقدسي والامام محمد بن الوليد الطرطوشي الاندلسي المالكي، وحجة الاسلام ابو حامد الغزالي الطوسي[٣].

وفي القرون الاربعة الأولى من الهجرة كان المسجد الأقصى هو المعهد العلمي الوحيد والكبير في القدس الشريف، ومن أهم المواضيع التي كانت تدرس فيه القرآن الكريم والتفسير ودراسة الحديث النبوي الشريف وعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وأدب وبيان. وكان الوعاظ عادة يعلمون الناس في ساحة المسجد الأقصى وبعضهم كان يختار عموداً من أعمدة المسجد، وكان المدرس يأتي في وقت معلوم لدى الناس ويكون ذلك بعد صلاة الفجر أو العصر أو المغرب أو العشاء، حيث كان المدرسون يدرّسون لوجه الله لان الحياة كانت رخيصة التكاليف، وكان الخلفاء يتصدقون على المجاورين للمسجد الأقصى والمتفرغين للعبادة، فمثلاً كان الوليد بن عبد الملك يعطي ابراهيم ابن ابي عبلة المقدسي قصاع من الفضة ليقسمها على قراء المسجد الأقصى، وكان غيره من الخلفاء يفعلون ذلك على مدى العصور[٤].

وبعد أن استرد صلاح الدين الأيوبي القدس من الصليبيين، قام بتنظيف المسجد الأقصى وجلب اليه الكتب والمصاحف وأجرى عليه التعميرات وأضاف بعض المباني.

وقد تقرب صلاح الدين من العلماء وتعود على حضور مجالسهم، وكان من المقربين لصلاح الدين وزيـره القاضي الفاضل والكاتب العماد الأصفهاني والقاضي بهاء الدين بن شداد والعالم البغدادي الرحالة والطبيب. كما اعتنى صلاح الدين باعادة الحياة العلمية الدينية الى المسجد الأقصى. فقد عمل فيه حوالي اربعماية عالماً وقاضياً وخطيباً ومؤلفاً حتى عام ١٤٨٣م، ومنهم ابو العزم محمد بن الحلاوي الشـافعي النحـوي الذي كان يدرس العربية وغيرها، والعلامة الفقيه علاء الدين ابو مدين الرملي الشافعي والشيخ زيد الدين عبد الكريم على المغربي الخليلي المقدسي الذي درس القراءات، والعلامة

الحافظ شهاب الدين العميري الذي درس الفقه والامام عبد الواحد بن جبارة المغربي الذي درس الحساب والنحو والفرائض. وقد اصبح المسجد الأقصى مركزاً علمياً دولياً حيث كان العلماء والمدرسون يقصدونه من جميع أنحاء العالم مثل الاندلس ومصر وسوريا والمغرب وبلاد فارس وغيرها من المناطق، ومن هؤلاء العلماء محمد بن عمر بن رشيد الفهري الذي اتى الى القدس في القرن السابع الهجري والذي سجل رحلته الى المشرق «ملء العيبة فيما جمع الغيبة» في سبعة اجزاء، كما زارها علماء من المغرب امثال محمد بن جابر الوادي وبدر الدين بن جماعة قاضي القدس، ومحمد بن بطوطة الرحالة الكبير، وكتب عنها، والشيخ الامام ابو عبد الله مرزوق التلمساني من اتباع لسان الدين بن الخطيب[٥].

وقد اشتهر المسجد الأقصى بعد فتح صلاح الدين له بحلقات العلم، حيث كانت موضوعات التدريس هي العلوم الشرعية والعلوم اللغوية.

كما تم تأليف العديد من المجلدات والكتب مثل «شفاء القاضي عياض» الذي قام بكتابته صلاح الدين بن كيللدي، وصحيح البخاري مسلم الذي ألفه ابو الحسن علي بن ايوب المقدسي وغيرها من المؤلفات[٦].

وقد احتل بيت المقدس مكاناً هاماً في مجالس التدريس وذلك لأهميته الدينية، وكتبت سلسلة من الكتب باسم بيت المقدس منها:

- الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى لبهاء الدين بن عساكر.
- فضائل القدس والشام لابن ابراهيم المقدسي.
- فضائل القدس لأبي فرج بن جوزي.
- باعث النفوس الى زيارة القدس المحروس لبرهان الدين الغزاري المعروف باسم بن فركاح.

وفي أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، أخذت المدارس في الظهور وانتظم التدريس فيها ووضعت أوقات محددة وعدد طلبة محدد ومدرسون متخصصون لكل مدرسة، وكانت المدارس عادة تحيط بالمسجد الأقصى من جميع جهاته أو انها داخل الحرم، بالاضافة الى دور تستخدم ايضاً للتدريس وكمساكن للطلبة[٧].

في العصر العثماني:

لم ينقطع التدريس والتعليم في المسجد الأقصى الا في الفترة التي كانت فيها القدس محتلة من قبل الصليبيين. وفي العهد العثماني أضيف للمسجد الأقصى مصطبتان وهما مصطبة عشاق النبي صلى الله عليه وسلم ومصطبة سبيل سليمان، كما أضيف في القرنين الاخيرين عدد من الغرف الى ساحة الحرم وفناء قبة الصخرة لم تكن موجودة من قبل[٨].

ومن أشهر العلماء الذين درّسوا في المسجد الأقصى في القرن السابع عشر الميلادي الشيخ محمد الخليلي الذي درس الحديث والتفسير والوعظ، والشيخ عبد المعطي الخليلي ومحمد ابراهيم بن حافظ الدين والشيخ محمد بن محمد المغربي الذي رحل من المغرب الاقصى وزار مصر وأخذ من علماء الأزهر وزار الحجاز واليمن والعراق وبعد ذلك استقر في بيت القدس، وله ثمانون مؤلفاً منها صخرة بيت

المقدس[٩].

وكان هناك مدير للمعارف وموظف للتفتيش للمدارس الاسلامية حيث كان مكتب اعدادي يضم (٨١) طالباً جميعهم من المسلمين، وكان لهذا المكتب مدير وعدد من المدرسين، اما المدارس المسيحية فكانت ثلاث، لكل من الروم والأرمن واللاتين، وقد درس فيها ماية وأربعة طلاب، ومدرسة للروم ضمت ماية وأربعون طالباً[١٠].

ويظهر لنا أن المسجد الأقصى عاش حياة علمية حافلة على مدى العهود الاسلامية، وكان مركزاً هاماً في تدريس العلوم الدينية واللغة العربية وغيرها من العلوم، وقد قامت حركة كبيرة لاحياء بعض مدارس الاوقاف القديمة واعادة التدريس فيها، ولكن استانبول لم توافق على ذلك. وعندما تأسس المجلس الاسلامي الأعلى في فلسطين في أوائل عهد الانتداب البريطاني تجددت فكرة انشاء جامعة المسجد الأقصى وانتدب الحاج أمين الحسيني ومحمد علي علوكة باشا للسفر الى الهند لجمع التبرعات للجامعة عام ١٩٢٣[١١].

المدارس القديمة في بيت المقدس:

١ ـ المدرسة الصلاحية:

أسست هذه المدرسة على يد صلاح الدين الأيوبي عام ١١٩٢م، وبقيت حوالي ستة قرون، وتقع هذه المدرسة داخل باب سور القدس المعروف باسم باب الاسباط، وقد قام صلاح الدين بشراء كنيسة القديسة حنة، وبقيت بيد المسلمين الذين اجروا عليها عدة اصلاحات في فترات مختلفة، وفي القرن التاسع عشر الميلادي اصاب مدينة القدس زلزال ادى الى خراب المدرسة والكثير من جدرانها.

وكان شيخ الصلاحية يعين عادة بتفويض من السلطان، ويقام احتفال كبير عقب صلاة الجمعة، وكان أول من تسلم شيخ الصلاحية قاضي القضاة بهاء الدين ابو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم، وكانت المدرسة تدرس علم الشافعية، وكان مدرسوها من كبار العلماء وذوي التأليف في زمانهم، ومن المواضيع التي كانت تدّرس في الصلاحية العلوم الدينية والعربية والتاريخ والرياضيات[١٢].

٢ ـ المدرسة النصرية:

أسست هذه المدرسة عام ١٠٢٣م، وتعتبر على الأرجح من أقدم مدارس القدس. وقد سميت بهذا الاسم نسبة الى مؤسسها الشيخ نصر المقدسي والذي تخرج على يديه الكثير من العلماء من دمشق والقدس وصور، وكانت هذه المدرسة تقع على برج باب الرحمة من ابراج سور الحرم الشرقي، وتعتبر من المعاهد العلمية الكبيرة حيث كان لها دور كبير في الحركة الفكرية في القرن الحادي عشر ميلادي[١٣].

٣ ـ المدرسة البدرية:

أسست هذه المدرسة عام ١١٩٣م في عهد الملك المعظم عيسى العادل، وقد أسسها بدر الدين محمد بن ابي القاسم، وكانت مهتمة بالمذهب الشافعي[١٤].

٤ ـ المدرسة المعظمية:

قام بتأسيس هذه المدرسة الملك المعظم عيسى عام ١١٩٧م، وتسمى ايضاً المدرسة الحنفية، وكانت

تدرس المذهب الحنفي. وقد عين الملك عيسى بهاءالدين بن عبد الملك ناظراً للمدرسة وكان لها دور كبير في الحركة الفكرية. ومن أهم الكتب التي درست في هذه المدرسة «كتاب الجامع الكبير» وكتاب «الهداية» وكتاب كنز الدقائق في الفقه الحديث وأمهات كتب الحديث والكشاف في التفسير[١٥].

٥ ـ المدرسة المنجكية:

انشأ هذه المدرسة الأمير سيف الدين منجك نائب الشام عام ١٣٢٤م. وفي القرن الثامن عشر ميلادي بني فيها مدرسة ابتدائية للأولاد وداراً لسكن البنات، وتولى التدريس فيها الكثير من العلماء منهم قاضي القضاة شمس الدين ابو عبد الله محمد بن جمال الدين وقاضي القضاة سعد الدين ابو السعادات.. وغيرهم من العلماء[١٦].

٦ ـ المدرسة الأمينية:

تقع هذه المدرسة في باب العتمة شمالي الحرم وقد أسسها أمين الدين بن عبدالله عام ١٢٨٦م. وكان شيخ هذه المدرسة يعين من نائب السلطان في دمشق، وفي العهد العثماني أصبح حاكم القدس الشرعي يقرر حاملي البراءات السلطانية في وظيفة المشيخة والتدريس. وقد عين الامام الحسيني مفتي السادات الشافعية في القدس وأخيه الشيخ عبد الغني الحسيني في وظيفة التولية والنظر في المشيخة على المدرسة الامينية.

وهناك الكثير من المدارس التي انشئت في العهد المملوكي والايوبي تذكر منها: المدرسة الطشتمرية، المدرسة البارودية، المدرسة الوجيهية، المدرسة المالكية، المدرسة الفارسية، المدرسة الباسطية والمدرسة الكريمية وغيرها.

ذلك اضافة الى الزوايا العلمية والخوانق*، والتي كانت تعتبر من المعاهد والمؤسسات الاسلامية ودور العبادة. وكان يدرس فيها الحديث النبوي والقراءات والتصوف وغير ذلك من العلوم الشرعية. ومن أشهر هذه الزوايا، الزاوية الخقنية وزاوية الدركاه، وكانا مركزين من مراكز الحركة الفكرية[١٧].

دور الكتب في القدس:

من أهم دور الكتب الاسلامية في القدس خزائن المسجد الأقصى، حيث كان المسجد الأقصى مركزاً فكرياً ومدرسة لتدريس العلوم الاسلامية. أما ما يخص المدارس فكان لها خزائنها ومكتباتها الخاصة بها، وكان لهذه المكتبات خزنة ومشرفون، ومن أشهر هذه المكتبات المكتبة الفخرية، حيث كانت غنية بمخطوطاتها الدينية والفلكية، وقدر عدد مجلداتها بنحو عشرة آلاف مجلد، كما كان هناك قاعة مخصصة لكتب الشيخ محمد صالح الامام شيخ المدرسة الأمينية[١٨].

ومع ما تعرضت له مدينة القدس من نكبات وهجمات عديدة على مدى التاريخ بالاضافة الى الزلازل التي أصابتها والمجاعات التي حلت بها ونزوح وهجرة وتدمير للممتلكات، فقدت الكثير من الكتب والمخطوطات. وعندما شكل المجلس الأعلى في فلسطين عام ١٩٢١ تنبه لهذه المأساة، فجمع الكثير من المخطوطات الباقية، وتم انشاء دار للكتب في المسجد الأقصى، وذكر أن عدد مجلدات مكتبة المسجد

* الزاوية: هي المكان الذي يقيم فيه الشيخ، وهي أشبه ما تكون مدرسة لطالبي العلم. وكان يمارس فيها التصوف عادة الخانقاة: وجمعها خوانق: وهي كلمة فارسية معناها بيت، وهي ايضاً مراكز للصوفية، للعبادة والعلم.

الأقصى بلغ حوالي أربعة عشر ألف مجلد. وبعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ للقدس سربت الكثير من الكتب والمخطوطات الى الجامعة العبرية وغيرها من مراكز الابحاث.

وكانت هناك الكثير من مكتبات الأسر المقدسية، وغيرها من المكتبات الخاصة، وقد ضاع الكثير من الكتب بسبب الكوارث التي حلت بفلسطين، ومن أشهر هذه المكتبات، المكتبة الخالدية ومكتبة الخليلي والبديري وغيرها[١٩].

التعليم في القدس في عهد الانتداب البريطاني:

استولى البريطانيون على فلسطين عام ١٩١٧ ـ ١٩١٨، وكانت الادارة في ذلك الوقت ادارة عسكرية تعمل الى جانبها لجنة صهيونية لوضع السياسة التي انطوى عليها وعد بلفور. وفي شهر نيسان ١٩١٨ حضر الى القدس وفد يمثل اللجنة الصهيونية في لندن برئاسة الدكتور حاييم وايزمان.

لقد قصرت الحكومة البريطانية تقصيراً كبيراً في تعليم ابناء العرب، بعكس اليهود الذين تولوا تعليم ابنائهم بأنفسهم. ففي عام ١٩٤٤ بلغت نسبة الذين حرموا من التعليم من أطفال اليهود وهم في السن من خمس سنوات الى سن الرابعة عشرة حوالي ٣٪، بينما بلغ ذلك ٦٧٪ بين الأطفال العرب والذين بقوا مشردين ومحرومين من التعليم والتعلم. وفي الجدول رقم (١) بيان لعدد الذين طلبوا الدخول في مدارس الحكومة وعدد الذين قبلوا فيها لبعض السنوات[٢٠].

جدول رقم (١)

عدد الطلبة الذين تقدموا لدخول مدارس الحكومة البريطانية

١٩٤٦/١٩٣٣

السنة	المــدن		القــرى	
	عدد المقدمين طلبات	عدد المقبولين	عدد المقدمين طلبات	عدد المقبولين
١٩٣٣	٤٨٤٨	٣٢٢٠	٦٥٥٥	٣٧٦٦
١٩٣٩	٨٦١٢	٣٥١٧	١١١٣٠	٦٤٤٦
١٩٤٠	٧٧٢٦	٣٢٠٥	١٠٨٦٣	٦٢٢٩
١٩٤١	٨٢٧٧	٤٠١٨	١٠٩٥٢	٧١٤٦
١٩٤٢	٧٨٧٥	٤٢٨٤	١٠٢٤٤	٧٢١٧
١٩٤٣	٨٥٩٧	٤٣٨٠	١٢٢٢٢	٨٥١٨
١٩٤٤	٨٧١٦	٤٧٢١	١٣٧٨٩	٩٥٧٤
١٩٤٥	١١٣٧	٦١٣٧	١٧٥١٦	١٢٦٧١
١٩٤٦	١٢٩٩٢	٦٣٨٢	١٩٠٦٤	١٥٠٨٦

المصدر: مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء العاشر ـ القسم الثاني، بيت المقدس (٢).

ذلك اضافة الى من لم يتقدموا بطلبات للدخول في المدارس من العرب لاعتقادهم بأن الفرصة لن تسمح لهم أو لعدم وجود مدرسة في قريتهم.

وقد بلغت النسبة المئوية لعدد الطلبة في عام ١٩٤٤ الى عدد من هم في سن التعليم (٥ـ١٤)

سنة عند العرب ٣٢,٥٪، اما عند اليهود فقد بلغ ٩٧٪[٢١].

ومن أهم المدارس العربية في القدس في تلك الفترة:

١ ـ دار المعلمين ودار المعلمات: وغاية هاتين المدرستين اعداد معلمين ومعلمات لمدارس فلسطين.

٢ ـ المدرسة الرشيدية: وتعتبر هذه المدرسة من أفضل المدارس وكانت، تعطي دروساً للثانوية.

٣ ـ روضة المعارف: وكانت تهدف الى إنهاض العرب وتعتبر من المدارس الوطنية في فلسطين.

ذلك اضافة الى الكثير من المدارس، مثل الكلية الانجليزية ومدرسة المطران ومدرسة الامريكان ومدرسة الفرير والمدرسة العليا للبنات وغيرها.

اما المدارس الحكومية فكان منها في القدس تسع مدارس ما بين العام (١٩٣٠ـ١٩٣١) وتشمل المدرسة الرشيدية والكلية العربية، ومدرستان للبنات وأربع مدارس أخرى للبنين. وكان أعلى صف في هذه المدارس هو السادس الابتدائي[٢٢].

التعليم في القدس في ظل الاحتلال الاسرائيلي: (١٩٦٧ـ١٩٨٩):

قامت السلطات الاسرائيلية بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ باتخاذ عدة قرارات متعلقة بشؤون التعليم، وكان منها ما يخص مدينة القدس، حيث عملت على الغاء جميع البرامج التعليمية الأردنية المطبقة في مدارسها واستبدالها بالبرامج المطبقة في المدارس العربية داخل فلسطين المحتلة ٤٨. وقد اتخذ هذا القرار من وزارة المعارف الاسرائيلية على أساس ان القدس اصبحت جزءاً من «دولة اسرائيل»، وبناء على ذلك وضعت ايديها على جميع المدارس الحكومية ومديريات التعليم الأردني، وطلبت من الموظفين والعاملين في الجهاز التعليمي الالتحاق بأجهزة التعليم الاسرائيلية[٢٣].

وقد لاقت هذه الاجراءات الاسرائيلية معارضة كبيرة ورفض من قبل مدير التعليم والمدرسين، الذين بعثوا بمذكرة الى وزارة المعارف الاسرائيلية وأخرى الى الحاكم العسكري، ولكن السلطات الاسرائيلية رفضت ما جاء فيها وأصرت على موقفها، وقامت باعتقال عدد كبير من المدرسين ومدير التعليم في القدس، واستطاعت بالقوة فتح ست مدارس خلال الأيام الثماني عشرة الأولى من بداية السنة الدراسية عام ١٩٦٧. ولكن لم ينتظم في الدراسة من الطلبة الاّ النصف، ومن المعلمين عشرة من أصل واحد وسبعون معلماً، في المدارس من الابتدائية والاعدادية[٢٤].

وقد عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى اهمال المؤسسات التعليمية وكرست سياسات من شأنها المساس بالمضمون القومي والعربي للتعليم. وبرغم كل هذه الصعوبات والمشكلات، ورغم الاعتقالات العشوائية والتوقيف في أوساط الطلبة من المتعلمين والمثقفين، فما يزال هناك اصرار وطني على توسيع برامج التعليم والحفاظ على مضمونه الوطني والقومي.

كما قامت السلطات الاسرائيلية بتعيين مدرسين من ذوي المؤهلات المتدنية، كحملة الثانوية العامة، وفرضت المناهج الاسرائيلية التي تعمل على تثقيف الطلبة وفق التربية الاسرائيلية التي تتجاهل الشعب الفلسطيني ووجوده. وتؤكد على وحدة الشعب اليهودي والولاء التام للدولة العبرية وتهويد المجتمع ومؤسساته[٢٥].

ففي مادة التاريخ مثلاً، نجد أن الطالب يدرس نصف المنهاج للتاريخ العربي والنصف الآخر للتاريخ العبري واليهودي. وفي مادة الأدب العربي تم تغييب دراسة الشعر العربي والفلسطيني وفي مادة الدين يتم تدريس التوراة والأساطير اليهودية. ولكن المعلمين والطلبة العرب ظلوا مصرين على موقفهم من هذا الاسلوب. وقد استمر هذا الاجراء اكثر من شهرين، حيث لم يسمح بتدريس المنهاج الأردني الاّ في المدارس الخاصة والمدارس التابعة لوكالة الغوث، في حين طبق المنهاج الاسرائيلي في المدارس الحكومية[٢٦].

وفي عام ١٩٦٨ طبقت المناهج الاسرائيلية السائدة في المدارس العربية داخل فلسطين المحتلة ٤٨ في المرحلتين (الابتدائية والاعدادية)، لاعداد الطلبة للثانوية العامة الاسرائيلية. وفي العام الدراسي ٦٩/ ٧٠ توجهت السلطات الاسرائيلية الى اعادة تطبيق المناهج الأردنية بشكل غير رسمي، ولكن البلدية قامت بابلاغ مدراء المدارس رسمياً بتطبيق المناهج الاردنية في الثالث الثانوي، وخصصت لذلك حصصاً قليلة، فأهمل الطلبة المنهاج الاسرائيلي وتوجهوا لدراسة المنهاج الأردني.

لقد عملت المناهج الاسرائيلية على تشويه الحقائق الجغرافية للواقع الفلسطيني، حيث تم مثلاً استبدال كلمة «فلسطين» بكلمة «اسرائيل» ومدينة «القدس» بكلمة «اورشليم». كما قامت بتزييف الحقائق التاريخية وطمس العقيدة الاسلامية وتشويهها، فرأت أن الاسلام هو مجرد تربية روحية وتاريخ الاسلام هو تاريخ كوارث وفتن، محاولة اقناع الطلبة بالأفكار الاسرائيلية. وبقي هذا الحال حتى نهاية عام ١٩٧١. اما في عام ١٩٧٢ فقد اتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة اخرى وهي استمرار تطبيق المناهج الاسرائيلية في الصفوف الابتدائية، اما في بقية الصفوف فكانت مناهجها خليط من المناهج الأردنية والمناهج الاسرائيلية. ومنذ عام ١٩٧٣ وحتى وقتنا الحاضر، عادت المدارس الاعدادية والثانوية الى تدريس المناهج الأردنية، اما المرحلة الابتدائية ما زالت تدرس المناهج الاسرائيلية[٢٧].

وهكذا، لم تستطع السلطات الاسرائيلية فرض المناهج الاسرائيلية على الأراضي المحتلة عام ٦٧، رغم الحملات والجهود القوية التي بذلتها في سبيل ذلك، واستمر العمل في تدريس المناهج الأردنية في الضفة الغربية والقدس والمناهج المصرية في قطاع غزة. ولكن السلطات الاسرائيلية قامت بحذف كل ما يتعلق بالشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وكذلك آيات الجهاد والقتال والنصوص الاسلامية المتعلقة بالصراع مع اليهود في الماضي والحاضر، وكل ما يشير الى الوحدة العربية والاسلامية، حتى الكلمات التي تشير الى العزة والشجاعة، فقد تم استبعاد كل ذلك بهدف عزل الطالب الفلسطيني عن قضيته وتجهيله وتشويه تاريخه الفلسطيني[٢٨].

المدارس في مدينة القدس (١٩٦٧ ـ ١٩٨٩):

تقسم المدارس في مدينة القدس الى ثلاثة اقسام حسب الجهة المشرفة عليها: المدارس الحكومية وتشرف عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية من خلال بلدية القدس، والمدارس الخاصة وتشرف عليها مؤسسات خاصة وادارات أجنبية، والمدارس التابعة لوكالة الغوث.

بلغ عدد الطلبة في مدارس القدس الخاصة للعام الدراسي ٦٦/٦٧ حوالي ٥٧٤٦ طالب وطالبة

موزعين على المراحل التعليمية الأربعة، رياض الأطفال والابتدائي والاعدادي والثانوي. ونلاحظ ان هذا الرقم قد نقص الى ٥٠٥٢ طالب وطالبة عام ٦٨/٦٧ نتيجة لوقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث ترك عدد كبير من الطلبة مدارسهم نتيجة لسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اضافة الى نزوح قسم كبير من الطلبة مع أسرهم الى الخارج، ومع ذلك فإن النقص الذي حدث في اعداد طلبة مدارس القدس كان أقل كثيراً من مثيله في الضفة الغربية حيث بلغ ٣٠،٤٪[٢٩].

أما بالنسبة للسنوات اللاحقة، فقد حدث تزايد في اعداد الطلبة في رياض الأطفال والمراحل التعليمية الأخرى. ولو اخذنا مدينة مثل طولكرم وقارناها مع مدينة القدس لوجدنا ان عدد الأطفال في رياض الاطفال بلغ عام ٨٧/٨٦ حوالي ٢٥٩٢ طفلاً في مدينة القدس، بينما بلغ في طولكرم ٣٩٦ طفلاً، ويعود ذلك الى ان هناك الكثير من الهيئات الخاصة والاتحادات والجمعيات الخيرية التي تدعم وتهيء الظروف والامكانيات لتأسيس وادارة العديد من رياض الأطفال في منطقة القدس، حيث بلغ عدد رياض الأطفال في مدينة القدس وحدها خمس وعشرون روضة[٣٠].

وبالنسبة لعدد المدارس التي تدرس المرحلتين الابتدائية والاعدادية في مدينة القدس للعام الدراسي ٨٢/٨١ فقد بلغ عددها واحد وسبعون مدرسة منها (٢٨) مدرسة حكومية ونسبتها ٣٩،٤٪ وتسع مدارس تابعة لوكالة الغوث ونسبتها ١٢،٧٪، أما بقية المدارس فإنها تابعة للقطاع الخاص وعددها ٣٤ مدرسة وتمثل نسبتها حوالي ٤٧،٩٪ من المجموع العام[٣١].

وتحتل منطقة القدس المركز الأول في النسبة التي يمثلها القطاع الخاص، ويتمثل هذا الواقع في ارتفاع نسب المدارس والطلبة والمعلمين في هذا القطاع عن نسبتها في كل من المدارس الحكومية والتابعة لوكالة الغوث، وهناك سبب واضح لجعل هذه المدارس أكبر نسبة وهو ضم مدينة القدس الشرقية مع القدس الغربية واعتبار اهالي القدس الشرقية تحت التبعية اليهودية، وهذا الأمر سيخضع الطلبة الى دراسة المناهج الاسرائيلية والتي تدرس في فلسطين المحتلة ١٩٤٨[٣٢].

لقد أوجد هذا الاجراء الاسرائيلي ردة فعل لدى المواطنين في القدس الشرقية، فأدت الى مقاطعتهم للمدارس الحكومية والالتحاق بالمدارس الخاصة، حيث انها تدرس المناهج الأردنية. كما أدت ردة الفعل ايضاً الى قيام بعض الفعاليات الفلسطينية المقتدرة والحريصة الى انشاء المزيد من المدارس الخاصة لاستيعاب عدد أكبر من طلبة منطقة القدس.

ان عزوف الطلبة عن الالتحاق بالمدارس الحكومية التابعة للحكم العسكري الاسرائيلي أدى بالسلطات الاسرائيلية بالتراجع عن تطبيق المنهاج الاسرائيلي، ولكن ذلك تم على مراحل، بدأت بالعدول عن تطبيقه في المرحلتين الابتدائية والاعدادية وأخيراً في المرحلة الثانوية. وقامت السلطات الاسرائيلية باعادة تدريس المناهج الأردنية المطبقة في جميع انحاء الضفة الغربية. ولكن مع الابقاء على حصة اللغة العبرية في جميع المراحل وتدريس كتاب (مدنيات اسرائيل)[٣٣].

وبلغ عدد الطلبة في المرحلة الابتدائية والاعدادية لعام ٨٢/٨١ حوالي ٣٧٥١١ طالب وطالبة كما

يبين الجدول رقم (٥)، (٦)، (٧) موزعين على المدارس بنسبة ١٠٪، ونسبة الذكور في المرحلة الالزامية (الابتدائية والاعدادية) تساوي تقريباً نسبة الاناث. وتتميز منطقة القدس بغياب العراقيل أمام الفتيات للالتحاق في التعليم الالزامي اذا قورنت بالضفة الغربية بوجه عام. ونلاحظ ايضاً أن نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية مرتفعة، حيث وصلت الى ٥٤،١٪ من المجموع أما في المرحلة الاعدادية فكانت النسبة ١٩،٨٪ ويعود ذلك الى ان هناك نسبة تسرب كبيرة في طلبة المرحلة الاعدادية في منطقة القدس[٣٤].

اما بخصوص المرحلة الثانوية، فقد بلغ عدد المدارس فيها (٣١) مدرسة، منها مدرسة اناث خاصة تدرس فترتين، وتتوزع هذه المدارس حسب الجهة المشرفة، حيث تشمل المدارس الحكومية ثماني مدارس، وثلاثة وعشرون مدرسة في القطاع الخاص، وقد بلغ عدد الطلبة في المدارس الثانوية حوالي ٥٤٧٥ طالب وطالبة منهم ٣٦٦٩ طالب في المدارس الخاصة، والبقية يدرسون في المدارس الحكومية، اما المدارس المتخصصة فعددها سبع مدارس تمثل ٢٢،٥٪ من مجموع المدارس ويعني ذلك ان هناك توجه جاد نحو التعليم الثانوي المهني[٣٥].

نلاحظ من الجدول رقم (٥)، (٦)، (٧) أن عدد الشعب الدراسية قد بلغ ٤٨٩ شعبة في المدارس الحكومية و٦٠٦ شعبة في المدارس الخاصة و٧٦ شعبة في مدارس الوكالة تشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية، اما المرحلة الثانوية فقد بلغ عدد الشعب فيها (٢٠٢) شعبة تتوزع على التعليم الاكاديمي والمهني.

بلغ عدد المعلمين في عام ٨٢/٨١ حوالي ١٦٨٥ معلم ومعلمة في المرحلتين الابتدائية والاعدادية موزعين على القطاعات المشرفة الثلاثة، اما المعلمين في المرحلة الثانوية فقد بلغ (٨٠٨) معلم ومعلمة، ولكن هذا العدد من المعلمين لا يعكس عدد المعلمين الذين يدرسون في المرحلة الثانوية، لأن غالبية المدارس الثانوية التي يدرِّس فيها هؤلاء تدرِّس المرحلتين الابتدائية والاعدادية[٣٦].

ويتضح من متابعة تطور التعليم في مدينة القدس بين العام الدراسي ٨٢/٨١ والعام الدراسي ٨٧/٨٦ ان عدد المدارس الاجمالي في عام ٨٢/٨١ بلغ ٨٧ مدرسة، وهو نفس العدد في العام ٨٧/٨٦ ولكن مع تغير توزيع المدارس حسب السلطة المشرفة.

جدول رقم (٢)

عدد المدارس في منطقة القدس للعام الدراسي ٨٢/٨١ والعام الدراسي ٨٧/٨٦

السلطة المشرفة	عدد المدارس الاجمالي	
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦
حكومية	٣٤	٤٥
وكالة	٩	١٣
خاصة	٤٤	٢٩
مجموع	٨٧	٨٧

المصدر: واقع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ القسم الخامس، منطقة القدس ومنطقة غزة.

ونلاحظ من الجدول المذكور حدوث زيادة في عدد المدارس الحكومية والمدارس التابعة لوكالة الغوث وتناقص في المدارس الخاصة، مع ان القطاع الخاص لعب دوراً بارزاً في مقارعة المناهج الاسرائيلية والمخططات الصهيونية، ولكن النقص في الدعم المادي وسوء الاوضاع الاقتصادية جعلت القطاع الخاص يقلص من عدد المدارس، مع انه تم زيادة الشعب لاستيعاب عدد اكبر من الطلبة في بعض المدارس.

اما بالنسبة لاعداد الطلبة فقد بلغ عام ٨٦/٨٧ حوالي ٤٣٠٣١ طالب وطالبة، حيث زاد العدد ٥٥٢٠ طالبة وطالب عما كانت عليه عام ٨١/٨٢، أي بزيادة نسبتها ١٥٪، وهؤلاء الطلبة موزعين على جميع المراحل التعليمية بما فيها رياض الأطفال [٣٧].

جدول رقم (٣) عدد الطلبة في المدارس حسب الجهة المشرفة

الجهة المشرفة	عدد الطلبة	
	١٩٨١/٨٢	١٩٨٦/٨٧
حكومة	١٤٦٩١	١٥٨٨٠
وكالة	٣٥٨٥	٤٦٦١
خاصة	١٩٢٣٥	٢٢٤٩٠
مجموع	٣٧٥١١	٤٣٠٣١

المصدر: دائرة التربية والتعليم ـ المدارس الخاصة ـ القدس، سنوات متعددة.

وتبين الجداول رقم (٥)، (٦)، (٧) اعداد الطلبة في كل مرحلة من المراحل للسنتين ٨١/٨٢، ١٩٨٧/٨٩م.

بخصوص الشعب، فقد بلغ عددها حوالي ٧٤٤ في المرحلة الابتدائية و٣٠٧ شعبة في المرحلة الاعدادية و٦٣ شعبة في المرحلة الثانوية، وبلغ المجموع حوالي ١٢١٤ شعبة عام ١٩٨٧/٨٦ بينما بلغ مجموع الشعب في جميع المراحل التعليمية حوالي ٩٨٤ شعبة في العام ٨١/٨٢، أي بزيادة ٢٣٠ شعبة. وقد جاءت الزيادة في عدد الشعب تعويضاً عن الانخفاض في عدد المدارس، أي أنه استخدم التوسع العامودي لمواجهة زيادة عدد الطلبة، واغلاق المدارس نتيجة ظروف قاهرة، كاصدار الأوامر العسكرية الاسرائيلية. ولا شك ان التوسع في اعداد الشعب أدى الى انخفاض معدلات الاكتظاظ الطلابي في الصف الواحد ولكنه ترافق مع زيادة عدد الشعب التي سيدرسها المعلم الواحد، الأمر الذي يقلل من فاعلية واداء المعلم. وفي الوقت نفسه نلاحظ أن هناك نقصاً في عدد المعلمين، حيث بلغ في عام ٨٦/٨٧

حوالي ١٦٣٨ معلم ومعلمة، فيما بلغ عام ٨١/٨٢ حوالي ١٦٨٥ معلم ومعلمة كما ذكر آنفاً، ويعود هذا النقص الى ممارسات سلطات الاحتلال التي عملت ليس فقط على وقف تعيين معلمين جدد لمواجهة تزايد عدد الطلبة، بل انها عمدت الى الفصل التعسفي لعدد لا يستهان به من المعلمين [٣٨].

ازدحام الطلبة في مدارس القدس:

يبين الجدول رقم (٤) درجات الازدحام في الغرف المدرسية في مدارس القدس مقارنة بالمدارس الأخرى في بعض مدن الضفة الغربية الأخرى كالخليل ورام الله مثلاً.

جدول رقم (٤)
متوسط درجة الازدحام في الغرف المدرسية في بعض مدن الضفة الغربية حسب السلطة المشرفة للعام الدراسي ٨٦/٨٧

السلطة المشرفة	المرحلة التعليمية	القدس	رام الله	الخليل
حكومة	ابتدائي	٤٨	٣٣	٣٩
	اعدادي	٢٨	٣٠	٣٨
	ثانوي	٢٩	٢٨	٣٥
وكالة	ابتدائي	٣٥	٣٥	٣٥
	اعدادي	٣١	٣١	٣٣
	ثانوي	-	-	-
خاصة	ابتدائي	٣٩	٣٠	٣٦
	اعدادي	٣٠	٢٩	٣٧
	ثانوي	٢٦	٣١	٣٤

المصدر: دائرة التربية والتعليم في الضفة الغربية، ٨٦/٨٧، قسم الامتحانات.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) ان هناك اكتظاظاً كبيراً في الصفوف المدرسية، وخاصة في الصفوف الابتدائية في المدارس الحكومية حيث بلغ المتوسط ٤٨ طالب في الصف الواحد وخاصة اذ تمت مقارنته مع المدن الأخرى، مثل رام الله والخليل، اضافة الى ان هناك بعض الاكتظاظ في المدارس الخاصة والوكالة. واذا حاولنا ايضاً مقارنته مع الوسط اليهودي لوجدنا ان متوسط الازدحام في المدارس الابتدائية اليهودية يبلغ حوالي ٢٥,٩ طالب، وفي الوسط العربي ٣٠,٩ طالب وفي الضفة الغربية جميعها ٣٥ طالب، وفي قطاع غزة ٤٣,٦ طالب. والجدول رقم (٥) يبين درجات الازدحام في المدارس اليهودية والعربية [٣٩].

جدول رقم (٥)

متوسط ازدحام الطلبة في المدارس الاسرائيلية والعربية والضفة الغربية وقطاع غزة للعام الدراسي ٨٦/٨٧

المنطقة / المرحلة	المدارس الاسرائيلية	المدارس العربية في فلسطين المحتلة ٤٨	الضفة الغربية	قطاع غزة
الابتدائية	٢٥,٩	٣٠,٩	٣٥	٤٣,٦
الاعدادية	٢٩,٤	٣٢,٧	٣٢	٤٤
الثانوية	٢٧,٨	٣٥,٩	٢٩	٣٧,١
المجموع العام	٢٨,٦	٣١,٦	٣٤	٤١,٧

المصدر:

(١) دائرة التربية والتعليم في الضفة الغربية ـ قسم الامتحانات ٨٦/٨٧.

(٢) دائرة التربية والتعليم في قطاع غزة ٨٦/٨٧.

(٣) المجموعة الاحصائية الاسرائيلية رقم ٣٩، ١٩٨٨.

يتضح من الجدول رقم (٥) ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تولي اهتمامها بالمدارس اليهودية أكثر من المدارس العربية في فلسطين المحتلة ٤٨، كما ان هناك نقصاً في المدارس التابعة لوكالة الغوث بسبب انخفاض المساعدات المقدمة للوكالة، علاوة على ذلك، فقد قامت سلطات الاحتلال بتدمير بعض المخيمات، مما أدى الى هدم بعض المدارس، ومنعت اصدار تراخيص جديدة لانشاء المدارس.

ولم ترصد سلطات الاحتلال الاسرائيلي أي مبالغ في موازنتها لاقامة مدارس جديدة أو تطوير القائمة منها، وهي تتنصل دائماً من واجبها كادارة محتلة ازاء تقديم الخدمات الضرورية لنمو سير العملية التربوية واستمرارها. والاضافات التي اضيفت على المدارس كانت بفضل ابناء الشعب الفلسطيني والمساعدات الخارجية.

كما ان السلطات الاسرائيلية لم تبد أي اهتمام اتجاه المدارس من حيث تطوير مكتباتها وتزويدها بالكتب، بل قامت بتفريغ المكتبات المدرسية من الكتب، علاوة على ان مدارس كثيرة لا زالت محرومة من المكتبات المدرسية.

لقد بلغ معدل النمو في عدد الطلبة في منطقة القدس بين العام الدراسي ٨١/٨٢ والعام الدراسي ٨٦/٨٧ حوالي ٢,٨٪، ويبدو هذا المعدل متناسباً مع معدل الزيادة السكانية البالغ حوالي ٢,٩٪. اما بخصوص عدد المعلمين فقد انخفض بنسبة ٢,٨٪، وقد يؤثر هذا سلبياً على مستويات الاستيعاب من جهة وجهود المعلمين من جهة اخرى[٤٠].

كما نلاحظ ايضاً ان عدد الطلبة في القدس للعام الدراسي ٨٧/٨٨ بلغ ١٦١٥٤ طالب وطالبة في المدارس الحكومية وحوالي ٤٨٣٤ طالب وطالبة في المدارس التابعة لوكالة الغوث، بينما بلغ في المدارس الخاصة حوالي ١٤٨٩٣ طالب وطالبة، وفي هذا العام تلاحظ ان هناك نقصاً في المدارس الخاصة وانتقال

عدد من الطلبة الى المدارس الحكومية، وهذا التحول يعود في الدرجة الأولى لعدم قدرة الطلبة على دفع اقساط هذه المدارس بحكم الأوضاع المتردية في الأراضي المحتلة. اما عدد الشعب في هذه السنة فقد بلغ حوالي ١٣٣٩ شعبة يدّرس فيها حوالي ١٨٦٧ معلم ومعلمة يعملون في ست وتسعين مدرسة[٤١].

التعليم في القدس في ظل الانتفاضة المباركة:

منذ كانون أول ١٩٨٧ والسلطات الاسرائيلية تحاول عرقلة التعليم في فلسطين بأقسى الوسائل وأشدها بهدف تحطيم الانتفاضة وانهائها، باعتبار أن قطاع التعليم في فلسطين المحتلة ٦٧ هو من أهم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وانه يشمل حوالي ثلث السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الخصوص اتبعت سلطات الاحتلال عدة اجراءات منها الاغلاقات المدرسية والجامعية واستخدام المدارس كثكنات عسكرية ومحاصرتها واقتحامها وارهابها. وقد قامت سلطات بلدية القدس بإغلاق المدارس الحكومية. جميعها، كما في الضفة الغربية، حيث اغلقت مدارس القدس الشرقية من السابع من شباط عام ١٩٨٨ وحتى الثاني والعشرين من شهر أيار عام ١٩٨٨، ونتج عن ذلك تعطيل أكثر من ١٦,٠٠٠ طالب وطالبة. وفي الوقت نفسه تضامنت المدارس الخاصة مع المدارس الحكومية، وخلال الفصل الصيفي من عام ١٩٨٨ أمرت سبع مدارس على الأقل باغلاق ابوابها لفترات قصيرة[٤٢].

وفي العادة تفتح مدارس القدس أبوابها في أيلول من كل عام. وقد قامت سلطات الاحتلال باعادة فتح المدارس بعد العطلة الصيفية ما عدا مدرستي الأمة الاعدادية والأمة الثانوية بحجة ان التصاريح الخاصة بهما صادرة عن سلطات الضفة الغربية. وفي ٣٠/ تشرين الاول/ عام ١٩٨٨ قامت بلدية القدس مستعينة بالبوليس باغلاق المدارس الحكومية بحجة انتخابات الكنيست الاسرائيلي، حيث اغلقت المدارس حوالي خمسة أيام، ناهيك عن ان الطلبة في المدارس الخاصة لم يستطيعوا مواصلة دراستهم في مدارسهم بسبب القيود والاجراءات الأمنية والعسكرية[٤٣].

وتشير البيانات الاحصائية المتوفرة عن العام الدراسي ٨٨/١٩٨٩ الى ان عدد المدارس الخاصة في القدس بلغ ثلاث وستون مدرسة بمختلف المراحل، تضم ٨٤٨ شعبة وحوالي ١٧٠٥١ طالب وطالبة، منهم ٧٩٩٧ طالب ويدرس فيها نحو ٨٦٣ معلم ومعلمة[٤٤].

وقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال هذا العام باغلاق العديد من المدارس في القدس، منها مدرسة دار الأيتام الابتدائية الاسلامية والمدرسة الصناعية (اليتيم العربي) ومدرسة دار الأيتام الاسلامية (الصناعية) ومدرسة الرشيدية الثانوية للبنين ودار الطفل العربي. ودار اليتيم الاعدادية وجمعية الشابات المسلمات والمدرسية المأمونية ومدارس الطور الاعدادية للذكور والاناث، بالاضافة الى اغلاق المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث والتي تشمل مدارس شعفاط الاعدادية للبنات ومدرسة شعفاط الثانوية للبنين[٤٥].

جدول رقم (٥)

تطور عدد الشعب وعدد الطلبة في مدارس القدس الخاصة حسب المرحلة التعليمية والجنس من العام الدراسي ٦٦/٦٧ ـ ٨٨/١٩٨٩

السنة الدراسية	رياض الأطفال				المرحلة الابتدائية				المرحلة الاعدادية				المرحلة الثانوية				المجموع العام			
	عدد الشعب	عدد الطلبة			عدد الشعب	عدد الطلبة			عدد الشعب	عدد الطلبة			عدد الشعب	عدد الطلبة			عدد الشعب	عدد الطلبة		
		ذكور	اناث	مجموع		ذكور	اناث	مجموع		ذكور	اناث	مجموع		ذكور	اناث	مجموع		ذكور	اناث	مجموع
٦٧/١٩٦٦	٢٥	٥٠٢	٤٧٠	٩٧٢	٨٠	١٣٧٠	١٠٣٤	٢٤٠٤	٣٥	٦١٣	٤١٥	١٠٢٨	٤٦	١٠٦٠	٢٨٢	١٣٤٢	١٨٦	٣٥٤٥	٢٢٠١	٥٧٤٦
٦٨/١٩٦٧	٢٠	٣٩٦	٣٩٨	٧٩٤	٧٧	١٢٥٩	١١٦١	٢٤٢٠	٣٤	٤٨٨	٤٤٨	٩٣٦	٣٧	٦٧٤	٢٢٨	٩٠٢	١٦٨	٢٨١٧	٢٢٣٥	٥٠٥٢
٧٦/١٩٧٥	٣٦	٧٤٤	٧٧٧	١٥٢١	١٦٤	٣٣٨٠	٢٥٨٣	٥٩٦٣	٨٠	١٥٤٣	١٠١٧	٢٥٦٠	٩٢	١٩١٠	٦٩٤	٢٦٠٤	٣٧٢	٧٥٧٧	٥٠٧١	١٢٦٤٨
٨٢/١٩٨١	٧٧	١٢٧١	١٧٠٩	٢٩٨٠	٢٦٩	٥٣٣٢	٣٧٩٥	٩١٢٧	١١١	٢٠٥٨	١٤٠١	٣٤٥٩	١٤٩	٢٢٣٧	١٤٣٢	٣٦٦٩	٦٠٦	١٠٨٩٨	٨٣٣٧	١٩٢٣٥
٨٧/١٩٨٦	٧٢	١٢٣٦	١٣٥٦	٢٥٩٢	٣٥٤	٧٠٨٨	٥٣٦٦	١٢٤٥٤	١٤٣	٢٥٣٤	١٨٨٦	٤٤٢٠	١١٤	١٥٩٨	١٤٢٦	٣٠٢٤	٦٨٣	١٢٤٥٦	١٠٠٣٤	٢٢٤٩٠
٨٩/١٩٨٨																				

المصدر: دائرة التربية والتعليم ـ المدارس الخاصة، القدس.

جدول رقم (٦)

تطور عدد الشعب وعدد الطلبة في مدارس القدس الحكومية حسب المرحلة التعليمية من العام الدراسي ٧٢/٧٣ ـ ٨٨/١٩٨٩

السنة الدراسية	رياض الأطفال		المرحلة الابتدائية		المرحلة الاعدادية		المرحلة الثانوية		المجموع العام	
	عدد الشعب	عدد الطلبة	عدد الشعب	عدد الطلبة	عدد الشعب	عدد الطلبة	عدد الشعب	عدد الطلبة	عدد الشعب	عدد الطلبة
٧٣/١٩٧٢	٤١	١١٩٧	٢١٩	٩٩٧٥	٦٥	١٨٦٥	٢٢	٥٢١	٤٤٧	١٣٥٥٨
٧٦/١٩٧٥	٤٨	١٥٧٥	٣٠٧	٩٠٤٧	١٠٠	٢٨٨٩	٣٤	٧٤٩	٤٨٩	١٤٢٦٠
٨٢/١٩٨١	٤٦	١٣٤٩	٢٨٥	٨٨٧٢	١٠٠	٢٦٦٣	٥٣	١٨٠٦	٤٨٤	١٤٦٩١
٨٧/١٩٨٦	٤٧	١٣٤٣	٢٩١	٨٨٦٥	١١٧	٢٢٧١	٨٠	٢٤٠١	٥٣٥	١٥٨٨٠
٨٩/١٩٨٨										

المصدر: احصائيات دائرة التربية والتعليم، بلدية القدس، المدارس الحكومية، سنوات متعددة.

جدول رقم (٧)

تطور عدد الطلبة في المدارس التابعة لوكالة الغوث حسب المرحلة التعليمية والجنس ٨١/١٩٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧

المرحلة التعليمية / السنة الدراسية	المرحلة الابتدائية			المرحلة الاعدادية			المجموع العام		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
٨٢/١٩٨١	٩٦٨	١٣٢٩	٢٢٩٧	٤٥٢	٨٣٦	١٢٨٨	١٤٢٠	٢١٦٥	٣٥٨٥
٨٦/١٩٨٥	٦٧١	١٢١٩	١٨٩٠	٢١٠	٥٣٣	٧٤٣	٨٨١	١٧٥٢	٢٦٣٣
٨٧/١٩٨٦	١٤٦٢	١٩٨١	٣٤٤٣	٣١٠	٥٩٨	٩٠٨	١٧٧٢	٢٨٨٩	٤٦٦١

المصدر: احصائيات وكالة الغوث ـ القدس، سنوات متعددة.

التعليم العالي في القدس:

واجه الفلسطينيون عقبات كثيرة في تعلمهم الجامعي، خاصة في مدينة القدس، حيث لا يستطيع الطالب دخول الجامعات الإسرائيلية. اضافة الى ان المشاكل التي تعرض لها الفلسطينيون اثرت كثيراً في توجههم نحو التعليم الجامعي ودفعت بهم الى تأسيس بعض الكليات في القدس لاستيعاب الطلبة الذين انهوا الثانوية العامة.

توجد في القدس جامعة واحدة فقط تضم أربع كليات منفصلة وهي الكلية العربية للمهن الطبية/

البيرة والتي تأسست عام ١٩٧٩ ويشرف عليها مجلس امناء، وكلية العلوم/ ابو ديس التي تأسست عام ١٩٨١، وكلية الدعوة واصول الدين/ بيت حنينا والتي تأسست عام ١٩٧٨ وكلية الآداب ـ القدس للبنات وقد تأسست عام ١٩٨٢. والجدول رقم (٨) يبين تطور اعداد الطلبة للأعوام ٨٥/٨٦ ـ ٨٩/٩٠[٤٦].

نلاحظ من الجدول رقم (٨) ان مجموع الطلبة في جامعة القدس بجميع الكليات بلغ ١٤٢٠ طالب وطالبة عام ٨٥/١٩٨٦، بينما بلغ في ٨٧/١٩٨٨ حوالي ١٥٧٧ طالب وطالبة، بزيادة ١٥٧ طالب وطالبة في سنتين اي بنسبة ١١٪. اما خلال العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠ فقد بلغ عدد الطلبة ١٦٠٤ طالب وطالبة بزيادة عن العام الدراسي ٨٧/١٩٨٨ بحوالي ٢٧ طالب، اي بنسبة ١٪ فقط، وذلك بتأثير الاغلاقات التي قامت بها سلطات الاحتلال للجامعات الفلسطينية في السنوات الثلاث الماضية[٤٧].

جدول رقم (٨)

تطور اعداد الطلبة في جامعة القدس حسب الكليات

١٩٨٥/٨٦ ـ ١٩٨٩/٩٠

الكلية	الجنس	العام الدراسي		
		١٩٨٥/٨٦	١٩٨٧/٨٨	١٩٨٩/٩٠
كلية الدعوة وأصول الدين	ذكور	١٧٥	١٩٣	ـ
	اناث	١٩٠	١٨٧	ـ
	مجموع	٣٦٥	٣٨٠	٣٤٥
كلية العلوم/ أبو ديس	ذكور	٤٠١	٤٩٧	ـ
	اناث	١٩٩	١٩٢	ـ
	مجموع	٦٠٠	٦٨٩	٥٦٨
كلية الآداب للبنات	ذكور	ـ	ـ	ـ
	اناث	٣٠٠	٣١٥	٣٠٩
	مجموع	٣٠٠	٣١٥	٣٠٩
الكلية العربية للمهن الطبية	ذكور	٣٧	٥٨	ـ
	اناث	١١٨	١٣٥	ـ
	مجموع	١٥٥	١٩٣	٣٨٢
المجموع العام	ذكور	٦١٣	٧٤٨	ـ
	اناث	٨٠٧	٨٢٩	ـ
	مجموع	١٤٢٠	١٥٧٧	١٦٠٤

المصدر: مجلس التعليم العالي ـ القدس، **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية** سنوات متعددة.

اما بالنسبة لكليات المجتمع فقد بلغ عددها أربع كليات منها ثلاثة خاصة وواحدة تابعة لوكالة الغوث، وهي العلوم الاسلامية وكلية مجتمع الابراهيمية وكلية مجتمع الأمة ومجتمع قلنديا. وقد بلغ عدد الطلبة في هذه الكليات الأربعة حوالي ٨٢٦ طالب وطالبة ويدرس فيها ثمانون مدرساً. وتستقبل هذه الكليات جميع الطلبة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها في فترة الانتفاضة اغلقت كما اغلقت الجامعات والمدارس. وتعرض طلابها للضرب والعقاب والاعتقال[٤٨].

والخلاصة ان الشعب الفلسطيني قد حقق انجازات كبيرة في المجال التعليمي يحق لنا ان نفخر بها، يحول دون تطورها الطبيعي غياب الدولة الفلسطينية، والتي كان من الممكن ان ترعى الشؤون الداخلية والخارجية، وبشكل خاص التخطيط للتربية وللعملية التعليمية على أساس التجاوب والتفاعل مع خطة اقتصادية تتمكن من استيعاب الخريجين. ذلك اضافة الى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي أمام جهود الشعب الفلسطيني وكوادره ومؤسساته التربوية من أجل تطوير الخطة التربوية والتعليمية هادفة الى ابقاء التعليم اداة لتهجير الشباب الفلسطيني وجعل المؤسسات التعليمية عاجزة عن تلبية متطلبات تطور المجتمع الفلسطيني، وحرمان الكفاءات الفلسطينية والاكاديمية والعلمية والادارية العاملة في البلاد العربية من العودة والعمل في المؤسسات الفلسطينية في الداخل[٤٩].

المصادر:

(١) الدكتور كامل جميل العسلي، **معاهد العلم في بيت المقدس**، الجامعة الاردنية عمان ١٩٨١، ص١٣، ٢٦.

(٢) المصدر السابق ص٢٧.

(٣) المصدر السابق ص٣١.

(٤) المصدر السابق ص٣٢.

(٥) المصدر السابق ص٣٤.

(٦) المصدر السابق ص٣٨.

(٧) المصدر السابق ص٣٩.

ـ الدكتور عبدالجليل حسن عبدالمهدي، **المدارس في بيت المقدس في العصر الأيوبي والمملوكي ودورها في الحركة الفكرية**، الجزء الأول، الجامعة الاردنية، عمان ١٩٨١، ص١٨٢.

(٨) الدكتور كامل جميل العسلي مصدر سبق ذكره ص٤١.

(٩) المصدر السابق ص٤٤.

(١٠) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين** ، الجزء العاشر، القسم الثاني بيت المقدس (٢)، رابطة الجامعيين الخليل، ١٩٧٦.

(١١) الدكتور كامل جميل العسلي، مصدر سبق ذكره ص٤٥.

(١٢) الدكتور عبدالجليل حسن عبدالمهدي، **المدارس في بيت المقدس في العصر الأيوبي والمملوكي ودورها في الحركة الفكرية**، الجزء الثاني، الجامعة الاردنية، عمان ١٩٨١، ص١٢٠.

(١٣) المصدر السابق ١٢١.

(١٤) الدكتور كامل جميل العسلي، مصدر سبق ذكره ص٩٦.

(١٥) المصدر السابق ٢٧٢.

(١٦) المصدر السابق ص٢٠٨.

(١٧) المصدر السابق ص٢٣٥.

(١٨) المصدر السابق ص٣٦٩.

(١٩) المصدر السابق ص٣٧٠، ٣٧١.

(٢٠) روحي الخطيب، **تهويد القدس**، بحث ألقي في الندوة العالمية للاسراء والمعراج (مادة مستنسخة) عمان ١٩٧٩.

(٢١) مصطفى مراد الدباغ، مصدر سبق ذكره، ٢٠٨.

(٢٢) المصدر السابق ص٢١٠.

(٢٣) صلاح الزرو، **التعليم تحت الاحتلال**، رابطة الجامعيين الخليل، ١٩٩٠، ص١٢٣.

(٢٤) روحي الخطيب، المؤامرات الاسرائيلية على القدس (١٩٦٥ـ١٩٧٥)، عمان ١٩٧٥ ص٢٣.

(٢٥) المصدر السابق ص٤٤، ٤٥.

(٢٦) الدكتور عبدالقادر يوسف، **تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً**، دائرة التربية والتعليم العالي، منظمة التحرير الفلسطينية، عمان ١٩٨٩ ص١٥١.

(٢٧) المصدر السابق ص١٥٢.

(٢٨) دائرة التربية والتعليم في القدس، **المدارس الخاصة في القدس**، نشرات احصائية سنوات متعددة.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) **واقع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دائرة التربية والتعليم العالي، منظمة التحرير الفلسطينية، القسم الخامس، مركز الشرق للدراسات والترجمة، عمان ١٩٨٧ ص٧٢٥.

(٣١) المصدر السابق ص٧١٦.

(٣٢) المصدر السابق ص٧٢٠.

(٣٣) دائرة التربية والتعليم في القدس، مصدر سبق ذكره.

(٣٤) واقع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سبق ذكره ص٧٢٨.

(٣٥) المصدر السابق ص٧٦٩.

(٣٦) المصدر السابق ص٧٧٤.

(٣٧) دائرة التربية والتعليم في القدس، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) **احصائيات عن المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث**، بشير خنفر، مدير قسم الامتحانات في الضفة الغربية، ١٩٨٦/١٩٨٧.

(٣٩) واقع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سبق ذكره ص٧٩١، ٧٩٣.

(٤٠) المصدر السابق ص٨١١.

(٤١) صلاح الزرو، **التعليم في ظل الانتفاضة**، رابطة الجامعيين الخليل، ١٩٨٢ ص٤٩، ٥٢، ٥٣.

(٤٢) المصدر السابق ص٢٨، ٢٩، ٣٠.

(٤٣) صلاح الزرو، **التعليم تحت الاحتلال**، رابطة الجامعيين الخليل، ١٩٩٠ ص١١٥.

(٤٤) المصدر السابق ١١٦، ١١٧.

(٤٥) **التعليم الفلسطيني يهدد أمن اسرائيل**، مركز القدس للاعلام والاتصالات، ترجمة مؤسسة فرح لصحافة وثقافة الطفل، عمان ١٩٨٩، ص٢٢، ٢٤.

(٤٦) مجلس التعليم العالي، الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية ١٩٨٥ـ١٩٩٠.

(٤٧) المصدر السابق.

(٤٨) مجلس التعليم العالي، **ملاحق احصائية من الجامعات الفلسطينية وكليات المجتمع الفلسطينية ١٩٨٩/٩٠**، القدس ١٩٩١.

(٤٩) نورمان شارلز هانت «**تقرير عن زيارة مجلس التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة**»، مجلس التعليم العالي، القدس ١٤/٨/١٩٧٩.

الاستيطان اليهودي في القدس
الأحزمة والبؤر

انتصار عزمي

بين المقدس والسياسي:

كلما ثار جدل بين الأوساط الاسرائيلية حول الاستيطان في الضفة والقطاع، كان يحسم لدعاة «استيطان أكثر وأوسع وأسرع». جدل كالذي نقصد، دار حتى بين حكومة الليكود برئاسة «مناحيم بيغن»، وجماعات «غوش آمونيم». وحُسِمَ الأمر في الممارسة العملية لصالح جماعات «الغوش». ودار بين «بيرس» و«شامير» أثناء حكومة الرأسين، وفيما بعد، لينتهي لصالح الأخير.

أما فيما يتعلق بالقدس، فقلما لحظنا مثل هذا الجدل، اللهم الا إذا أراد المرء استذكار مواقف بعض الجماعات اليسارية الصغيرة، والتي لا وزن لها يذكر في الحياة السياسية الاسرائيلية. ما نريد قوله:

إن هناك شبه اجماع عند الأحزاب والكتل السياسية الاسرائيلية، بل والاسرائيليين عموماً على ضم القدس وتهويدها، باستخدام كل السبل المؤدية الى ذلك، وفي طليعتها بالطبع: الاستيطان الرامي الى «خلق الوقائع الجديدة». وليس أدل على شبه الاجماع ذلك، من نتائج الاستفتاء الذي اجراه معهد البحوث الاجتماعية العلمية، بالاشتراك مع معهد العلاقات التابع للجامعة العبرية في شهري آذار ونيسان ١٩٧١، ونشرتها الصحافة الاسرائيلية، فعلى السؤال: «من أجل التوصل الى اتفاق سلام هل على اسرائيل أن تتنازل عن المناطق التالية:

أولاً: القدس القديمة التي وضعها المشرفون على الاستفتاء كبند أول، وكانت الاجابات كالتالي:

٩٣٪ عدم التنازل أبداً.

٦٪ التنازل الجزئي بحيث تكون القدس القديمة تابعة لاسرائيل والعرب.

١٪ التنازل عن كل القدس»[١].

لقد نجم شبه الاجماع هذا، عن طبيعة النظرة الصهيونية، ومن ثم الاسرائيلية للقدس، وهي نظرة مزجت في «خلطة» عجيبة ما بين «المُقدَّس» و«السياسي» و«دواعي الامن»، لتسويغ تهويد القدس والغاء

طابعها العربي الاسلامي. يقول «تيودور هرتزل»: « إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قروناً»[٢]. أما بن غوريون فيلخص المسألة على نحو أكثر تكثيفاً بقوله: «لا معنى لاسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل»[٣]. وفي تصريح «لشمعون بيرس» محاولة لاجمال الأهداف الاسرائيلية من استيطان وتهويد القدس، ففي مطلع عام ١٩٧٠، قال «بيرس» (وكان يتولى آنذاك وزارة الاستيعاب): «سيأتي الى اسرائيل خلال الأعوام الأربعة القادمة ما يقارب ربع مليون يهودي. وينبغي اسكان هؤلاء المهاجرين في القدس لكي يتحقق هدف ديمغرافي وسياسي واجتماعي من الدرجة الأولى»[٤].

على هذا النحو، فقد وجد كل صهيوني ما ينطلق منه في الحديث عن ضرورة استيطان القدس وتهويدها. ولمّا كان الدين اليهودي قد استخدم من قبل الحركة الصهيونية لايجاد التفاف واسع حول فكرتها وأهدافها من الجماعات اليهودية، فإن الأحزاب الدينية والحاخامين اليهود في اسرائيل، كانوا ضمن الأوائل من الداعين لاستيطان القدس وتهويدها. وفي هذا الصدد يلحظ بعض الباحثين مفارقة لافتة وطريفة في آن معاً. فالديانة اليهودية تحرّم على اليهود دخول منطقة الحرم «بعد خراب الهيكل». وقد جرى تثبيت هذا التحريم في «مؤتمر التوراة الشفهية» بعد حزيران ١٩٦٧، ورُبط السماح بدخول اليهود الحرم بعودة المسيح. لم يكن ذلك ليتوافق مع الرغبة في استيطان القدس وتهويدها، فقام الحاخام الرئيسي «شلومو جورين» بعقد مؤتمر صحفي في تشرين الأول ١٩٧٧، خصصه للتحدث حول موقفه من أداء فرائض الصلاة داخل منطقة الحرم التي تضم المسجد الأقصى، حيث أعلن «جورين» عن انه يمتلك خرائط للحرم، وانه حدد أماكن معينة في منطقة الحرم يسمح لليهود أداء الصلوات فيها، وانتقل «جورين» من «أدلته الدينية» تلك، الى تبيان الكامن وراء هذا الاعلان حين قال: «إن الخطر المفروض الآن على اليهود بخصوص أداء فرائض الصلاة داخل الحرم يفسره العرب كتنازل» داعياً الى «عدم التنازل عن مكان قدس الأقداس» باعتبار «انه لا توجد قوة في العالم يمكنها أن تسلبنا حقنا في الاستيطان في جميع أرجاء أرض اسرائيل وفق ما تمليه علينا التوراة.. إن فريضة استيطان أرض اسرائيل تضاهي جميع الفرائض في التوراة»[٥]. ومؤخراً كان «غرشون سلمون» رئيس الجماعة المسماة «أمناء جبل الهيكل» يتحدث عن نيته «نقل الأقصى والصخرة الى مكة»[٦].

أما الاستيطان لدواعي الأمن، وخلق الوقائع السياسية الجديدة، فيحتل الحديث عنه مساحة واسعة في الخطاب الصهيوني والاسرائيلي[٧]. ومن المتيسر الاستمرار طويلاً في تبيان طبيعة النظرة الصهيونية والاسرائيلية الى القدس. بيد أن في الممارسة العملية لتهويد واستيطان القدس دلائل أكثر وضوحاً.

من الاعلان الى محاولة التجسيد:

في ١٩٤٨/١٢/١١، أعلن الفكر السياسي والأيديولوجي الصهيوني، القدس عاصمة لاسرائيل، وكان ذلك يقتضي انجاز تهويد كامل للمدينة، وإزالة كل ما هو عربي واسلامي فيها. وبدأ شكّل تهويد

القدس محوراً للسياسات الاسرائيلية منذ لحظة الاعلان، وهي سياسات عملت في اتجاهين لخلق واقع جديد، فمن جهة، إزالة المعالم العربية والاسلامية، بالهدم والمصادرة وترحيل السكان، ومن جهة أخرى: اغراق المدينة بالمستوطنين اليهود. فـبموجب قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠ وضعت سلطات الاحتلال يدها على أراضٍ وعقارات تقدر بـ ٨٠٪ من القسم المحتل آنذاك.. (ولتكريس واقع القدس كعاصمة لاسرائيل قام الاسرائيليون) سنة ١٩٥٢ بنقل وزارة الخارجية ومقر الكنيست الذي افتتح عام ١٩٦٦ الى القدس»[٨]. وخلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٨_١٩٦٧، عملت اسرائيل على توجيه أعداد متزايدة من المستوطنين والمهاجرين لاستيطان القدس وضواحيها التي كانت تحت سيطرتهم.

بعد حزيران ١٩٦٧، واحتلال القسم الشرقي من القدس، تسارعت الاجراءات الاسرائيلية لاستكمال التهويد. فما كادت أربعة أيام تمضي على الحرب حتى قام الصهاينة بنسف «١٣٥ داراً للسكن في حي المغاربة يسكنها (٦٥٠) شخصاً، ومسجدين أحدهما مسجد البراق الشريف، ومصنع للبلاستيك قرب حي الأرمن، و٢٠٠ مخزن ومنزل في المناطق الحرام، ليسفر ذلك عن تشريد (١٠٠٠) عربي من سكان المدينة»[٩]. ثم جرى تطبيق قانون أملاك الغائبين على من غادر المدينة خلال الحرب[١٠]، وقد مكن ذلك الاسرائيليين من السيطرة على أراضٍ وعقارات كثيرة. ففي سنة ١٩٦٨ «صادر الصهاينة ما يقارب ـ أربعة آلاف دونم خارج أسوار القدس، و٥٩٥ عقاراً تضم ١٠٤٨ شقة سكنية، ٤٣٧ مخزن ومكان عمل، وأربع مدارس، وزاويتين اسلاميتين، ومواقع مسجدين بعد هدمهما، وكلها تقع داخل السور وتشكل بمجموعها أربعة أحياء عربية هي: القسم الجنوبي من باب السلسلة، وحي المغاربة، وحي الشرف وسوقي الباشورة والحصر»[١١]. وتتابعت عمليات الهدم والمصادرة، فجرت مصادرة اثنى عشر ألف دونم في عام ١٩٧٠[١٢]، من أراضي القدس والقرى المحيطة بها، وصودرت خمسة آلاف دونم من أراضي قرى شرقي القدس سنة ١٩٧٢[١٣].

استند الصهاينة في عمليات المصادرة تلك، اضافة الى ذرائع التخطيط والتنظيم، الى «قانون وضعه حكومة الانتداب سنة ١٩٤٣، اسمه (قانون الأراضي ـ استملاك للمصلحة العامة) ومنذ ١٩٦٨ تم اغتصاب مساحات كبيرة من الأراضي، وأعداد كبيرة من العقارات العربية باسم الخدمات العامة، كالمستشفيات، والمدارس والملاعب والحدائق العامة وخزانات المياة وغيرها»[١٤]. وباسم تشجير القدس وتجميلها تمت مصادرة ألف دونم من الأراضي العربية لصالح مشروع «الكيرن كيميت»[١٥]. (الصندوق القومي اليهودي).

بالطبع فإن المصادرة «لدواعي الأمن» تحتل موقعها في الطليعة ضمن مسوغات المصادرة والترحيل التي تلجأ اليها سلطات الاحتلال التي لاتقدم العديد من الطرائق لتحقيق هدف المصادرة خارج الأسوار وداخلها، فهنا يجري اتباع أساليب الترغيب، والترهيب، والاحتيال والسرقة.. الخ. ففي أواخر حزيران ١٩٧١ قدم وزير العدل الاسرائيلي آنذاك «يعقوب شابيرا» مسودة مشروع قانون لحكومته «تدفع حكومة اسرائيل في حال الموافقة عليه تعويضات على ممتلكات السكان العرب في القدس القديمة داخل اسرائيل،

وتصل قيمة التعويضات الى مئة مليون دولار ستدفع على شكل سندات دين حكومية خلال عشرين عاماً ابتداءاً من عام ١٩٧٥»[١٦].

لقد جرى استخدام هذا المشروع لتسويغ هدم عشرات العقارات، أو مصادرتها بدعوى أن صاحب العقار أو القيم عليه قد باعه، أو تلقى تعويضاً عنه. وفي أحيان كثيرة يجري الضغط على أصحاب العقارات أو ساكنيها بأساليب بشعة كي يضطروا الى مغادرتها. كما يجدر بالذكر ان عمليات الهدم المستمرة تتسبب في تصديع عدد كبير من العقارات المجاورة، الأمر الذي يستخدم فيما بعد كذريعة لازالة العقار بدعوى عدم صلاحيته للسكن.

إن اجراءات الهدم والمصادرة، وتحصيل السكان العرب واحلال المستوطنين مكانهم، ترافقت مع سلسلة من الاجراءات «الادارية» والقوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال، لتكريس واقع ضم القدس بشكل نهائي. «ففي ٢٧/٦/١٩٦٧، أصدر البرلمان الاسرائيلي «الكنيست» قراراً على شكل اضافة فقرة الى قانون اسرائيلي اسمه، قانون الادارة والنظام ١٩٤٨، وقد خولت تلك الفقرة حكومة اسرائيل، تطبيق القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة اسرائيل ضمها الى أرض اسرائيل.. وفي ٢٨/٦/١٩٦٧، أصدر سكرتير حكومة اسرائيل أمراً أطلق عليه «أمر القانون والنظام رقم (١) لسنة ١٩٦٧» أعلن فيه أن مساحة أرض اسرائيل المشمولة في الجدول الملحق بالأمر هي خاضعة لقانون قضاء وإدارة الدولة الاسرائيلية، ويضم الجدول منطقة تنظيم أمانة القدس (البلدية) التي تقع تحت الحكم الأردني، من المطار وقلنديا شمالاً، وبيت حنينا غرباً، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً، وقرى الطور والعيزرية وعناتا والرام شرقاً. وبتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٧ أصدر الجيش أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس (البلدية) العربي المنتخب»[١٧].

في سياق هذه الاجراءات كان وزير الداخلية الاسرائيلي «موشيه حاييم شابيرا» قد أعلن توسيع حدود مدينة القدس من ٣٨,٠٠٠ دونم الى ١١٠,٠٠٠ دونم[١٨]. كما قدم «شموئيل نامير» عام ١٩٧١ مشروعاً أمام الكنيست سُمي مشروع «القدس الكبرى» لتشمل، بالاضافة الى القدس، ثلاث مدن، وسبع وعشرين قرية فلسطينية، والمدن هي: بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور[١٩]. وقد عاد الاسرائيليون الى الحديث عن هذا المشروع في عام ١٩٧٤، ويمكن باستقراء مؤشرات النشاط الاستيطاني القول: إن هذا المشروع هو قيد التنفيذ عملياً. فالاستيطان يتمدد في ضواحي القدس ومحيطها بوتائر متسارعة.

وترمي سلطات الاحتلال الى منح هذا النشاط الاستيطاني صفة اجراءات تطبق في أراضٍ ضمت الى الكيان الاسرائيلي.

نقطة الذروة في القوانين الاسرائيلية المتعلقة بالقدس، كان اعلان الكنيست عن القدس «عاصمة اسرائيل الأبدية» في ٣٠/تموز/١٩٨٠.

الاستيطان:

قبل الخوض في الحديث عن النشاط الاستيطاني في القدس، تجدر الاشارة الى ما يمكن تسميته

«علاقة جدلية» بين الاجراءات سالفة الذكر بشقيها، والاستيطان، ففيما تهدف تلك الاجراءات الى تهيئة المناخات (بالمصادرة والهدم والضم) للاستيطان، يسهم الاستيطان في تكريس الوقائع الجديدة المراد خلقها، وتحويل ما هو قرارات ومشاريع الى واقع مادي ملموس.

حديثنا سيتركز على النشاط الاستيطاني في القدس بعد عام ١٩٦٧، والذي تمظهر بشكلين: استيطان داخل أسوار القدس، واستيطان حولها وفي ضواحيها، بحيث يصح أن تطلق على هذين الشكلين اسم «الأحزمة والبؤر». أحزمة لتطويق القدس بالمستعمرات، وعزل التجمعات العربية في جزر صغيرة، وبؤر تخترق التجمعات العربية في المدينة وتتوسع على حسابها. ولكل من الشكلين طرائقه، وأهدافه المرحلية، بينما الهدف الرئيسي للشكلين هو: الغاء الطابع العربي والاسلامي للقدس، والتوسع في أراضٍ جديدة من خلال استيطانها.

● الاستيطان داخل الأسوار ـ البؤر:

في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، بدا أن الاستيطان الاسرائيلي في «البلدة القديمة» يسير على نحو عفوي، فقد اندفعت «مجموعات من العائلات اليهودية من طبقة الياقات البيضاء لخلق وقائع جديدة أسوة بالمستوطنين» الذين اندفعوا باتجاه مناطق أخرى من الأراضي المحتلة، وكانت وسيلة هؤلاء في القدس تتمثل في وضع اليد على، أو استئجار البيوت المهجورة بفعل الحرب. لم يكن هذا أمراً سهلاً، لان سكان المدينة العرب أدركوا مطامع تلك العائلات وما تصبو إليه من أهداف بالتمهيد لتهويد المدينة، فامتنع الكثيرون منهم عن تأجير المنازل، أو التصرف بالمنازل التي هجرها أصحابها. غير أنه، وبالرغم من هذا الموقف، فقد نجح الصهاينة في العثور على بعض المنازل المهجورة في أماكن متفرقة من مدينة القدس واستئجارها أو وضع اليد عليها، ليبلغ عدد تلك العائلات من المستوطنين حتى عام ١٩٧٠ (٣٨) عائلة، وليبدأ بالترافق مع ذلك جهد مركزي تقوده الحكومة الاسرائيلية، والمنظمات الاستيطانية، بتوجيه سيل الهجرة اليهودية الى مدينة القدس، وتهيئة المناخ للاستيطان بمصادرة الأراضي العربية تمهيداً لاقامة وحدات سكنية لهؤلاء المهاجرين[٣٠]. ففي نيسان ١٩٦٨ صادرت الحكومة بقرار من وزير الاقتصاد ـ آنذاك ـ ١١٦ دونماً داخل البلدة القديمة، بحجة ترميم الحي اليهودي وتطويره، منشأة في الوقت ذاته شركة بالاسم نفسه لانجاز المشروع، وبادئة بذلك تركيز البؤر الاستيطانية داخل أسوار القدس[٣١]. وقد تولت الشركة المذكورة إنشاء حي جديد على انقاض أحياء «المغاربة والشرف» باسم «هارافع هايهودي» وأسكنت فيه (٦٠٠) عائلة يتراوح عدد أفرادها ما بين ٣٥٠٠ـ٥٠٠٠ نسمة، وتوسع الحي، ليدور الحديث اليوم عن حي يهودي وسط الحي الاسلامي في القدس، «بيت بعد بيت وتكون البلدة القديمة لنا»، هذه العبارة أطلقها أحد المستوطنين القدامى في القدس، وتحولت الى دليل عمل للصهاينة، الذين اندفعوا للتغلغل في أحياء القدس، ساعين الى امتلاك كل شبر يتيسر لهم الاستيلاء عليه من أملاك العرب، وأوقافهم الاسلامية، والأوقاف المسيحية. مستخدمين في ذلك كل وسائل الترغيب والترهيب، بدءاً بعرض أموالٍ طائلة، ووصولاً الى التهديد بالقتل، وما بين هذا وذاك من عمليات الاحتيال والسرقة.

وقد أشارت بعض التقارير الصحفية الى أن المنظمات الاستيطانية حاولت دفع بطاركة الى بيع ممتلكات كنيسة ليجري الاستيطان فيها. ومن الأمثلة على ذلك قضية «المونسنيور شاهي عجاميان»، الأسقف الأرمني الذي حاول الصهاينة مساعدته كي ينتخب بطركاً للأرمن، بناء على علاقات تربطه بهم، وتسهل عمليات بيع محتملة لممتلكات في الحي الارمني[٣٢]، تسهم في زيادة حجم البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة.

واقع الحال ان عمليات الاستيلاء على العقارات والمساحات المكشوفة داخل أسوار القدس تجري تحت عناوين مختلفة، بيد أن الطرف الأبرز في تنفيذ هذه العمليات، هو عبارة عن عدد من المجموعات الدينية اليهودية، مدعومة من الليكود، وآرييل شارون الذي قام هو نفسه بالاستيلاء على عقار في البلدة القديمة، وحوله الى سكن له، ويسعى الى توسيعه على حساب العقارات العربية المجاورة. ويأتي هذا النشاط منسجماً مع الاتفاقات التي عقدها الليكود مع الأحزاب الدينية الصغيرة التي شكلت معه حكومة شامير الأخيرة. حيث تقضي هذه الاتفاقات باقامة (١٤) ألف شقة سكنية في الحي العربي في القدس، وتصفية هذا الحي في موعد لا يتجاوز نهاية العقد الحالي. بهذا يبدو مفسراً أن تدعم وزارة الاسكان التي يتولاها شارون بالمال والقوة، نشاط المجموعات الدينية اليهودية التي تسيطر على العقارات العربية الاسلامية والمسيحية. وخير مثال على ذلك قضية «ديرمار يوحنا» و«وقف الخليلي» (الذي ستقام عليه سفارة الولايات المتحدة الامريكية حسب اتفاق مبرم مع اسرائيل). فالصراع الدائر حول «دير مار يوحنا»، دفع وزارة الاسكان الاسرائيلية للكشف عن قيامها بتمويل عمليات شراء واحتيال، عبر شركة أقيمت لهذا الغرض تدعى «ريمانوتا» تلقت من وزارة شارون مبلغ عشرة ملايين دولار. وعن شركة «بنمية» أخرى تقوم بعمليات شراء واحتيال لصالح المستوطنين.

كما يحظى هؤلاء بدعم خبير مالي يهودي يحسن التحدث بالعربية اسمه «افراهام دويك» تتركز مهمته في استقصاء أخبار العائلات العربية التي قد يغريها المال. وحسب دائرة الأوقاف الاسلامية[٣٣] «فقد تمكن المستوطنون ـ مؤخراً ـ من السيطرة على (٤٤) عقاراً في الحي الاسلامي، قريبة من المسجد الأقصى» كانت للجماعات الدينية اليهودية الحصة الأكبر منها، فالمنظمة الصهيونية «عطيروت كوهانيم» تتحدث عن سيطرتها على (٤٠) بيتاً في الحي الاسلامي، وقيامها بتوطين (٤٠) عائلة يهودية فيها[٣٤].

يذكر أن منظمة «عطيروت كوهانيم» واحدة من المجموعات الدينية اليهودية المتطرفة التي تعمل كنواة صلبة للاستيطان اليهودي في البلدة القديمة، وأشهر هذه المجموعات[٣٥]:

ـ عطارة ليوشنا: برزت بعد عام ١٩٦٧، ولعبت دوراً نشطاً في السيطرة على عقارات في الحي الاسلامي واستيطانها، بهدف ربط الحي اليهودي بالتجمعات الاستيطانية في باب السلسلة، وعقبة الخالدية، وعقبة السرايا، وشارع الواد، والهدف المعلن لهذه الجماعة هو: الاستيلاء على العقارات العربية في القدس.

ـ عطاروت (عطيروت) كوهانيم: وهي مجموعة انشقت عن المجموعة السابقة ولها ذات الهدف.

ـ مدرسة شوفو بنيم (عودوا أيها الأبناء): برزت في عام ١٩٨٢ ولا يختلف هدفها المعلن عن هدف

الجماعتين سالفتي الذكر.

يلجأ أفراد هذه الجماعات الى أسلوب العنف والمضايقات ضد السكان العرب في محيط تجمعاتهم الاستيطانية، كأن يقوموا بأداء صلواتهم وطقوسهم الخاصة بعباداتهم بصوت عالٍ، تتخللها قفزات في الهواء، وتصفيق بالأيدي، وخطابات ابتهالية عتابية، كما يقومون بالضرب على الصفائح الفارغة. اضافة الى ذلك فهم يلقون القمامة والقاذورات على المارة من المواطنين العرب، ويعمدون ايضاً الى سد شبكات المجاري وجعلها تتدفق الى المنازل العربية التي تقع أسفل التجمعات الاستيطانية.

يمول نشاط هذه الجماعات من مؤسسات في اسرائيل والولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية، وتخصص الأموال لممارسة عمليات الشراء والاحتيال، كما أن «دائرة القيم على أملاك الدولة» تقوم بتسليمهم كل عقار تنجح في إرغام سكانه على مغادرته.

لقد تحدثت الصحف الاسرائيلية عن الدعم الذي تلقاه جماعة «عطيروت كوهانيم» من الحكومة الاسرائيلية، وبالتحديد من آريئيل شارون وزير الاسكان. ففي آذار/١٩٩٠، استولت الجماعة على منزلين في الحي الاسلامي في البلدة القديمة، وقد تقدم أصحاب المنزلين بشكوى يطلبون فيها اخلاء المستوطنين، الا أن محكمة البداية في القدس سمحت للمستوطنين بالبقاء في المنزلين بدعوى أن ملكية العقارين لم تتضح[٣٦].

وفي ١٠/٤/١٩٩١، ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، ان شارون منح منظمة عطيروت كوهانيم (٣٠) دونماً مغروسة بأشجار الزيتون من أراضي القدس، وانه سيساعدها في توسيع البؤرة الاستيطانية التي اقامتها في الحي الاسلامي. «وكان أفراد من الجماعة قد استولوا ايضاً على أربعة دكاكين في باب السلسلة، وكانت هذه الدكاكين قد صودرت من أصحابها العرب في عام ١٩٦٩ وبقيت مغلقة»[٣٧].

على هذا الشكل يبدأ قيام البؤرة الاستيطانية في البلدة القديمة ليجري توسيعها فيما بعد. ويترافق ذلك مع منع اعطاء رخص بناء أو ترميم منازل للفلسطينيين، فيما تمنح هذه الرخص بشكل دائم للمستوطنين.

ويبقى القول: إن مخططات الاستيلاء على الحرم القدسي الشريف، والمقدسات الاسلامية والمسيحية الأخرى، مضافاً اليها اقتراح خطط هيكلية جديدة للقدس، تهدف جميعاً الى عملية تهويد نهائي للبلدة القديمة. وما ذكر في ثنايا هذه المقالة عن البؤر الاستيطانية وكيفية قيامها في القدس، إنما هو أمثلة ولا يشكل حصراً لكافة عمليات الاستيطان داخل الأسوار، ذلك ان الصراع يدور بشكل يومي، ويستمر الاستيطان زاحفاً بوتائر متسارعة ومتغلغلاً في الأحياء العربية لانجاز أهدافه مكملاً بذلك الشق الثاني من استيطان وتهويد القدس المتمثل بالاستيطان خارج الأسوار.

● الاستيطان خارج الأسوار ـ الأحزمة:

يلاحظ أن فلسفة آريئيل شارون هي المطبقة في عمليات الاستيطان الجارية في الضفة والقطاع

عموماً، والقدس على وجه الخصوص، وترتكز هذه الفلسفة على اقامة أحزمة استيطانية لتطويق التجمعات العربية، ومن ثم شق هذه التجمعات وتطويقها مرة أخرى، ويصف شارون المستوطنات حول القدس بأنها جزء من خط الدفاع الاقليمي لاسرائيل، لمساهمتها في تأخير الجيوش العربية في حال نشوب حرب في المنطقة حتى يتسنى لاسرائيل تجنيد قوات احتياطية كافية. هذه الفلسفة تفسر الشكل المعتمد في استيطان القدس، وتفسر المشاريع الاسرائيلية حول «القدس الكبرى». وهي المشاريع الهادفة الى استيطان كامل فيما يسمى «غوش عتسيون» (الهضاب القائمة بين الخليل والقدس)، وتمديد الاستيطان ليشمل جميع القرى والمدن المحيطة بالقدس، والذي سيخلق في حال انجازه واقع وجود كتلة ضخمة من المستوطنين يتحقق معها هدف «القدس الكبرى اليهودية».

لقد بدأ العمل على انجاز مخططات تطويق القدس بالمستوطنات والأحياء الاستيطانية مبكراً، ومترافقاً مع تركيز العمل في إقامة البؤر الاستيطانية داخل الأسوار. بينما كان ذلك قد سبق بانجاز استيطان كثيف ومركز في الجزء المحتل منذ عام ١٩٤٨، روعيت فيه ذات الفلسفة المستندة الى تحقيق هدف عسكري الى جانب الهدف الاستيطاني، ففي تشرين ثاني ١٩٧٤ أوضحت صحيفة «الجيروزاليم بوست» في مقال لها ان الاستيطان في القدس «روعي فيه امكانية تجدد الحرب في المدينة، لذا جعلت الأحياء الجديدة في القدس الغربية قريبة من الحدود في مواجهة المنطقة العربية وعلى طول خط الهدنة، وتحولت المباني الى مراكز عسكرية بنيت لتكون جداراً عالياً أمام الجانب العربي تحمي في الوقت نفسه المباني الموجودة خلفها من القذائف المباشرة وتتحمل جدرانها طلقات المدافع، كما ان نوافذها صغيرة يمكن اطلاق النار منها، وعلى سطحها بنيت استحكامات من الاسمنت، وقد تم اختبار هذه الاستعدادات أثناء حرب ١٩٦٧، لتغطية الهجوم الاسرائيلي، وخاصة تحصينات النبي صموئيل، ومنها بدأ الهجوم لاحتلال القدس»[٣٨].

هذه النظرة حكمت توجهات الاستيطان عام ١٩٦٧، فتم انشاء عدد كبير من الأحياء والمستوطنات على رؤوس التلال والأودية التي يسهل الدفاع عنها، وعلى انقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية، وعلى ما صودر أو اغتصب من أراضٍ عربية في القدس وحول المنطقة التنظيمية لها مطوقة ما تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الأبنية السكانية والصناعية والعسكرية، وحصرهم في منطقة ضيقة مهددين باستمرار في ما تبقى من ممتلكاتهم. وبسبب هذه النظرة جرى تمديد المستوطنات والأحياء اليهودية ثلاثة كيلومترات الى الشمال، وثلاثة كيلومترات الى الجنوب، واستمر العمل على اغلاق الفجوات في سلسلة المستوطنات والأبنية القلاعية السكنية حول المدينة[٣٩]. فمنذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٥، انشىء الصهاينة ستة عشر حياً أو مستعمرة جديدة على انقاض ما تهدم أو اغتصب من قرى أو أراضٍ «عربية»[٤٠]. بهدف التطويق، ويشير السيد روحي الخطيب (أمين القدس) الى ذلك بقوله «في كل عملية نهب للأراضي العربية يختار الاسرائيليون المحتلون المواقع التي تخدم استراتيجيتهم بحيث جاءت مواقع الأراضي المصادرة مطوقة لما تبقى من عرب القدس وقراها غرباً وشمالاً وشرقاً وجنوباً، وجعلوهم

محصورين ضمن رقعة صغيرة يطوقها المستوطنون بثلاثة أطواق، الأول يطوق منطقة الحرم الشريف، والثاني يطوق من تبقى من عرب القدس، والثالث يطوق القرى العربية المحيطة بالقدس»[٣١].

من أهم الأحياء والمستوطنات التي أقيمت لتطويق القدس التالية:

- حي الشيخ جراح في الجهة الشمالية من القدس، أقيم حي باسم «رامات اشكول».
- على جبل سكوبس شرقي منطقة الشيخ جراح والتل الفرنسي، أقيم حي «شابيرا».
- على جبل الزيتون في الجهة الشرقية من مدينة القدس بنى الصهاينة منازل جامعية تتسع لـ ١٣,٥٠٠ مستوطن في المرحلة الأولى و١٨,٠٠٠ مهاجر في المرحلة الثانية، كما بنوا لكلية العلوم التابعة للجامعة العبرية، ولوزارات العدل، والاسكان، والأشغال العامة، والزراعة، وشرعوا منذ ١٩٧١ ببناء شقق فخمة وفيلات في الجهة الشمالية الشرقية من جبل الزيتون.
- على أراضي قريـة النبي صموئيل، أقيم حي «راموت» ومساكن لطلبة الجامعة العبرية ومباني الاذاعة والتلفزيون.
- على أراضي قرية الرام وقسم من أراضي بيت حنينا أقيم حي عتاروت.
- على أراضي جبل المكبر جنوبي القدس أقيم حي «رامون هانصيف» «هيفيق».
- على أراضي قرية شرفات المجاورة لقرية بيت صفافا أقيم حي «جيلا»، وتجري باستمرار عمليات مصادرة لأراضي صفافا لتوسيع الحي.
- على أراضي القسم الشمالي من جبل الزيتون، أقيمت أبنية للجامعة العبرية، وأطلق اسمها على الحي، ومستشفى هداسا.
- على أراضي حي الشيخ جراح أقيم حي «صموئيل هايني».
- على القسم الشرقي من أراضي بيت حنينا، قرب مطار قلندية، أقيم حي «النبي يعقوب» وقد صودرت أراضي تل الغول لاغلاق الفجوة بين يعقوب والتلة الفرنسية.
- على أراضي القسم الأوسط من جبل المشارف في الشيخ جراح أقيم حي «جبعات همفتار».
- على الأراضي المصادرة من قريتي قلندية وبيت حنينا، وقرب مطار القدس أقيم حي «عطاروت».
- على أراضي قرية شعفاط الواقعة على طريق قرية عناتا أقيم حي «عتاروت».
- أقيمت منطقة صناعية باسم «معالية ادوميم» ولاسكان عمال وعائلاتهم، كما اقيمت مستعمرة احوزات يعقوب لاقامة اتصال بين القدس و«الخان الأحمر»[٣٢]. ومن المستوطنات الأخرى:
- ميؤحورون: أقيمت على أراضي قرى يالو وعمواس وبيت نوبا في ١٩٦٩/١٢/٣٠.
- تلبيوت الشرقية: أقيمت على جبل المبكر وجزء من أراضي صور باهر في عام ١٩٧٣.
- سانهدريا: على أراضي قرية شعفاط في عام ١٩٧٣.
- نهلات دفنا: شمال القدس عام ١٩٧٣.
- تسفون يروشاليم: شمال القدس بين التلة الفرنسية والنبي يعقوب في ١٩٨٢/٢/٨.

- دانيئيل: على مشارف قرية الخضر بين بيت لحم والقدس في ١٩٨٢/٧/١٩.
- عناتوت: قرب عين قارة شمال القدس في ١٩٨٢/٧/٢٩.
- عناقا: قرب عناتا في ١٩٨٢/١٠/١١.
- تونيم: اقيمت في ١٩٨٢/١١/١٦.
- متسبية يريحو: قرب الخان الأحمر على طريق القدس أريحا، اقيمت عام ١٩٧٧.
- متسبية جبعون: قرب قرية الجيب/ شمال غرب القدس، في ١٩٧٨/١٢/٢٧.
- مخماس: على أراضي قرية مخماس شمال شرق القدس في عام ١٩٨٠.
- الراوار: شمال غرب القدس في ١٩٨١/١/٢.
- متياهو: على أراضي قرية يالو/ شمال القدس ١٩٨١/٦/٢٤.
- ينطع: اقيمت عام ١٩٨٧.
- مكابين: اقيمت عام ١٩٨٧.
- بيتار: ضمن استيطان غوش عتسيون جنوب القدس ١٩٨٧.
- حي جفعات ميسون: انشىء عام ١٩٨٨.
- محلية بنيامين: تجمع استيطاني شمال غرب القدس ومنطقة رام الله ١٩٨٥.
- آدام: شمال القدس ١٩٨٦.

ويجري باستمرار توسيع هذه المستوطنات والأحياء والبناء فيها، من قبل مستثمرين أفراد، تكمل نشاطاتهم، نشاط المؤسسات الرسمية، والمنظمات الاستيطانية تحت شعار «تسمين القدس»، لتسهيل دفع المزيد من المستوطنين اليها. فحسب احصاءات صحيفة «يروشلايم» الاسرائيلية بلغ عدد سكان القدس في تشرين الأول ١٩٩٠ (٤٩٣) الفاً ٧١,٧٪ منهم يهود[٣٣]. وحسب وكالة رويتر فإنه حتى عام ١٩٨٩ بلغ عدد المستوطنين في القدس بعد عام ١٩٦٧ ٢٩٠ الف مستوطن[٣٤]. وقد أشارت صحيفة «القدس» المقدسية في عددها الصادر يوم ١٩٩٠/٧/١٢، الى أن القدس الشرقية تضم ٢١٠ آلاف نسمة بينهم ١٢٠ الف يهودي من ما مجموعه ٥٠٠ الف هم سكان القدس.

يشير النشاط العملي للاستيطان في القدس الى النية في تطبيق مشروع القدس الكبرى اليهودية، أو ما يعرف بخطة الجيش، وهي الخطة الأمنية القائلة «بوجوب نقل الحدود الى ما وراء الجبال المحيطة بالمدينة ما بين منطقة قلندية شمالاً ومنطقة بيت لحم جنوباً وبين معالية ادوميم شرقاً ومعالية محمشيا غرباً بحيث تكون المساحة الكلية ٢٠٠ الف دونم، وفي نهاية الأمر جرى تقليص هذا الرقم ليصبح ١١٠ آلاف دونم»[٣٥].

يمكن القـول: إن التقليص بقي نظريـاً، ففي السلوك العملي تجاوز له، حيث يجري العمل على استيطان سفوح الجبال المحيطة بالقدس لجهة المدن والقرى والتجمعات العربية، وقد ذكرت أسبوعية «كول هعير» الاسرائيلية في آذار ١٩٩٠، أن مستثمرين اسرائيليين يخططون لبناء حي جديد على أرض

عليها مواطنون من بيت لحم وبيت جالا (سراً) وتقع في المنحدرات الشمالية لجبل جيلو «غال رفائيل» غربي «ناحل جيلو» وينشط السماسرة بشكل سري لشراء أجزاء من سلسلة الجبال المنحدرة الى عين الحينة القريبة من سكة الحديد، ويقع الحي على الحدود الجنوبية لمدينة القدس[٣٦].

كما تسمح بلدية «تيدي كوليك» لمستثمرين اسرائيليين بالبناء العشوائي، في مناطق «غير منظمة» وبعد انجاز الأبنية تتم تسوية أوضاعها ويوجه المستوطنون سكناها. وتركز البلدية جهودها في سعي لاقناع سكان مخيم شعفاط بمغادرته لقاء عروض مالية وتأمين مساكن لهم بعيداً عن القدس بهدف اقامة أحياء استيطانية على انقاض المخيم، وقد أشارت بعض التقارير الخاصة نقلاً عن سكان المخيم، أن تيدي كوليك شخصياً اتصل بعدد من أبناء المخيم لاقناعهم بمغادرته. ويذكر أن سلسلة من اجراءات القمع والتضييق تمارس بحق الفلسطينيين في تجمعاتهم في القدس، سواء في القرى أو المخيمات أو داخل البلدة القديمة، ويمنع على الفلسطينيين الذين يملكون أراض في حدود صلاحيات بلدية القدس إقامة أية أبنية على هذه الأرض، حيث تواجه طلباتهم للبناء بالعراقيل والتعويق ومن ثم الرفض. وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة «الشعب» المقدسية في عددها الصادر يوم ١٢/٧/١٩٩٠ انه «خلال السنوات الماضية شيد اليهود ٣٩٠ ألف متر مربع كمعدل سنوي مقابل ٤٣ ألف متر مربع للفلسطينيين، أي أقل بتسع مرات»[٣٧].

هجرة اليهود السوفيات وتكثيف استيطان القدس:

على الرغم من أن مخططات استيطان القدس كانت جارية على قدم وساق، فقد جاءت الهجرة الكثيفة لليهود السوفيات لتشكل قوة دفع هائلة لاستيطان القدس، بتوفر المادة البشرية التي تشكل القوام الأساسي للاستيطان، ومنذ بدء هذه الهجرة كان واضحاً أن الأوساط الاسرائيلية تعمل على توجيههم لاستيطان القدس، وليستخدم مثل هذا التوجيه في إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع القائم منها، «ففي التعهد الذي قدمه شارون للسوفيات، لم يرد وعد بعدم استيطان القدس الشرقية، حسب ما طرح به غينادي غيرا سيموف الناطق باسم الخارجية السوفياتية»[٣٨]، وليس القصد هنا التعويل على وعود شارون والحكومة الاسرائيلية، إنما أوردنا ذلك لايضاح النية بتكثيف استيطان القدس بالمهاجرين اليهود السوفيات الجدد.

عملياً، فقد بدأت عمليات بناء كبيرة في الأحياء الاستيطانية المقامة في القدس، وبدأ العمل أيضاً بإنشاء أحياء استيطانية جديدة، ففي عددها الصادر يوم ١٢/٧/١٩٩٠، ذكرت القدس المقدسية، «انه من الآن (تاريخ النشر) وحتى عامين سيبلغ عدد الوحدات السكنية الجاهزة للتسليم خصوصاً في الأحياء اليهودية الجديدة نيفي يعقوب وجيلو وبتسغان زئيف، وكلها في القدس الشرقية نحو ٨٥٠٠ مسكن، هذا بالاضافة الى أن رئيس بلدية القدس تيدي كوليك اقترح بناء ٤٠ ألف مسكن على أن يوزع القسم الأكبر منها على الأحياء الاسرائيلية الجديدة التي بنيت في القدس وراء خط وقف النار قبل ٥ حزيران»[٣٩] وفي عددها الصادر يوم ٩/٣/١٩٩٠، ذكرت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية نقلاً عن المدير العام

للوكالة اليهودية موشي نتيف «أن ٤ آلاف وحدة سكنية ستقام في القدس من ضمن ٩٠ ألف وحدة سكنية تنوي حكومة اسرائيل إقامتها خلال هذا العام»[٤٠]، وفيما تواصل اسرائيل أعمال البناء داخل أحياء البلدة القديمة من القدس، تسعى الآن الى اشغال المنطقة الواقعة بين نيفي يعقوب الى الشمال من شعفاط والتلة الفرنسية، عند المدخل الشمالي للقدس»[٤١] ويعمل طاقم من بلدية القدس ومنذ بداية عام ١٩٩٠ على اقامة حي للمستوطنين في منطقة صور باهر الى الجنوب من القدس على الطريق المؤدي الى بيت لحم، وتبلغ مساحة هذا الحي الذي سيقام على جبل هومة ٩٠٠ دونم حيث ستقام عليها عدة آلاف من الوحدات السكنية»[٤٢].

وقد كشف الصحفي الاسرائيلي «زاف شرغاي» المختص بمعالجة موضوع الاستيطان عن خطط لاقامة (١٠٠٠) وحدة سكنية في معالية أدوميم، في مرحلة أولى وبناء (٣٠٠٠) وحدة أخرى في مرحلة لاحقة، وسيكون هدف البناء ربط معالية ادوميم بمدينة القدس[٤٣]. كما كشفت صحيفة كول هعير الاسرائيلية في عددها الصادر يوم ١٥/٢/١٩٩١، عن ان «وزارة الاسكان الاسرائيلية ستنشىء حياً يهودياً في جبل المكبر، وقد رصدت مبلغ ثلاثة ملايين شيكل لشق شارع يربط حي أرسون هنشيف، المندوب السامي، بالحي الجديد المجاور لقرية جبل المكبر، وذكرت الصحيفة «انه وفقاً للمخطط السابق كان من المفروض أن تبنى ٢٠٠ فيلا على مساحة ١٠٠ دونم، ولكن وزارة الاسكان غيرت المخطط وستبني ٤٠٠ شقة لاستيعاب المهاجرين».

بهذا الشكل من عمليات البناء الراهنة حول القدس، والتي عرضنا نماذج وأمثلة عنها، فإن الاسرائيليين يسعون لاستكمال تطويق القدس بحزام من المستعمرات ما يلبث وأن يتمدد في كل الاتجاهات خارج حدود المدينة ومحيطها وصولاً الى إنجاز عملية استيطان ضخمة. ولا يلقي الصهاينة بالاً الى كل المطالبات بوقف الاستيطان، لقد قال شامير «إن المهاجرين يتمتعون بحرية الاختيار التام بالنسبة لأماكن إقامتهم»[٤٤]. وكان يعني بهذا في المقام الأول ان لا قيود على استيطان المهاجرين للضفة والقطاع، وباستبيان موقع القدس في المخططات الاسرائيلية، فلا ريب انها ستشكل نقطة تمركز رئيسية للمهاجرين اليهود السوفيات. فحسب التقديرات الاسرائيلية، استوطن في شرق القدس (فقط) ٥٠٠٠ من أصل ١٤,٦٢٢ مهاجراً جديداً استوعبوا في القدس في السنة الماضية (المقصود سنة ١٩٩٠)»[٤٥]، وبحسب تقارير صحفية فإن اقتراحات قدمت بهدف تشجيع استيطان المهاجرين للقدس، منها الاعفاء من الضرائب، وسيبدو مثل هذا الأمر محتملاً جداً، بالنظر الى سياسات الحكومة الاسرائيلية المتمسكة بالاستيطان في الضفة والقطاع اجمالاً وليس في القدس وحسب.

خلاصة:

منذ أن قام الصهاينة باعلان القدس عاصمة لدولة اسرائيل، واستكملوا احتلالها وضمها بعد حزيران ١٩٦٧، وهم يسعون جاهدين الى تهويد المدينة المقدسة، واضفاء الصبغة اليهودية عليها، باتباع جملة من الممارسات كان الاستيطان واستمر في طليعتها.

ولقد لعب صمود الفلسطينيين في مدينتهم، وانخراطهم الفاعل في فعاليات الانتفاضة المجيدة، دوراً بارزا ومشهوراً، في عرقلة المخططات الصهيونية، وفي نسف تصورات الاسرائيليين عن عاصمة يهودية موحدة. فقد صرح تيدي كوليك بعد قرابة عامين على تفجر الانتفاضة، بالقول: «قمنا بمختلف الأعمال حتى تشعر القدس أنها مدينة واحدة، الحاجز النفسي سيستمر طويلاً ولكننا على الأقل نحاول اعادة الوحدة الى المدينة»[٤٦].

المسـألة لا تتعلق بحاجز نفسي، بل بكفاح شعب متمسك بأرضه، ومدينته، والصهاينة أنفسهم يشـيرون الى الحجم الكبـير لاسهـام القـدس في الانتفـاضة، الأمر الذي يشير الى أن أهدافهم من الاستيطان الكثيف والمركز في القدس لن تتحقق مع استمرار تشبث الفلسطينيين بأرضهم. وهو التشبث الذي يشكل المدماك الأساسي في حماية قدس الأقداس.

إن تمسـك الاسرائيليـين بالقدس، وسعيهم الدائب الى تهويدها ومحاصرتها بقلاع المستوطنات، يتطلب استنهاض حملة على كل الصعد لانقاذ المدينة من براثن المستوطنين، ودعم صمود الفلسطينيين الذين يتعـرضون لشتى أنواع الضغوط بهدف إجبارهم على التخلي عن القدس. ففي اسرائيل تعمل الحكومة، والمنظمات الاستيطانية، والجماعات اليهودية المتطرفة، والأفراد، من أجل خلق واقع «القدس اليهودية»، مما يتطلب عملاً مضاداً سرياً ويتسم بالانقاذية كي نتمكن من تثبيت شعار «القدس عربية». وجعله حقيقة واقعة.

الهوامش:

(١) أوردها عبدالحفيظ محارب في: تقرير عن المناطق المحتلة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥ تشرين ثاني ١٩٧١، ص ٢٢٧.

(٢) أورد تصريح هرتزل، روحي الخطيب في: الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ـ١٩٧٥. **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ـ٤٢، كانون ثاني، شباط ١٩٧٥. ص ٧٥.

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٨.

(٤) أورده عبدالحفيظ محارب في: تقرير عن المناطق المحتلة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣ تموز ١٩٧١، وطبعة ثانية في كانون أول ١٩٧١، ص ١٠٦. نقلاً عن **دافار** ٢٣/١/١٩٧٠.

(٥) عبدالحفيظ محارب، تقرير عن المناطق المحتلة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٣، كانون أول ١٩٧٧، ص ٢٠٤.

(٦) من مقـابلة أجرتها بربارة هوفر مع غرشون سلمون، **الجيروزاليم بوست** في نهاية آذار ١٩٩١، ونشرت مترجمة في صحيفة **النهار الفلسطينية** ١/٤/١٩٩١.

(٧) انظر تصريح يغآل آلون، أورده عبد الحفيظ محارب، في المصدر رقم (١).

(٨) روحي الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ـ٩٨.

(٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣) روحي الخطيب المصدر السابق، الصفحات ٩٨ـ١٠٠.

(١٤) د. خيرية قاسمية، **قضية القدس**، دار القدس، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٩، ص ٣٢.

(١٥) المصدر نفسه ص ٣٢.

(١٦) عبدالحفيظ محارب، تقرير عن المناطق المحتلة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤ أيلول ١٩٧١، ص ٢١٠، نقلاً عن دافار ٣/٦/١٩٧١.

(١٧) خيرية قاسمية، مصدر سبق ذكره ص ١٨ـ١٩.

(١٨) **هآرتس** الاسرائيلية ٧/٣/١٩٩٠.

(١٩) روحي الخطيب، مصدر سبق ذكره ص ١١٨.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل أنظر عبدالحفيظ محارب، المصدر رقم (٤) ص ١٠٦.

(٢١) توفيق فياض، تقرير عن المناطق المحتلة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦٦، ايار ١٩٧٧. ص ٢٢٣.

(٢٢) صحيفة **الحياة**، لندن، ١٣/٢/١٩٩٠.

(٢٣) **تشرين** الدمشقية ٢/٧/١٩٩٠.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المعلومات حول الجماعات اليهودية من تقرير خاص أعد حول استيطان البلدة القديمة في أعقاب قضية ديرمار يوحنا، ولم ينشر، وهي مأخوذة أساساً عن الصحافة الاسرائيلية.

(٢٦) **النهار** البيروتية ٩/٣/١٩٩١، نقلاً عن صحف اسرائيلية.

(٢٧) **هآرتس** ٢٩/٣/١٩٩١.

(٢٨) خيرية قاسمية، مصدر سبق ذكره ص ٤١.

(٢٩) المصدر نفسه ص ٤١ـ٤٢.

(٣٠) روحي الخطيب مصدر سبق ذكره ص ١٠٤.

(٣١) المصدر نفسه ص ١٠٠.

(٣٢) خيرية قاسمية، مصدر سبق ذكره ص ٤٢ ـ ص ٤٥. والمعلومات حول المستوطنات الأخرى مأخوذة عن الصحف ووسائط الاعلام المختلفة.

(٣٣) مقالة صحيفة **يروشلايم**، نشرت مترجمة في **الدستور** الأردنية ٢٢/١٠/١٩٩٠.

(٣٤) من تقرير لرويتر نشرته **البعث** الدمشقية في ٣/١٠/١٩٨٩.

(٣٥) **صوت الشعب** الأردنية ٢١/٤/١٩٩٠.

(٣٦) ترجمة ما جاء في كول هعير نقلاً عن **الراي** الاردنية أواسط آذار ١٩٩١.

(٣٧) نقلاً عن مجلة **الأرض** الشهرية، **دمشق**، العدد ٨/ آب ١٩٩٠، ص ٨٩.

(٣٨) **معريف** ٢٦/٦/١٩٩٠، نقلاً عن **الأرض**، المصدر السابق ص ٨٩.

(٣٩) نقلاً عن مجلة **الأرض**، دمشق، المصدر السابق ص ٨٩.

(٤٠) نقلاً عن مجلة **الأرض** الشهرية، دمشق، العدد ٤/نيسان/١٩٩٠ ص ٩٨.

(٤١) **هآرتس** ٧/٣/١٩٩٠، نقلاً عن **الأرض** المصدر السابق ص ٩٨.

(٤٢) **هآرتس** ٨/٣/١٩٩٠، نقلاً عن الأرض المصدر السابق ص ٩٨.

(٤٣) نشر نواف شرغاي تقريره في **هآرتس**، وترجمته **الراي** الأردنية في آذار ١٩٩٠.

(٤٤) **هآرتس** ٥/٣/١٩٩٠ نقلاً عن **الأرض** المصدر رقم (٤١) ص ٩٨.

(٤٥) **هآرتس** ٢٧/٣/١٩٩١، نقلاً عن **نشرة الصحافة الاسرائيلية الاسبوعية**، مؤسسة الأرض، دمشق. آذار ١٩٩١.

(٤٦) **الوطن** الكويتية ٣/١٠/١٩٨٩.

.٨٩

ببليوغرافيا "القــــدس"

أمل شحادة

مقــدمة:

تقوم مجلة «صامد الاقتصادي» بدراسة موضوع محدد في كل عدد من أعدادها حيث يكون محوراً لذاك العدد، وقد صدرت ببليوغرافيات متخصصة لبعض هذه المحاور فكانت:

- ببليوغرافيا المرأة الفلسطينية في العدد ٦٢ لعام ١٩٨٦.
- ببليوغرافيا الدراسات التراثية الفلسطينية في العددين ٦٧ و٦٨ لعام ١٩٨٧.
- ببليوغرافيا الاسكان في الوطن المحتل في العددين ٦٩ و٧٠ لعام ١٩٨٧.
- ببليوغرافيا الانتفاضة الفلسطينية في العدد ٧٨ لعام ١٩٨٩.

وفي هذا العدد نقوم بحصر الكتب والدراسات والمقالات التي كتبت حول موضوع **القدس** في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٠، دون اللجوء الى تكرار ما صدر قبل عام ١٩٨٠ لوروده في ببليوغرافيات مختلفة تم ذكرها في هذه الببليوغرافيا.

أما بالنسبة لمقالات الدوريات فقد كانت **مختارة**. هذا وقد أصدرت مجلة «شؤون عربية» العدد ٤٠/ ١٩٨٤ خاصاً عن القدس و«المجلة العربية للثقافة» العدد الأول/ ١٩٨٢ ملفاً للقدس.

رتبت هذه الببليوغرافيا ترتيباً هجائياً بأسماء المؤلفين، واشتملت على البيانات الببليوغرافية الكاملة.

نأمل أن تحقق هذه الببليوغرافيا الهدف من إصدارها، خدمة للباحثين وتلبية لاحتياجات المستفيدين.

أبو حمدة، محمد علي

مباحث في الهجمة اليهودية على الطابع الاسلامي لمدينة بيت المقدس. ـ عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٢. ـ ١٤٣ ص.

أبو حمدة، محمد علي

المسجد الأقصى المبارك وما يتهدده من حفريات اليهود. ـ عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٢. ـ ٩١ ص.

أبو شريف، منيرة القهوجي

أطفال القدس. ـ (د.م.): دار الجاحظ للنشر والتوزيع، ١٩٨٤. ـ ١٦ ص.

أبو شلبك، حسن

المشروع الاسرائيلي للقدس الكبرى: دراسة تحليلية للمشروع الاسرائيلي لمنطقة المركز/ حسن أبو شلبك، علي شقيرات. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ٩، ع ٦٩ و٧٠ (٠٩/ ١٩٨٧). ـ ص ٤٣ ـ ٧٥.

أبو طالب، محمود

حول النشاط الأثري في القدس. ـ **المجلة الثقافية**. ـ س ٢، ع ٧ (١٩٨٥). ـ ص ١٧٦ ـ ١٨٧.

أبو طالب، حسن

العرب واليهود في القدس: اكتشافات في صحة الجماعة العقلية. ـ **المستقبل العربي**. ـ س ٥، ع ٤٥ (١١/ ١٩٨٢). ـ ص ١٥٣ ـ ١٥٧.

أبو عجمية، يسرى

الببليوغرافيا الفلسطينية: قائمة بما نشره العرب في فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠. ـ عمان: جمعية المكتبات الاردنية، ١٩٨٢. ـ ٢٨٠ ص.

أبو عرفة، عبد الرحمن

القدس: تشكيل جديد للمدينة: دراسة عن المخططات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس. ـ القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥. ـ ١٤٧ ص.

أبو عرفة، عبد الرحمن

القدس: تشكيل جديد للمدينة. ـ عمان دار الكرمل، ١٩٨٦. ـ ١٥٧ ص.

أبو علية، عبد الفتاح حسن

بيت المقدس في ضوء الحق والتاريخ/ عبد الفتاح حسن أبو علية، عبد الحليم عويس. ـ الرياض: دار المريخ، (١٩٨١). ـ ٨٥ ص.

أبو غربية، محمد أحمد

القدس عروبة العروبة: ديوان شعر في وحي الانتفاضة الباسلة ونضال شعبنا البطل. ـ عمان: دار الابداع للنشر والتوزيع، ١٩٩١. ـ ١٢٨ ص.

أبو الهيجاء، زياد

القدس في أفريقيا: كتابات في ظلال تجربة صامد «الأفريقية». ـ عمان: دار الكرمل، ١٩٨٦. ـ ٧٤ ص.

أبو اليمن العليمي، مجير الدين الحنبلي، ٨٦٠ ـ ٩٢٨ هـ

تراجم أهل مقبرة ماملا من كتاب «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» / جمع وترتيب فهمي الأنصاري. ـ القدس: ادارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٨٦. ـ ٢٦٦ ص.

أبو اليمن العليمي، مجير الدين الحنبلي، ٨٦٠ ـ ٩٢٨ هـ

فهارس كتاب أنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لمجير الدين الحنبلي/ اعداد اسحق موسى الحسيني... (وآخرون). ـ القدس: مؤسسة دار الطفل العربي، ١٩٨٨. ـ ٤٦٦ ص.

أحمد، شفيق جاسر

العهدة العمرية ـ **مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة**. ـ س ١٦، ع ٦٢ (١٩٨٤). ـ ص ٢٢٣ ـ ٢٤٠.

أحمد، شفيق جاسر

موجز لتاريخ القدس حتى الفتح الاسلامي. ـ **مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة**. ـ مج ١٥، ع ٥٩ (١٩٨٣). ـ ص ٢٢٢ ـ ٢٣٠.

الأردن. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

القدس في ظل الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي من عام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩: نداء من المسلمين في القدس. ـ عمان: الوزارة، ١٩٨٠. ـ ٣٠ ص.

الأردن. وزارة الخارجية

القدس عربياً واسلامياً: وثيقة مقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الحادي عشر في اسلام اباد أيار ١٩٨٠/ الوزارة والمكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة. ـ عمان:

(د.ن.) (المطبعة الأردنية)، ١٩٨٠. ـ ٦٤ ص + ملاحق.

افرات، اليشع

القدس: واحدة، اثنتان أم ثلاث. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ مج ١٤، ع ١٠ (١٠/١٩٨٧). ـ ص ٧٧١ و٧٧٢.

الأحمد، نجيب

تهويد القدس. ـ (بيروت): منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة الاعلام والتوجيه القومي، (ـ ١٩٨). ـ ١٣٥ ص.

الأميري، عمر بهاء الدين

الزحف المقدس «شعر». ـ عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع، ١٩٨٩. ـ ١٦٦ ص.

البين، سيسليا

الصراع على القدس: آراء وتصورات فلسطينية. ـ القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٠. ـ ٦٢ ص.

أمين، حسين

القدس وعلاقتها ببعض العواصم والمدن الاسلامية. ـ بغداد: أمانة بغداد، ١٩٨٨. ـ ٩٢ ص.

انج، سويي تشاي

من بيروت الى القدس/ سويي تشاي انج، محمد حسن الألفي. ـ (د.م.): جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، (؟ ١٩٨٩). ـ (٣٣٢) ص.

الانصاري، فهمي

مؤرخ القدس والخليل مجير الدين ابواليمن عبد الرحمن العمري العليمي الحنبلي: حياته وموضع قبره. ـ القدس: قسم احياء التراث الاسلامي، ١٩٨٦. ـ ج. ـ (نشرة؛٥).

اوترومان ، مجلة (فرنسا)

القدس: حجر وضوء/ ترجمة ش.ع. ـ **الكرمل**. ـ ع ١٠ (١٩٨٣). ـ ص ٢٤٧ ـ ٢٥٨.

إبراهيم، سليمان

القدس أمام مجلس الأمن. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٠٥ (١٩٨٠). ـ ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

إبراهيم، محمود

فضائل بيت المقدس في مخطوطات عربية قديمة: دراسة تحليلية ونصوص مختارة محققة. ـ الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٩٨٥.

إبن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي القرشي البغدادي، ٥٠٨ ـ ٥٩٧ هـ.

فضائل القدس/ تحقيق جبرائيل سليمان جبور. ـ ط ٢. ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠. ـ ١٦٧ ص.

إبن هلال المقدسي، جمال الدين أبو محمود احمد بن محمد الخواصي الشافعي، ٧١٤ ـ ٧٦٥ هـ.

مثير الغرام الى زيارة القدس والشام/ تحقيق أحمد الخطيب. ـ (بيروت: جامعة القديس يوسف)، ١٩٨٥. ـ ٥٣٣ ورقة.

الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس ـ **الأرض**. ـ مج ١٢، ع٨ (١٩٨٥) ـ ص٢٥ ـ ٢٧.

الامام، رشاد

ببليوغرافيا عن مدينة القدس الى سنة ١٩٤٨. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٢٧٢ ـ ٢٩١.

الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية ضد مدينة القدس. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥.

البتيري، علي

القدس تقول لكم: شعر. ـ عمان: رابطة الكتاب الأردنيين، ١٩٨٣. ـ ٦٧ ص.

بعباع، خالد إبراهيم

الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية ضد مدينة القدس الشريف تاريخ القدس بالأحداث. ـ (تونس): جامعة الدول العربية، ١٩٨٥. ـ ٩١ ص.

بكار، يوسف

بيت المقدس كما صورها ناصر خسرو في رحلته. ـ **دراسات تاريخية**. ـ ع ٥ (٧/١٩٨١). ـ ص ١١٧ ـ ١٣٦. ـ ببليوغرافيا.

البندك، مازن

القدس مدينة كل الاديان. ـ **الجيل**. ـ س ٢، ع ١٠ (١٠/١٩٨١). ـ ص ١٠ ـ ٢٦. ـ صور.

بنعبدالله، عبدالعزيز

القدس والمغرب في أطوار التاريخ. ـ **القدس**. ـ ع ١٨ (٥/١٩٨١). ـ ص ٨٥ ـ ٩٠. ـ ببليوغرافيا.

البيشاوي، سعيد عبدالله جبريل

الممتلكات الكنسية في مملكة بيت المقدس الصليبية: ١٠٩٩ ـ ١٢٩١م/٤٢٩ ـ ٦٩٠ هـ. ـ الاسكندرية: دار المعرفة للنشر والتوزيع والطباعة والترجمة، ١٩٩٠.

البيشاوي، سعيد عبدالله جبريل

الممتلكات الكنسية في مملكة بيت المقدس الصليبية (١٠٩٩ ـ ١٢٩١م/٤٩٢ ـ ٦٩٠ هـ)/ سعيد عبدالله جبريل البيشاوي، محمود سعيد عمران. ـ الاسكندرية: دار المعرفة، ١٩٨٩. ـ ٤٩٨ ص.

تاريخ القدس بالأحداث. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٩١ ـ ١١٠.

التازي، عبدالهادي

حي المغاربة بالقدس. ـ (د.م.: د.ن.)، (ـ ١٩٨). ـ ٣٧ ص.

التميمي، أنور الخطيب

مع صلاح الدين في القدس: تاملات وذكريات. ـ القدس: (د.ن.)، ١٩٨٩. ـ ٢٣٥ ص.

توماس وسالي ف. ماليسون

قضية القدس في القانون الدولي: الوضع القانوني والانطلاق نحو حل. ـ **الباحث**. ـ س ٤، ع ٢٤ (٧ ـ ١٢/١٩٨٢). ـ ص ١٧٧ ـ ١٩٧. ـ ببليوغرافيا.

جابر، فايز فهد

القدس: ماضيها، حاضرها، مستقبلها. ـ عمان: دار الجليل، ١٩٨٥. ـ ٢٧٧ ص.

جابر، فايز فهد

موقف العالم الاسلامي من قضية القدس. ـ (عمان: د.ن.)، ١٩٨١. ـ ١٣٢ ص.

جامعة الدول العربية وقضية القدس في المجال الدولي. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٢٠٩ ـ ٢١٧.

جبارة، تيسير

ترميم وإعمار الحرم الشريف في القدس عام ١٩٢٨. ـ **تاريخ العرب والعالم**. ـ مج ٥، ع ٥٩ و٦٠ (٩ و١٠/١٩٨٣). ـ ص ٤٤ ـ ٥١.

جرادات، عزت

نداء القدس: بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف في مطلع القرن الخامس عشر الهجري ١٢ ربيع الاول ١٤٠١هـ/١٩٨١. ـ عمان: مكتب المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٨١. ـ ٣٠ ص.

جرادات، عزت

وقائع الندوة الاسلامية لشؤون القدس (٣ أيار ١٩٨٦: عمان). ـ عمان: مكتب المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٨٦. ـ ١٠٤ ص.

جريس، سمير

القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد. ـ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١. ـ ٢٨٨ ص.

جريس، صبري

القوانين الاسرائيلية لضم القدس. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٠٦ (١٩٨٠). ـ ص ١٣ ـ ٢٤.

الجمعة، احمد قاسم

العناصر المعمارية والفنية لقبة الصخرة والمسجد الأقصى. ـ **آداب الرافدين**. ـ ع ١٥ (٠٩/١٩٨٢). ـ ص ٢٢٩ ـ ٢٧٥.

الحديثي، خليل اسماعيل

قضية القدس: البداية والجذور. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٥٢ (١٢/١٩٨٧). ـ ص ٥٤ ـ ٧٤.

حجازي، عرفات

صلاح الدين: ذكرى مرور ٨٠٠ عام على فتح القدس. ـ عمان: دار الصباح، (١٩٨٧). ـ ١١١ ص.

حجازي، عرفات

العبور الى القدس. ـ ط ٢. ـ عمان: دار الصباح، ١٩٨٦. ـ ١٧٥ ص.

الحسن بن طلال، ولي عهد الأردن

القدس: دراسة قانونية. ـ عمان: لجنة النشر، ١٩٨٠. ـ ٧٤ ص.

الحسيني، حسن بن عبداللطيف

تراجم اهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري تأليف حسن بن عبداللطيف الحسيني، تحقيق سلامة صالح النعيمات. ـ عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٨٥. ـ ٥٢٨ ص.

حلبي، أسامة

القدس: آثار ضم القدس الى اسرائيل على حقوق

ووضع سكانها العرب. ـ القدس الشريف: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٠. ـ ٩٩ ص.

حلمي، نبيل أحمد

الجوانب التاريخية والقانونية لمدينة القدس. ـ **قضايا عربية**. ـ س ٨، ع ٤ (٤/١٩٨١). ـ ص ١٥٥ ـ ١٦٤.

الخالدي، دلال العلمي

الأقصى الجريح: شعر. ـ عمان: دار الفرقان، ١٩٨٧. ـ ١٢٠ ص.

الخباص، عبدالله عوض عبدالله

القدس في الادب العربي الحديث في فلسطين والأردن في القرن العشرين (١٩٠٠ ـ ١٩٨٤) في الشعر والقصص والرواية والمسرحية. ـ عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩. ـ ٤٤١ ورقة. ـ رسالة دكتوراة.

خرابشة، عبدالحميد

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية لمدينة القدس بعد الاحتلال الاسرائيلي. ـ عمان: مكتب المؤتمر الاسلامي، ١٩٨٧. ـ ٣٢ ص.

خضر، سامي

القدس بين الماضي والحاضر. ـ **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم**. ـ مج ٨، ع ٨٦ (١٩٨٧). ـ ص ١٨٨ ـ ١٩٧.

خضر، عبدالعليم عبدالرحمن

التطور العمراني لمدينة القدس: دراسة في جغرافية المدن. ـ (الرياض: شركة عكاظ)، ١٩٨١. ـ ٢٥٧ ص.

الخطيب، روحي

تهويد القدس، تدويل القدس، الاجراءات الاسرائيلية اللاإنسانية المخالفة لاتفاقات جنيف ضد المدن الفلسطينية المحتلة واهلها العرب منذ ١٩٦٧. ـ القدس: أمانة القدس، ١٩٨٢. ـ ٣٢ ص.

الخطيب، روحي

تهويد مدينة القدس وتغييراتها السكانية. ـ **مجتمع وعمران**. ـ ع ٣ (٥/١٩٨٣). ـ ص ٣١ ـ ٤١.

الخطيب، روحي

الحفريات الاسرائيلية حول المسجد الاقصى ومسجد الصخرة المشرفة. ـ (عمان: د.ن.)، (١٩٨١). ـ ٤٤ ص.

الخطيب، روحي

القدس، حاضراً ومستقبلاً. ـ **القدس**. ـ ع ١٨ (٥/١٩٨١). ـ ص ٨٠ ـ ٨٤.

الخطيب، روحي

القدس في ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٤٨ ـ ٥٦.

الخطيب، روحي

القدس والمدن الفلسطينية تحت الحكم العسكري الاسرائيلي. ـ عمان: أمانة القدس، ١٩٨٧. ـ ٨٢ ص.

الخطيب، روحي

القدس والمدن الفلسطينية تحت الحكم العسكري الاسرائيلي/ مراجعة محمود بيومي ـ **العربي** ـ س ٣١، ع ٣٥٧ (٠٨/١٩٨٨). ـ ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

داود، محمد اسماعيل

يا قدس: شعر. ـ عمان: داود، ١٩٨٧. ـ ١٦٦ ص.

الدجاني، أحمد صدقي

القدس تاريخاً وفكراً. ـ **القدس**. ـ ع ١٩ (٦/١٩٨١). ـ ص ١٥ ـ ١٨.

الدجاني، أحمد صدقي

شعب فلسطين والقدس تاريخ ومستقبل (٢). ـ **القدس**. ـ ع ١٧ (٤/١٩٨١). ـ ص ١١ ـ ١٣.

الدجاني، أحمد صدقي

شعب فلسطين والقدس تاريخ ومستقبل (٣). ـ **القدس**. ـ ع ١٨ (٥/١٩٨١). ـ ص ١١ ـ ١٥.

الدقاق، إبراهيم

القدس في عشر سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧: مقدمة في دراسة التغيرات الاجتماعية والديموغرافية. ـ (د.م.): الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١. ـ ٩٦ ص.

دور مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في الحفاظ على التراث الحضاري لمدينة القدس. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ص ٢١٧ ـ ٢٢٢.

الدوري، عبدالعزيز

فكرة القدس في الاسلام. ـ **قضايا عربية**. ـ مج ٨، ع ٢ (٢/١٩٨١). ـ ص ٧ ـ ٢٨.

الدوري، عبدالعزيز

فكرة القدس في الاسلام. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٢٤ (٢/١٩٨٣). ـ ص ١٣٣ ـ ١٥٤.

دياب، إمتياز

حكاية قرية: قرى فلسطينية مدمرة عام ١٩٤٨ في منطقة القدس/ امتياز دياب، زياد فاهوم. ـ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠. ـ ١٦٠ ص.

رائف، أحمد

الطريق الى القدس. ـ عمان: دار العروة الوثقى، ١٩٨١. ـ ٣٢ ص.

راشد، سيد فرج

القدس عربية إسلامية. ـ الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٦. ـ ٢٠٧ ص.

راشد، سيد فرج

القدس عربية اسلامية. ـ **الدارة**. ـ مج ٩، ع ٣ (١/١٩٨٤). ـ ص ٨ ـ ٢٢.

ربايعة، غازي اسماعيل

القدس في الصراع العربي الاسرائيلي. ـ عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ـ ٩٦ ص.

ربيع، حامد

الأمم المتحدة وعروبة القدس. ـ **الوحدة**. ـ مج ٢، ع ٢١ (٠٦/١٩٨٦). ـ ص ٢٢ ـ ٢٤.

ربيع، حامد عبدالله

القدس والأطماع الصهيونية. ـ **الباحث**. ـ س ٤، ع ٢٤ (٧ ـ ١٢/١٩٨٢). ـ ص ٢١١ ـ ٢٢٠.

رشيد، ناظم

القدس في شعر القرن السادس للهجرة. ـ **المورد**. ـ مج ١١، ع ١ (١٩٨٢). ـ ص ٣ ـ ٢٤.

روكاخ، ليفيا

ارهاب اسرائيل المقدس/ ليفيا روكاخ، مصطفى درويش. ـ عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. ـ ١١٨ ص.

الزين، نبيل عبدالقادر

القدس. ـ عمان: دار الضياء، ١٩٨٨. ـ ١٠٠ ص.

السائح، عبدالحميد

اهمية القدس في الاسلام. ـ عمان: مطبعة التوفيق، ١٩٨٠. ـ ١٧١ ص.

السائح، عبدالحميد

مواقف خالدة للاسلام في القدس. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٣٧ ـ ٤٧.

سالم، علاء

أحداث القدس والمخطط الاسرائيلي في الضفة. ـ **السياسة الدولية**. ـ ع ١٠٣ (١٩٩١). ـ ص ١٨٧ ـ ١٩٣.

سان برو، شارل

القدس، مدينة عربية. ـ **الوحدة**. ـ س ١، ع ١١ (٨/١٩٨٥). ـ ص ١٥١ ـ ١٥٣.

السعيد، عبدالله عبدالرازق مسعود

ديوان حبيبتي القدس: شعر. ـ الزرقاء: الوكالة العربية للتوزيع والنشر، ١٩٨٤. ـ ٨٠ ص.

سنو، عبدالرؤوف

موقف المانيا من مشروعي تدويل القدس واعادة توطين اليهود في فلسطين ١٨٤٠ ـ ١٨٨٦. ـ **تاريخ العرب والعالم**. ـ مج ٦، ع ٦٢ و٦٣ (١٢/١٩٨٣ ـ ١/١٩٨٤). ـ ص ٤٨ ـ ٦٣.

السواحري، خليل

الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ١٩ و٢٠ (٩ و١٠/١٩٨٢). ـ ص ٤٩ ـ ٥٧.

سيد أحمد، رفعت

القدس في الاستراتيجية الاسرائيلية. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٠ (٠٣/١٩٨٨). ـ ص ١٨ ـ ٢٤.

السيد علي، علي

القدس في العصر المملوكي. ـ القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦. ـ ٣٢٥ ص.

السيوطي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن شهاب الدين أحمد بن علي المنهاجي ٨١٣ ـ ٨٨٠هـ.

اتحاف الاخصا بفضائل المسجد الأقصى/ تحقيق أحمد رمضان أحمد. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤. ـ ج.

الشارتري، فوشية

تاريخ الحملة الى القدس/ فوشية الشارتري؛ ترجمة زياد العسلي. ـ عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٠. ـ ٢٦٧ ص.

شاهين، حسني

المسلمون الافارقة في بيت المقدس. ـ القدس: ادارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، قسم احياء التراث الاسلامي، ١٩٨٤. ـ ٤٣ ص.

الشبل، عبدالله بن يوسف

القدس في عهد الاحتلال الصليبي. ـ **المؤرخ العربي**. ـ ع ٢٣ (١٩٨٣). ـ ص ١٠-٢٣.

شبير، محمد عثمان

بيت المقدس. ـ **مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية**. ـ مج ٣، ع ٦ (١٢/١٩٨٦). ـ ص ٦٣ ـ ١٤١.

شرغاي، نداف

القدس: خمسة بدائل (٣). ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٣، ع ٩ (٠٩/١٩٨٦). ـ ص ٦٨٢ ـ ٦٨٥.

شركة كهرباء محافظة القدس. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ١٠، ع ٧٢ (٠٤/١٩٨٨). ـ ص ١٤٢ ـ ١٥٢.

شركة كهرباء محافظة القدس بعد عشرين عاماً من الاحتلال. ـ **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم**. ـ ع ٨٨ (١٩٨٧). ـ ص ٣ ـ ٢٥.

شريح، عصام

منذ ثلاثة آلاف سنة القدس هي القضية. ـ **الدوحة**. ـ س ٦، ع ٦٧ (٧/١٩٨١). ـ ص ١١٦ ـ ١٢٣. ـ صور.

شور، يتسحاق

لماذا يوجد في القدس العربية هذا العدد الكبير من الاولاد العاملين. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ س ١٣، ع ١٠ (١٠/١٩٨٦). ـ ص ٧٧٩ ـ ٧٨١.

الصالح، صبحي

مركز الاشعاع ورمز الحضارة. ـ **القدس**. ـ ع ١٧ (٤/١٩٨١). ـ ص ٨ ـ ١٠. ـ ببليوغرافيا.

صالحية، محمد عيسى

حطين وعين جالوت في القدس: منظور تاريخي. ـ **تاريخ العرب والعالم**. ـ مج ٩، ع ١٠٧ ـ ١١٠ (٩ ـ ١٢/١٩٨٧). ـ ص ٣ ـ ١٦، ٢.

صالحية، محمد عيسى

من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية. ـ **حوليات كلية الآداب (جامعة الكويت)**. ـ مج ٦، ع ٢٦ (١٩٨٥). ـ ص ٣ ـ ١٢٥.

الصالحي، عبدالرحمن

مسألة تدويل القدس بين السياسة والقانون الدولي. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ٢٠٢ (١٩٩٠). ـ ص ٤٤ ـ ٥٩.

صايغ، يزيد

المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً، مجزرة القدس والرد الجماهيري. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ٢١٢ (١١/١٩٩٠). ـ ص ١١٦ ـ ١١٨.

صراع على يوم السبت أم صراع على القدس. ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ـ مج ١٤، ع ١٠ (١٠/١٩٨٧). ـ ص ٧٧٠.

الطيباوي، عبداللطيف

الأوقاف الاسلامية بجوار المسجد الاقصى بالقدس: أصلها وتاريخها واغتصاب اسرائيل لها/ تأليف عبداللطيف الطيباوي؛ ترجمة عزت جرادات. ـ عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، ١٩٨١. ـ ١٢٤ ص.

الطيباوي، عبداللطيف

بعض المدارس الاسلامية في القدس الشريف في آخر القرن التاسع الهجري. ـ **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**. ـ مج ٥٨، ع ٢ (٤/١٩٨٣). ـ ص ٢٣١ ـ ٢٥٨.

الطيباوي، عبداللطيف

القدس الشريف في تاريخ العرب والاسلام. ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠. ـ ١١٠ ص.

العبادي، هناء عبدالسلام

القدس عربية اسلامية. ـ **السياسة الدولية**. ـ مج ٢٣، ع ٩٠ (١٠/١٩٨٧). ـ ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦. ـ مراجعة كتاب.

عباس، محمود

القدس موحدة.. «عاصمة لاسرائيل». ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٠٧، ١٩٨٠. ـ ص ٧ ـ ١٠.

عبدالله، عبدالغني محمد

بحث عن هيكل سليمان أم طمس للمعالم الاسلامية

في القدس. ـ **العربي**. ـ ع ٢٨٢ (٥/١٩٨٢). ـ ص ٦٥.

عبدالهادي، عبدالجليل

الحركة الفكرية في ظل المسجد الاقصى في العصرين الأيوبي والمملوكي. ـ عمان: مكتبة الاقصى، ١٩٨٠. ـ ٣٠٣ ص.

عبدالهادي، مهدي

الاستيطان الاسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة: ورقة مقدمة للندوة العالمية حول القدس بمناسبة ذكرى الاسراء والمعراج. ـ عمان: (د.ن.)، (ـ ١٩٨). ـ ٣٢ ص.

عبدالمهدي، عبدالجليل حسن

بيت المقدس في أدب الحروب الصليبية ٤٩٢ ـ ٦٤٨هـ. ـ عمان: دار البشير، ١٩٨٨. ـ ٤٤٠ ص.

عبدالمهدي، عبدالجليل حسن

بيت المقدس في أدب الحروب الصليبية ٤٩٢ ـ ٦٤٨هـ. ـ عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٨٩. ـ ٤٤٠ ص.

عبدالمهدي، عبدالجليل حسن

بيت المقدس في شعر الحروب الصليبية ٤٩٢ ـ ٦٤٨هـ. ـ عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٨٩. ـ ٣٢٨ ص.

عبدالخالق، إياد

التهويد الزاحف الى الأماكن المسيحية في القدس. ـ **فلسطين الثورة**. ـ س ١٨، ع ٧٩٤ (٢٨/٤/١٩٩٠). ـ ص ١٠ ـ ١١.

عبدالمجيد، عصمت

لن يتغير الأمر الواقع في القدس الى أمر مقبول وحقوق الشعوب لا تسقط بالتقادم. ـ **الحوادث**. ـ ع ١٧٤٩ (١١/٥/١٩٩٠). ـ ص ٢٨ ـ ٢٩.

عبدالمهدي، عبدالجليل حسن

المدارس في بيت المقدس في العصرين الايوبي والمملوكي: دورها في الحركة الفكرية. ـ عمان: مكتبة الاقصى، ١٩٨١. ـ ٢ مج.

عز الدين، فاروق كامل أحمد

القدس: تاريخياً وجغرافياً. ـ القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١. ـ ١٠٢ ص.

العسلي، كامل

آثار القدس ومخطوطاتها. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ١٥ (٥/١٩٨٢). ـ ص ٣٠٤ ـ ٣٠٩.

العسلي، كامل جميل

اجدادنا في ثرى بيت المقدس: دراسة أثرية تاريخية لمقابر القدس وتربها واثبات بأسماء الأعيان المدفونين فيها. ـ عمان: مؤسسة آل البيت، ١٩٨١. ـ ٣٢٤ ص.

العسلي، كامل

الدراسات العلمية لتاريخ القدس وآثرها في القضية الفلسطينية. ـ عمان: مكتب المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٨٣. ـ ١٩ ص.

العسلي، كامل

القدس تحت حكم العثمانيين (١). ـ **القدس الشريف**. ـ س ٤، ع ٥٦ (١١/١٩٨٩). ـ ص ٣٢-٤٣.

العسلي، كامل جميل

مجير الدين العليمي الحنبلي: مؤرخ القدس نص جديد عن حياته ونص ذيل كتابه الأنس الجليل. ـ **دراسات، العلوم الانسانية والشريعة**. ـ س ١٢، ع ٨ (٠٨/١٩٨٥). ـ ص ١١٥ ـ ١٤٥.

العسلي، كامل جميل

مخطوطات فضائل بيت المقدس: دراسة وببليوغرافيا. ـ ط ٢. ـ عمان: دار البشير، ١٩٨٤. ـ ١٤٢ ص.

العسلي، كامل جميل

معاهد العلم في بيت المقدس. ـ عمان: المؤلف، (١٩٨٠). ـ ٣٠٦ ورقة ستانسل.

العسلي، كامل جميل

معلومات جديدة عن مدارس القدس الاسلامية مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في القدس. ـ **المجلة العربية للثقافة**. ـ س ٢، ع ١ (٣/١٩٨٢). ـ ص ٩٩ ـ ١١٦. ـ ببليوغرافيا، جداول.

العسلي، كامل جميل

مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين. ـ عمان: وزارة الشباب، ١٩٨٨. ـ ٧٥ ص.

العسلي، كامل جميل

من آثارنا في بيت المقدس: تكية خاصكي سلطان، الخانات، منشآت المياه، الحمامات، الأسبلة. ـ عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٨٢. ـ ٣٣١ ص.

العسلي، كامل جميل
موسم النبي موسى في فلسطين: تاريخ الموسم والمقام. ـ عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٩٠. ـ ٢٣٨ ص.

العسلي، كامل
نقوش القدس العربية: عرض عام للجهود التي بذلت لتسجيلها ودراستها ونشرها. ـ **دراسات العلوم الانسانية والشريعة**. ـ س ١٢، ع ٣ (٣/١٩٨٥). ـ ص ١٧١ ـ ١٨٧.

العسلي، كامل جميل
وثائق مقدسية تاريخية: مع مقدمة حول بعض المصادر الاولية لتاريخ القدس. ـ عمان: المؤلف، ١٩٨٣. ـ ٣٤٠ ص.

عطوة، فتحي حسن
القدس في الانتخابات الأمريكية. ـ **السياسة الدولية**. ـ مج ٢٠، ع ٧٧ (٠٧/١٩٨٤). ـ ص ١٠٨ ـ ١١٣.

عطية، إحسان
القدس: حقائق وارقام/ احسان عطية، جمال طلب، سمير جبريل. ـ القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥. ـ ١٢٧ ص.

العك، خالد عبدالرحمن
تاريخ القدس العربي القديم. ـ دمشق: مؤسسة النوري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦. ـ ٢٠٧ ص.

علاونة، عاطف
الأوضاع الاقتصادية في القدس العربية/ عاطف علاونة، قاسم أبو حرب. ـ القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٨. ـ ١٤٢ ص.

العلمي، أحمد
أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك. ـ عمان: دار الجليل، ١٩٨٣. ـ ١٥٧ ص.

العلمي، سعدالدين
وثائق الهيئة الاسلامية العليا ـ القدس (١٣٠٧ ـ ١٤٠٥هـ = ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤). ـ ط. ٢. ـ عمان: دار الكرمل، ١٩٨٦. ـ ٢ ج.

العلمي، أحمد
وقفية صلاح الدين. ـ القدس: ادارة الأوقاف العامة، (ـ١٩٨). ـ ٤٥ ص.

علي، علي السيد
القدس في العصر المملوكي. ـ القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦. ـ ٣٢٥ ص.

عمر، لؤي
الاختراق: عملية القدس البحرية. ـ (د.م.): (د.ن.)، ١٩٩٠. ـ ١٠٧ ص.

عمرو، يونس
القدس مدينة الله. ـ ط ٢. ـ الخليل: جامعة الخليل. مركز البحث العلمي، ١٩٨٧. ـ ١٥١ ص.

العوف، بشير
القدس كانت محرمة على اليهود منذ ما قبل الاسلام. ـ **القدس**. ـ ع ١٧ (٤/١٩٨١). ـ ص ٤١ ـ ٤٣. ـ ببليوغرافيا.

غوانمة، يوسف درويش
تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي. ـ عمان دار الحياة، ١٩٨٢. ـ ٢١٣ ص.

غوانمة، يوسف
عروبة القدس في ضوء الحقائق التاريخية. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٧١ ـ ٨٠.

غوانمة، يوسف درويش
نيابة بيت المقدس. ـ **المجلة العربية للثقافة**. ـ س ٢، ع ١ (٣/١٩٨٢). ـ ص ٧٥ ـ ٩٨. ـ ببليوغرافيا.

غوشة، محمد هاشم موسى
القدس الشامخة عبر التاريخ. الكويت: غوشة، ١٩٨٩. ـ ٣٤٩ ص.

الغيطاني، جمال
القدس وفلسطين في عين فنان مجرى. ـ **العربي**. ـ ع ٢٦٣ (١٠/١٩٨٠). ـ ص ١٢١.

الفرا، محمد
قضية القدس على الساحتين العربية والدولية. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٦ ـ ٢٥.

الفرحان، يحي
قصة مدينة القدس. ـ تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (ـ١٩٨). ـ ١٥٩ ص.

فلسطين والقدس في التاريخ. ـ الكويت: وكالة الانباء الكويتية «كونا»، ١٩٨٧. ـ ٢٠٠ ص.

فهرس مخطوطات مكتبة المسجد الأقصى. ـ عمان:

المجتمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، ١٩٨٣. ـ ٢٧٦ ص.

فندق ماريوحنا وتهويد القدس ـ **الحرية (نيقوسيا)**. ـ ع ٣٥٩ (١٣/٥/١٩٩٠). ـ ص ١٨ ـ ١٩.
ص ١٨ ـ ١٩.

القدس. ـ الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ـ ١٩٨. ـ ٣٦٣ ص. ـ (دعوة الحق؛ ع ٥).

القدس: استيطان جديد يعرقل السلام. ـ **الحرية**. ـ ع ٣٥٤ (١/٤/١٩٩٠). ـ ص ١٦ ـ ١٨.

القدس: تاريخ وصور. ـ (بيروت: دار الكرمل)، (ـ١٩٨). ـ ١٥١ ص.

القدس بعد عدوان حزيران ١٩٦٧. ـ **الأرض**. ـ مج ١٣، ع ٢ (١٩٨٥). ـ ص ٧ ـ ٢٢، ٣٥.

القدس بعد عدوان ١٩٦٧. ـ **الأرض**. ـ مج ١٣، ع ٣ (١٩٨٥). ـ ص ٢٨ ـ ٣٥.

القدس في مكتبات المملكة الاردنية الهاشمية «قائمة ببليوغرافية»/ اعداد عمر همشري. ـ (عمان: الجامعة الأردنية)، ١٩٨١.

القدس المحتلة: استيلاء المستوطنين على أملاك الكنيسة الأرثوذكسية، أي حرية للعبادة في ظل الاحتلال الاسرائيلي؟. ـ **اليوم السابع**. ـ س ٦، ع ٣١١ (٢٣/٤/١٩٩٠). ـ ص ١٤ ـ ١٥.

قرارات اليونسكو بشأن القدس العربية والمؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة. ـ **شؤون فلسطينية**. ـ ع ١٨٩ (١٢/١٩٨٨). ـ ص ١١٩ـ ١٢٣.

القرعي، أحمد يوسف
دبلوماسية القمة الاسلامية وتحديات العمل المشترك. ـ **السياسة الدولية**. ـ مج ٢٣، ع ٨٧ (٠١/١٩٨٧). ـ ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

القليبي، الشاذلي
خطاب السيد الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية في اجتماع لجنة القدس (٢٢/١/١٩٨٣: مراكش). ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٢٥ (٠٣/١٩٨٣). ـ ص ٢٤١ ـ ٢٤٤.

القليبي، الشاذلي
رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية الى الرئيس الامريكي رونالد ريغان بشأن القدس. ـ **شؤون عربية**. ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

قهوجي، منيرة ومحمد الظاهر
اطفال القدس. ـ عمان: دار الكرمل، ١٩٨٤.

القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة
نص النداء الرقم ٥٥؛ نداء القدس العاصمة الخالدة للدولة الفلسطينية المستقلة بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠. ـ **فلسطين الثورة**. ـ س ١٨، ع ٧٩٤ (٢٩/٤/١٩٩٠). ـ ص ٨ ـ ٩.

كارادون، هاج
نريد قرار ٢٤٢ جديداً. ـ **الباحث العربي**. ـ ع ١ (٠٨/١٩٨٤). ـ ص ١٤ و١٥.

الكتاني، عبدالرحمن
القدس. ـ **القدس**. ـ ع ١٧ (٤/١٩٨١). ـ ص ٣٠ و٣١.

كتن، هنري
القدس الشريف/ هنري كتن؛ ترجمة نورالدين كتانة، هشام الصواف، محمد محمود العمر. ـ عمان: مكتبة الأقصى، ١٩٨٩. ـ ٣٦٦ ص.

كتن، هنري
وضع القدس في ظل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ـ **الباحث**. ـ س ٤، ع ٢٤ (٧ ـ ١٢/١٩٨٢). ـ ص ١٩٩ ـ ٢١٠.

الكسواني، سالم
القدس في الصراع العربي الاسرائيلي. ـ عمان: المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٨٧. ـ ٥٩ ص.

الكيلاني، نجيب
عمر يظهر في القدس: رواية. ـ ط ٢. ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١. ـ ٢٧٠ ص.

اللجنة الملكية لشؤون القدس
المستوطنات الاسرائيلية في القدس المحتلة. ـ **صامد الاقتصادي**. ـ س ٦، ع ٤٨ (٠٣/١٩٨٤). ـ ص ١٢٥ ـ ١٣٨.

لندمان، شمعون
احياء اعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر. ـ تل أبيب: دار النشر العربي، ١٩٨٤. ـ ١٢٦ ص.

المؤتمر الأول للجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وصيانة مدينة القدس الشريفة. ـ **مجتمع**

وعمران. ـ ع ٣ (١٩٨٣/٠٥). ـ ص ١٠٨ و١٠٩.

مؤتمر إقتصادي في القدس المحتلة. ـ **الأرض.** ـ مج ١١، ع ١٩ (١٩٨٤). ـ ص ١٨ ـ ٢٢.

مؤسسات صلاح الدين الأيوبي وورثته وآثارهم في بيت المقدس. ـ **القدس الشريف.** ـ س ٦، ع ٦١ (١٩٩٠/٠٤) ـ ص ٣٢ ـ ٤٧.

ماجواير، كيت

تهويد القدس: الخطوات الاسرائيلية للاستيلاء على القدس. ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١. ـ ٧٢ ص.

محافظة، علي

العلاقات الالمانية الفلسطينية من انشاء مطرانية القدس البروتستانتينية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٨٤١ ـ ١٩٤٥. ـ بيروت. المؤسسة العربية، ١٩٨١. ـ ٣٢٩ ص

محمود، شفيق جاسر أحمد

تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها منذ الفتح الاسلامي حتى الحروب الصليبية. ـ عمان. دار البشير، ١٩٨٤. ـ ٢٨٤ ص

محمود، شفيق جاسر أحمد

القدس تحت الحكم الصليبي ودور صلاح الدين في تحريرها ١٠٩٩ ـ ١٢٤٤م (٤٩٢ ـ ٦٤٢هـ). ـ المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٩٨٩. ـ ١٤٢ ص.

المدهون، ربعي

مذبحة القدس: استحالة التعايش. ـ **شؤون فلسطينية.** ـ ع ٢١٢ (١٩٩٠/١١). ـ ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

مركز يافا للتوثيق والخدمات الاعلامية

حكاية قرية: قرى فلسطينية مدمرة عام ١٩٤٨ في منطقة القدس. ـ بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٩٠. ـ ١٦٠ ص.

المروزي، ابو معين حميد الدين ناصر بن خسرو القبادياني

وصف القدس في القرن الخامس الهجري من رحلة خسرو قبادياني، ترجمة عبد اللطيف السعداني. ـ **المناهل.** ـ س ١٢، ع ٣٢ (١٩٨٥). ـ ص ٣٥٤ ـ ٣٥٩.

مسعود، أمين ومحمد الطراونة

صورة من وثائق محكمة القدس الشرعية. ـ **دراسات: العلوم الانسانية والتاريخ.** ـ مج ١٥، ع ٧ (١٩٨٨). ـ ص ٣٣٨ ـ ٣٤٧.

مصطفى، مازن

أمريكا تتآمر مع اسرائيل على مصير القدس. ـ **الحوادث (لندن).** ـ ع ١٧٤٩ (١٩٩٠/٥/١١). ـ ص ٣٢ ـ ٣٣.

المقدسي، أبو عبدالله ضياءالدين محمد بن عبدالواحد، ٥٦٩ ـ ٦٤٣هـ

فضائل بيت المقدس/ تحقيق محمد مطيع الحافظ. ـ دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥. ـ ١٣٦ ص. ـ (فضائل الشام؛ ٢).

ملف القدس

المجلة العربية للثقافة. ـ س ٢، ع ١ (١٩٨٢/٣). ـ ص ٤٣٢ ـ ٤٣٥.

من مساعي الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن القدس. ـ **شؤون عربية.** ـ ع ٤٠ (١٩٨٤/١٢). ـ ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

المنذر، حمزة

حول أحداث القدس وانتفاضة المناطق المحتلة. ـ **الأرض.** ـ مج ١٤، ع ٤ (١٩٨٧). ـ ص ٤٩ ـ ٥٤.

منظمة المؤتمر الاسلامي. لجنة القدس (الرباط)

لجنة القدس برآسة جلالة الملك الحسن الثاني منجزات وآفاق. ـ (الرباط): وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون، (١٩٨٠). ـ ١٧٢ ص.

مونتارون، جورج

القدس في فلسطين/ جورج مونتارون، فريد جحا. ـ دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٥. ـ ١٥٠ ص.

نبيل، مصطفى

هكذا تحرر القدس. ـ **العربي.** ـ ع ٢٦٤ (١٩٨٠/١١). ـ ص ١٦٤.

النتشه، رفيق شاكر

تاريخ مدينة القدس/ رفيق شاكر النتشه، اسماعيل أحمد ياغي، عبدالفتاح أبو عليه. ـ عمان: دار الكرمل، ١٩٨٤. ـ ١٧٣ ص.

النتشه، يوسف سعيد

دراسة عن قسم الآثار الاسلامية: انجازاته واعماله ـ آماله وطموحاته نحو الآثار الاسلامية في بيت المقدس وفلسطين. ـ القدس: دائرة أوقاف القدس في قسم الآثار الاسلامية، ١٩٨٠. ـ ٣٢ ورقة.

نجار، شكري

القدس قضية دينية وقومية. ـ **الباحث.** ـ س ٤، ع ٢٤ (٧ ـ ١٢/١٩٨٢). ـ ص ٢٢١ ـ ٢٢٣. ـ ببليوغرافيا.

نجم، رائف يوسف

كنوز القدس/ رائف يوسف نجم، عبدالجليل عبدالمهدي، يوسف النتشه. ـ (الكويت): منظمة المدن العربية، (١٩٨٣). ـ ٤٩٥ ص.

رائف يوسف نجم (وآخرون)

كنوز القدس. ـ عمان: مؤسسة آل البيت، ١٩٨٣. ـ ٤٩٥ ص.

نجم، رائف

القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧/ رائف نجم. ـ ط. ٢. ـ عمان: المركز الثقافي الاسلامي، ١٩٨٨. ـ ١٤٤ ص.

نجم، رائف

المعالم التاريخية للقدس. ـ **شؤون عربية.** ـ ع ٤٠ (١٢/١٩٨٤). ـ ص ٢٦ ـ ٣٦.

نجم، رائف

نحو خطة عملية لرعاية المقدسات الاسلامية وصيانتها في القدس. ـ عمان: مكتب المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٨٧. ـ ٤٠ ص.

نجيب، مصطفى

دراسة جديدة على سبيل السلطان إنيال المندثر والسبيل الحالي للسلطان قايتباي بالحرم الشريف بالقدس. ـ القاهرة: مطبعة حسان، (١٩٨٢). ـ ٦٢ ص.

الندوة الاسلامية لشؤون القدس (١٩٨٦: عمان)، وقائع الندوة الاسلامية لشؤون القدس/. ـ عمان: مكتب المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٨٦. ـ ١٠٤ ص.

الندوة العالمية حول القدس ـ **القدس** ـ ع ١٤ (١/١٩٨١). ـ ص ٩٧.

ندوة القدس تاريخياً وفكرياً (١٩٨٠: الرباط)

القدس: تاريخياً وفكرياً. ـ الرباط: اكاديمية المملكة المغربية، (١٩٨٠). ـ ١٣٩ ص. ـ (سلسلة الدورات).

ندوة يوم القدس الأولى (٢ ـ ١٩٨٩/١٠/٥: الكويت).

يوم القدس. ـ الكويت: صندوق القدس الخيري، ١٩٨٩. ـ ٢٤٢ ص.

نص بيان وتوصيات لجنة القدس في دورتها الثانية عشرة بالرباط **الصخرة (الكويت).** ـ س ٦، ع ٢٩٣ (١٦/٤/١٩٩٠). ـ ص ٩ ـ ١١.

نص قرار الاتحاد (العام لعمال فلسطين) بشأن قرار مجلس الشيوخ الامريكي باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل. ـ **الصخرة.** ـ س ٦، ع ٢٩٤ (٢٣/٤/١٩٩٠). ـ ص ٢٩.

نصير، عبدالمجيد

بيت المقدس... ارض مسلمة طهور. ـ عمان: مطبعة النور النموذجية، (ـ ١٩٨). ـ ١٨ ص.

النعيمات، سلامة صلاح سليمان

الحياة الثقافية والعلمية في القدس في القرن الثاني عشر الهجري مع دراسة وتحقيق للمخطوطة المعنونة «تراجم اهل القدس» في القرن الثاني عشر الهجري لحسن بن عبداللطيف الحسيني. ـ (د.م.: د.ن.)، ١٩٨٣. ـ ٤٧٤ ورقة. ـ رسالة ماجستير.

نوفل، أحمد سعيد

القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام. ـ **المستقبل العربي.** ـ س ٧، ع ٧٤ (١٩٨٥/٠٤). ـ ص ٢٥ ـ ٤٥.

نويهض، عادل

أعيان بيت المقدس (١٢٨٢ ـ ١٣٦٠هـ = ١٨٦٦ ـ ١٩٤١م). ـ **القدس.** ـ ع ١٤ (١٩٨١/٠١). ـ ص ٧٩ ـ ٨٢.

نويهض، عجاج

فتح القدس. ـ بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠. ـ ٨٥ ص.

الهزايمة، محمد عوض

القدس في الصراع العربي الاسرائيلي. ـ عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٨٩. ـ ٥٥٧ ورقة. ـ رسالة ماجستير.

وثائق الهيئة الاسلامية العليا القدس: ٢٤ تموز ١٩٦٧ ـ ٣١ كانون أول ١٩٨٤. ـ القدس: الهيئة الاسلامية العليا، ١٩٨٥. ـ ٥٤١ ص.

وثائق الهيئة الاسلامية العليا. القدس: ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤. ـ عمان: دار الكرمل، ١٩٨٦. ـ ٢ ج.

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية. تونس

الملف الاعلامي، مذكرة حول مقبرة مأمن الله/ اعداد محمد أحمد القابسي، محمد مسعود الشابي. ـ **المجلة العربية للثقافة**. ـ مج ٦، ع ١٠ (٣/١٩٨٦). ـ ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

الولي، طه

تراث الاسلام في بيت المقدس مدينة السلام، المدارس الدينية (١٤). ـ **القدس**. ـ ع ١٤ (٠١/١٩٨١). ـ ص ٧٥ ـ ٧٨.

الولي، طه

تراث الاسلام في بيت المقدس مدينة السلام، المدارس الدينية (١٥). ـ **القدس**. ـ ع ١٦ (٠٢/١٩٨١). ـ ص ٧٥ ـ ٧٨.

الولي، طه

تراث الاسلام في بيت المقدس مدينة السلام (١٦). ـ **القدس**. ـ ع ١٧ (٤/١٩٨١). ـ ص ٧٥ ـ ٧٨.

الولي، طه

تراث الاسلام في بيت المقدس مدينة السلام ـ المدارس الدينية (١٧). ـ **القدس**. ـ ع ١٩ (٦/١٩٨١). ـ ص ٨٠ ـ ٨٢. ـ ببليوغرافيا.

الولي، طه

تراث الاسلام في بيت المقدس مدينة السلام: المدارس الدينية (١٨). ـ **القدس**. ـ ع ٢٠ (٧/١٩٨١). ـ ص ٨١ ـ ٨٤.

الولي، طه

فضائل بيت المقدس في القرآن والحديث وأقوال الصالحين. ـ **القدس**. ـ ع ١٥ (٠٢/١٩٨١). ـ ص ٩٩ ـ ١٠٣.

اليعقوب، محمد أحمد سليم

ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). ـ عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٨٦. ـ ٥٩٢ ص.

يوسف، حمد أحمد عبدالله

بيت المقدس: من العهد الراشدي حتى نهاية الأيوبية. ـ القدس: مطبعة دار الأيتام الاسلامية، ١٩٨٢. ـ ٣٧٨ ص.

اليونسكو تسجل المدينة المقدسة ضمن التراث العالمي المهدد بالخطر. ـ **مجتمع وعمران**. ـ ع ٣ (٥/١٩٨٣). ـ ص ١١٠.

القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية

منذ البدايات الأولى لنشوء الحركة الصهيونية العالمية، شكل الاستيلاء على مدينة القدس، واعادة بناء هيكل سليمان على انقاض المسجد الأقصى المبارك، أحد أبرز أهداف تلك الحركة، التي ركزت على هذا الشعار باعتباره طموحاً دينياً لدى اليهود، بغية استقطاب اليهود في أنحاء العالم حوله، ودفعهم الى الهجرة الى أرض فلسطين تمهيداً لاقامة «الوطن القومي اليهودي فيها».

ولعل تلك العبارة التي رددها دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لدولة «اسرائيل»، والقائلة: «ان لا معنى لاسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل..»[1]، تشكل امتداداً أو تعبيراً وتجسيداً لذلك «الطموح الديني اليهودي» الذي طرحه آباء الحركة الصهيونية، والذي ينطوي في الوقت ذاته على بعد سياسي.

وقبل ذلك حاولت جماعات المنظمات الارهابية اليهودية قبل وبعد الهدنة الأولى عام ١٩٤٨، الاستيلاء على القدس القديمة، ووضعت كل ثقلها العسكري من أجل ذلك وشنت معارك مستميتة لتحقيق هذا الهدف/ الحلم، الذي تحطم في نهاية الأمر على صخرة صمود واستبسال المدافعين عن القدس.

ولعل عبارة بن غوريون تلك، شكلت في المراحل اللاحقة، وخاصة تلك المرحلة التي أعقبت الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في خزيران/ ١٩٦٧، الأساس والمنطلق السياسي/ الايديولوجي/ للمشروع الاستيطاني الذي تبنته الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ازاء المدينة المقدسة، اذ أكدت الأحداث التي وقعت بعد احتلال القدس، التصميم الاسرائيلي على تهويد القدس، واخراجها من دائرة المفاوضات والتسوية السياسية «المحتملة».

وفيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي الرسمي، الماضي والراهن والمستقبلي، تجاه القدس، فانه لا بد من متابعة المواقف والتصريحات والوثائق الرسمية الاسرائيلية التي تتحدث كلها بوضوح وحسم لا يدعان مجالاً للوهم عن «ان القدس

مدينة موحدة عاصمة اسرائيل الأبدية»، «وليست خاضعة لأي نقاش أو مساومة».

ففي أعقاب احتلال عام ١٩٦٧، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن ضم القدس رسمياً، وعن توحيد شطريها الغربي والشرقي «لتشكل مدينة القدس، الموحدة عاصمة اسرائيل الأبدية»[2]، وجاء ذلك عبر سلسلة من قرارات ضم القدس ادارياً وسياسياً لاسرائيل:

ففي تاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ وخلال اليومين التاليين، أصدرت سلطات الاحتلال من خلال برلمانها وحكومتها، ثلاث قرارات استهدفت تهويد القدس العربية.

★ في ٦٧/٦/٢٧ أصدر البرلمان قراراً على شكل اضافة فقرة الى قانون اسرائيلي اسمه (قانون الادارة والنظام لسنة ١٩٤٨)،خولت حكومة اسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى الحكومة ضمها الى ارض اسرائيل.

★ وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدر سكرتير حكومة اسرائيل أمراً أطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧) أعلن فيه ان مساحة أرض اسرائيل المشمولة في الجدول الملحق بالأمر، خاضعة لقانون قضاء وادارة الدولة الاسرائيلية، ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم أمانة القدس، أي بلدية القدس التي تقع تحت الحكم الاردني.

★ وبتاريخ ٦٧/٦/٢٩ أصدر الجيش الاسرائيلي أمراً يقضي «بحل مجلس أمانة القدس، المنتخب من قبل سطان القدس، وبطرد أمين القدس (أي رئيس بلديتها) من عمله، وبالحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم الغربي من المدينة»[3].

ومنذ ذلك التاريخ تلاحقت ممارسات الضم والتفريغ والتهويد الاسرائيلية في مدينة، القدس، بوتيرة عالية، شملت كافة مجالات وقطاعات الحياة في المدينة، وسعت الحكومة الاسرائيلية الى تغيير معالم القدس واضفاء الطابع اليهودي/ الاسرائيلي عليها، وذلك عن طريق تنفيذ الاجراءات التالية:

١ ـ ضم القدس «لسيادة اسرائيل».

٢ ـ حل مجلس الأمانة.

٣ ـ نقل الوزارات الاسرائيلية والسفارات الأجنبية المعتمدة الى القدس.

٤ ـ اغلاق البنوك العربية.

٥ ـ اخضاع التعليم العربي للبرامج الاسرائيلية.

٦ ـ حرمان الغائبين من العودة.

٧ ـ تجميد ترخيص الأبنية العربية.

٨ ـ سرقة المياة العربية.

٩ ـ تهويد المؤسسات العربية، (مثال على ذلك اغلاق مستشفى الهوسبيس في البلدة القديمة عام ١٩٨٥).

١٠ ـ الاعتداء على المقابر الاسلامية.

١١ ـ الانتهاكات المستمرة للحرم القدسي الشريف، وأبرزها المحاولات المستمرة التي تقوم بها المنظمات الارهابية اليهودية للصلاة في الحرم.

١٢ ـ هدم أحياء عربية كاملة، ومصادرة ممتلكات واراض واسعة.

١٣ ـ تهويد سكان القدس[4].

وفي أعقاب تلك الممارسات والانتهاكات الاسرائيلية، قدمت الحكومة الاردنية شكوى الى

مجلس الأمن الدولي ضد محاولات تغيير الأوضاع في المدينة المقدسة، وقد أخذ مجلس الأمن آنذاك بوجهة نظر الحكومة الاردنية، وأصدر قراره رقم ١٩/٢٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣ الذي جاء فيه:

«ـ يوبخ مجلس الأمن بأقوى تعبير جميع الاجراءات التي تم اتخاذها لتغيير وضع مدينة القدس.

ويؤكد مجلس الأمن ان جميع الاجراءات التشريعية والادارية وكذلك جميع أعمال اسرائيل الهادفة الى تغيير وضع المدينة المقدسة، هي لاغية قانونياً.

«ـ يطالب المجلس اسرائيل مرة أخرى، بالحاح، لكي تلغي فوراً جميع الاجراءات التي اتخذتها والتي من شأنها تغيير مدينة القدس»[5].

غير ان الرد الاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي، على قرار مجلس الأمن المذكور، وكل القرارات الدولية اللاحقة، كان قد جاء على لسان تيدي كوليك رئيس بلدية القدس، الذي لخص السياسة التهويدية الاسرائيلية للقدس في تصريح أدلى به في الشهور الأولى للاحتلال عندما قال:

«... لا وزارة الخارجية الامريكية، ولا الفاتيكان، يستطيع منع اسرائيل من اقامة الأبنية الجديدة على اراضي القدس»[6].

السياسة الاسرائيلية في ظل الانتفاضة:

واصلت الحكومات الاسرائيلية تطبيق سياساتها التهويدية الشاملة ضد القدس، طوال سنوات السبعينات والثمانينات، في الوقت الذي أكدت فيه، وفي كل المناسبات، وعبر مختلف وثائقها وبرامجها السياسية، على شعار «القدس موحدة عاصمة اسرائيل الأبدية» وهو الشعار الذي تبنته أيضاً معظم الأحزاب الاسرائيلية في برامجها.

غير ان تلك السياسة الاسرائيلية ازدادت وضوحاً واصراراً منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في التاسع من كانون الأول لعام ١٩٨٧، حيث أكثر زعماء مختلف الأحزاب الاسرائيلية الحاكمة منها على وجه الخصوص، من تصريحاتهم المتعلقة بوضع ومصير ومستقبل القدس، وذلك بعد ان نجحت الانتفاضة بفرض ضرورة التحرك السياسي نحو مفاوضات تؤدي الى تسوية للقضية الفلسطينية. وغدت اللاءات الاسرائيلية المتعنتة والرافضة الأكثر حسماً بالنسبة لانكار الحقوق الوطنية الفلسطينية في القدس. ومثلما هي السياسة الرسمية الاسرائيلية رافضة لمسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومستقبل الضفة والقطاع، كذلك فهي رافضة مسألة عروبة القدس ومستقبلها كعاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

فقد أكدت الحكومة الاسرائيلية الائتلافية السابقة في البند السادس من وثيقة الخطوط الأساسية على: «ان القدس الكاملة عاصمة اسرائيل الأبدية، مدينة موحدة تحت سيادة اسرائيلية غير قابلة للتقسيم»[7].

وأكد اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي في تصريح أدلى به أمام «مؤتمر التضامن اليهودي مع اسرائيل» الذي عقد في القدس: «ان القدس ستبقى موحدة، وتحت

السيادة الاسرائيلية في أية تسوية يتم التوصل اليها»[8].

وعزز شمعون بيريز القائم بأعمال رئيس الوزراء في حينه، وزعيم حزب التجمع، موقف شامير المذكور، في سياق عرضه للخطوط الحمراء لمشروعه الخاص بالتسوية السياسية، وذلك أمام المؤتمر ذاته، حيث أعلن: «.. ان مدينة القدس ستبقى موحدة، والمستوطنات القائمة لن تحل، وسيتم ضمان حرية الحركة والعبادة في الأماكن المقدسة»[9].

ثم عاد شامير وكرر موقفه السابق ذاته في كلمة القاها يوم ٥/٤/١٩٨٩، أمام يهود نيويورك اذ قال: «لا يمكن تقسيم القدس، فستبقى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية»[10].

مسالة اشراك سكان القدس في الانتخابات:

هذه التصريحات والمواقف الاسرائيلية الرسمية ازاء مدينة القدس، كان سبقها ولحقها عشرات التصريحات والمواقف الأخرى التي تتمحور كلها حول المضمون ذاته.

وقد ازدادت تلك المواقف والتصريحات وضوحاً أيضاً، خلال اثارة مسألة اشراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات. المقترح اجراؤها في المناطق المحتلة، وفقاً لمبادرة السلام الاسرائيلية لعام ١٩٨٩، فقد أوضح اسحق شامير في أعقاب الجدل الذي جرى حول تلك المسألة، في كلمة القاها أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست قائلاً: «لن أوافق على اشراك سكان القدس الشرقية في انتخابات المناطق»[11].

وفي مؤتمر وحدة الليكود الذي عقد في القدس في نهاية ايار عام ١٩٨٩، عاد شامير ليطلق تصريحاً في منتهى الوضوح والجزم أمام المؤتمر، اذ قال:

«لم يكن هناك تنازل في موضوع وحدة القدس أبداً، كما لايوجد أدنى شك فيما يتعلق بمكانة القدس في اطار مبادرة السلام»[12].

وفي مطلع آذار ١٩٩٠، اكد شامير أمام رؤساء منظمة البوندز اليهودية خلال لقائه معهم في القدس: «القدس ليست موضوع مساومات أبداً ولا بأي شكل من الاشكال»[13].

علاوة على تصريحات شامير تلك التي تشكل مواقف رسمية أعلنت باسم الحكومة الاسرائيلية، اكد موشيه آرينز وزير الخارجية في الحكومة الائتلافية السابقة، ووزير «الدفاع» في الحكومة الائتلافية الحالية، على المضمون ذاته، في مناسبات وأوقات مختلفة، فقد أوضح على سبيل المثال موقف السياسة الاسرائيلية من مسألة وضع القدس في الانتخابات المقترحة، اذ أعلن: «دون الدخول في التفاصيل، ان المبادرة الاسرائيلية تتحدث عن انتخابات في يهودا والسامرة وغزة، وحسب علمي فان سكان القدس ليسوا مشمولين فيها»[14]، ثم عاد ليؤكد على الموقف ذاته أمام لجنة الخارجية والأمن قائلاً: «ان خطة الانتخابات الحكومية لا تشمل عرب القدس الشرقية»[15].

وتعزيزاً لجملة التصريحات والمواقف الواردة أعلاه، على لسان شامير وبيريز وآرينز، أكد عدد آخر من أقطاب الحكومة الاسرائيلية السابقة، والأحزاب الاسرائيلية المختلفة، على الموقف ذاته تجاه القدس، ولعل أبرزها هو ذلك

التصريح الذي أدلى به اسحق رابين وزير «الدفاع» الاسرائيلي السابق، والرجل القوي في حزب التجمع، في لقاء له مع صحيفة «ليبر بلجيك» اذ قال: «القدس تشكل حالة خاصة بالنسبة للانتقادات حول هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي للمناطق، وبالنسبة للانتخابات في المناطق، والمفاوضات التي ستجرى، لن نتطرق الى القدس»[16].

وفي أوسع وأكبر تظاهرة رسمية على مستوى الكنيست الاسرائيلي، صوت أعضاء الكنيست من احزاب التجمع، الليكود، المفدال، اغودات يسرائيل، شاس، الحركة من أجل تقدم الفكرة الصهيونية، هتحيا، تسومت، وموليدت، على صيغة تقول: «ان القدس الموحدة هي عاصمة اسرائيل، وممثلوها لن يشاركوا في أي مفاوضات حول وحدة القدس وسيادة اسرائيل عليها»[17].

رفض القرار ٦٧٢:

واصلت الحكومة الاسرائيلية، وواصل أقطاب السياسة الاسرائيلية الرسمية والحزبية، التأكيد على ذلك الموقف الرسمي الاسرائيلي الخاص بالقدس، في كل زمان ومكان، غير ان أوضح موقف للسياسة الاسرائيلية وأكثرها حسماً تمثل في الرفض الرسمي الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٢ القاضي بارسال «لجنة لتقصي الحقائق» في المذبحة التي اقترفتها القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، رجالاً ونساءاً وشيوخاً وأطفالاً، في الثامن من تشرين الأول ١٩٩٠، في باحة الأقصى المبارك[18].

وأما الذريعة التي تبنتها الحكومة الاسرائيلية في تبرير رفضها للقرار الدولي، فهي، وكما جاءت على لسان رئيس تلك الحكومة اسحق شامير، عندما قال: «ان القرار يعتبر محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية الاسرائيلية»[19].

وكما كان منتظراً، فقد رفضت الحكومة الاسرائيلية بعناد شديد وتحد سافر واستهتار، ذلك القرار. كما كانت الحكومات الاسرائيلية السابقة المتعاقبة، قد رفضت على مدى المراحل الزمنية السابقة، كل القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومختلف المنظمات الدولية.

ولعل هذا الرفض والتحدي الاسرائيلي للقرار الدولي، الذي جاء في أعقاب تلك المذبحة البشعة ضد المصلين الفلسطينيين، أثار ويثير جملة من الأسئلة والتساؤلات حول تلك «الشرعية الدولية» /الأمريكية/ التي تكيل (بوضوح مثير للحنق القومي والكرامة الوطنية) بمكيالين، ويؤكد في الوقت ذاته على جملة من الحقائق البديهية التي غدت بمثابة عبر ودروس انغرست في نفوس وعقول الفلسطينيين عبر العقود الماضية من هذا الصراع المصيري مع الوجود الاسرائيلي الاحتلالي على أرض فلسطين:

● في مقدمة تلك الحقائق الملموسة ان السياسة الرسمية الاسرائيلية، الصريحة والمعلنة، موغلة في اللاءات الرافضة لكل القرارات والمقترحات والمبادرات التي تمس من قريب أو بعيد الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

● ان تلك المذبحة التي نفذت عن سبق تدبير وتخطيط مبيتين ضد أهل القدس في باحة الأقصى المبارك، وان ما حدث ويحدث، وما قد يحدث في القدس العربية، من مذابح واجراءات

اقتلاع وتفريغ وتهويد منهجية ضد المدينة وأهلها، هو في نظر السلطات الرسمية الاسرائيلية «مسألة داخلية» من اختصاص «اسرائيل» وحدها، ولا يحق لا للأمم المتحدة ولا لأية مؤسسة دولية أخرى، التدخل فيها.

● دأبت الحكومات الاسرائيلية على الاستهتار بكامل قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين، وما القرار الأخير الصادر عن حكومة شامير الا تتويجاً لتلك السياسة الاسرائيلية التي حظيت وما تزال، بكل الدعم والاسناد والتغطية اللازمة سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

وأخيراً، واستناداً الى كل هذه المعطيات والحقائق الملموسة المعايشة يومياً، وفي ضوء هذه اللاءات الاسرائيلية المتعنتة، وذلك الرفض الاسرائيلي المستمر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.. فهل يمكن ان تشكل هذه السياسة الاسرائيلية درساً قاسياً آخر للفلسطينيين والعرب، في كيفية ادارة الصراع مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي والتصدي المجدي الفعّال لمخططاتها ونواياها الجاهزة المبيتة دائماً، والرامية الى تحقيق المشروع الصهيوني الكبير عبر سياسة الارهاب الدموي. واجراءات التفريغ والتهويد والضم المتواصلة.. بما في ذلك تفريغ وتهويد المدينة المقدسة/ قلب فلسطين النابض/ بوتيرة عالية...!!؟.

نواف الزرو

الهوامش

(١) عرفات حجازي، «**العبور الى القدس**»، الطبعة الثانية، دار الصباح، عمان، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ٢٥.

(٢) أنظر المهندس رائف نجم، «**القدس الشريف**»، المركز الثقافي الاسلامي/ وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية/ عمان، الاردن، ص ٤٠، وروحي الخطيب، «**المؤامرات الاسرائيلية على القدس**»/ عمان، الاردن/ص ١٥.

(٣) روحي الخطيب، المصدر السابق نفسه.

(٤) المهندس رائف نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ـ٨١.

(٥) روحي الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(٦) عرفات حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٧) صحيفة **هآرتس** الاسرائيلية، عدد ٢١/١/١٩٨٩.

(٨) صحيفة **هآرتس**، عدد ٢١/٣/١٩٨٩.

(٩) المصدر السابق نفسه.

(١٠) صحيفة **معاريف**، عدد ٦/٤/١٩٨٩.

(١١) صحيفة **هارتس**، عدد ١٨/٤/١٩٨٩.

(١٢) صحيفة **يديعوت احرونوت**، عدد ١/٦/١٩٨٩.

(١٣) صحيفة **معاريف**، عدد ٥/٣/١٩٩٠.

(١٤) صحيفة **عل همشمار**، عدد ١٣/٦/١٩٨٩.

(١٥) صحيفة **عل همشمار**، عدد ١٨/٧/١٩٨٩.

(١٦) صحيفة **دافار**، عدد ١١/٣/١٩٩٠.

(١٧) صحيفة **معاريف**، عدد ٢٩/٣/١٩٩٠.

(١٨) صحيفة **الأهالي الاردنية**، عدد ٢٤/١٠/١٩٩٠.

(١٩) صحيفة **يديعوت احرونوت**، عدد ١٤/١٠/١٩٩٠.

السياسة الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين في القدس

تعمل السلطات الاسرائيلية منذ يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ على تحقيق أغلبية يهودية ساحقة في القدس، لقطع الطريق أمام أية احتمالات سياسية لتغيير وضع المدينة، وخاصة في حالة اللجوء الى الاستفتاء السياسي للسكان، ولذلك، تبذل سلطات الاحتلال جهوداً مستمرة لتيسير الأمور أمام الاسرائيليين للانتقال الى المدينة المقدسة، حتى أن عددهم فيها قد زاد عن مجموع عدد المستوطنين في أكثر من مئتي موقع استيطاني في المناطق المحتلة. وفي الوقت نفسه، تعمل هذه السلطات على تخفيض عدد السكان العرب الفلسطينيين في القدس بوسائل مختلفة منها:

ـ اعتبار السكان العرب الفلسطينيين الحاملين «للهوية الاسرائيلية» والمقيمين خارج حدود البلدية فاقدين لحق المواطنة، وبهذا تستطيع السلطات تخفيض نسبة كبيرة من هؤلاء السكان، وان كان من الصعب تقديرها بدقة، فانها لن تقل بأي حال عن (٢٠) بالمئة من عدد السكان العرب.

ـ منع السكان الحاملين لهوية القدس والموجودين في البلاد العربية أو الأجنبية من العودة الى المدينة، وبهذا الاجراء فان آلافاً من مواطني القدس العرب سيفقدون مواطنتهم.

ـ اخراج بعض الأحياء العربية من حدود بلدية القدس، وبهذا الاجراء تستطيع السلطات ان تتحكم بأي عدد تريد اخراجه من مواطني القدس.

ـ الامعان في تشديد اجراءات تضييق الخناق المتبعة حالياً والتي تشمل الاوضاع السكانية والاقتصادية.

وفيما يلي عرض لمجمل الاجراءات الاسرائيلية التي تم تنفيذها ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في مدينة القدس منذ الاحتلال وحتى الآن:

في أثناء الاحتلال:

عملت السلطات الاسرائيلية خلال فترة القتال القصيرة يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ على ايقاع خسائر بأرواح المواطنين العرب قدر بـ(٦٥٤) شهيداً، اضافة الى تدمير (٣) قرى بأكملها هي

(بيت نوبا وعمواس ويالو) ونسف (١٣٥) منزلاً ومسجدين في حي المغاربة ومصنع للبلاستيك في الحي الأرمني، كما أصيب عدد كبير من المباني، اضافة الى سور المدينة وبواباته وعدد من الكنائس والمباني العامة والسيارات وخطوط الهاتف والكهرباء.

ولدى وقوع الاحتلال، مارست السلطات الاسرائيلية الارهاب بحق المواطنين العرب في المدينة، فاعتقلت المئات منهم، واقتحم الجنود المسلحون المنازل وفتشوها وحطموا محتوياتها وسلبوا الثمين منها، وجمعوا البالغين من رجالها وأجبروهم على رفع أيديهم أمام الجدران وحققوا معهم ثم ساقوهم الى نقاط التجمع مع الايحاء لهم بأنهم ذاهبون الى الموت.

وقد وفرت السلطات الاسرائيلية وسائط النقل لكل معني من سكان المدينة بمغادرتها، بعد توقيع المغادرين على وثيقة تشير الى ان تركهم للمدينة كان طوعاً، وانه لا يحق لهم العودة اليها، وبلغ عدد المهاجرين بهذه الطريقة ما بين (٢٠ و ٣٠) الف مواطن.

ادارة عسكرية:

وفور احتلال اسرائيل للقدس يوم ٥ حزيران ١٩٦٧، اقيمت ادارة عسكرية اسرائيلية لها وللضفة الغربية برئاسة الجنرال حاييم هيرتسوغ الذي اتخذ من فندق الامبسادور في القدس مقراً لقيادته، أما الادارة العسكرية للمدينة فكانت تتألف من شلومو لاهط (الحاكم العسكري) ويعقوب سلمان (نائباً له) ووضعت تحت قيادة هذه الادارة اعداد كبيرة من القوات التي شاركت في احتلال المدينة تتألف من لواء مظلي، وكتيبة من حرس الحدود، وكتيبتي مشاه، وكتيبتي هندسة، وكتيبتي مدفعية، لتأمين السيطرة الكاملة على المدينة، وبعد ذلك بفترة قصيرة استخدمت المخابرات السرية الى جانب هذه القوات.

منشورات عسكرية:

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ نشر قادة القوات الاسرائيلية المنشور رقم (١) الذي أعلنوا بموجبه: «ان الجيش الاسرائيلي تقلد زمام الحكم لاقرار الأمن والنظام العام في المنطقة». والمنشور رقم (٢) الذي أعلن: استيلاء هؤلاء القادة على «صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والادارة فيما يتعلق بالمنطقة وسكانها». والمنشور رقم (٣) الذي أعلن فصل القدس قضائياً عن الضفة الغربية والذي تم بموجبه: نقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله، والغاء محاكم البداية والصلح ودمجها بالمحاكم الاسرائيلية المماثلة القائمة في الطرف المحتل سابقاً للمدينة، وتعيين قاض شرعي ليافا على ان يكون مسؤولاً عن القضاء الاسلامي في القدس.

الاجراءات الاسرائيلية الأولى:

وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى التي تلت الاحتلال، وقبل ضم القدس رسمياً، قامت السلطات الاسرائيلية بدمج شطري المدينة بازالة بوابة (مندلباوم) التي شكلت بوابة العبور بين شطري المدينة ما بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٦٧، جنباً الى جنب مع بقية اشارات خط وقف اطلاق النار القديم.. ومدت شبكة الباصات الاسرائيلية خطوطها بين شطري المدينة، وتم توحيد شبكات المياه والمجاري والمرافق الصحية والخدمات

الكهربائية والهاتفية، وأزيلت العوائق المادية التي كانت تقسم المدينة، وأضيفت اللغة العبرية على أسماء الشوارع واللافتات ووضعت اشارات ضوئية جديدة لتوجه السير من البلدة القديمة واليها.

بعد الاحتلال:

وبعد الاحتلال، وقبل ان توجه السلطات الاسرائيلية أنظارها الى اعادة الحياة الطبيعية الى مجراها وتأمين وسائل العيش لمواطني القدس كالماء والكهرباء والمواصلات وغيرها، بل وقبل دفن جثث قتلى الحرب التي انتشرت في أنحاء مختلفة من المدينة مهددة بانتشار الأوبئة، أمرت سلطات الاحتلال بهدم حي المغاربة المحاذي للحائط الغربي «حائط المبكى» وتوسع الهدم ليشمل مواقع مقدسة اسلامية منها: مسجد البراق، وقبر الشيخ، وتم نقل سكان هذا الحي الى بيوت فارغة في أحياء أخرى من القدس كان أصحابها قد هربوا منها أثناء القتال.

ثم اتجهت الأنظار الى الحي اليهودي في البلدة القديمة الذي هجره سكانه اليهود خلال حرب ١٩٤٨، والذي كان يتألف من (١٥٠٠) مبنى يقطنها (٥٣٠٠) نسمة جميعهم من العرب، فأضفت السلطات الاسرائيلية على جميع هذه المباني صفة الأماكن المقدسة ووضعت عليها اشارات مميزة وطلبت من السكان اخلاءها خلال ٣ أيام. ونظراً لالغاء الحكم العسكري يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ فقد انتقلت الصلاحيات الى السلطات المدنية التي لم تشدد حراسة المباني المخلاة، فعاد سكانها اليها، الا انه مع مرور الوقت تم اخلاء الحي ثانية في مسار بطيء استمر سنوات.

ضم القدس:

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/١١ عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعاً لبحث ضم القدس الى اسرائيل، وتوالت اجتماعاتها الى ان تقدمت يوم ١٩٦٧/٦/٢٧ للكنيست بمشروع قرار لضم القدس الى اسرائيل، وفي اليوم نفسه وافقت الكنيست على قرار الضم، وجرى الحاق القدس العربية باسرائيل سياسياً وادارياً بموجب الأمر رقم ٢٠٦٤.

وبعد صدور قرار الضم، أثيرت مشاكل قانونية معقدة على صعيد الحياة اليومية للسكان العرب في القدس وفي مقدمتها مشكلة علاقة عرب القدس بالقوانين الاسرائيلية، حيث اعتبر سكان المدينة العرب «من سكان اسرائيل» لا من مواطنيها، فامتنعت السطات الاسرائيلية عن منحهم الجنسية الاسرائيلية، ومنعتهم من الاشتراك في الانتخابات العامة، وان كانت قد سمحت لهم بالاشتراك في الانتخابات البلدية لمدينة القدس فقط، وكان الهدف من هذا الاجراء هو عدم زيادة عدد العرب الذين يتمتعون بحقوق المواطنة في اسرائيل للمحافظة على الطابع اليهودي لها، وتسهيل عملية نزوح العرب من سكان المدينة الى الدول العربية والأجنبية.

كما نشأت مشاكل أخرى على الصعيد القانوني والاقتصادي والاجتماعي، كتسجيل الشركات والجمعيات وحقوق الحرفيين والمهنيين في ممارسة أعمالهم وشروط المؤهلات الشخصية لممارسة الوظائف المختلفة.

القانون الاسرائيلي:

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدرت الحكومة الاسرائيلية مرسوماً بشأن سريان (قانون الدولة وقضائها وادارتها) على مساحة تبلغ (٦٩,٩٩٠) دونماً تضم القدس القديمة بأكملها ومناطق واسعة محيطة بها تمتد من صور باهر في الجنوب الى مطار قلندية في الشمال، علماً بأن المسطح البلدي لمدينة القدس كان في ذلك الوقت يقع ضمن مساحة قدرها (٣٧,٢٠٠) دونم.

حل أمانة القدس:

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ أصدرت سلطات الاحتلال أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب من سكان القدس، وباقصاء امين القدس عن عمله، وبالحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم المحتل من المدينة عام ١٩٤٨، وأقامت السلطات الاسرائيلية مراكز حدود عسكرية وجمركية وبوليسية على الطرق والمنافذ، معتبرة ان القدس منطقة أجنبية بالنسبة للمدن والقرى في الضفة الغربية، ويستلزم دخول القدس تصاريح عسكرية لا تمنح الا بصعوبة كبيرة.

أملاك الغائبين:

وبتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ أعادت سلطات الاحتلال العمل بقانون أملاك الغائبين الذي سبق لها ان أقرته يوم ١٩٥٠/٣/٣١، فقامت باجراء احصاء عام للمواطنين العرب في الجزء المحتل من القدس يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ سجلت من خلاله أسماء جميع الموجودين منهم حتى ذلك التاريخ، وغير الموجودين، سواء كان عدم وجودهم بسبب طلب العلم، أو العمل، أو الزيارة، واعتبرتهم غائبين، وقررت حرمانهم من العودة الى بلادهم، وعدد اولئك المواطنين لا يقل عن (١٠٠) الف عربي، ثم وعملا بقانون الغائبين نفسه، أعلنت وضع يدها على أموالهم ومصادرة أملاكهم وأراضيهم، كما أجبرت الموجودين من سكان المدينة «خلال ثلاثة أشهر» على الحصول على بطاقات هوية اسرائيلية (وهذه الهويات لا تفرض على حامليها الجنسية الاسرائيلية).

لجان جديدة:

وبتاريخ ١٩٦٨/٦/١ شكلت سلطات الاحتلال لجنة وزارية خاصة لممارسة العقوبات الجماعية ازاء أهل القدس برئاسة شاؤول روزليو قائد شرطة منطقة القدس واللواء الجنوبي، والتي كان من بينها نسف المنازل والاعتقال الفردي والجماعي وحظر التجول ومنع السفر ومصادرة الأراضي وغيرها.

الانتخابات البلدية:

وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٨ أجرت السلطات الاسرائيلية انتخابات بلدية في القدس، وفتحت المجال للترشيح، الا ان المواطنين العرب قاطعوها ولم يشترك منهم بها الا ١٠٪، وكان اشتراكهم تحت التهديد باستخدام العنف ضدهم من قبل سلطات الاحتلال، وكانت النتيجة ان تم انتخاب مجلس بلدي اسرائيلي للقدس.

توحيد القدس:

وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠ أقرت الكنيست ما سمي «القانون الأساسي للقدس الموحدة» الذي نص على اعتبار مدينة القدس بشطريها عاصمة موحدة لاسرائيل ومقراً لرئاسة الدولة والحكومة

والكنيست والمحكمة العليا.

عقوبات جماعية:

وقد انعكست آثار الاجراءات الاسرائيلية على كافة المعالم التربوية والاقتصادية والروحية والعمرانية والصحية والاجتماعية للمواطنين العرب في القدس، حتى غدت جزءاً من العقوبات الجماعية الموجهة للمواطنين العرب في المدينة والرامية الى دفعهم للهجرة عنها، وقد تمثلت هذه الاجراءات فيما يلي:

التربية والتعليم:

ففي يوم ١٩٦٧/٨/٧ قررت سلطات الاحتلال الغاء البرامج التعليمية الاردنية المطبقة في مدارس القدس واستبدالها بالبرامج المطبقة في المدارس العربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وبناء على هذا القرار، وضعت السلطات الاسرائيلية أيديها على جميع المدارس الحكومية ومكاتب مدير التربية والتعليم الاردني، وطلبت منه ومن موظفي مكتبه وجميع العاملين في الجهاز التعليمي الالتحاق بأجهزة التعليم الاسرائيلية الخاضعة لوزارة التربية والتعليم وللبلدية الاسرائيلية في المدينة.

وفي عام ١٩٦٩ أصدرت سلطات الاحتلال قانون الاشراف على المدارس ورقمه (٥٧٢٩)، ويستهدف الاشراف الكامل على جميع المدارس الطائفية والأهلية في القدس، ويفرض عليها وعلى الجهاز التعليمي فيها الحصول على تراخيص اسرائيلية، تجيز لها الاستمرار في ممارسة نشاطها، ويفرض القانون الاشراف الاسرائيلي الكامل على برامج التعليم ومصادر التمويل، كما حدد القانون شروطاً قاسية جداً للحصول على ترخيص لفتح مدرسة جديدة أو تجديد تراخيص المدارس القائمة، أو المؤهلات التي ينبغي توفرها في المدرسين.

وبحلول سنة ١٩٧١ أمر ضابط التربية والتعليم في الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية بعدم قبول الطلاب الذين يحملون «هوية القدس» للدراسة في مدارس الضفة، لوضعهم أمام خيار النزوح من القدس مع عائلاتهم أو الالتحاق بالمدارس البلدية التي تدرس المنهاج الاسرائيلي أو حرمانهم من الدراسة.

الاقتصاد:

ونتيجة لاحتلال القدس، وقع اقتصادها في أزمة خانقة، فقد فاق عدد العاطلين عن العمل ثلث القوة العاملة، وأغلقت جميع فنادق المدينة، كما أغلقت البنوك العربية القائمة وهي: العربي، القاهرة - عمان، العقاري، الاردن، الأهلي، انترا، وجمدت أموالها، واستبدلت العملة الاردنية بالعملة الاسرائيلية، ومنع ادخال أي انتاج زراعي أو صناعي أو أية سلعة أخرى من القرى والمدن العربية المحيطة بالقدس الى أسواق المدينة، بينما سمح في الوقت نفسه بادخال جميع البضائع والمنتوجات الاسرائيلية اليها، كما فرضت سلطات الاحتلال الضرائب التالية على المواطنين العرب في المدينة:

١ - ضريبة الدخل: عمدت السلطات الى فرض مبالغ اعتباطية على المواطنين الفلسطينيين في القدس أقساط شهرية، على حساب ضريبة الدخل التي سيجري حسابها بعد سنوات، وذلك بهدف فرض ضريبة نهائية عالية، بعد تكريس احتلال المدينة، وطالبتهم بالفروق التي تترتب

عليهم خلال تلك السنوات، مما سيؤدي الى تعجيزهم بل والى افلاسهم وتهجيرهم. وقد بلغت ضريبة الدخل المدفوعة من مواطني القدس العرب للسلطات الاسرائيلية، في الفترة من ١/٤/١٩٧٣ ـ ٣١/٣/١٩٧٤، ما يقرب من المليون دينار، بينما بلغت الجباية من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية في الفترة نفسها من العام ١٩٦٦، قبل الاحتلال (٢١١,٩٧١) ديناراً في كل من القدس، رام الله، أريحا، بيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور.

٢ ـ ضريبة الدفاع: وتستوفى على ضريبة الدخل المستحق، قيمة فاتورة استهلاك المياه، قيمة فاتورة المكالمات الهاتفية، وعلى رسوم ترخيص السيارات بكافة أنواعها.

٣ ـ ضريبة الترفيه: وتستوفى من أصحاب المطاعم، وترخيص السيارات، وعلى قيمة تذاكر دور اللهو.

٤ ـ ضريبة المساحة: وتفرض على مساحة المتاجر وغرف الفنادق.

٥ ـ ضريبة السكن: وتفرض على مساحة الغرف وعددها المساكن المؤجرة. ويدفع المستأجر تلك الضريبة

٦ ـ ضريبة المطار: بواقع (٧٥) ديناراً ويدفعها المسافر، وتنطبق هذه الضريبة على أهالي القدس في حالة سفرهم من مطار اللد أو خلافه.

٧ ـ ضريبة المشتريات: وتفرض على وزن الذهب والفضة.

٨ ـ فرض ضريبة جديدة بنسبة (٥٪) من قيمة العقار يدفعها صاحب العقار.

٩ ـ فرض ضريبة بنسبة (٢٠٪) على قيمة الاستيراد، وتدفع كقرض للحكومة لمدة سنة بدون فائدة، ويقوم المستورد بدفعها.

١٠ ـ فرض قرض اجباري بنسبة (٢٠٪) على جميع الرواتب والدخول يسدد على عشر سنوات بفائدة قدرها (٢٪) لا ترتبط بتغير الأسعار.

١١ ـ فرض قرض بما يعادل (٨٠٠) دينار على كل من يشتري سيارة جديدة من الوكيل.

وعلى الرغم من لجوء المواطنين العرب الى كافة أشكال الاحتجاج ضد السياسة الضريبية، بما فيها اللجوء الى اغلاق المحلات التجارية احتجاجاً على هذه السياسة، فقد واصلت السلطات التشدد في معاقبة مخالفي قوانين ضريبة الدخل برفع الغرامة على المخالفين من (٢٠٠٠) ليرة اسرائيلية الى (٢٠,٠٠٠) ليرة اسرائيلية، والسجن ستة أشهر. كما انها استمرت في تنفيذ أوامر الحجز، مما دفع بعض التجار الى الاستسلام للأمر الواقع وعرض مفاتيح محلاتهم على موظفي الضريبة لعجزهم عن تسديد المبالغ المطلوبة منهم.

كما رفعت سلطات الاحتلال نسبة الضرائب البلدية بشكل جنوني، وخاصة ايجارات المساكن والمحلات التجارية. فعلى سبيل المثال: رفعت ضريبة الاملاك (الارنونا) بنسبة (٥٠) بالمئة سنة ١٩٧٥، و(٨٠) بالمئة سنة ١٩٧٦، وسمحت سنة ١٩٧٢ بتحصيل زيادة من المستأجرين قدرها (١٤٠) بالمئة على المحلات التجارية، ونحو (٤٥) بالمئة على دور السكن. وفي سنة ١٩٧٤ رفعت هذه الزيادة لتبلغ (١٣٢) بالمئة على بدل ايجار المحلات التجارية، (٣٩) بالمئة على المساكن.

وقد تسبب ذلك بخلق مواجهة بين أصحاب

الأملاك والمستأجرين العرب، وتعجيز أصحاب المداخيل المتدنية الذين أصبحوا يدفعون ما يزيد أربعة أضعاف ما يدفعه المستأجر الاسرائيلي عن القيمة التأجيرية، علماً بأن غالبية الاسرائيليين تملك بيوتها الخاصة التي تبيعها الحكومة لهم على أقساط طويلة الأمد ضمن المشاريع الاسكانية الكبيرة. بهذا، فان المنفذ الوحيد أمام العاجزين عن دفع هذه الضرائب الباهظة هو النزوح عن المدينة، أما السكان الذين يبقون في منازلهم ومحلاتهم، أو الذين يدفعون الضريبة على مضض، فهم بالطبع من ذوي الدخل العالي نسبياً، ولكنهم في المقابل قد لا يجرؤون على اجراء تصليح أو ترميم في السكن اذا اقتضى الأمر ذلك، كذلك قد لا يجرؤ المالكون أيضاً على ذلك، نظراً الى ان الارتفاع في ايجار املاكهم لا يشكل بالنسبة اليهم ربحاً حقيقياً وانما ضريبة غير مباشرة تدفع الى السلطة.

المقدسات:

ويقضي الاتجاه العام للسياسة الاسرائيلية تجاه مقدسات المواطنين العرب المسلمين والمسيحيين في القدس، بالسيطرة التدريجية عليها، والتقليل التدريجي للروابط الدينية والحضارية والثقافية بين المدينة ومقدساتها وبين اتباع الديانتين الاسلامية والمسيحية في انحاء العالم، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز مكانتها دينياً وتعبوياً في نفوس اليهود وضمائرهم لتحويلها الى عاصمة دينية بعد أن تم تحويلها الى عاصمة سياسية وادارية.

وتطبيقاً لهذه السياسة، فقد نفذت سلطات الاحتلال اجراءات كان هدفها تدمير الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين وتشويه الطابع الحضاري لمدينة القدس ومنها: الحفريات تحت المسجد الأقصى، ومحاولة احراقه عام ١٩٦٩، والمحاولات التي جرت لنسفه في مطلع عام ١٩٨٠.

الاسكان:

وعملت السلطات الاسرائيلية وفق سياسة تجميد البناء العربي داخل الحدود البلدية للقدس، ولضمان ذلك، ماطلت في اعطاء المخططات الهيكلية للمدينة والتي بدونها لا يسمح قانونياً بالبناء، وقد ظهرت نتائج ذلك عام ١٩٨٣ عندما تبين ان نسبة حيازة العرب للمساكن في القدس بشطريها لا تزيد عن (١٣,٤) بالمئة، على الرغم من ان نسبة عدد السكان العرب تصل الى (٢٨٪) من مجموع سكان المدينة بشطريها، وبعد تحديد حجم وأماكن رخص البناء للسكان العرب فان السلطات الاسرائيلية اتبعت سياسة محاكمة كل شخص يقوم بالبناء بدون ترخيص، ومعاقبته بهدم بيته وتغريمه بغرامات مالية باهظة وسجنه في بعض الحالات.

الصحة:

وفي أوائل آذار ١٩٧٣ طلبت سلطات الاحتلال من رؤساء وموظفي الخدمات الصحية القائمة في القدس الانتقال مع أجهزتهم الطبية وسجلاتهم الى رام الله اعتباراً من أول نيسان ١٩٧٣، وهددتهم بالفصل ان تخلفوا، وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

١ ـ مديرية الصحة العامة.

٢ ـ المختبرات الصحية العامة.

٣ ـ بنك الدم.

٤ ـ مركز مكافحة السل.

الشؤون الاجتماعية:

وبتاريخ ١٦/٥/١٩٧٣ أغلقت السلطات الاسرائيلية دائرة الشؤون الاجتماعية العربية في القدس ووزعت اختصاصها بين ثلاثة مكاتب هي:

١ ـ مكتب اسرائيلي مقره القدس وعلى رأسه موظف اسرائيلي أناطت به مهمة الاشراف على جميع الجمعيات الخيرية العربية القائمة في المدينة.

٢ ـ مكتب فرعي مقره مدينة رام الله وجعلته تحت رئاسة موظف عربي وأناطت به الاشراف على الجمعيات الخيرية الواقعة في رام الله والبيرة وقضائها.

٣ ـ مكتب فرعي مقره أريحا، وجعلته تحت رئاسة موظف عربي وأناطت به مهمة الاشراف على الجمعيات الخيرية العربية الواقعة في قضائي بيت لحم وأريحا.

محمد المشايخ

المصادر:

(١) سمير جريس، **القدس: المخططات الصهيونية: الاحتلال، التهويد**، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

(٢) عوزي بنزيمان، **القدس مدينة بلا اسوار**، ترجمة محمد ماضي، منشورات وكالة أبو عرفة للصحافة، القدس، ١٩٧٦.

(٣) عبد الرحمن أبو عرفة، **القدس تشكيل جديد للمدينة**، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦.

(٤) روحي الخطيب، **المؤامرات الاسرائيلية على القدس**، منشورات أمانة القدس، عمان، ١٩٧٥.

التغير الديمغرافي في مدينة القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٠

اذا كانت الانتفاضة هي أهم حدث فلسطيني خلال السنوات الثلاث الماضية، فان هجرة اليهود السوفييت التي بدأت بعد البيروسترويكا هي أهم حدث يهودي منذ تأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ وحتى هذه اللحظة.

واذا كانت الانتفاضة قد وضعت حدا للجدل الذي كان يدور حول مراسم تشييع منظمة التحرير الفلسطينية، ودفن القضية الفلسطينية ضمن اية تسوية يمكن أن تقبلها اسرائيل، فان الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي جاءت لتضع حدا للجدل الدائر في الاوساط الصهيونية حول القنبلة الديمغرافية الفلسطينية، وآفاق الصراع الديمغرافي العربي اليهودي في فلسطين المحتلة.

ان النبوءات الاسرائيلية المتشائمة حول ثنائية الدولة اليهودية في فلسطين قد اخذت في التلاشي تدريجيا، حين بدأت الأفواج الأولى من اليهود السوفييت بالوصول الى فلسطين المحتلة، ووفقا للأرقام التي نشرتها «اللجنة الاسرائيلية للمشكلة الديمغرافية» - عتيد - استنادا الى مكتب الاحصاء الاسرائيلي، فان عدد اليهود في فلسطين المحتلة يبلغ ٣,٦ مليون نسمة (وفقا لأرقام آب ١٩٨٨) في حين يبلغ عدد العرب ٢,٣ مليون نسمة موزعين على النحو التالي:

٨٨٠ الف في الضفة الغربية.

٦٠٠ ألف في قطاع غزة.

٨١٠ آلاف في فلسطين المحتلة ١٩٤٨.

اما في عام ٢٠٠٠ فتشير توقعات لجنة «عتيد» الى ان عد السكان العرب سيرتفع الى ٣,٤ مليون نسمة (١,٢ مليون في الضفة، مليون في قطاع غزة، ١,٢ مليون في فلسطين المحتلة ١٩٤٨).

وبذلك تنخفض نسبة اليهود من ٨٢٪، وهي النسبة الحالية (لا يدخل في ذلك طبعا الضفة والقطاع) الى ٥٦٪ من اجمالي عدد السكان في كل فلسطين المحتلة[١].

وليس ذلك فقط، ولكن الأمر الذي اثار هلع الاوساط الاسرائيلية هو المنحنى العمري المتوقع للسكان العرب، حيث تبين ان عدد الشبان

العرب دون سن الـ ١٨ سنة سيبلغ ١,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، في حين أن عدد الشبان اليهود من نفس الفئة العمرية سيصل الى ١,٢ مليون نسمة. ولعل دلالة ذلك لا تخفى على أحد[٢].

وفي حين كانت لجنة «عتيد» هذه تدعو الأحزاب الاسرائيلية (كل ذلك قبل ان تهطل عليهم بشائر الهجرة اليهودية السوفييتية) الى ادراج الموضوع الديمغرافي على رأس برامجها الحزبية، من أجل اقتراح الحلول المناسبة له، بدءا من الترانسفير، وهو الحل الذي تتبناه احزاب اليمين المتطرفة، وانتهاء بالحكم الذاتي على طريقة كامب ديفيد، او التخلي الطوعي عن قطاع غزة تخلصا من الانفجار السكاني فيه.

لقد جاءت الهجرة اليهودي من الاتحاد السوفييتي لتكون انقاذا ديمغرافيا لاسرائيل، فاق اكثر التوقعات اليهودية تفاؤلا منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى الآن.

اسوق هذه المقدمة بين يدي الحديث عن التغيرات الديمغرافية في مدينة القدس خلال العشرين عاما الماضية، لان تدفق المهاجرين اليهود السوفييت الى الأرض المحتلة منذ مطلع العام الحالي (١٩٩٠) سيترك اثارا بعيدة المدى على الوضع الديمغرافي في كل فلسطين المحتلة، وفي مدينة القدس على وجه التحديد. وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى ان الحكومة الاسرائيلية، وضمن حواراتها مع الادارة الامريكية، من اجل الحصول على تمويل نفقات هذه الهجرة، حاولت استثناء مدينة القدس من أية التزامات (ولو شكلية) تقدمها للادارة الامريكية بشأن توطين المهاجرين السوفييت فيها، وذلك استنادا الى الاعتبارات الاسرائيلية المحضة المتمثلة في قرار ضم القدس الى الكيان الصهيوني (٢٧ حزيران ١٩٦٧) وتطبيق القوانين والأنظمة الاسرائيلية عليها، ثم ما يسمى بالقانون الاساسي للقدس الموحدة (٣٠ تموز ١٩٨٠) الذي نص على ان القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لاسرائيل.

الوضع الديمغرافي لمدينة القدس عشية حرب حزيران ١٩٦٧؟

كانت مدينة القدس قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ جزءا من الضفة الغربية، وكان عدد سكانها وفقا لاكثر الاحصائيات تداولا ١٢٩,٤٧٢ نسمة، او ما يعادل ١٣,٤٪ من اجمالي سكان الضفة الغربية البالغ عددهم ٩٦٧٢٨٢ نسمة[٣] وفقا لتقديرات عام ١٩٦٦. وقد انخفض هذا الرقم ليصبح وفقا لبعض المصادر في حدود ٧٥ الف نسمة، في حين ذكرت مصادر اخرى ان هذا الرقم هو ٩٥ الف نسمة.

ويعود الاختلاف بين الرقمين، فيما اعتقد، الى ان الرقم الأول يشير الى عدد السكان العرب المقيمين ضمن حدود امانة القدس، وفقا للتقسيمات الادارية الاردنية، في حين أن الرقم الثاني يشمل السكان العرب الذين شملتهم الحدود الجديدة الموسعة لبلدية القدس كما حددتها اللجنة الاسرائيلية التي شكلت لهذا الغرض عقب حزيران ١٩٦٧، برئاسة رحبعام زئيفي.

فقد قامت هذه اللجنة بتوسيع حدود مدينة القدس بشطريها المحتل منذ عام ١٩٤٨ والمحتل بعد عام ١٩٦٧، أو ما يسمى بالقدس الغربية

والقدس الشرقية، بحيث زادت مساحتها من ٣٨ الف دونم الى ١١٠ آلاف دونم، وتم هذا التوسع على حساب الضفة الغربية طبعا، وجاء معظمه (حوالي ٦٦ الف دونم) على حساب أراضي ٢٨ قرية غربية (الستة آلاف دونم المتبقية هي المساحة الاصلية لامانة القدس الشرقية)[٤].

وقد توخت اللجنة التي قامت بترسيم الحدود الجديدة ضم المناطق المرتفعة واستبعاد المناطق المأهولة بالسكان قدر المستطاع، حتى لو ادى ذلك الى تمزيق القرية الواحدة الى شطرين.

لقد عوضت المناطق الجديدة التي تم الحاقها بمدينة القدس الخسارة السكانية التي لحقت بالمدينة، ولو جزئيا، وذلك هو السبب في تدني نسبة الخسارة الديمغرافية التي لحقت بالمدينة الى حوالي ١٦٪، وهو رقم قليل بالمقارنة مع نسبة الخسارة السكانية التي حلت بالضفة الغربية وبلغت ٣٢٪ من اجمالي عدد السكان.

ومع ذلك فان نسبة النمو السنوية لسكان القدس العرب ظلت تسير ببطء شديد حيث بلغت خلال عامي ٦٨ و ١٩٦٩ ـ ١,٠٤٪ فقط، ثم ارتفعت الى ٢,٦٪ عام ١٩٧٠، وقفزت الى ٨,٧٪ عام ١٩٧٤ بسبب الحاق مخيم شعفاط بحدود بلدية القدس في ذلك العام[٥].

وعلى فرض اننا اعتمدنا رقم ٧٥ الف نسمة لسكان القدس الشرقية في اواخر عام ١٩٦٧، فان صافي الزيادة في عدد السكان العرب حتى مطلع عام ١٩٩٠ هو ٦٥ الف نسمة وفقا لاخر الاحصائيات الاسرائيلية، أي اقل من ثلاثة آلاف نسمة سنويا، في حين ان حصيلة الزيادة السكانية اليهودية في القدس الشرقية جراء عمليات الاستيطان بلغت ١٢٠ الف نسمة او ما يزيد على خمسة آلاف نسمة سنويا.

ان تقنين الزيادة السكانية العربية ومحاولات الابقاء على النسبة نفسها بين العرب واليهود في مدينة القدس بشطريها، وهي ٢٨٪ الى ٧٢٪، لم يحدث بالصدفة، فهناك الكثير من الممارسات والاساليب التي لجأت اليها السلطات الاسرائيلية لتحقيق ذلك، مما لا يتسع المجال لاستعراضها بالتفصيل، ولكننا سنكتفي مع ذلك بالاشارة الى بعضها

أولا: رخص البناء:

يكاد يكون الحصول على رخصة بناء امرا شبه مستحيل بالنسبة للمواطن العربي، والعلة المعلنة دائما هي المخططات التنظيمية التي لم تتم الموافقة عليها. ولايضاح ذلك اقتطف هذه الفقرة من المقالة التي نشرتها جريدة «هآرتس» ١١/٣/١٩٩٠[٦]:

اظهرت الدراسة انه ما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٣ شيد اليهود في القدس ما معدله ٣٩٠ الف متر مربع كل عام منها ٧٠٪ لاغراض سكنية، في حين ان العرب شيدوا خلال الفترة نفسها ما معدله ٤٣ الف متر مربع في السنة منها ٨٥٪ لاغراض السكن، ذلك يعني ان اليهود شيدوا ١,٣ متر مربع للفرد في السنة، في حين شيد العرب ٠,٤ متر مربع للفرد في السنة، وبعبارة اخرى، فان المعدل السنوي لعدد الشقق التي شيدت خلال هذه الفترة كان حوالي ٢١٧٠ شقة لليهود مقابل ٢٣٠ شقة للعرب، او ٩ شقق لكل الف شخص يهودي مقابل ١,٩ شقة لكل الف عربي في السنة.

هذه الارقام تعني ان عرب القدس يجدون انفسهم مضطرين للسكن خارج التخوم

الادارية لبلدية القدس او للاقدام على البناء بدون ترخيص، وهي الابنية التي تواصل اسرائيل هدمها بشكل يومي تقريبا، وكان آخرها المنازل الثلاثة في قرية العيسوية.

ثانيا: الشروط التعجيزية

قالت مجلة كول هعير (١٤/١٢/١٩٩٠) ان بلدية القدس ستنتهي خلال العام القادم من انجاز الخارطة الهيكلية للقطاع العربي في مدينة القدس، الأمر الذي سيؤدي الى السماح ببناء ١٥ الف شقة سكنية للعرب، يتم بناؤها خلال ١٥ عاما. ويعترف مساعد رئيس البلدية ان هذا العدد من الوحدات السكنية لا يفي بالحاجة، ومع ذلك فانهم يضعون شروطا تعجيزية لا يمكن لاصحاب الاراضي العرب ان يقبلوا بها، ومنها ان ٤٠٪ من الارض التي اعطي الترخيص للبناء عليها سيصادر للاغراض العامة، وان مساحات واسعة من الاراضي يجب ابقاؤها خضراء، بالاضافة الى منع البناء في المناطق السهلية، وفرض استبدال بعض الاراضي المرخصة باراض اخرى لاغراض المنفعة العامة.

كل ذلك، في حين يتم بناء آلاف الوحدات السكنية لليهود على اراضي المواطنين العرب التي تمت مصادرتها في مختلف المناطق.

ثالثا: اجراءات التهجير القسري:

وهي الاجراءات العديدة التي تمت في اعقاب حرب حزيران مباشرة وخلال الاشهر وربما السنوات التي تلتها، ومن هذه الاجراءات هدم احياء بكاملها في البلدة القديمة (حي المغاربة، حي الشرف، حي الباشورة، حي باب السلسلة) واجلاء سكانها (حوالي ٧٥٠٠ نسمة) واقامة الحي اليهودي في البلدة القديمة، واستمرار مضايقة السكان العرب في الاحياء الاسلامية والمسيحية في البلدة القديمة، لدفعهم الى النزوح خارج المدينة، وفي بعض الحالات تقديم اغراءات ومساكن بديلة لهم في الخارج. وفي حالات اخرى كانت تتم عمليات اخراجهم بالارهاب والقوة (سكن شارون في حي الواد بالبلدة القديمة).

أما خارج البلدة القديمة، وفي اطار الحدود الجديدة لبلدية القدس، فقد تعرضت الاراضي العربية لعمليات نهب واسعة تمت تحت مختلف الشعارات والذرائع، في حين ان المصادرة غالبا ما تتم لاغراض بناء الاحياء السكنية والمستوطنات لليهود الجدد ويتبين من الارقام التي نشرت ان مجموع الاراضي العربية المصادرة لمختلف الغايات وصل الى حوالي ٣٥ الف دونم وان مجموع الاحياء السكنية ١٢ حيا، في حين بلغ عدد المستوطنات ٢٥ مستوطنة. وهذا عدا عن الاساليب الاخرى للتهجير المتمثلة في الابعاد وتصاريح الخروج بدون عودة والمضايقات الدينية والتعليمية والمعاشية وغير ذلك.

رابعا: السياسات الاخرى:

اظهرت دراسة اصدرها «معهد القدس لابحاث اسرائيل»(٧) ونشرت في ٢/٥/١٩٨٨ الفروق الكبيرة بين مستوى المعيشة لدى اليهود في مدينة القدس ومستوى المعيشة لدى العرب فيها، فالحي اليهودي الوحيد المكتظ في القدس هو حي «مائة شعاريم» يعيش فيه ١٧ الف نسمة في مساحة كيلومتر مربع واحد، في حين

يعيش في البلدة القديمة ٣٠ الف نسمة من العرب في الكيلومتر المربع الواحد.

ان متوسط الاكتظاظ السكاني لليهود هو ٦,١ شخص للغرفة مقابل ٢,٣ شخص للغرفة لدى العرب، ويبلغ دخل الفرد اليهودي ثلاثة اضعاف متوسط دخل الفرد العربي، أما دخل الفرد اليهودي ثلاثة اضعاف متوسط دخل الفرد العربي، أما دخل الاسرة اليهودية فيبلغ ضعف دخل الاسرة العربية.

وقد اظهر التقرير المذكور ان القدس شهدت اربع حركات ديمغرافية خلال الاعوام العشرين الماضية وهي:

١ - في النصف الأول من الثمانينات انتقلت قطاعات سكانية يهودية شابة الى المستوطنات المحيطة بالقدس، مما اخل بالتوازن السكاني.

٢ - تحولت المنطقة التقليدية في القدس تدريجيا الى منطقة تجارية، ونجم عن ذلك مغادرة الشبان اليهود لها وبقاء الكهول.

٣ - شكلت الاحياء السكنية اليهودية حول القدس رقعة شطرنج متداخلة بين الاحياء العربية واليهودية.

٤ - العرب يهاجرون من القدس القديمة، ففي ايلول ١٩٦٧ كان ثلث العرب يسكن في البلدة القديمة، أما اليوم فيسكن فيها فقط خمس السكان العرب.

نسبة التوازن الديمغرافي كما تريدها اسرائيل:

يبين الجدول التالي تطور الوضع السكاني لمدينة القدس بشطريها، ابتداء من العام ١٩٤٨ وحتى العام الحالي ١٩٩٠، ورغم ان نسبة التكاثر الطبيعي عند العرب في القدس الشرقية هي اعلى باستمرار من نسبة التكاثر الطبيعي عند اليهود (٣,٤٪ الى ٢,٤٪) الا ان النسبة الديمغرافية للعرب ظلت على حالها حول ٢٨٪.

تطور الوضع السكاني في
مدينة القدس بشطريها
١٩٤٨ - ١٩٩٠

الأرقام بالآلاف

السكان	١٩٤٨	١٩٦٧	١٩٧٢	١٩٨٠	١٩٩٠
العرب	١٤٠	٧٥	٨٣	١١٤	١٤٠
اليهود	١٠٠	٢٠٤	٢٢٤	٢٨٦	٣٦٠
المجموع	٢٤٠	٢٧٩	٣٠٧	٤٠٠	٥٠٠
النسبة المئوية للعرب	٥٨,٣	٢٦,٨	٢٧,٢	٢٨,٥	٢٨

المصدر: الخطة الاسرائيلية لتهويد القدس.
المذكرة الاردنية الى الدورة الخامسة للجنة القدس فاس ٢٤ نيسان ١٩٨١م.

الا ان عملية حسابية بسيطة اجراها الصحفي الاسرائيلي نداف شرغاي [٨] اظهرت ان نسبة السكان اليهود في القدس الشرقية بالمقارنة مع السكان العرب اصبحت مع مطلع عام ١٩٩٠ حوالي ٤٥٪ بعد ان كانت صفرا بطبيعة الحال في حزيران ١٩٦٧.

والسبب في ذلك واضح كل الوضوح وهو المهاجرون الجدد الذين تم استيعابهم في الاحياء السكنية اليهودية الجديدة شرقي القدس، وحين نضع في الاعتبار التدفق غير المحدود للمهارجين السوفييت الذي بدأ مع مطلع ١٩٩٠، ندرك أية اخطار فادحة سوف تهدد الوضع الديمغرافي العربي في مدينة القدس خلال عقد التسعينات الحالي، يؤكد ذلك الشواهد التالية:

١ ـ صادقت اللجنة الاسرائيلية المختصة بمخططات البناء في مدينة القدس يوم ٢٩/١١/١٩٩٠ على مخططات تنفيذ الحي الاستيطاني «بسغات زئيف» الذي يتضمن اقامة ١٣ الف وحدة سكنية، كان قد اقيم منها ٣ آلاف وحدة سكنية في وقت سابق، ويقع هذا الحي على الارض الممتدة بين النفي يعقوب والتلة الفرنسية[٩].

٢ ـ تضمنت مصادقة اللجنة اياها اقامة ٢٢٠٠ وحدة سكنية جديدة على تلة شعفاط، يقوم بتمويلها الملياردير اليهودي رايخمان، وقد تم رصد المبالغ اللازمة للتنفيذ، وجاء هذا القرار في اعقاب الغاء القرار السابق باقامة ستاد رياضي في الموقع نفسه على اراض عربية صودرت لهذه الغاية.

٣ ـ قالت جريدة الجروسالم بوست الاسرائيلية ان بلدية القدس تنوي اقامة حي استيطاني (١٠) يدعى «هارحوما» على تلة تقع جنوب قرية صور باهر جنوبي القدس.

٤ ـ اعلن وزير الاسكان الاسرائيلي يوم ٨/٣/١٩٩٠ عن مخطط اعدته وزارته لبناء ٣٠ الف وحدة سكنية جديدة مخصصة للمهارجين القادمين من الاتحاد السوفييتي، منها ٤ آلاف وحدة في منطقة القدس.

٥ ـ اعد مسؤولو قسم التخطيط في وزارة الاسكان وسلطة الاراضي ووزارة المالية الاسرائيلية خطة نشرت تفاصيلها جريدة الجروسالم بوست ٢٢/٣/١٩٩٠ تقضي باستيعاب ٩٪ من اجمالي المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي. واذا صحت التوقعات بوصول مليون مهاجر يهودي سوفييتي خلال السنوات الخمس القادمة، فان نصيب القدس وحده سيكون ٩٠ الف نسمة، وهو رقم سيؤدي الى حدوث اختلال فادح في التوازن السكاني الحالي بين العرب واليهود في مدينة القدس[١١].

وبعد، فلقد تمكنت السلطات الاسرائيلية طوال السنوات الثلاث والعشرين الماضية من رفع نسبة اليهود في شرقي القدس من صفر الى ٤٥٪ وكانت تخطط، قبل البيروسترويكا لرفع هذه النسبة الى ٦٠٪.

أما الآن فقد اصبح من المؤكد ان النسبة ستفوق ذلك بكثير، وسيكون الوضع الديمغرافي العربي في القدس مهددا بشكل خطير حتى لو سلم أهل القدس والضفة الغربية من مخططات الترانسفير والمذابح الجماعية.

خليل السواحري

المصـــادر:

(١) جريدة **الفجر** المقدسية ٣/٨/١٩٨٨.

(٢) جريدة **القدس** ٣/٨/١٩٨٨.

(٣) هاني مقبول ـ **الأوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية** ـ جمعية الدراسات العربية. القدس ١٩٨٧.

(٤) جريدة **الجروسالم بوست** ٩/٣/١٩٩٠ ابراهام رابينوفيتش.

(٥) هاني مقبول ـ مصدر سبق ذكره. ص (٦٤ ـ ٦٥).

(٦) جريدة **هآرتس** ١١/٣/١٩٩٠. نداف شرغاي ـ ترجمة مجلة **الأرض** العدد ٣، آذار ١٩٩٠.

(٧) **الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وضواحيها**. دائرة الشؤون الفلسطينية. عمان نيسان ١٩٩٠.

(٨) جريدة **هآرتس** ١١/٣/١٩٩٠. نداف شرغاي ـ ترجمة مجلة **الأرض** العدد ٣، آذار ١٩٩٠.

(٩) مجلة **كول هعير** ٣٠/١١/١٩٩٠.

(١٠) جريدة **الجروسالم بوست** ٩/٣/١٩٩٠.

(١١) الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وضواحيها ـ مصدر سبق ذكره.

يحيى الفرحان :

"قصة مدينة : القدس"

يشكل هذا الكتاب حلقة في سلسلة حول المدن الفلسطينية، صدرت بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ودائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية «بهدف إعطاء فكرة جامعة عن هذه المدن تتضمن واقعها الجغرافي، وتطورها العمراني عبر العصور، وتاريخها، وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورصد التاريخ النضالي لسكانها كما ورد في التصدير الذي قدمه المدير العام للمنظمة العربية. وقد جاء كتاب «القدس» في سبعة فصول توزعت في ١٥٧ صفحة من القطع المتوسط.

يتخذ المؤلف (يحيى الفرحان) من الفصل الأول مدخلاً للحديث عن أهمية مجابهة محاولات العدو الصهيوني، الرامية الى تزييف البنية الحضارية للمدن والقرى والبادية الفلسطينية، خاصة بعد حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، مؤكداً على ضرورة أن تتسم هذه المجابهة بالرد العلمي والموضوعي، سيما وأن مثل هذه المجابهة «العلمية والموضوعية» غائبة، في حين يكثر العدو من البحوث والدراسات التي تخدم أهدافه في هذا الجانب الهادف تزييف البنية الحضارية للنظم الفلسطينية.

ينوّه الكاتب الى أن دراسته هذه لمدينة القدس لم تخرج عن دائرة العلم والموضوعية، مشيراً الى أهمية البعد الجيوبولتيكي والتاريخي والحضاري كمدخل لأية دراسة جادة للمدن الفلسطينية، مثيراً في القارىء الرغبة في تتبع علمية وموضوعية الطرح عبر صفحات الكتاب القادمة.

وقد بدأ الباحث بتقديم ايجاز حول حقيقة الكيان الصهيوني «اسرائيل» من حيث النشأة والتكوين، لما لهذه الحقيقة من أهمية عند دراسة المدينة المقدسة أو أية مدينة فلسطينية. كما تناول موضوع الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة من حيث المنحى الذي اتخذه

★ يحيى الفرحان، قصة مدينة «القدس»، سلسلة المدن الفلسطينية رقم ٦، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ودائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية (د.ت).

الاستيطان بعد عام ١٩٦٧، بما في ذلك ضم مدينة القدس العربية الى القدس المحتلة وما رافقه من مقدمات تغيير المظهر الحضاري العربي والاسلامي للمدينة باتجاه تهويدها.

وفي بحثه في التاريخ والسمات الحضارية لمدينة القدس في الفصل الثاني من الكتاب، يضعنا الكاتب أمام عروبة اسم القدس، فقد قامت مدينة القدس الأولى (مدينة السلام) الكنعانية قبل نحو ٥٠٠٠ سنة، حيث اطلق عليها الكنعانيون (مدينة السلام) نسبة الى (سالم) او (شالم/ شاليم) اله السلام عندهم. وانتقل الاسم الى الأمم القديمة بـ (اورسالم) بمعنى مدينة السلام، ثم كانت له تحريفات متعددة مثل (يروشالايم) وجيروساليم). كما تذكر أحياناً باسم (يبوس) أو مدينة اليبوسيين)، نسبة الى اليبوسيين، وهم من العرب الأوائل وسكان القدس الاصليين. وهي أقدم من بابل ونينوى، وليس اقدم منها إلا (اون) أو (هليوبوليس) في شمال القاهرة والتي اسماها العرب (عين شمس).

ولم يتغيب اسم القدس إلا لمدة ١٦٢ عاماً. مرةً حين تمكن داود بن عيسى اليهودي من الاستيلاء على يبوس (حوالي ١٠٠٠ ق.م)، وغير اسمها الى (مدينة داود)، هذا الاسم الذي انتهى بعد ٧٣ عاماً بإنتهاء النفوذ السياسي لليهود على القدس. وأخرى عندما غير هدريان الروماني اسم القدس الى (ايليا)، ودام هذا الاسم ٨٩ سنة، اي من(١٣٥م - ٣٢٤م). وغير ذلك بقي الاسم عربياً كنعانياً.

ويشير الكاتب الى التنقيبات الاثرية التي قامت بها الباحثة الانجليزية كاثلين م. كينون عام ١٩٦١ في طبقات العصر البرونزي القديم من الاكمة، او هضبة اوفل، وهو الجبل الذي يطلق عليه جبل صهيون، لتكشف عن بقايا السور الأول الذي بناه اليبوسيون هناك حول حصن يبوس الذي عرف فيما بعد بحصن صهيون.

استمرت سيطرة اليهود على القدس الى أن فتحها نبوخذ نصر في سنة ٥٨٦ق.م لتقع تحت الحكم البابلي، ثم فتحها الاسكندر المقدوني سنة ٣٣٢ق.م لتدخل القدس في العهد الهلينستي والحضارة الاغريقية، الى ان سيطر عليها الرومان بدخول القائد الروماني بومباي (اورشليم) في سنة ٦٣ قبل الميلاد. وبعد هزيمة الروم في معركة اليرموك ذهب الخليفة عمر بن الخطاب شخصياً لتسلم المدينة بعد أن أبى سكانها التسليم الا له شخصياً.

ويستطرد الكاتب في الحديث عن تاريخ القدس ماراً بالعهد الأموي والعباسي، وعهد الطولونيين والاخشيديين، والفاطميين والسلاجقة، ثم الاحتلال الصليبي فالمماليك، وحتى مجيء العثمانيين الذين قضي على حكمهم مع نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) بعد ان دام ٤٠٠ سنة (١٥١٧-١٩١٧)، لتقع المدينة تحت الانتداب البريطاني حتى قيام «دولة اسرائيل» عام ١٩٤٨.

وفي ٣/٤/١٩٤٨ قسمت مدينة القدس الى الاقسام التالية:

١ - القدس المحتلة (القطاع اليهودي) ويعادل ٨٤٪ من مساحة القدس.

٢ - القدس العربية (القطاع العربي)

وتعادل ١١,٥٪ تقريباً من مساحة القدس.

٣ ـ قطاع هيئة الأمم المتحدة ويعادل ٤,٥٪ تقريباً من مساحة المدينة وفي ٧ حزيران ١٩٦٧ استولى الصهاينة على القطاع العربي من القدس، لتبدأ بعدها مرحلة التصفية الحضارية والتهويد للمدينة المقدسة.

يتناول الباحث في الفصل الثالث من الكتاب البيئة الجغرافية لمدينة القدس ليجد ان اليبوسيين عندما بنوا مدينتهم، اختاروا موضعاً من جبال القدس يمثل رابية ارضية بارزة بين منحدرات سحيقة على الفاصل المائي الذي يفرق أودية الغور عن أودية البحر المتوسط، فهو بذلك يجمع بين ميزة الانغلاق وما يعطيه من حماية للمدينة، والانفتاح وما يعطيه من امكانية الاتصال بالمناطق المجاورة وبذلك يدحض الكاتب المغالطات التي روج لها «سميث» و«كارمون» بإدعائهما ان المدينة المقدسة لا تحظى بموقع جغرافي يؤهلها للمكانة المرموقة التي احتلتها عبر التاريخ، بل ويذهب سميث الى أبعد من ذلك بقوله «ان مدينة القدس تقوم على شبه فراغ مادي (جغرافي) استعاضت عنه بمنزلتها الروحية التي جذبت الناس اليها». وهذه الادعاءات جزء من الجيوبوليتيكا المزيفة التي صورت المدينة المقدسة وكأنها أراض جرداء مقفرة لم تكن لها قيمة عبر التاريخ.

ينتقل بنا الكاتب الى جغرافية المدينة مبتدئاً بالتلال والوديان وعيون الماء حولها، ثم تدخل القدس عبر بواباتها السبع التي تقع في مواقع مختلفة من سورها الذي شيده السلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٤٢م بمحيط بلغ ٤كم.

يصف الكاتب التكوين الجيولوجي وأشكال سطح الأرض وتضاريس المدينة المقدسة بما في ذلك الطبقات الصخرية والمرتفعات والمجاري المائية، بالاضافة الى الينابيع والمياه الجوفية، ويلقي الضوء على مشكلة المياه التي عانت منها المدينة منذ القدم، موضحاً أساليب الاحتلال في سرقة المياه الجوفية بإقامة المستوطنات حيث تتواجد هذه المياه وحفر الآبار عليها.

يتناول الفصل الرابع موضوع الطابع الاسلامي العالمي للمدينة المقدسة، ففي حين يحاول الصهاينة التقليل من مكانة القدس كمركز هام للعلوم الاسلامية واهتمام المسلمين، يثبت التاريخ عكس ذلك. ويشير الكاتب الى البحث الذي اجراه الاستاذ كامل العسلي للتحقق من الطابع الاسلامي العالمي للعلماء المسلمين الذين قصدوا مدينة القدس وعاشوا فيها لفترات زمنية، حيث اختار الاستاذ كامل عينه عشوائية تضم ثمانين عالماً من العلماء الذين عاشوا في القدس، واستخدم منهجاً احصائياً، وقام بتحليل المعلومات الواردة في العينة، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي قدم منها هؤلاء العلماء (تعمد ان لا يكون بين هؤلاء العلماء أحد من أهل القدس وفلسطين) ليتحقق من مدى اقبال علماء المسلمين على القدس وقصدهم اياها بوصفها مركزاً علمياً. يَدْرُسون ويدرِّسون، ويجتمعون للمناظرة فيه.

أما العلماء المقدسيين، فقد قدم الاستاذ مصطفى الدباغ قائمة بتراجمهم من القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر من الهجرة، ضمت مئة وثلاثين عالماً مقدسياً ممن ولدوا ونشأوا في القدس، ودرسوا في الأقصى ومدارس

بيت المقدس والأزهر وغيرها.

واشتهرت القدس، وخاصة في عهد الايوبيين، بالمكتبات ودور العلم، حيث توجد في القدس خزائن كتب عامة من اشهرها خزانة المسجد الأقصى التي ضمت انفس المخطوطات، اما الخزائن الخاصة فكان أشهرها خزانة آل الخالدي التي وقفت كمكتبة عامة. ويورد الكاتب أهم هذه الخزائن التي كانت تعود لعدد من عائلات المدينة.

حفلت المدينة المقدسة بالمعالم الاثرية والتاريخية العربية الاسلامية، ففيها ما يقرب من مئة بناء أثري ما بين مسجد ومدرسة وزاوية، وعلى الرغم من انها لم تكن المركز السياسي في أي عصر من العصور الاسلامية، إلا أن الاسلام اظهر اهتمامه وتعلقه بها، حيث كانت القبلة الأولى للمسلمين، وكان الأقصى المسجد الثالث الذي يختص برتبة القداسة عندهم. وكذلك كانت القدس المكان الذي اسري اليه الرسول. كل هذا دفع الامراء والملوك والولاة الى الإهتمام بإقامة المباني العامة الضخمة الجميلة، الحافلة بالنقوش والزخارف، للتعبير عما تفيض به مشاعرهم من المحبة والتقديس لهذه المدينة. وتعد قبة الصخرة التي بناها عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي الخامس، سنة ٧٢هـ/٦٩١م من أقدم هذه المباني وأنفسها وأكثرها جمالاً.

يستعرض الكاتب اهم المعالم الأثرية والتاريخية التي خلفتها الدول المتعاقبة على المدينة (الدولة الايوبية، دولة المماليك البحرية، دولة المماليك البرجية، والدولة العثمانية) من زوايا وأحواض وجوامع ومدارس وقبب ومآذن وأبراج وسبل ومنابر، وان دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مدينة القدس كانت في تلك الأزمنة مركزاً كبيراً للثقافة الاسلامية.

ولعل انشغال الكاتب بالرد على محاولات الصهاينة التشكيك بأهمية المدينة للمسلمين وتراثهم الحضاري فيها، قد أثر على ابرازه لأهميتها الدينية للمسيحيين، رغم اشارته الى ان محاولات تهويد المدينة طالت الأماكن المقدسة المسيحية مثلما طالت الأماكن المقدسة الاسلامية، كما يذكر الكاتب في الفصل السابع من الكتاب.

يتتبع الكاتب في الفصل الخامس من الكتاب تطور عدد السكان العرب في مدينة القدس، ووزن اليهود العددي في ذلك التطور من منظور تاريخي، ليتعرف على الفترات التي حدث فيها الانقلاب الديمغرافي في المدينة، وفي البداية يثير مسألة تصنيف اليهود في القدس وفلسطين لمعرفة ان كانوا من بقايا الشتات الأخير (على أيدي الرومان عام ١٣٥م حيث خرج ٤٠ الف نسمة منهم) ام انهم من صهاينة أوروبا وأمريكا الذين لا تربطهم بيهود الشتات أية رابطة انثروبيولوجية سوى اليهودية السياسية أو الجيوبوليتيكية، حيث يدعي الصهاينة بأنهم ظلوا نقاة بمنأى عن الاختلاط الدموي مع الشعوب التي انتشروا بينها، فلا يكتفي الكاتب بالرد على هذا الادعاء من ناحية عرقية، حيث هناك كل الأنواع والألوان بين اليهود، ولكنه يشير ايضاً الى التحولات الضخمة الى الدين اليهودي من الوثنية أو المسيحية كما هو الحال عند يهود الخزر، والفلاشا، واليهود السود من التاميل، اليهود القرائين في طوروس، وكذلك

التزواج والامتزاج الدموي.

يورد الكاتب معطيات احصائية حول تطور الحجم السكاني للمدينة واختلال التركيب السكاني، فيشير الى عدم وجود اقلية يهودية تذكر، في المدينة طوال تاريخها (بعد الشتات الأخير) وحتى القرن التاسع عشر، حيث كان في المدينة يهودي واحد في القرن الثاني عشر الميلادي، وعائلتين يهوديتين في القرن الثالث عشر الميلادي، ثم يتنامى العدد الى ١٥٠ نسمة عام ١٦٨٨م. اما في عام ١٨٣١م فقد بلغ عدد السكان اليهود ٣٠٠٠ نسمة بسبب الهجرة غير الشرعية، وفي عام ١٨٥٥، وعندما سمح لليهود بشراء الأراضي بفرمان من السلطان العثماني، تزايد عدد السكان اليهود في القدس ليصل عام ١٨٩٠ الى ٣٠٢٠٠ نسمة، وهي الفترة التي تبلور فيها الجيتو اليهودي في القدس خارج سور البلدة القديمة ليعرف باسم الحي اليهودي وليكون نقطة الارتكاز للانقضاض على المدينة لاحقاً لتهويدها.

وفي عام ١٩٢٠ بلغت نسبة السكان اليهود الى سكان المدينة ٤٩,٢٪، وفي عام ١٩٤٧ شكل اليهود ٦٠,٤٪ من سكان المدينة بفضل التسهيلات البريطانية، وبعد عام ١٩٦٧ خطط الصهاينة لأن لا تقل نسبة السكان اليهود في المدينة جميعها عن ٧٣٪ وتعويض الفرق بتكثيف الاستيطان حول المدينة والهجرة اليهودية اليها.

ومما يفسر هذا النمط من النمو السكاني الديمغرافي والانتروبيولوجي، عدة عوامل يوردها الكاتب على النحو التالي:

١ ـ حروب عام ١٩٤٨، ١٩٦٧، وعام ١٩٧٣ وما رافقها من تهجير للسكان العرب من الأراضي المحتلة ومدينة القدس.

٢ ـ الهجرة الى دول الخليج لتوافر الحوافز الاقتصادية للسكان العرب، والتي رافقت تزايد أسعار النفط بعد حرب ١٩٤٨.

٣ ـ عودة عدد كبير من المجندين الاسرائيليين الى العمل في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي في المدينة، على أثر تحييد مصر في معادلة الصراع العربي الاسرائيلي بعد توقيعها معاهدة كامب ديفيد.

وقد أدت مصادرة الأراضي العربية وتكثيف بناء المستوطنات واجراءات القهر والتعسف، والضغوط الاقتصادية، ومنع اصدار رخص البناء، ووقف جمع شمل العائلات الى انخفاض الكثافة السكانية للمدينة بعد حرب ١٩٦٧، وذلك تمهيداً لتفريغ المدينة من سكانها العرب وتحويلها انثروبيولوجياً الى مدينة يهودية.

وفي بحثه في تغيير البنية الاقتصادية لمدينة القدس في القطاعات الاقتصادية المختلفة، يوضح الكاتب (في الفصل السادس من الكتاب) المرتكزات الاسرائيلية الاقتصادية تجاه القدس والضفة الغربية والمتمثلة في:

أ ـ استمرار الاستيلاء على الموارد الطبيعية للقدس والضفة.

ب ـ تحقيق السيطرة على الاقتصاد العربي وتصفيته نهائياً بانتهاج سياسة (القلب ـ الهوامش) core and preiphery ، ويقدم الكاتب تحليلاً لخصائص هذه العلاقة ومقومات بقائها.

جـ ـ إصدار التشريعات والقوانين بهدف تحطيم البنية الاقتصادية للمدينة وتغيير استعمالات الأراضي فيها.

على هذه المرتكزات يتعاطى العدو مع القطاعات الاقتصادية المختلفة في المدينة المقدسة من زراعة وصناعة وسياحة، ومواصلات ونقل. وقد أدت التغيرات الاقتصادية التي فرضت على المدينة الى تغييرات في استعمالات الأراضي، ومهّد لذلك توحيد القدس بعد حرب عام ١٩٦٧. فتم التخطيط لتوسيع مساحة الأراضي المخصصة للمؤسسات الدينية اليهودية، والاجتماعية اليهودية، وتوفير الأراضي للتوسيع الاستيطاني بالابقاء على مساحات كبيرة من الأراضي الفضاء بحجة الأمن. كذلك حوّلت مساحات كبيرة من برية القدس الى محميات ومتنزهات بهدف الاستيلاء على المراعي وحصار الرعاة العرب.

يخصص الكاتب الفصل السابع من الكتاب لبحث موضوع التصفية الحضارية وتهويد المدينة المقدسة. فيتحدث عن هذه الحركة الصهيونية في احتلال القدس وجعلها عاصمة (لاسرائيل)، فكان استيطان القدس من اهم ركائز الدعوة لدى زعماء الصهيونية، بحيث اصبح السماح لليهود بالتملك وشراء الأراضي في القدس بمثابة تشجيع لهم على الهجرة الى فلسطين. ومع إقامة اليهود لدولتهم عقب انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨، تحقق الحلم الصهيوني في إقامة الدولة، وتم احتلال ٨٤٪ من المساحة الكلية لمدينة القدس، حيث بقيت البلدة القديمة (داخل السور) فقط بأيدي العرب.

فشهدت القدس عمليات التصفية الحضارية أو التهويد بعد حرب ١٩٤٨، فأصبح التوزيع الجغرافي للسكان اليهود والعرب في القدس: ٨٤,٢٪ يهوداً و٢,٩٪ عرباً. كما رافق ذلك تدمير (٢٩) قرية من أصل (٣٣) قرية من القرى التابعة للقدس عام ١٩٤٨، وتم اخلاء اسرائيل للاحياء العربية في القدس الغربية (القطمون، الكولونية الألمانية، البقعة التحتا، البقعة الفوقا).

وامعاناً منها في تصفية وتشويه الحضارة الفلسطينية، قامت الصهيونية بنشر الدعايات الباطلة والبحوث الزائفة التي تدعي بأن فلسطين «أرض بلا شعب» ويجب أن تعطى إلى «شعب بلا أرض»، وقامت بنشر دراسات مركزة حول القدس بالتحديد، تدعي أن حوض وادي الصرار الذي يمتد بين القدس ويافا أرض غير معمورة، مهجورة القرى، وذلك لسوء استعمال الأراضي من قبل السكان الفلسطينيين وعدم قدرتهم على إدارة الأرض.

يدحض الكاتب هذا القول بالرجوع الى دراستين. الأولى دراسة هيتروت وعبد الفتاح عن الجغرافيا التاريخية لفلسطين وشرق الأردن وجنوب سوريا والتي تؤكد بأن قرى جبل القدس وفلسطين في نهاية القرن السادس عشر كانت معمورة تماماً، وهي نفسها التي كانت معمورة عام ١٩٤٨ عند احتلال الصهاينة لفلسطين.

والدراسة الثانية تلك التي نشرها الجغرافي الاسرائيلي زفي رون من جامعة تل أبيب، ويؤكد فيها بأن قرى جبال القدس وغيرها من جبال فلسطين، قد استخدمت طرائق متطورة لاستغلال مياه الينابيع منذ بداية القرن الأول الميلادي وحتى الآن. ومن ضمن القرى التي أوردها، والتي تستخدم تلك الأساليب في جبال القدس: عين كارم، وبتير، وساطاف، وأرطاس،

وأبو غوش، والولجة، وغيرها. فتأتي هذه الدراسة لتؤكد عراقة الفلاح الفلسطيني وخبراته التراكمية في مجال الزراعة المروية والمطرية في جبال القدس وغيرها.

بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وبإحكام القبضة الاسرائيلية على الجزء العربي المتبقي من المدينة، تعاظمت عمليات التصفية الحضارية وتهويد المدينة المقدسة، عاصمتهم الأبدية، كما يدعون. فبعد أربعة أيام من احتلال المدينة المقدسة بدأ برنامج التصفية الحضارية، وتمثل ذلك في أعمال الهدم والنسف لأملاك عربية داخل السور وخارجه، وفي أقل من اسبوع تم ما يلي:

أ ـ هدم ١٣٥ منزلاً في حي المغاربة يسكنها ٦٥٠ شخصاً.

ب ـ هدم مسجدين في حي المغاربة.

جـ ـ هدم مصنع بلاستيك قرب حي الأرمن في داخل السور يعمل فيه ٢٠٠ عامل.

د ـ هدم ما يزيد على ٢٠٠ منزل ومخزن في المناطق المختلفة.

وبعد ثلاثة عشر عاماً من اجراءات التصفية الحضارية والضم والتهويد، وتحديداً في ١٩٨٠/٧/٣٠، اقرّ الكنيست الاسرائيلي ما سمي «القانون الأساسي للقدس الموحدة» الذي نص على اعتبار مدينة القدس بشطريها عاصمة موحدة (لاسرائيل) ومقراً لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا.

عند إلقاء الضوء على الاجراءات الصهيونية التي قصدت التصفية الحضارية وتهويد القدس، نجدها تقع ضمن التالي:

١ ـ تغيير التركيب الداخلي لمدينة القدس العربية مع التركيز على المدينة القديمة، وتغيير هوامش المدينة.

٢ ـ تهويد المرافق والخدمات العامة.

٣ ـ تركيز المؤسسات السياسية والادارية الصهيونية في مدينة القدس العربية وذلك بنقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية الاسرائيلية الى القدس العربية.

٤ ـ طمس الثقافة الوطنية وتهويد التعليم والثقافة، وذلك بإلغاء مناهج التعليم العربية في المدارس الحكومية بمراحلها الثلاث، وتطبيق منهاج التعليم الاسرائيلي.

٥ ـ تهويد القضاء بنقل مقر محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله.

٦ ـ تحطيم البنية الاقتصادية الوطنية للقدس وعزلها جمركياً واقتصادياً.

٧ ـ محاولات تدمير المقدسات والتراث الديني الاسلامي والمسيحي في القدس القديمة.

٨ ـ استمرار مصادرة الأراضي.

٩ ـ التخطيط المستمر لاخلاء السكان العرب وعرقلة النمو العمراني في المناطق العربية.

١٠ ـ استمرار التخطيط الاستيطاني وتنفيذ مشاريعه وفق نظام (كرنستيلر) الذي يقوم على أساس انشاء سلسلة من المستوطنات ذات الرتب الوظيفية المختلفة، تربط بينها علاقات وظيفية ايضاً.

١١ ـ الاجراءات الاستيطانية سواء في البلدة القديمة، حيث أقيمت الوحدات السكنية اليهودية والأسواق التجارية وكنيس للصلاة على انقاض أربعة أحياء عربية هي حي الشرف وحي الباشورة وحي المغاربة وباب السلسلة، أو في حدود أمانة القدس لعام ١٩٦٧.

هذا عدا عن الزحف التدريجي لحدود بلدية القدس (مشروع القدس الكبرى) على حساب الأراضي العربية المجاورة، حيث صادقت بلدية القدس في تموز ١٩٨٠ على المخطط الهيكلي الجديد الذي يقضي باضافة ٥٠كم^{2} الى المدينة من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

عند النظر الى مراجع الكتاب، يلفت نظرنا أن الكاتب لم يلجأ الى الكتاب الاحصائي الاسرائيلي كما هو دارج لدى تناول مواضيع سكانية تتعلق بالأراضي المحتلة. وعندما استعمل الجدول الوحيد (جدول رقم ١٠ ـ الفصل الخامس) من دائرة الاحصاءات الاسرائيلية والمتعلق بخصائص الأسرة والسكان لمقاطعة القدس، تناول هذا الجدول بعين البحث ليلفت النظر الى الأسلوب الصهيوني المخادع في حساب نسبة التغير في سكان المقاطعة (القدس) بين عام ١٩٦١ و١٩٧٢ بمحاولة الايحاء بأن القدس جميعها كانت تحت الاحتلال عام ١٩٦١.

يبقى هذا الكتاب وثيقة هامة تضاف الى المكتبة ـ إن جاز لي التعبير ـ التي تتبنى الرد على الادعاءات الصهيونية رداً علمياً وموضوعياً، ولكن وعندما يراد بالكتاب أن يكون وثيقة علمية، فإن عدم إدراج المراجع في نهايته ينتقص من هذه العلمية، وكذلك عدم وضع تاريخ صدور هذا الكتاب، رغم أن تاريخ الصدور لم يوضع على أي من كتب السلسلة.

مجدولين أبو الرب

د. علي السيد علي:

"القدس في العهد المملوكي"★

ترجع أهمية مدينة بيت المقدس ليس، فقط، الى عظمة هذه المدينة وشهرتها، في جميع أنحاء العالم، قديمه وحديثه؛ بل، أساساً، لقدسيتها في نظر أبناء الديانات السماوية المختلفة؛ ولا غرابة أن تكون بمثابة القلب بالنسبة لكل البلدان العربية والأوروبية، في تلك العصور التي تميزت باشتداد النزعة الدينية وسيطرتها؛ فالقدس الشريف مُعظَّم عند جميع الأديان ومدينة بيت المقدس، التي تتعرض لمحنة التهويد، في القرن الحالي، لم تعرف يوماً التعصب والانحياز، في ظل العصر الاسلامي، بوجه عام، وطوال عصر سلاطين المماليك، بوجه خاص، وقد ظلت المدينة مفتوحة، تستقبل الحجاج من كل دين، ومن كل مكان؛ وعاش كل من المسيحيين، واليهود مع المسلمين، تحت لواء الحكم المملوكي، في أمن، وحرية، وطمأنينة. ومن خلال سياسة سلاطين المماليك الدينية، التي لم تعرف التعصب، والتي حرصوا فيها على تأكيد نفوذهم في الأماكن الاسلامية المقدسة؛ «باعتبارهم حماة الاسلام والمسلمين»؛ ومن خلال حرصهم على تأكيد نفوذهم في نظر المعاصرين؛ أفادوا بيت المقدس كثيراً؛ ويظهر ذلك من حرص الكثيرين منهم على زيارتها، والعناية بمقدسات الاسلام والمسلمين فيها، فضلاً عن تشجيعهم الدائم للنشاط العلمي في المدينة، بما شيدوه من مؤسسات تشهد على ذلك، بحيث صارت المدينة؛ بمدارسها، وعلمائها الكُثر قبلة طلاب العلم والمعرفة في العالم الاسلامي، وخاصة فيما يتعلق بمختلف فروع العلوم الدينية.

ولم تكن العناية التي أولاها سلاطين وأمراء المماليك للمنشآت الدينية في مدينة بيت المقدس، في ذلك العصر، ضرورية لحماية البلاد والعباد من الأخطار الخارجية فحسب، بل أيضاً، لرفع راية الاسلام، عن طريق إحياء شعائره، ورعاية مقدساته. وقد رصد سلاطين المماليك، لرعاية مقدسات الاسلام، أموالاً ضخمة، وذلك

★ د. علي السيد علي، القدس في العهد المملوكي، القاهرة دار الفكر للدراسات، الطبعة الاولى ١٩٨٦.

ليظهروا، دائماً، في صورة «رعاة الدين، الساهرين على علومه، وأركانه، المنفذين لأحكامه وشريعته» (ص٣٢).

لم يول سلاطين المماليك عنايتهم، فقط، بالمقدسات الدينية، بل كانت عنايتهم بالمؤسسات العلمية، والخيرية، والاجتماعية، أيضاً، لتوفير أسباب الحياة الطيبة في المدينة، وتنشيط الحياة فيها.

ولما كانت مدينة بيت المقدس محور الدعوة الصليبية، بالأمس، كما هي محور الدعاوى الصهيونية، اليوم، ورغم قدسية مدينة بيت المقدس، إلا أنها كانت رمزاً للعدوان في كل من الحركة الصليبية، والحركة الصهيونية الراهنة، ولهذا، قام المؤلف بتسليط الضوء على هذه المدينة المقدسة، خلال حكم سلاطين المماليك لها، ورصد أحوال المدينة، بشكلها الكامل، ابتداءً من عام ١٢٥٠م، ليعطينا صورة واضحة ودقيقة عن هذه المدينة، التي كانت، وما زالت، محط أنظار الغرب، بنظرته الصليبية الى العالم العربي، بشكل عام، والمدينة المقدسة، بشكل خاص. وهذا ما تعمل لأجله الصهيونية العالمية، اليوم، من تهويد لهذه المدينة الاسلامية، مهد الديانات السماوية الثلاث.

ومن موقع العودة الى ينابيع التراث، التي تفرضها هموم اليوم، في محاولة لتأصيلها، دون أن «تكون هذه العودة شغفاً بهذا الماضي المجيد، بل عناية وشحذاً لعواطف، وإثارة لنفوس دب فيها اليأس، ولو الى حين، في مواجهة عدو عنصري لا يرحم، ولا يستحي من السطو على تاريخ أمتنا العربية».

اعتمد المؤلف في كتابه التسلسل التاريخي، مقسماً إياه الى خمسة فصول، متناولاً، في كل فصل، وضعاً من أوضاع مدينة بيت المقدس، السياسية والاجتماعية، والعلمية، والاقتصادية، واليومية.

في فصله الأول، وتحت عنوان الحياة السياسية في مدينة بيت المقدس، قدم المؤلف لمحة تاريخية عما تعرضت له المدينة، وخاصة الغزو الصليبي، وعن ميلاد دولة سلاطين المماليك، التي ابتدأت بانتصار فرسان المماليك في مصر على الصليبيين، سنة ١٢٥٠م، وترجع «أهمية بيت المقدس في السياسة المملوكية إلى أن طبيعة المدينة الدينية، كانت تمثل أحد أركان النظرية السياسية لدولتهم، التي إعتمدت على القوة العسكرية من جهة، والقوة الدينية من جهة أخرى».

اما عن الوضع الاداري لبيت المقدس، فكان، طوال العهد الأيوبي، مناطاً بعهدة أمير من امراء السلطان، ويطلق عليه (وال)؛ ومن المرجح انها استمرت كذلك، في أوائل عصر سلاطين المماليك. ومن مظاهر الحياة الادارية لهذه المدينة، أنها تحولت من ولاية الى نيابة، زمن الأشراف؛ وكان اهتمام سلاطين المماليك بمدينة بيت المقدس، تدعيماً لنفوذهم في تلك المدينة؛ «ولربط إدارتها، مباشرة، بسلطتهم في القاهرة».

ولفت المؤلف الانتباه إلى أنه في حكم سلاطين المماليك لمدينة بيت المقدس، حرص دائم على «إبطال المظالم عن المدينة المقدسة»، وإهتمامهم بانتقاء الحكام والقضاة لبيت المقدس، وحرصهم على تغيير هؤلاء الحكام، في حالة عجزهم، أو تعسفهم ضد الرعية من سكان بيت المقدس.

أما الوظائف الادارية في بيت المقدس، فقسمها المؤلف ـ حسب تسلسلها الوظيفي ـ الى ثلاث:

أ ـ أرباب السيوف: وهي الوظائف العسكرية التي ينضوي تحتها:

١ ـ الوالي أو النائب، منذ العهد الأيوبي حتى بداية الحكم المملوكي، وتحولت، عام ١٢٧٥م، الى نيابه، وكان النائب يمثل السلطان، وينوب عنه في حكم المدينة.

٢ ـ والي أو نائب القلعة: يأتي بعد نائب السلطنة في الأهمية.

٣ ـ والي المدينة.

٤ ـ الحاجب.

٥ ـ كاشف بيت المقدس.

٦ ـ ترجمان المقدس.

ب ـ أرباب الاقلام:

١ ـ المحتسب: وهو من أوسع موظفي الدولة نفوذاً، حيث يناط به الكثير من المسؤوليات المتعددة والمتشعبة الجوانب.

٢ ـ وكيل بيت المال.

٣ ـ نقابة الاشراف.

٤ ـ ناظر كنيسة القيامة: وعرفت هذه الوظيفة، خلال عصر سلاطين المماليك، وكان يشرف فيها على إعداد الحجاج الواصلين الى الكنيسة، والزوّار، وهو الذي يقوم بتحصيل ما يسمى «موجب السلطان».

جـ ـ الوظائف الدينية:

١ ـ القضاء: حين استرد صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس من الصليبيين، سنة ٥٨٣هـ/١١٨٩م، جعل مذهب المدينة شافعياً، بحكم كون صلاح الدين شافعي المذهب، وبذلك أصبح المذهب الشافعي هو السائد في القدس. مع أن المراجع تشير الى وجود مذهب آخر، في ذلك العصر في مدينة بيت المقدس، حسب قول المؤلف. وتجدر الاشارة الى أن تولية قضاة المذاهب في مدينة بيت المقدس كان من اختصاص السلطان في القاهرة، أما قضاء الطوائف المسيحية المختلفة، التي عاشت في بيت المقدس، فكان بأيدي أبناء هذه الطوائف؛ وفيما يتعلق بالقضاء لدى اليهود فكان لديهم قضاة، يفضُّون المنازعات التي تنشأ بين طوائف اليهود المختلفة.

٢ ـ ناظر الحرفين.

٣ ـ خطيب القدس.

٤ ـ مشيخة المدرسة الصلاحية، وهي من الوظائف الدينية الهامة في مدينة بيت المقدس، وكان يشترط في القائم بها أن يكون من أبرز علماء عصره.

٥ ـ مشيخة الخانقاة الصلاحية: «والخانقاة» محل لرجال التصوف والمجاورين ببيت المقدس، وهي التي أوقفها السلطان صلاح الدين الأيوبي على الصوفية، عقب فتحه للقدس، سنة ١١٨٩م.

٦ ـ أئمة المساجد.

٧ ـ المؤذنون.

٨ ـ المرقّى «المكبِّر».

٩ ـ الموقت، والمقرىء، وهذه الوظيفة مرتبطة بالآذان، وكان على صاحبها أن يحدد مواعيد الصلاة، بدقة تامة.

في الفصل الثاني تناول المؤلف سكان مدينة بيت المقدس، في عصر سلاطين المماليك. فأشار الى عدم إمكانية تقدير عدد سكان المدينة،

تقديراً دقيقاً، خاصة أن أول إحصاء رسمي تم بها، كان منذ بداية العصر العثماني، فكان أن قدره المؤلف بحوالي ٢٠٠ الف نسمة، أيام الصليبيين، في القرن الحادي عشر، نصفهم من السكان العرب، والباقي من الذين وفدوا مع الغزو الصليبي من أوروبا. وانخفض هذا العدد إلى ٤٤ الفاً، بعد استرداد المدينة المقدسة؛ ولم يعرف تقدير دقيق بسبب ظروف الغزو الصليبي.

أما عن أهم عوامل النمو السكاني، بعد استرداد المسلمين لمدينة بيت المقدس، فكان دخول المدينة تحت حكم سلاطين المماليك، وأيضاً كثرة الهجرة من العراق والبلدان الأخرى، إثر المذابح الرهيبة التي، ارتكبها المغول في البلاد، فضلاً عن التطور الملحوظ في الأحوال الصحية العامة، وتدني معدلات الأوبئة، والأمراض. ولم تشهد مدينة القدس، في تلك الفترة، «سوى حالتين للأمراض المعدية والأوبئة» (ص٧٠). كما نعمت، ايضاً، بالاستقرار الاقتصادي، من حيث الأسعار، والمعاملات المالية.

ويسلط المؤلف الضوء على تدهور عدد السكان في بيت المقدس، والذي حصل في عصر سلاطين المماليك الجراكسة، إثر تعرض المنطقة للأوبئة القاتلة، وكذلك تكرار حدوث الزلازل في المدينة، في تلك الفترة، بشكل مخيف، وما كان ينتج عنها من هلاك المماليك، منذ القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي.

وبشكل عام، يلاحظ أن عدد السكان كان قليلاً في مدينة القدس، بالاضافة الى ما ورد عن انباء غزو تيمورلنك لبلاد الشام، عام ١٤٠٢م، الذي ادخل الرعب الى قلوب سكان المدينة، ودفعهم الى هجر مدينتهم.

وقسم المؤلف سكان المدينة (القدس)، باعتبارها مركزاً دينياً، ضمت أبناء الديانات السماوية الثلاث، الى:

١ ـ القطاع الاسلامي: ويشكلون غالبية السكان، ومنهم الأكراد؛ المماليك؛ عرب الجزيرة، التركمان، والهنود.

أما عن المماليك، فرأى المؤلف، أنهم كانوا يسيطرون على الأرض الزراعية، وبذلك كانوا يهيمنون على الحياة الاقتصادية، وعن طريق سيطرتهم على الحياة الدينية، بتعيينهم لرجال الدين، فلقد «مد نفوذهم على كل المجتمع الاسلامي، في ذلك العصر» (ص٧٤).

أما القبائل العربية، فيرجع بداية وفودها الى مدينة القدس، الى بداية العهد الاسلامي، وتعود أصولهم الى ثلاثة بطون، ينتسب كل منها الى قبيلة من القبائل التالية:

١ ـ قبيلة بني عمر.

٢ ـ قبيلة بني حرم.

٣ ـ قبيلة الجعافرة.

وتسودهم حياة البدو، وكان عليهم التزامات للدولة، وهي «التجاريد»، و«المهمات الشريفة»، بالنسبة للالتزامات الحربية، اما غير الحربية، فهي زكاة مفروضة للسلطان، سنوياً، على أفراد القبائل العربية والتركمانية. وهنالك ، أيضاً.

المغاربة: ويرجع تواجدهم في بيت المقدس الى الهجرة المغربية لمصر. وقد ازداد عدد المغاربة في بيت المقدس، عقب فتح صلاح الدين الأيوبي لها. وما تؤكده بعض المراجع أن المغاربة في بيت المقدس عاشوا في شبه عزلة عن غيرهم من

الجماعات، وكان لهم شيخ، يسمى شيخ المغاربة، وينتمي جلهم الى مذهب المالكية.

الأشراف: وهم الذين ينتسبون الى نسل الرسول (ص)، وكان هؤلاء الأشراف يحظون برعاية سلاطين المماليك، ونوابهم؛ بتقليدهم بعض المناصب الهامة في مدينة بيت المقدس.

الهنود: وعددهم قليل في ذلك العصر؛ وكانت لهم، حسب المصادر المتوفرة، زاوية في المدينة، نسبت اليهم، وسميت باسمهم «زاوية الهنود».

الأكراد والتركمان: يرجع وجودهم في مدينة بيت المقدس إلى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي، وازداد تدفقهم، طوال عصر سلاطين المماليك، وكان لهم حي خاص بهم، عاشوا فيه، عيشة منفصلة عن غيرهم من السكان، وكانت سياسة سلاطين المماليك تشجع على استيطان تلك العناصر المحاربة من الأكراد، بهدف العمل على «حماية السواحل الفلسطينية من اية إغارات جديدة من الغرب الأوروبي» (ص٨٠).

وعن القطاع المسيحي، فليس هناك إحصاء دقيق لأعداد المسيحيين، الموجودين في بيت المقدس، على حسب قول المؤلف. وقدّر عددهم، عند فتح صلاح الدين للمدينة، بنحو ٢٠ ألفاً؛ ومن المرجح أن يكون قد ازداد، عقب الفتح الصلاحي للمدينة، ذلك أن هذا الفتح أعاد للمسيحيين ذلك النوع من الحكم الذاتي، عن طريق توليهم شؤونهم الداخلية، فيما بينهم، ومنحهم السيطرة على كنائسهم، وشؤونهم الدينية؛ تلك السيطرة التي افتقدوها أيام الحكم الصليبي. ولقد أورد المؤلف جدولاً بين فيه توزع الطوائف المسيحية، ومؤسساتها الدينية. وسلط الضوء على طائفتي الرهبان الفرنسيكان والأحباش، اللتين كان لهما دور سياسي بارز، فرضته «ظروف إقامة تلك الطائفتين عليها، وكذلك الظروف السياسية التي احاطت بدولة سلاطين المماليك بتلك الفترة».

أما اليهود، فكانت جميع أحوالهم، لمختلف المجالات، تحت حكم سلاطين المماليك التي كانت «أحسن منها، لما كانت مدينة بيت المقدس تحت حكم الصليبيين». ولقد عانى اليهود الاضطهاد الصليبي في مدينة بيت المقدس، ونتيجة المذابح الصليبية «فقد هرب من تبقى من اليهود من مدن فلسطين، ناجين بحياتهم الى أماكن اكثر أمناً، حتى كادت مدن فلسطين تخلو، تماماً، من اليهود» (ص١٠٠).

وعن اليهود، خلال تلك الفترة، فقد ازدهر وضعهم، خاصة بعد أن سمح لهم السلطان صلاح الدين بالعودة الى بيت المقدس. ويخلص المؤلف، بعد استعراضه لأوضاع اليهود في بيت المقدس الى القول، بأن قلة عددهم، في عصر سلاطين المماليك، يعود الى ما أصاب المدينة من كثرة الأوبئة والطواعين، وخاصة في عصر دولة سلاطين المماليك الثانية أولاً، وثانياً لأن اليهود في القدس كانت تجبى منهم جزية الرؤوس، بطريقة جماعية؛ وكانت «محددة بمبلغ ٤٠٠ دينار أو (دوكات)، سنوياً، مما كان السبب في اضطرارهم لهجرها». ورأى المؤلف بأن هذه الجماعات تواجدت في بيت المقدس، إما لأغراض دينية، مثل مجيء رجال الدين للتعبد، أو هرباً من الاضطهاد الديني، الذي تسبب في هجرة اليهود (السفارديم)، بعد طردهم من اسبانيا؛ وكان لليهود حي خاص بهم، يسمى «حارة

اليهود».

في الفصل الثالث، بحث المؤلف في الحياة العلمية بمدينة بيت المقدس، فرأى أن إهتمام سلاطين المماليك امتد، منذ إهتمامهم بإحياء الخلافة العباسية في القاهرة، عام ١٢٦١م، على يد السلطان الظاهر بيبرس، ورأى ان مناخ مدينة بيت المقدس المعتدل، جعل الحياة فيها أفضل؛ فضلاً عن وقوعها داخل دائرة النشاط الحضاري للدولة الاسلامية، عندئذٍ؛ اضافة الى جاذبيتها الخاصة في عيون المسلمين، تلك الجاذبية «التي تتضح، أشد الوضوح، عند مثقفي ذلك الزمان، ولاسيما من تخصص منهم في العلوم الدينية» (ص١٣٢).

وتشير المصادر المعاصرة الى كثرة العلماء الذين وفدوا الى القدس من العراق، ولا شك أن هذا راجع الى ما تمتع به هؤلاء من أمن واستقرار، بعكس ما كانت عليه الحال في بلادهم، التي كانت خاضعة لحكم المغول الوثنيين، حسب ما أكد المؤلف. بالاضافة الى هجرة العلماء من تبريز؛ ومن بلاد الروم؛ ومن التركمان؛ ويشير المؤلف الى أن مدينة بيت المقدس غدت، في عصر سلاطين المماليك «مهوى أفئدة كثير من العلماء، وطلبة العلم، في ذلك الوقت، الى جانب صبغتها الدينية، مع تعدد مدارسها، التي حظيت برعاية وعناية الحكام من سلاطين وأمراء، والكثيرين من أهل البر. والذين جاءوا لهم بالعقارات، التي خصصت لأعمال الخير، وكان ينفق من ريعها على العلماء وطلبة العلم».

وفضلاً عن تعدد مساجدها وزواياها، التي تعقد فيها حلقات التدريس، أنجبت مدينة القدس الكثير من العلماء، الذين أثروا الحياة العلمية بنتاجهم، ولقد أورد المؤلف أهم علمائها، ومفكريها، وأهم مؤلفاتهم، وأوضح المؤلف أن مدينة القدس أضحت مركزاً خصباً من مراكز الفكر الاسلامي، في عصر سلاطين المماليك، ومن مظاهرها التعليمية بأنها شهدت نشاطاً ملحوظاً في مجال التصوف، ونبغ الكثير من أبنائها في هذا المجال، وكذلك في علم القراءات، وفي الأدب، والنحو، وفي علم التاريخ، وفي الرياضيات والطب؛ ومن المرجح أن تكون مدينة القدس قد عرفت نوعاً من التخصص في العلوم. وكان لعلماء بيت المقدس مشاركة في كثير من العلوم العقلية الأخرى؛ كعلم الفلك والكواكب، واستفادت المدينة من الأمن والاستقرار، والثراء، ونشاط الحياة العلمية، في عصر سلاطين المماليك، ليظهر أثرها في كثير من المنشآت التعليمية والخيرية، والاجتماعية في المدينة، وكان لها حظ كبير من هذه الحركة؛ إذ شيد سلاطين المماليك منها في القدس الكثير، فضلاً عن مكاتب الأطفال والمساجد. أما مجالس الأدباء فأكثر من أن تحصى. ورصد المؤلف مظاهر المؤسسات التعليمية الكثيرة. وشرح، بإسهاب، أنواع التعليم، والذي تميز بمرحلتين، هما «مرحلة التعليم العام في سنوات الطفولة، والمراهقة، وحتى سن العشرين أحياناً؛ ثم المرحلة الثانوية، وهي التي تشبه، إلى حد بعيد، مرحلة التعليم العالي الحديث» (ص٢٥٦).

وعرض المؤلف للأشكال المختلفة، والعديدة للتعليم، وخاصة تعليم الأطفال؛ وأكد أن تعليم أطفال أهل الذمة واليهود لم يختلف عن غيرهم في البلدان الأخرى، والتي خضعت لحكم سلاطين المماليك، وكان لأطفال اليهود مكاتب، حيث كانت

التعاليم الدينية لديهم تحتّم عليهم إرسال أطفالهم، ليتعلموا من سن الخامسة أو السابعة حتى سن الثانية عشر والثالثة عشر.

وجدير بالاشارة الى أن الدراسة في مدارس بيت المقدس، في عصر سلاطين المماليك، إختلفت فيما بينها، بإختلاف المذاهب التي أنشئت لتدريسها، وبإختلاف الهدف الذي أقيمت من أجله المدرسة. ولقد حرص السلاطين والأمراء المماليك، وغيرهم، على اختيار المدرس الذي سيقوم بالتدريس في المدرسة التي بناها كل منهم.

أما عن التعليم عند المسيحيين، فلقد ازدهر لكثرة الكنائس والاديرة الخاصة بهم. والمسيحيين المحليين «قد دونوا كتبهم بعدة أنواع من الخطوط السريانية، ونتيجة لانقسامهم الى طوائف مختلفة، فقد إبتدع كل فريق لنفسه خطاً، وصارت المؤلفات تكتب بالخطوط المختلفة» (ص١٦٦).

وشهد اليهود نشاطاً علمياً واضحاً، آنذاك.

أما المكتبات، فلعبت دوراً هاماً في الحياة التعليمية، وكان لها أكبر الأثر في إرساء قواعد النهضة الثقافية الكبرى، وإزدهارها، في تلك الآونة، وامتد اهتمام سلاطين المماليك بالمكتبات لما بدأه المسلمون؛ من ذلك السلطان صلاح الدين الأيوبي، عندما فتح مدينة بيت المقدس.

وكانت المكتبات، في ذلك العصر، محور النشاط التعليمي في تلك المؤسسات، والتي لم تكن «للتعليم، فقط، بل للتعلّم، أيضاً»؛ وتحصيل العلم بالبحث والدراسة في الكتب نفسها. ورصد المؤلف مكتبات أهل الذمة، التي ذخرت بها الكنائس، ومن أهم هذه المكتبات التي وجدت في عصر سلاطين المماليك، مكتبة «الرهبان الفرنسيسكان»، ووجدت في عصر سلاطين المماليك مكتبات خاصة، أقامها أفراد الأسر الغنية.

ولفت المؤلف النظر الى أنه مما ساعد على إنتشار الكتب، وتجارتها هي أن «مصانع الورق التي وجدت في المدن القريبة من بيت المقدس، كانت تمد المشتغلين ببيع، أو نسخ أو تأليف الكتب، بكميات وفيرة من الورق، بمختلف أنواعه المعروفة، في ذلك الوقت» (ص١٧٢).

ولقد قام علماء بيت المقدس بدور بارز وهام في الحياة العامة، في عصر سلاطين المماليك، وحظوا بمكانة مرموقة في المجتمع، فكانوا بمثابة النواب عن الجموع، بسبب علومهم واحتكاكهم المباشر مع كافة الطبقات الاجتماعية، وإختلاطهم بالتجار، وأصحاب الحرف. وأورد المؤلف بعض المواقف والأدوار الهامة للعلماء في مجال الحياة العامة في بيت المقدس، مثل الأسعار، ودورهم كوسيط بين السلطات الحاكمة والمحكومين، وتصديهم للتعسف ورفع المظالم.. الخ.

كما سلط المؤلف الضوء على مسألة هامة، وهي، «أنه كان لعلماء بيت المقدس دور سياسي واضح، وبخاصة فيما قام من ثورات ضد سلاطين المماليك في بلاد الشام. مثال ذلك ما حدث سنة ١٣٩٠م، عندما ثار الأمير منطاش ضد السلطنة في مصر».

★★★

في الفصل الرابع، تناول المؤلف الحياة الاقتصادية في بيت المقدس، في عصر سلاطين المماليك، مبتدئاً الحديث عن الطبيعة الجغرافية

للمدينة، وافتقارها الى الكثير من الامكانات التي تجعلها تعتمد على العوامل الطبيعية من أمطار، بسبب اعتمادها على الزراعة، ونقص الموارد المائية بها، وعدم إنبساطها، وتعرضها بسبب من طبيعتها الجغرافية الى رياح شديدة. كل ذلك يوضح مدى تأثير موقع المدينة على أحوالها الزراعية، وأوضاعها الاقتصادية. وتعتمد بيت المقدس على الزراعة، رغم ما تتصف به من جغرافية غير ملائمة، إلا أن ما يحيط بها من مناطق تغنيها، وخاصة الكثير من المناطق المسطحة داخل المدينة «والتي ربما استغلت في الزراعة...».

ومن أهم المنتوجات الزراعية في مدينة بيت المقدس، الأشجار المثمرة، وأهمها أشجار الزيتون، وكانت منتشرة، بكثافة كبيرة، على سفوح المدينة، وحوافها، وعلى جانبي التلال الصخرية، والممتدة حول أطراف المدينة نفسها. وأشجار الكروم؛ والتين؛ والشعير؛ والقمح؛ والقطن، الذي كان يعتبر من المحصولات الهامة «نظراً لاقبال الغربيين، وبخاصة الحجاج، على شراء المنسوجات القطنية». أما أهم ما اشتهرت به مدينة القدس، فهو إنتاجها من قصب السكر.

واشار المؤلف، بصورة سريعة إلى أوضاع الفلاحين، جراء النظام الاقطاعي، في ذلك العصر، أما عن الصناعة، فلقد استخدم سلاطين المماليك «التجار المحليين، والفنانين، وأرباب الحرف، والصنّاع لاعداد ملابسهم، وأعلامهم، وخيامهم، وكثير من الأشياء الأخرى... لهذا ارتبطت كثير من الصناعات في المدينة بحياة هؤلاء المماليك من امراء وأتباع؛ وشهدت المدينة نشاطاً عمرانياً هائلاً، بحيث كانت مدينة بيت المقدس مركزاً للعمالة، لتنفيذ العديد من الأعمال العمرانية في المدينة» (ص١٩٨).

وكان من نتيجة الحركة العمرانية الهائلة، أن نشطت عملية قطع الأحجار من كثير من المحاجر التي وجدت في بيت المقدس. وارتبطت الصناعات الموجودة، آنذاك، بمواردها الأولية، الموجودة في المدينة. فمثلاً، صناعة عصر واستخراج الزيت من الزيتون، حيث تكثر أشجاره، واستخدامه في صناعة الصابون، الذي كانوا يصدرونه الى مصر والبلاد المختلفة، وكذلك صناعة أدوات الكتابة، ولعب الأطفال، وأدوات الزينة، والهدايا ذات الرموز الدينية، بالاضافة الى صناعة الشمع، الذي استخدمه الحجاج في الأعياد. وعرفت مدينة بيت المقدس صناعة المشغولات الفضية، وصناعة المنسوجات القطنية، والحريرية، بالاضافة الى صناعة الزجاج، والمشغولات الذهبية. وأهم ما اشتهرت به المدينة، في عصر سلاطين المماليك، بصفة خاصة، صناعة السكر من القصب، ورغم هذه النهضة الصناعية «إلا أن سياسة المماليك الضريبية الظالمة، وطرح بعض السلع على الصنّاع، أدى الى كساد كثير من الصناعات، والتدهور الاقتصادي».

ورأى المؤلف أن الارتباط بين الحالة التجارية لمدينة بيت المقدس، وبين نواحي الحياة المختلفة، من زراعية، وصناعية، وأمن، هو إرتباط وثيق، أدى الى إزدهار التجارة؛ وتأثرت الأحوال التجارية في مدينة بيت المقدس، في عصر سلاطين المماليك الجراكسة «من حدوث كثير من

الأوبئة، والمجاعات؛ نتيجة نقص المواد الغذائية، والتي كانت تأتي على فترات شبه متوالية، وكان من نتيجتها، تضخم الأسعار في كثير من المواد الغذائية، والسلع الأخرى».

أما عن أهم التجارة التي اشتغل بها المقادسة، في تلك الفترة، فتركزت بصفة أساسية، في تجارة الحاصلات الزراعية، من زيتون، وقصب السكر، وكروم، ونبيذ، وقمح، وشعير، الى جانب بعض الصناعات.

والى جانب قيام التجارة، كان يتوجب وجود أسواق لهذه التجارة؛ ومن الملاحظ تعدد الأسواق في القدس، تعدداً ظاهراً، وكان لها تخطيط يكاد يكوّن واحداً؛ فهي «عبارة عن مجموعة من الشوارع الطويلة، المتوازية، تقفل بأبواب في مداخلها، كما كانت مسقوفة، إما بالعقود الحجرية، أو الأسقف الأخرى، التي تتخللها النوافذ لينفذ منها الضوء..» (ص٢٠٣). ومن جهة أخرى، فقد كثرت الخانات، واشتهرت بها مدينة القدس، واعتبرت جزءاً من المؤسسات التي إرتبطت بالأسواق.

وأشار المؤلف إلى أن وجود تلك الخانات داخل مدينة القدس، ربما «كان الهدف منها هو خدمة التجارة الداخلية، بالدرجة الأولى، ثم التجارة الخارجية؛ أما تجارة العبور فقد كان لها خانات أخرى، تقام خارج المدينة» (ص٢٠٥).

وعن الأسواق، فقد قسمت في مدينة بيت المقدس، حسب نوع البضائع المباعة، وكثرت، وتعددت، حسب المنتوجات؛ وكانت هناك أسواق موسمية، تتبع مواسم الحج، وخاصة الحجاج المسيحيين، الذين يحجون الى كنيسة القيامة، وارتبطت الأسواق بالأعياد والمناسبات المقامة، وبسبب من الأسواق الموسمية، كانت تفد أعداد كبيرة الى المدينة من الغرب الأوروبي، كما كانت ترد إليها التجارة من آسيا، بواسطة التجار الفرنسيين والايطاليين؛ حيث تقام سوق سنوية، وكانت هناك أسواق دورية، تقام كل أسبوع مرة، فيفد أهل الريف الى المدينة يبيعون محصولاتهم، ويشترون ما يحتاجون إليه، من الغذاء، والكساء؛ كسوق الجمعة... الخ.

وساهمت الأسواق في تناقل الأخبار والمعلومات، خاصة فيما يتعلق بالشؤون اليومية، ولقد «كانت الأسواق إحدى المراكز الاعلامية» (ص٢١١).

وخضعت الأسواق لرقابة الدولة، ولسلطتها الادارية، وأنشئت لها نظم إدارية خاصة بها، وعرف ما يشبه نظام الدفاع المدني حالياً، الذي مثله عرفاء الأسواق، ومهمتهم «تقديم الواجبات الدفاعية، وبخاصة إذا تعرضت البلاد لعدوان خارجي» (ص٢١١).

وكان للحج دور اقتصادي هام، في تنشيط الحياة الاقتصادية، بسبب واردات الحجاج الكثيرة؛ «وقد اهتمت السلطات المملوكية، وحتى نهاية عصر سلاطين المماليك، بزيارة الحجاج المسيحيين للاراضي المقدسة في فلسطين، لأسباب سياسية واقتصادية...».

وتأثرت نسبة الحجاج بالظروف السياسية، التي أحاطت بعلاقات دولة سلاطين المماليك بالغرب الأوروبي، من ذلك ما حدث في بداية القرن الرابع عشر، عندما قامت البابوية بفرض حظر التعامل مع المسلمين، وتحريم التجارة معهم.

وكان لاكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء

الصالح، مساهمة في تقليل أعداد الحجاج الوافدين الى مدينة بيت المقدس.

وحرص سلاطين وأمراء المماليك على تقديم كافة الخدمات، والترتيبات التي تضمن سلامة وراحة الحجاج أثناء زيارتهم لبيت المقدس.

وشهدت مدينة بيت المقدس أزمات إقتصادية حادة، بسبب طبيعتها الجغرافية، مثل شحة الأمطار، وقلة منابع المياه، وسوء الأحوال الجوية (الرياح الشديدة)، التي كانت تتعرض لها مدينة القدس. إلا أن سلاطين المماليك كانوا يحرصون على إحتواء هذه الأزمات، التي كانت تنتج من جرائها المجاعة، والأوبئة، وانتشار الفوضى. وساهمت سياسة سلاطين وأمراء المماليك في خلق أساليب ناجحة في إحتواء الأزمات الاقتصادية، التي تلم بالمدينة، منها ما اتخذه السلطان برقوق، عام ١٣٨٨م، حيث «وقع الغلاء بحلب، والشام، ونابلس، والرملة، والقدس، وبيع القمح كل غرارة بثلاثمائة درهم، ونقل من مصر الى بلاد الشام قمح كثير» (ص٢١٩).

إلا أن أهم ما لفت المؤلف النظر إليه، وكان من الأسباب الرئيسة في الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مدينة بيت المقدس، تفشي ظاهرة زيف النقود «ومن أكثر أسبابه، ما أحدثه الفرنج من ضرب الدراهم المعروفة باليافة، وكانت كثيرة الغش» (ص٢٢١).

ومن العوامل التي ساعدت، أيضاً، في خلق كثير من الأزمات الاقتصادية في مدينة بيت المقدس، وبخاصة في عصر سلاطين المماليك الجراكسة، قلة الموارد المالية، فضلاً عن استنزاف خزانة الدولة في كثير من الحروب، والفتن الداخلية، والخارجية، وكثرة الأعباء المالية التي أصبحت تفرض على نواب القدس لتقديمها للسلاطين، أو نوابهم.

وعن الضرائب، فقد أبطل سلاطين المماليك (المكوس) في مدينة بيت المقدس، في صورة رفع المظالم عن المدينة، واكتفوا بالرسوم المفروضة على بعض الأنواع من الأعمال، فعرفت «رسوم الولاية»، رسم «نفقة الأجناد»... الخ.

أما عن المعاملات المالية في مدينة بيت المقدس، فحسب ما أكده القلقشندي، في حديثه عن القدس، بقوله «ومعاملتها بالذهب والفضة، والفلوس على ما تقدم في معاملة دمشق» (ص٢٢٨).

أما النقد المتداول، آنذاك، فهو الدينار، الذي اطلق عليه إسم «الأشرفي»، وهو العملة الذهبية، في كل من مصر وبلاد الشام جميعها، حتى نهاية حكم المماليك.

وعانت مدينة بيت المقدس، كما أشار المؤلف، كغيرها من المدن، من آثار التلاعب في صك العملات؛ سواء الذهبية، أم الفضية، وما كان يحدث فيها من غش، ولم تكن مسألة النقد، وانخفاضه المستمر، وازدياد أسعار الذهب، الا مؤشراً على الخلل الذي حصل في حكم سلاطين المماليك الجراكسة، مما كان عليه في فترة حكم المماليك الأولى.

★★★

في فصله الخامس والأخير، قدم المؤلف صورة شاملة وغنية للحياة اليومية في مدينة بيت المقدس، فتحدث عن المنشآت الاجتماعية، التي تميزت بكثرتها، وتنوعها، وخاصة الأسبلة، والحمامات، والبيمارستانات؛ واهتم المماليك

بالأسبلة في بيت المقدس، لتيسر لهم الحصول على ماء الشرب، خاصة أن المدينة معروفة بقلة مياهها.

ومن المؤسسات الاجتماعية التي ذخرت بها مدينة بيت المقدس، في عصر سلاطين المماليك، الحمامات العامة، والتي قصدها الناس من مختلف الطبقات، رجالاً ونساء، للاستحمام، ووجد في المدينة بعض الحمامات التي كانت تستخدم لعلاج بعض الأمراض، نظراً لما بها من مياه معدنية.

كما وجد في المدينة البيمارستان (المشفى)، ويرجع وجوده في القدس الى العصر الفاطمي، وكان للبيمارستان طريقتان للعلاج؛ علاج داخلي، وعلاج خارجي؛ «وكان لكل قسم من أقسام البيمارستان طبيب، أو إثنان، أو ثلاثة، بحسب إتساعه، وكثرة المرضى، وتلحق به صيدلية تسمى (شرانجاكاة)» (ص٢٤٩).

أما منازل مدينة القدس، فحظيت بعناية أفراد المجتمع في بيت المقدس، في عصر سلاطين المماليك، واهتموا بها كثيراً، واثرت الطبيعة في مباني المدينة، فمواد البناء المستخدمة، حجارة كلسية، يقول عنها ابن فضل الله العمري «ومدينة القدس مبنية بالحجر الكلسي، وغالب حجرها أسود» (ص٢٧٥). ويروي احد المؤرخين أن المنازل كانت منخفضة، ومسطحة في أعلاها، كما هي العادة في منازل الشرق، بوجه عام. «وكانت ابواب المنازل منخفضة، ومداخلها ضيقة، تنتهي، عادة، بقاعة فسيحة، أما الداخل، فكانت المنازل تحتوي على قاعات، وممرات رائعة، تطل على الحدائق، التي زخرت بأشجار الفواكه، مثل العنب، والبرتقال، الى جانب عدد من الغرف، لسكنى أهل المنزل، كما كانت تخصص حجرة كبيرة لاستقبال الضيوف؛ وجدرانها الداخلية تزين بالمزايكو، وغالباً ما كان يعرض تصميمات هندسية، الى جانب رسوم الزهور والحيوانات؛ وفي المنازل الأكثر ثراء، كانت أقواس السقوف، تستقر على حوافٍ منحوتة، أو على منظر عقود أو أقواس» (ص٢٧٥).

والنمط الشائع في بيت المقدس، هو المنزل ذو الطابقين، أو الثلاثة طوابق، ومن اللافت للنظر أنه كان في كل منزل صهريج ماء، أو اكثر، وهذا بسبب قلة المياه.

وفي القرية، المنازل متشابهة، في الطراز، والحجم، والشكل؛ والى جوار تلك المنازل، وجدت المعاصر، لعصر العنب، والزيتون، والمطاحن، وغالباً ما كان المنزل في القرية يستخدم للأسرة، وحاجاتها، وبهائمها، وبناؤها يتم من الحجارة، لرخصها؛ وبناء كثير من المنازل خليط من الطين والقش؛ ومما يميِّز منزل القرية عن المدينة، ان منازل القرية تتميز بظاهرة رئيسية، هي المصطبة وتسمى بالايوان، فهي مرتفعة عن سطح الأرض، وتستخدم للجلوس.

ومن مظاهر الحياة اليومية في مدينة بيت المقدس، أورد المؤلف صورة لحياة المرأة ومكانتها في المجتمع، التي تمتعت فيه المرأة، في عصر سلاطين المماليك، بدور بارز، وبقسط وافر من التقدير والاحترام من جانب الرجل، في ذلك العصر. «والاحترام كان لكل النساء، سواء المسيحيات، أم اليهوديات، أم المسلمات؛ بحيث كن ينتقلن من مكان لآخر دون حارس، ودون أن يتعرض لهن أحد بكلمة سوء، سواء أكان صغيراً

أم كبيراً» (ص٢٧٢).

وعانت المرأة المقدسية ما عانته المرأة في الشرق، فظلت في موضع آخر محل الازدراء، والاستخفاف، إلا أن المرأة المقدسية، في القرية، كانت تبدو أكثر تحرراً، وخاصة لدى الطوائف المسيحية.

ومما أورده المؤلف، ضمن الحياة اليومية لمدينة بيت المقدس، واعتبره ضمن الأمراض الاجتماعية التي تفشت، في تلك الآونة، رغم ما تمتعت به المدينة من خاصية واهتمام، من قبل سلاطين وأمراء المماليك، الذين أولوها رعاية خاصة؛ ورغم ذلك أسهم الكثيرون من سلاطين وامراء المماليك في إنتشار كثير من الأمراض الاجتماعية، كالفساد الخلقي، المتمثل بالبذل، والبرطلة (الرشوة)، والمعتقدات الباطلة، «وإن دلت هذه الأمراض على شيء، فإنما تدل على مدى ما أصاب المجتمع الاسلامي بوجه عام، والجهاز الاداري بوجه خاص، من انحلال، وتفكك، نتيجة لتأصل هذه الظاهرة، لدى كل من الحكام والمحكومين» (ص٢٧٨). وكان من نتائج انتشار الأمراض الاجتماعية، وتفشيها في المدينة المقدسة، في ذلك الزمان، أن أدت الى بوادر إنهيار وضعف، وتفكك دولة المماليك، «فضلاً عن أن هذه الظاهرة، وما أدت إليه من تفكك، وانهيار النظام الاداري لسلطة المماليك، كانت أحد العوامل الرئيسية، التي أدت الى انهيار دولتهم» (ص٢٨٠).

وفي جولة الاستعراض التي قدمها المؤلف للحياة اليومية، لمدينة بيت المقدس، ألقى لمحة عن مزارات بيت المقدس، التي اشتهرت بها المدينة المقدسة، وكان في مقدمة المزارات الحرم الشريف، ويشتمل على عدة مساجد وأبنية دينية؛ منها المسجد الأقصى، ومسجد الصخرة، والجدير بالذكر «أن سياسة المماليك الدينية، كان لها أثرها المباشر في مدينة بيت المقدس، ونعني بها العناية بالمنشآت الدينية، بما يعطي إنطباعاً، عن المعاصرين، بأن قيام المماليك في الحكم ليس ضرورياً لحماية البلاد، والعباد من الأخطار الخارجية فحسب، بل ايضاً، لرفع راية الاسلام» (ص٢٥٤).

وتأتي كنيسة القيامة، ايضاً، في الأهمية التي حظيت بالعناية، والترتيب، وكل من يرد الى المدينة للزيارة من المسيحيين «وأما زيارات الملة المسيحية، فأعظمها كنيسة القيامة».

ومن الأماكن التي حظيت بالأهمية، ايضاً، كنيسة صهيون، المختصة بالأفرنج، أما مزارات اليهود، فهي، (حائط المبكى)، وهو عبارة عن بقية سور مدينة أورشليم القديم، على ما يزعم اليهود.

وبعد، فإن «القدس في العهد المملوكي»، كتاب أوضح صورة من صور المدينة المقدسة بكافة أوضاعها، وتطوراتها، وقدم لنا بانوراما لهذه المدينة، ذات الخصوصية، في حقبة تاريخية محددة، ومن اللافت للنظر ذلك الجهد الكبير الذي قام به المؤلف لاعداد هذا الكتاب، وكثرة المراجع والوثائق التي اعتمدها ومن المفيد ان تأخذ هذه المدينة المقدسة قدراً كبيراً من اهتمامنا، خاصة لما تتعرض له، حالياً، من عملية تهويد، تهدف الى طمس والغاء صفتها الاسلامية والعربية، وحفاظاً على هذه المدينة، وبقية المدن العربية، التي تتعرض للسيطرة والالغاء من قبل الصهيونية العالمية، والامبريالية الامريكية.

وفاء آغا

اسحق موسى الحسيني :

" عروبة بيت المقدس "

منذ زمن بعيد، والصراع يستعر، وفي اضطراد، بين العرب واليهود، حول بيت المقدس؛ حيث تحول هذا الصراع الى عَدْوٍ لاهث وراء الكتب السماوية تارة، ووراء المعالم الاثرية والوثائق التاريخية تارة أخرى، من كلا الطرفين، كونها تعتبر برهاناً نافذاً لتأكيد الاولوية في امتلاك بيت المقدس.

وكانت نتائج هذا الصراع ايجابية بمجملها، لانها جعلت قسماً كبيراً من البشر، على مختلف المستويات والنشاطات، يولون جلّ اهتمامهم لتاريخ تلك البقعة من وطننا العربي، ويتابعون، بشغف، كل جديد يصدر عنها، من دراسات وابحاث مختلفة حول الآثار والمعالم التاريخية.

ومهما كان لتشويه معالم القدس الأثرية، وتزييف الحقائق التاريخية، من أثر سلبي كبير على نفوسنا، إلا ان القدس ما زالت هي الأقوىء من كل ذلك.

«ان كل بقعة من وطننا الغالي مقدسة، لأنها مجبولة بدماء الآباء والأجداد، ولأن فيها نمت حضارتنا وازدهرت، حتى تفيأت بظلها أوروبة، بعد القرون الوسطى، وشاركت في جني ثمارها».

بهذه الفقرة استهل المؤلف الفصل الأول من كتاب «عروبة بيت المقدس»، الذي يتألف من سبعة فصول، في ثلاثة وثمانين صفحة من القطع الصغير، شغلها المؤلف، لتأكيد عروبة بيت المقدس، القديمة قدم التاريخ. إلا أن المؤلف لم يسلط الضوء الكافي على المراحل الحاسمة في تاريخ المنطقة، بل أخذ يتنقل بين مرحلة وأخرى، رغم الهوة الزمنية الكبيرة، ورغم تغير الظروف بين حدث تاريخي وآخر. فنجده في اسطر معدودة من الفصل الأول المعنون بـ «مدينة بيت المقدس عربية قديماً وحديثاً» يتطرق لابراهيم الخليل، وسلالته، وموسى معهم، أيضاً، كي ينفي ادعاء اليهود بامتلاكهم لبيت المقدس، مكتفياً بالقول على لسان ابراهيم الخليل لبني حث «أنا غريب ونزيل عندكم، أعطوني مُلك قبر لأدفن ميتي من أمامي». وإن ابراهيم أصر على دفع ثمن المغارة لعفرون ابن صوحر. وتكرر ذلك الحدث مع ابنه

★ الدكتور اسحق موسى الحسيني، عروبة بيت المقدس، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٩.

يعقوب، أيضاً، ثم ينتقل المؤلف، مباشرة، للحديث عن داود، أول من فتح يبوس (بيت المقدس). رغم أن ابراهيم كان، في حدود عام ١٩٠٠ق.م، وداود في حدود عام ١٠٠٠ق.م. أي أن الفارق بين العهدين زهاء ٩٠٠ سنة، تجاوزها المؤلف دون أدنى اشارة الى ما حفلت به تلك الاعوام من احداث هامة، مثل تنقل ابراهيم الخليل وسلالته، في المنطقة وخارجها، وولادة موسى في مصر، ثم انتقاله الى فلسطين، عبر شبه صحراء سيناء، هذا المولد والانتقال الذي يعتبر حدثا مهما لدى اليهود قبل انشاء داود مملكته في القدس.

وحين تطرق المؤلف الى انشاء مملكة يهوذا، اكتفى بتقديمها عبر سبعة اسطر قصيرة، معتبراً أن داود أول من فتح يبوس، ثم كان انشقاقها الى مملكتي اسرائيل ويهوذا، بعد ابنه سليمان، وانتهى المؤلف الى عام ٥٨٦ق.م، حيث اطاح البابليون بيهوذا، وسبوا أهلها الى بابل. وبهذا نجد المؤلف قد قفز عن ٤١٨ سنة، منذ انشاء مملكة يهوذا، الى ان انتهت في سبي بابل، دون التطرق لأهم الاحداث، فيما يتعلق باصل يهوذا وكيف تم له انشاء المملكة، وحال المملكة، من قوة او ضعف، قبل سبي بابل.

«كان مجيء اليهود الى القدس متأخراً، عام ١٠٠٠ق.م تقريباً، في حين أن تأسيس القدس يرجع الى ٣٥٠٠ق.م، أي هناك ٢٥٠٠ سنة قبل مجيء اليهود، حيث كان يسكنها العرب اليبوسيون، الذين قدموا من الجزيرة العربية. وحوالي عام ١٢٦٠ ق.م وبعد وفاة موسى، على جبل مؤاب، قاد يشوع بن نون جماعات العبيرو لغزو القدس، التي كانت، يومئذ، تحت النفوذ المصري، وكان حاكمها، عبد حبيبا، قد استنجد بفرعون مصر، قبل وصول يشوع، لكنه لم ينجده، بعد يشوع، جاء شاعول، ثم داود، الذي اصبح، بعده، ملكاً، فقلد اسلوب الحكم الكنعاني، واستقر في الخليل، مدة، ظل خلالها يفكر في غزو القدس، ثم غزاها بحملة، حوالي سنة ٩٨٠ق.م، ودخلها»[1].

وبعد وفاة سليمان ابن داود، انشقت مملكة داود، الى مملكتي يهوذا واسرائيل، اوائل القرن التاسع قبل الميلاد، حيث قام آسا، ملك يهوذا، يقاتل بعشا، ملك اسرائيل، لأن بعشا حاول اغتصاب أرض آسا. فما كان من آسا الا أن استنجد بملك دمشق، بن هرد بن طبرمون بن حزيون. وأرسل اليه، على سبيل الاغراء، ما تبقى من الفضة والذهب في خزائن الرب، وخزائن دار الملك، ووجه اليه رسالة جاء فيها: «انقضى عهدك مع بعشا، ملك اسرائيل، فينصرف عني»[2].

اذن، قبل سبي بابل، فإن مملكة داود، اضافة الى كونها منشقة الى مملكتين، فانها تصارعت فيما بينها، لتوسيع ملك الواحدة على حساب الاخرى. «وبعد ان اصبح الخطر الأشوري شديداً على يهوذا واسرائيل ودمشق، ايضاً، أبدى ملك يهوذا استعداده للخضوع، بينما ملكا اسرائيل ودمشق تأهبا للمقاومة، فبادر الفاتح الاشوري، تغلات فلاصر، الى اغتنام هذه الفرصة، فاجتاح اسرائيل، وسبى سكانها، وهجّرهم الى آشور»[3]. وبهذا نجد انه بدلاً من أن تتوحد مملكتي يهوذا واسرائيل أمام الخطر الآشوري، ظلت منقسمة على نفسها، فخضعت الاولى، بينما استعدت الاخرى للمقاومة،

متحـالفـة مع ملك دمشق، الذي لا ينتمي الى مملكة يهوذا.

وفي عهد نبوخذ نصر «تظاهر صدقيا، ملك يهوذا، بأنـه يوالي سيـاسـة المملكـة البابلية الجـديدة، ولكنه بقي، في سره، ميالاً الى مصر، منتظراً فرصة مؤاتية ليتعاون معها، وحين ظهرت لنبوخذ نصر مراوغة صدقيا مع هوفرع، فرعون مصر، أرسـل جيشـاً، وحـاصر أورشليم، وهدم المدينة مع هيكلها، سنة ٥٨٢ق.م، ونقل نحو خمسين ألفا من اعيانها وصناعها الى بابل»[4].

الصراع، اذن كان صراع ممـالك، ومملكة يهـوذا كانت منقسمـة على نفسها وضعيفة، في ذات الوقت، وعنـدما يتهددها خطر ما، تحاول جاهدة ان تنقذ نفسها بالتحالف مع احد جيرانها الاقـويـاء. الى ان كان سبـي بابـل، في عام ٥٨٦ق.م، بعد انشائها عام ١٠٠٠ق.م. وهكذا نجد ان مملكـة يهوذا لم يدم حكمها اكثر من ٤١٨ سنة.

وينتقل المؤلف ليعرض لنا كيف أن داود، عنـدمـا اراد أن يقيم مذبحـاً في بيـدر أرونـة اليبـوسي، أصر على دفـع ثمن البيدر، خمسين شاقلاً من الفضة، رغم أن الأرض التي ارادها داود كانت من اجل العبادة، وقد وثق المؤلف هذه الواقعة بسفر صموئيل الثاني (٢٤/١٨ ـ ٢٥)، وقـارن بين داود وبين ما يقوم به بنو اسرائيل، اليـوم، من اغتصـاب لأراضي العـرب في بيت المقدس، وطرد أصحابها منها. وكأن المؤلف أراد القـول ان داود، عنـدمـا جاء الى القدس كان مسالماً، رحيماً، في حين أن بني اسرائيل، اليوم، يتصرفون في القدس على عكس ما كان أسلافهم يفعلون.

لقـد فات المؤلف أن يشوع بن نون، قائد حملة العبـرانيـين بعـد موسى، كان يغتصب الاراضي من مالكيهـا، بحـد السيف، ويطردهم منها، ويعمل النار فيها، ثم يوزعها على الغازين العبرانيين. واذا طالعنا الاصحاح ١٣ من سفر يشوع في التوارة، امكننا ان نعرف الأراضي التي قيل انها اغتصبت، ووزعت على الغازين.

وبعد يشوع، جاء شاءول، ثم داود، الذي كان راعيـاً، ثم تحـول إلى محارب. وقد حلّ في الخليـل، أولاً، ثم غزا القـدس، رغم مقـاومـة اليبوسيين له، ومن ثم «فكر ببناء هيكل للرب في بيـدر ارنـان اليبوسي في المدينة، كي يضع فيه تابـوت العهد، الذي كان يضم الكلمات العشر، التي نزلت على موسى. ولكن الإله، كمـا تقـول التوارة، لم يمكنه من ذلك، لانه أراق دماء كثيرة في حروبـه، ولأنـه اغتصب البيـدر من أرنـان اليبوسي، اغتصاباً»[5].

إذن، بنـو اسرائيـل، اليـوم، يتصرفـون كأسـلافهم من قبلهم، ومـا التوراة عندهم إلا هاديـاً ودليـلاً لسوء السبيل. ثم تابع المؤلف، مستعرضاً حضارة الكنعانيين في فلسطين، وتأثر الاسرائيليـين بها، دون أن يكون لهم أي يد في صنعها، حيث كانت اسرائيل في مرحلة البداوة، تقيم في الخيام، كما بين المؤلف كيف ان موورام، ملك صور، ارسـل لسليمـان الكنعانيين المهرة، لبناء الهيكل.

وفي الفقـرة الخـامسة من الفصل الأول، يعتبـر الحسيني أن تدمير أورشليم، مرتين من قبـل الرومـان، كانت تحقيقـاً لنبـوءة انبيائهم ولنبوءة السيد المسيح، وبذلك انقطعت صلتهم

بالمدينة، وبالأرض، وبالهيكل، مدة ثمانية عشر قرناً متواصلة، لأن ادريانوس هدم المدينة، ومنع سكـانهـا اليهـود من سكنـاهـا، وأمر بقتلهم، واستئصال جنسهم منها، وان تسمى اورشليم بإيليا، مع السماح لليونانيين ان يسكنوها، حيث بنا برجاً على باب الهيكل. ويشير الحسيني الى ما حل باليهـود «من تشرد واضـطهـاد أيـام الصليبيـين، في القـرن الثـاني عشر للميـلاد، والنازيين، اواسط القرن العشرين، حتى ضرب المثل «باليهودي التائه».

ثم عاد، ليؤكد كيف فتح العرب والمسلمون بلادهم لليهود، ويسروا لهم العبادة. وهنا نجده ينسب، خطأ، اليهودي موسى بن ميمون الى عهد صلاح الدين الايوبي، وكيف احسن له صلاح الدين، وعينـه طبيبـاً له. في حين أن موسى بن ميمـون ولد في قرطبـة، في ٢٠ آذار/ مارس ١١٣٥م، وتوفي في عام ١٢٠٤م في القاهرة، ثم نقلت رفاته الى طبريا، بعد ذلك، وهو يعتبر اكبر فيلسوف يهودي ظهر في القرون الوسطى، وقد تلقى العلم على يد ثلاثة من علماء المسلمين هم: احـد تلاميـذ ابن الصائغ، وابن الافلح، وابن رشد. ويمكن تقسيم مؤلفاته الى مؤلفات خاصة بالشريعـة اليهـودية، ثم مؤلفاته الفلسطينية، وأخيراً الطبية*.

«واهم الاطباء الذين كانوا في البيمارستان الذي انشأه صلاح الدين سنة ١١٨٧م، في حي الدبـاغـة، هم: رشيد الدين بن علي الصوري، المكنى بأبي الفضـل. ويعقـوب بن صقـلان النصراني المقدسي»[6].

وبـالنسبة للغة العبرية، فان المؤلف يشير الى ان معظم مؤلفات اليهود ملأى بالفقرات من مؤلفات العرب المختلفة. ولهذا ليس من الغريب ان يحدث تجديد في اللغة العبرية بين اليهود عند العـرب. وكـأن اللغة العبرية هي عنصر غريب وافد، على المنطقة، من بلاد غريبة. وفي هذا تجن كبير، «لأن لغة الغزاة العبرانيين في فلسطين، أياً كانت لغتهم الاصلية، هي، بدون شك، نسبة للآرامية، التي انتشرت في كل المنطقة السورية، في عهـد الكلداني نبوخذ نصر، سنة ٦٢٦ق.م. وما اللغة العبرية، في النهاية، إلا اللغة الآرامية البدوية»[7]. والسبب في بقائها حتى الآن هو أن المنـطقـة التي استقـر بهـا العبرانيون، كانت منغلقة، عبر تاريخها، عن اي تفاعل مع جيرانها.

ويضيف المـؤلف ان العـرب، استمـروا يحكمـون فلسـطين، نحـو ثلاثـة عشر قرنـاً متواصلة، خلا فترة حكم الصليبيين، والتي لم تلغ عروبة البلاد، اذ ظلت على حالها وعلى لغتها العـربية ومقدساتها، واليهود لم يكونوا اكثرية فيهـا، في اي وقت من الاوقات، وحين وفدوا الى المـدينـة، كانوا يدخلونها بحيل مختلفة، أثناء الحكم العثماني، وفي عهد الانتداب البريطاني. وقد بينت الاحصاءات ان اليهود لم يملكوا، الى سنة ١٩٤٧، اكثر من ٢٥٪ من المدينة كلها، وان حكومة الانتداب نفسها التزمت بسياسة «الوطن القـومي»، ولم توصي، يومـاً، بتهـويـد المـدينة المقـدسـة، بل أوصت بتدويل المدينة، ولو ثبت لحكومة الانتداب عكس ذلك لأوصت بتهويدها.

★ موسى بن ميمون، الحائرين، تحقيق حسني أتاسي.

ويعدد المؤلف المناطق التي استولى عليها اليهود تدريجياً، سنة ١٩٤٨، بحجة أنها، تاريخياً، ملكهم، مثل حي النبي داود، وحي الطوري، وحي البقعة التحتا، وحي البقعة الفوقا، وحي القطمون، وحي شنلر، وما اليها، دون أن يعود المؤلف الى التاريخ القديم، الذي يدحض كل ادعاء وتزييف لليهود، بما يحمل في طياته من آثار، ما زالت تشهد، حتى اليوم، ان ما يحق لليهود باستخدامه وليس بامتلاكه هو المقبرة الواقعة على طريق القدس ـ اريحا، والتي تحوي قبر أبشالوم، وقبر يهوشعفاط، وقبر يعقوب، وقبر النبي زكريا. وقد كانت ارض المقبرة من الاوقاف الاسلامية، وكان المسلمون يسمحون لليهود باستعمالها، لقاء مبلغ معين، يدفعونه في كل سنة لمتولي الوقف. وكان هذا، في ١٥٦٠م و١٥٦١م. وتمتد هذه المقبرة من وادي قدرون حتى رأس العمود والسفح القبلي لجبل الزيتون.

«أما كنسهم، فإنها كلها حديثة العهد، ليس فيها ما يرجع الى عهد ما يسبق القرن الثامن عشر، واغلبها في الحي القديم بالبلدة القديمة، وهو الحي الذي يسمى بحارة اليهود. وتشمل قدس الأقداس، طبرت اسرائيل، طابيلا، مدارش بورات يوسف، مزغاب لادخ، الاستانبولي، الياهانافي يوحنا بن زكاي، كنيس المغاربة، توما توراة، بيت ايل، بيت الدين، كوليك سفاراديم، وابن غارتن، وهناك كنيس تحت الارض، مخصص لصلاة القرائين، وواقع بين المطبل وطبرت اسرائيل»[8]. ولم يثبت، تاريخياً، أن مملكة يهوذا تلك كانت تشمل فلسطين برمتها، حتى يبيح اليهود اليوم لانفسهم سلب تلك البقعة من وطننا العربي.

أما حائط المبكى، والذي يؤكد المؤلف اعتماداً على تقرير اللجنة الدولية، المقدم الى عصبة الأمم، عام ١٩٣٠، ان ملكية الحائط الغربي تعود للمسلمين وحدهم، لانه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من مساحة الحرم الشريف، والعائدة الى املاك الوقف، وللمسلمين، أيضاً، تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط، وامام المحلة المعروفة بحارة المغاربة، المقابلة للحائط، لكونه موقوفاً، حسب احكام الشرع الاسلامي، لجهات البر والخير. ونحن بدورنا نضيف «ان هذا الحائط الخارجي للهيكل قد دَمَّر جانباً منه تيطس، عام ٧٠م، وأتى على ما تبقى منه ادريانوس (١٣٥م). وكان، حتى مجيء عمر بن الخطاب، ٦٣٦م، مكاناً مهجوراً، ولم يكن على الصخرة أي نوع من انواع البناء، بل كانت الصخرة مغطاة بالزبل والاقذار، اذ جعلها الرومان عبارة عن مزبلة، نكاية باليهود. وبعد أن نظفها عمر وصحبه، أمر ببناء مسجد في ذلك المكان»[9]، وحين دخل صلاح الدين القدس، عام ١١٨٧م كان الصليبيون قد حولوا مسجد الصخرة الى كنيسة، واقاموا فيها مذبحاً، واتخذوا جانباً من مسجد الاقصى كنيسة، والجانب الآخر مخازن، وقد ملؤوها بالصور والتماثيل، فأزال صلاح الدين ما بهما من آثار نصرانية، كنقوش وصلبان، ثم غسل الصخرة بماء الورد، فبخّرت، وفرشت»[10]. وهكذا فان الفضل الاول في الحفاظ على الصخرة، يعود للمسلمين، التي تسمى «البراق» عند المسلمين،

فيما يزعم اليهود انها الجزء الباقي من هيكل سليمان، الذي تركوه إبان الغزو الروماني، ولم يأتوا على ذكره والمطالبة به، منذ عام ١٣٥م، حين دمرها ادريانوس، حتى عام ١٩٢٨، أي بعد مرور ١٧٩٣ عاماً، ويستنتج المؤلف ان الدافع الحقيقي عند اليهود للمطالبة بحائط المبكى هو مادي صرف، وبدرجة اقل ديني لأربعة أسباب:

١ ـ لأنهم يبغون مد حدود دولتهم، تنفيذاً لمخططهم الاستعماري من النيل الى الفرات.

٢ ـ لانهم يريدون الاستيلاء على اراضي العرب، وبيوتهم، بلا ثمن أو أجر.

٣ ـ كي يحصنوا مملكتهم، بالاستيلاء على جبال القدس المنيعة، المشرفة على غور الاردن، ومنفذ الجزيرة العربية، والمتحكمة بطرق المواصلات، بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب.

٤ ـ لما تدره المدينة التاريخية القديمة من ريع السياحة.

ويوضح، اخيراً، ان ما نصر على عروبته ليست القدس القديمة، التي يضمها السور، لأن بيت المقدس تشمل جميع المدينة القائمة، اليوم، بشطريها القديم والجديد، وبما يجاورها من قرى عربية.

وبعد ان يستعرض لنا المؤلف ما حدده مجير الدين الحنبلي، في «الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل» من الحدود المنسوبة لبيت المقدس، يتساءل الحسيني عن حدود أورشليم التاريخية، التي دمرها، سنة ٥٨٧ق.م، ثم دمر هيكلها، انطيوخوس، ملك المكدونيين، سنة ١٧٠ق.م، ودمرها تيطوس الروماني، سنة ٧٥ق.م، وتبعه أدريانوس، سنة ١٣٥م، ومنذ ذلك الحين، زالت من الوجود، ولم يبق لها من أثر، وقد استشهد بما قدمته «دائرة المعارف اليهودية» في ابحاثها، والتي تقر أن داود أخذ المدينة من اليبوسيين، حيث بنى في حصن صهيون الذي أخذه من اليبوسيين، مستديراً من القلعة، وبنيت، بمساعدة حورام، ملك صور، الذي ارسل له العمال مع موادّ البناء. وبنى ابنه سليمان قصراً، يسكن فيه، مع بيت للرب، وسور اورشليم حولهما.

ويؤكد المؤلف انه لا يمكن لليهود ان يضيفوا للمدينة كثيراً من الأبنية، لانها محاطة بالاودية من جميع جهاتها. وهذه تكون الحدود الطبيعية للمدينة. ولأن السور العثماني قائم، في بعض جهاته، على أسس قديمة لأسوار متقادمة العهد. ويخلص المؤلف، في هذا الفصل، الى ان حدود أرشليم البائدة، كما كانت، أقل مما يطمع اليهود، في حين كانت بيت المقدس مدينة واسعة مترامية الأطراف، على نحو ما ذكر مجير الدين الحنبلي.

وأسماء بيت المقدس كانت عديدة، لكن المعنى واحد: «بيت الله». وقد وردت في نصوص الطهارة المصرية، في القرن التاسع عشر قبل المسيح، بصورة يوروشاليم، وكانت مركزاً لعبادة الكنعانيين، وايضاً، يوروسالم في رسائل تل العمارنة، في القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وبعد ذلك، في النقوش الآشورية أوروسليمو، ثم أورشاليم. وهو الاسم الكنعاني القديم، قبل قدوم العبرانيين الى ارض كنعان، حيث يقول المؤلف ان داود، بعد ان اغتصب المُلك من

شاعول، جاء الى أورشليم، حيث اليبوسيين، وفتحها، واتخذها عاصمة لملكه، ثلاثة وثلاثين سنة. ووحد اسرائيل، ويهوذا، ثم شرع في بناء الهيكل، الذي أتمه ابنه سليمان، من بعده.

وثالث اسم لها، في العهد القديم، هو «يبوس» والإسم الرابع «صهيون» وجاء في المزامير «والرب أحب ابواب صهيون اكثر من جميع مساكن يعقوب». ومن هُنا، نسب الاسرائيليون الداعون الى اقامة دولة في فلسطين العربية حركتهم الى صهيون، وخامس اسم للمدينة هو «داود» كما جاء في سفر صموئيل الثاني (٥/٧)، والاسم السادس اريئيل، كما ورد في سفر إشعيا (٢٩/١): «ويل لاريئيل، أريئيل قرية نزل عليها داود». وسابع اسم «موريا»، ويطلق على التل الصخري، حيث بنى سليمان الهيكل. جاء في اخبار الأيام الثاني (٣/١): «يشرع سليمان في بناء بيت الرب، في أورشليم، في جبل المريا، حيث تراءى لداود ابيه، حيث هيأ داود مكاناً في بيدرارنان اليبوسي».

من خلال عرض المؤلف لأسماء بيت المقدس، نلاحظ، ثلاثة أمور تستدعي الانتباه والتوقف:

١ ـ جعل اسم يبوس في المرتبة الثالثة، مع انه اسمها الأول، تكنياً باليبوسيين، وهم أول من وضع لبنة في بناء القدس، حوالي سنة ٣٠٠٠ق.م. بينما يعود اسم اوروسالم في ألواح تل العمارنة الى ١٥٥٠ق.م.

٢ ـ ان داود اغتصب اورشليم، ووحد اسرائيل ويهوذا، ثم شرع ببناء الهيكل وفي هذا خطأ كبير، لأن اورشليم صار اسمها مملكة داود، التي انشقت بعد موته وموت ابنه سليمان. وفي عهد ولدي سليمان (رحبعام ويربعام)، وانقسموا الى مملكة اسرائيل في الشمال، ويهوذا في الجنوب.

٣ ـ صهيون واريئيل وموريا وغيرها هي اسماء مناطق أو قرى، وليست من اسماء القدس. «ويل لاريئيل قرية نزل عليها داود» (سفر اشعيا (٢٩/١). هذا اضافة الى خطأ المؤلف في استخدام مراجع لا تخدم قصده، كما هو واضح. اذن، اسمها الأول «كان يبوس، نسبة الى اليبوسيين، الذين سموها، لاحقاً، أورسالم، وهي التي وردت في رسائل تل العمارنة، في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، ثم دعاها اليبوسيون والكنعانيون أورشليم ويورشاليم، كما ورد في نصوص الطهارة، التي ترجع الى القرن التاسع عشر قبل الميلاد، ويوري سليمو، في سجلات الملك سنحاريب الآشوري، في القرن السابع قبل الميلاد، سماها الامبراطور الروماني، ادريان، ايليا كابتولينا. وبعد الفتح الاسلامي، شاعت اسماء القدس وبيت المقدس»[١١].

ويضيف المؤلف «إن الذوق العربي لا يستسيغ تركيب بيت المقدس، بمعنى بيت مكان الطهارة»، ثم يعود في فقرة أخرى، ليقول «أطلقت بيت المقدس على المدينة نفسها، في العهد الإسلامي، وحلت محل ايليا الرومانية، وأورشليم الاسرائيلية، واليهود كرهوا اسم ايليا، لما ترمز له من جبروت الرومان، وأورشليم، بأي صورة رويت، لا يستسيغها الذوق العربي ايضاً». وهكذا نجد انفسنا أمام فقرة هي مزيج

من متناقضات، لعدة أسباب:

١ ـ كيف اطلق العرب المسلمون على المدينة اسم بيت المقدس، رغم ان الذوق العربي لا يستسيغها؟

٢ ـ لماذا لا يستسيغ الذوق العربي كلمة «أورشليم»، وهي كلمة اطلقها بنو كنعان عندما جاءوا من الجزيرة العربية.

٣ ـ يقول المؤلف ان بيت المقدس حلت محل ايليا الرومانية، وأورشليم الاسرائيلية، فكيف جعل المؤلف من أورشليم اسرائيلية، رغم انها كنعانية الأصل؟ وحين بنى داود مملكته في المدينة سماها باسمه: «مملكة داود»، التي انشقت لاحقاً، الى يهوذا واسرائيل، ثم اختفى فيما بعد اسم مدينة داود وعاد اسم أورشليم الى المدينة؟.

يجعلنا عنوان الفصل الثالث من الكتاب «الآثار الاسلامية في بيت المقدس/ قبل الفتح العمري» نتساءل: كيف وجدت آثار اسلامية في بيت المقدس قبل الفتح العمري لها (سنة ١٧هـ ـ ٦٣٨م) «والتاريخ يحدثنا ان النبي محمد (ص)، في السنة الثانية للهجرة ٦٢٩م، جهز جيشاً، بقيادة زيد بن حارثة، ولكن هذا الجيش انكسر في موقعة «مؤتة». ثم حاول فتحها، مرة أخرى، وقاد هو بنفسه جيشاً، وصل به الى تبوك، وعندما بلغها بعث منها، علقمة بن مجزز المدلجي، الى فلسطين، وبعث خالد بن الوليد الى دومة الجندل. وأما النبي (ص)، فبعد ان صالح اهل ايلة (العقبة) قفل راجعاً. وأكمل ابو بكر وصية النبي، بعد وفاته، وأرسل الجيش، الذي كان النبي قد أعده بقيادة اسامة بن زيد. ولكن جيش اسامة لم ينجح إلا في اخضاع بعض القبائل، فرجع الى الحجاز، بعد اربعين يوماً. وبعد ذلك، قرر ابو بكر الصديق فتح الشام كلها، فجهز اربعة جيوش: الى فلسطين، والاردن، البلقاء، ودمشق. وحين توفي ابو بكر، كان ابو عبيدة الجراح قد انتهى من فتح الشام، ورجع ليتولى قيادة الجيش الاسلامي، الذي كان يحاصر القدس (٦٣٥م)، بأمر من عمر بن الخطاب، والذي تم فتح القدس، في بداية عهده»[١٢].

نستنتج من ذلك ان الآثار الاسلامية كانت في الاردن وبعض المناطق في الحدود الفلسطينية، جراء تلك الحملات التي كانت ترسل، بين الحين والآخر، لفتح بيت المقدس وتخليصها من يد الرومان، والتي لم يتحقق فتحها، بشكل نهائي، إلا في عهد عمر، سنة ٦٣٨م. إلا إذا اعتبرنا، كما يعتبر المؤلف، ان آثار الاسلام نفسه ترجع أصوله الى أبي الأنبياء، «ابراهيم الخليل» لأن القرآن جاء مصدقاً لما سبقه من الكتب المنزّلة، ولأن الاسلام يؤمن بموسى وعيسى، وبكتابيهما الصحيحين. وأن الاسلام هو الوريث الشرعي لتراث الانبياء، لأنه آمن برسائلهما وبالتالي ورث المسلمون المقدسات الموسوية، لأنها جزء من تراثهم الروحي.

وبرأينا، أن خلط المراحل مع بعضها، واعتبارها مرحلة واحدة، عمل بعيد عن المنطق، لأن الكنيس يختلف عن الكنيسة، والكنيسة تختلف عن المسجد، سواء من ناحية شكل البنيان الداخلي والخارجي، اومن ناحية ممارسة الطقوس الدينية المختلفة، حسب اختلاف تعاليم

كل دين على حدة. وما يعده المؤلف من آثار، مثل مسجد سليمان، الذي بني عند هيكل سليمان، والمسجد الذي بني في مقام النبي داود، على ربوة جبل صهيون، وجامع قبة موسى، وجامع كرسي سليمان، ومسجد النبي ابراهيم، في الخليل، وغيرها من الآثار، كانت بعد الفتح العمري من ناحية، واتخذت اسماء، أولياء بني اسرائيل، من ناحية أخرى، لأنها أنشئت في نفس الأمكنة التي يزعم اليهود أن ملكيتها تعود اليهم. أما لماذا بقيت الأماكن المسيحية على حالها، ولم يقربها المسلمون، فإن لهذا سببين:

الأول: ان الاماكن اليهودية لم تكن بحوزة اليهود، آنذاك، بل كانت بحوزة الرومان، وهي في معظمها عبارة عن أطلال.

الثاني: لأن العهدة العمرية نصت أن لا تُسكن كنائس المسيحية ولا تهدم، ولا ينقص منها ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا شيء من أموالهم، ولا يضار أحد منهم.. الخ. وحين عرض البطريرك على عمر أن يصلي داخل كنيسة القيامة، رفض عمر، حتى تبقى الكنيسة خالصة لأصحابها. «وأما لماذا نصت العهدة العمرية على ان لا يسكن بإيلياء ـ بيت المقدس ـ معهم أحد من اليهود، فإن ذلك لا يعود ـ كما أوضح الحسيني ـ لأن المسيحية أبطلت العرقية التي كان يؤكدها بنو اسرائيل، ويتفاخرون بها، بل لأن البطريرك صفرونيوس هو الذي طلب من عمر أن يضيف هذا الشرط الى العهدة، حيث كان البطريرك يمنعهم من الاقامة داخل المدينة المقدسة، قبل مجيء عمر، بسبب ما لاقى السيد المسيح من معاملة سيئة من اليهود»[12].

لقد قدّس المسلمون المدينة، وكرموها، وأولوها كامل رعايتهم، بعد الفتح، لأنها، موطن ابراهيم الخليل، ومقر الانبياء، ومهبط الوحي، ومبعث عيسى، واولى القبلتين، وثالث الحرمين، ومسرى رسول الله، ومفتاح الكعبة وقبر الرسول، وعاصمة فلسطين، ومتحف آثارها الدينية، التي تجمعت لمدة ثلاثة عشر قرناً.

ولم تمر بالمدينة المقدسة مرحلة من مراحل التاريخ الاسلامي، إلا أقام فيها المسلمون بناء جديداً. فقد أقام عمر مسجداً على الصخرة، حيث وسع بناءه عبدالملك بن مروان، فيما بعد. وبنى عبدالملك المسجد الاقصى، الذي أتمه ابنه الوليد، ثم جاء ملوك بني أيوب، الذين أولوا المسجد الاقصى عناية خاصة. وبنى عدد من المسلمين قبباً في صحن الصخرة، وبجوارها، قبة المعراج، وقبة محراب النبي، وقبة يوسف، وقبة موسى، وقبة سليمان، وقبة الخضر، ومحراب داود. وبنوا في الحرم، وحوله مآذن، وأروقة، وأبواب، وسبلاً وصهاريج ماء. ومجموع المساجد التي بناها المسلمون ٣٤ مسجداً معظمها داخل المدينة وخارجها. وعدد كبير من الزوايا والمقابر الأثرية، التي تضم رفات الصحابة والتابعين. وانشأوا مدارس لطلاب العلم، بلغ عددها ٥٦ مدرسة، حفلت بالعلماء من مختلف البلدان. وهكذا، فإن ما للمسلمين من آثار في بيت المقدس يفوق كثيراً آثار اليهود المتمثلة في ما ذكرنا آنفاً فيها.

في هذا الفصل المعنون «مصير بيت المقدس»، يشرح لنا المؤلف بأن اغتصاب اسرائيل لبيت المقدس قد ولّد مشكلة خطيرة

لمئات الملايين من المسلمين والمسيحيين. على ان المؤلف قدم لنا ذلك من خلال فقرات بسيطة، انشائية، غير مترابطة، شارحاً فيها تعنت اسرائيل في عدوانها، ورفضها لكل قرارات المجتمع الدولي، ولكل الوقائع التاريخية، التي تؤكد انه لا حق لاسرائيل في فلسطين. ولا ندري ما الذي دفع المؤلف الى القول «لو ان بعض الطوائف المسيحية، التي تؤمن بالعهد القديم، هي التي طلبت الولاية على بيت المقدس، لكان ذلك مقبولاً، بعض الشيء. لأنها سترعى المقدسات اليهودية والمسيحية، على السواء. ولو ان المسلمين هم الذين طلبوا الولاية، على الأماكن المقدسة جميعها، لحسن ذلك بنظر الجميع، لأن المسلمين يؤمنون بجميع الانبياء، ابتداء من ابراهيم الى السيد المسيح، عليهم السلام» (ص ٦٠).

ويبحث الكاتب عن الآثار الدينية لليهود في القدس، فيجدها قليلة جداً، لأن الرومان دمروا القدس وما فيها من آثار مرتين، ولأن حكم داود وسليمان لم يتجاوز القرن الواحد. ومع ذلك فليس لهم سوى حائط المبكى، الذي يظن انه سور القدس القديم، يوم كان هيكل سليمان في داخلها. أما الآثار المسيحية والإسلامية فهي كثيرة جداً، وورد ذكرها آنفاً.

ثم يتعرض الكاتب الى «مكانة بيت المقدس في الاسلام»، فيتناول، بشكل مختصر، ما تعرض له بيت المقدس من غزوات، في التاريخ القديم، وما تعرضت له، ايضاً مملكة داود من غزو وسبي وتدمير الى ان فتحها المسلمون حيث بدأت صفحة جديدة لليهود، اذ بدأوا يعودون الى المدينة للزيارة، والعمل، والعبادة، وتمكنوا من بناء مراكز دينية لهم، في طبرية، وصفد، والخليل، وبيت المقدس. وفي هذا السرد، نجد الكثير من المبالغة عند المؤلف، في اظهار روح الديمقراطية عند العرب المسلمين، خاصة وأن العهدة العمرية اشترطت أن لا يسكن بايلياء احد من اليهود، وان كانت بطلب من البطريرك صفريونيوس.

ثم يؤكد المؤلف اهمية القدس، ثانية، كونها مهداً للانبياء، ومهبطاً للوحي، ولأن منها عرج الرسول الى السماء ولأن النبي محمد (ص) اوصى بها كثيراً. وأن نبيهم سليمان، تنبأ لها بهذا المصير، حين قال: «فإني أقطع اسرائيل عن وجه الأرض التي أعطيتهم اياها، والبيت الذي قدسته لإسمي، أنفيه من أمامي».

ومع تقديرنا للجهد الذي بذله المؤلف، رحمه الله، نود الاشارة الى بعض الملاحظات العامة.

١ ـ قدم الكاتب التاريخ القديم لعروبة بيت المقدس ٣٠٠٠ق.م، بشكل موجز ومحدود جداً، وعلى مراحل متقطعة.

٢ ـ لم يول عناية خاصة لملكة داود، وكيفية انشائها، والملابسات المتعددة حولها.

٣ ـ اعتمد، بالدرجة الاولى، على ما جاء في الأسفار التوراتية، كمراجع، دون العودة الى الأدلة والوثائق التاريخية الأخرى.

٤ ـ ان ما استخدمه من شواهد كانت في اغلبها لا تخدم الهدف.

٥ ـ كان الكاتب متناقضاً بين فصول الكتاب فيما طرحه من أفكار.

٦ ـ لقد تعددت فصول الكتاب، دون ضرورة، حيث ان الكتاب يشكل دراسة صغيرة، تتطلب عناوين جانبية ليس إلا.

٧ ـ لم يقدم الكاتب جديداً مقارنة بغيره من الكتب، ولم يعط العمل حقه من الجهد، فبقي ناقصا في كثير من الجوانب، عقبنا عليها أثناء عرض الكتاب.

٨ ـ يعتمد اليهود على التوراة، وما ورد فيها من أدلة تاريخية، لتأكيد أحقيتهم في بيت المقدس، وكان من الأجدر بالباحث، أن يخصص فصلاً يتناول فيه، بإسهاب، الظروف والملابسات التاريخية حول التدوين، الذي تم بعد موت موسى بزهاء ثمانمئة سنة، في عهد كورش، وعلى أيدي بعض الكهنة اليهود.

٩ ـ لقد ابتعد المؤلف عن الموضوعية، في أحيان كثيرة.

١٠ ـ نلاحظ أن هناك تكراراً في المعلومات، في غير موضع.

بقي لنا أن نقول، أن ما يحدث اليوم من صراع، وان كان في ظاهره دينياً، يعتمد على التاريخ، ما يحوي في طياته من أدلة ووثائق، إلا أن هذا الصراع، في جوهره، صراع سياسي. فالقدس عربية في تاريخها وحاضرها ومستقبلها.

هناء ابراهيم

مصادر تمت الاستفادة منها:

(١) فايز فهد الجابر، **القدس ماضيها، حاضرها، مستقبلها**، القدس، ص١٩ ـ ٢١.

(٢) أسد الأشقر، **تاريخ سوريا**، الجزء الأول ص٢٦٨.

(٣) المصدر نفسه ص٢٨٢.

(٤) المصدر نفسه ص٣١٨.

(٥) محمد أديب العامري، **القدس العربية**، عمان، ١٩٧١، ص٥٤.

(٦) عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، القدس، ١٩٦١، ص١٧٨.

(٧) الأشقر، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٥.

(٨) العارف، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٥.

(٩) المصدر نفسه، ص٩٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص١٧٥.

(١١) العامري، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(١٢) العارف، مصدر سبق ذكره.

(١٣) جابر، مصدر سبق ذكره.

صامد
SAMED

ملف صامد

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

الأخ ابو علاء لمجلة «الجيل»: نعم.. نملك مقومات الدولة

محادثات فلسطينية مع عدد من الدول الاوروبية

اجتماع مجلس المحافظين للبنك الاسلامي

المشاركة في معرضي طوكيو وطرابلس الدوليين



أبو علاء في حديث لمجلة "الجليل": نعم.. نملك مقوّمات الدّولة

التقت مجلة «الجيل» (عدد شباط فبراير ١٩٩١) الأخ أبو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ـ مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف ومدير عام مؤسسة «صامد»، وأجرت معه الحديث التالي

● لقد مضى على الانتفاضة ثلاث سنوات. فهل يمكن ان تعطي لنا صورة عن الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة؟

ـ تقييم الأحوال الاقتصادية لا ينفصل عن مجمل الأوضاع والظروف العامة من جهة، وعن الحركة النضالية والانتفاضة المجيدة وما تمثله من جهة أخرى. فالانتفاضة عبر مسيرتها أصبحت جزءاً من الحياة اليومية لشعبنا، وحركة شعبية مستمرة ومتواصلة بالرغم من كل أشكال القمع والاضطهاد والسجن والاعتقال التي تمارسها سلطات الاحتلال، وبالرغم من الحصار الاقتصادي وسياسات التجويع وتواضع وضآلة الدعم العربي. ان استمرار الانتفاضة المباركة وتصعيد وتأثيرها يرجع الى الوضوح الشديد لأهدافها المتمثلة في الاصرار على انهاء الاحتلال وتصفية آثاره وتحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة لدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ويعود كذلك الى الاستمرار في ابتكار الوسائل النضالية والاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف.

في هذا الاطار يمكن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية في ظل الانتفاضة المجيدة. فقد واجهت الانتفاضة منذ اندلاعها اقتصاداً وطنياً مهمشاً ومشوهاً وتابعاً للاقتصاد الاسرائيلي في جميع صوره وأشكاله، من انتاج وعمالة وتجارة واستهلاك وبنى تحتية مادية واجتماعية ومؤسسية. لذا تركزت استراتيجية الانتفاضة على تفكيك هذا الارتباط القسري مع الاقتصاد الاسرائيلي والشروع في بدء خطوات الانفكاك من قيوده وتكثيف الاعتماد على النفس في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والمؤسسي. وقد حققت الانتفاضة جملة من الانجازات الهامة في هذا الوقت القصير:

١ ـ تشكيل اللجان الشعبية والمؤسسات البديلة لمؤسسات الاحتلال، لجميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والاداري في الوطن المحتل.

٢ ـ مقاطعة مبيعات سلع وخدمات الشركات الاسرائيلية، مما أدى الى انخفاضها من حوالي مليار دولار الى ٤٥٠ مليون دولار سنوياً.



ـ أبو علاء.. نعم.. نملك مـ رمات الدولة

٣ ـ مقاطعة التعاقد من الباطن مع الشركات الاسرائيلية مما ادى الى انخفاض هذه التعاقدات بحوالي ٢٥٠ مليون دولار سنوياً.

٤ ـ انخفاض الصادرات الى اسرائيل بحوالي ١٥٠ مليون دولار سنوياً.

٥ ـ التوجه الى الاعتماد على النفس في الانتاج وضبط الانتاج بما يناسب الطلب المحلي وضروراته الاساسية وقد تحقق في هذا الاطار ما يلي:

الانتاج الزراعي: الشروع في عودة العمال الزراعيين الى الأرض لاستصلاحها وفلاحتها وقيام الأسر بالانتاج المنزلي على نطاق واسع مما ادى الى الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الزراعية.

الانتاج الصناعي: مضاعفة مبيعات الشركات الصناعية في السوق الوطني نتيجة لاستغلال كامل طاقتها ولتوفر العمالة والحماية لمنتوجاتها.

٦ ـ التكيف مع النمط الحياتي للانتفاضة، والابتعاد عن الترف والسلع الكمالية وغير الضرورية، وتوفير المدخرات للاستثمارات الصغيرة ولحين الحاجة.

٧ ـ مقاطعة العمل في المستوطنات الصهيونية وتقنين العمل داخل الخط الأخضر، مما أدى الى انخفاض العمالة في القطاعات الاسرائيلية من ١٥٠ الف الى ١٠٠ الف عامل.

٨ ـ المقاطعة الضريبية لسلطات الاحتلال مما أدى الى انخفاضها من ٢٠٠ مليون دولار

الى ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

٩ ـ تحقيق التكافل والتضامن مع المتصرفين، سواء منتجين أو مستهلكين أو عمال.

١٠ ـ رفع كلفة الاحتلال وتعميق الازمة الاقتصادية في اسرائيل، وقد أدت اجراءات الانتفاضة والتفاف حركة الجماهير حولها الى تكبيد الاقتصاد الصهيوني خسائر فادحة بلغت حوالي ملياري دولار سنوياً. كذلك نفقات عسكرية مختلفة بحوالي مليار دولار سنوياً تقدر بحوالي ٥٪ من ميزانية الدفاع والأبحاث الاسرائيلية لتطوير وسائل القمع وتجنيد قوات عسكرية في الوطن الفلسطيني المحتل.

● ما أسباب اضطرار بعض العمال العرب للعمل من جديد داخل المشاريع الاسرائيلية؟

ـ لقد بدأ العمال الفلسطينيون بالعمل في المشروعات الاسرائيلية أمام ضغط الحاجة وانعدام الدعم العربي في مطلع السبعينات، الا انه في السنة الأولى من الانتفاضة انخفض حجم العمالة الفلسطينية في القطاعات الاسرائيلية والمستوطنات بحوالي ٥٠٪، من ١٥٠ الف عامل الى ٧٥ الف عامل. وفي المدة الأخيرة اضطر بعض العمال للعمل من جديد داخل الخط الأخضر مع التمسك الشديد بمقاطعة العمل في المستوطنات الصهيونية التي ظلت مقاطعة العمل فيها شاملة. وبتقييم موضوعي فان اضطرار العمال للعمل في المشاريع الاسرائيلية يرجع للاسباب التالية:

ـ تواضع الدعم العربي للصمود الوطني الفلسطيني، وفهم متطلباته، رغم تزايد أعداد الشهداء والاصابات والاعتقال وهدم المنازل ومصادرة الاراضي والممتلكات وبناء المستوطنات والابعاد والحصار الاقتصادي.

ـ انحسار التحويلات من العمال الفلسطينيين في الخليج مؤخراً وتوقف تحويلات العاملين الفلسطينيين في الكويت نهائياً.

ـ تدني قيمة التحويلات من الأقارب في الاردن الى ذويهم في الداخل بسبب الانخفاض المريع في قيمة الدينار والأوضاع الاقتصادية المتردية هناك.

ـ توقف حركة الصادرات الفلسطينية باتجاه العراق ودول الخليج بسبب الحصار المفروض على العراق.

وقد أجرينا دراسة في تقييم متطلبات خلق فرص عمل في المؤسسات الوطنية لـ ١٥٠ الف عامل، من خلال اقامة مشاريع انتاجية (زراعية وصناعية) ومشاريع اجتماعية (اسكان وتعليم وصحة) ومشاريع تجارية وخدمات. وتشير ابسط التقديرات الى ١٥٠٠ مليون دولار، بواقع ان أقل تكلفة لفرصة العمل الواحدة هي عشرة آلاف دولار.

فهل هناك من يستجيب الى هذه الحاجة وأهميتها في دعم الصمود وفك الارتباط النهائي بالاقتصاد الصهيوني واعلان العصيان المدني؟ التجربة قاسية ومريرة، والاستجابة العربية مع الأسف... ضعيفة.

● لماذا تعثرت حتى الآن محاولات بناء اقتصاد فلسطيني ذاتي في الأراضي المحتلة؟

ـ ان أرث عشرين سنة من الاحتلال الصهيوني ليس من السهل التخلص منه ومن آثاره، وخاصة في ظروف الاحتلال القائمة، للشروع في بناء اقتصاد جديد في شهور او سنوات معدودة. ولكن، كما اتضح من الجواب

منظمة التحرير تحتاج الى ١٥٠٠ مليون دولار لتوفير ١٥٠ ألف فرصة عمل للفلسطينيين الممتنعين عن العمل في اسرائيل بعد الانتفاضة

على السؤال الأول حول الأوضاع الاقتصادية، فان انجازات الانتفاضة في المجال الاقتصادي تعتبر كبيرة وملموسة، كما ان الكثير من هذه الانجازات تعتبر بنية تحتية مادية ومؤسسية لمزيد من الانتاج والاعتماد على النفس والعمل الدؤوب لفك الارتباط القسري وانهاء التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الصهيوني.

من ناحية أخرى هناك جهود حثيثة تبذلها منظمة التحرير للمساعدة في بناء الاقتصاد الوطني وتطويره الى اقتصاد صمود ومقاومة. وتتلخص هذه الجهود في دعم المشاريع الانتاجية والمؤسسات الوطنية للاقتصاد الفلسطيني وفضح السياسات والممارسات الاسرائيلية في كافة المحافل العربية والدولية، واعداد الدراسات الشمولية لتعبئة أكبر قدر ممكن من الدعم والمساندة العربية والدولية.

وتظل مشكلة التمويل تشكل أكبر عائق أمام هذه الجهود، كما ان الممارسات والسياسات الاسرائيلية تظل كذلك حجر عثرة وعائقاً كبيراً. وبالرغم من ذلك فان العديد من المبادرات الهامة قد تم انجازها على صعيد البناء الاقتصادي، ومن ذلك دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لتعبئة الموارد الفلسطينية لرجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية الفلسطينية في الخارج لدعم بناء الاقتصاد الوطني ـ اقتصاد الصمود والمقاومة ـ وتوفير مقوماته وأهم انجاز في هذا السياق هو تبني اقامة «بنك التنمية الفلسطيني» الذي في حال انجازه كل خطوة هامة على طريق البناء الاقتصادي الذاتي وتوفير الموارد المالية. كما ان اشراك الجاليات الفلسطينية في كافة أماكن الشتات في هذا المجال ذو أثر هام ومفيد كذلك.

● ما هي التطورات التي نشأت في مجال تجارة وتصدير الحمضيات والزيتون؟

ـ من المعروف ان الحمضيات هي عصب الاقتصاد الوطني في قطاع غزة كما ان الزيتون هو عصب الاقتصاد الزراعي في الضفة. حيث هناك عشرات الآلاف من الاسر تعتمد في معيشتها على هذين المحصولين، علاوة على ما يشكلانه في مجمل الناتج المحلي والتشغيل.

هناك جهود كثيرة قامت بها منظمة التحرير لتحسين فرص تصدير هذين المحصولين ومنها:

ـ اعتراف الدول المستوردة بشهادة المنشأ الفلسطينية سواء أكانت دولاً أوروبية أو عربية.

ـ ادراج المنتجات الفلسطينية وتمتعها بنظام الافضليات التجارية في السوق الاوروبية المشتركة.

ـ تطوير برنامج السوق الاوروبية المشتركة للاستيراد المباشر للحمضيات من قطاع غزة.

وكانت السوق الاوروبية قد حددت شروطاً تم تنفيذها، مثل تحسين نوعية المحصول وتعبئته

وتجهيزه للتصدير باشراف خبراء متخصصين، وتخفيف الاجراءات الاسرائيلية المعيقة لعملية التصدير، والتعاقد المباشر بين مصدرين فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومستوردين أوروبيين والاتفاق الكامل على الأسعار والمواصفات والالتزام بتنفيذ كل الشروط المطلوبة.

أدت هذه الجهود الى زيادة تصدير الحمضيات من حوالي الفي طن في السنة الأولى ١٩٨٨ الى ٢٠ الف طن في الموسم الآخر ١٩٨٩، ونأمل زيادة الكمية لهذا الموسم، علماً ان هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الحمضيات الفلسطينية الى السوق الأوروبية منذ عام ١٩٦٧.

من جهة أخرى تم عقد اتفاقية مع شركات ايطالية لشراء زيت الزيتون الفلسطيني حسب مواصفات وأسعار محددة سلفاً، وقد أبرمت اتفاقية هامة لهذا العام لتصدير ٦٠٠٠ طن من الزيت الفلسطيني.

علاوة على ذلك فان محادثات جادة تجري مع السوق الاوروبية المشتركة لتطوير الصناعات الزراعية وتعبئة زيت الزيتون بشكل متطور ومناسب لكل الأسواق. بعد ان تبرعت حكومة ايطاليا مشكورة بتمويل بناء مصنع الحمضيات في قطاع غزة بتكلفة ١٢ مليون دولار.

ازدادت ايضاً مساعدات السوق المباشرة الى الأراضي المحتلة من حوالي ٥ ملايين دولار قبل الانتفاضة الى ١٢ مليون دولار عام ١٩٨٩، وينتظر ان تزداد الى ١٥ مليون هذا العام.

هذه المساعدات المباشرة تقدم الى المؤسسات الفلسطينية العامة كالمستشفيات والجامعات والبلديات بالاضافة الى التعاونيات والجمعيات الخيرية وقطاعات الانتاج الزراعي والصناعي ومؤسسات الاقراض. كما ان هناك مساعدات مباشرة للمنشآت الانتاجية الزراعية والصناعية، عبر المنظمات غير الحكومية، وهناك برنامج اقراض لمشاريع صغيرة عبر ثلاثة مؤسسات اقراضية مستحدثة.

وعلينا ان نعترف ان قيمة هذه المساعدات لا ترجع الى حجمها، حيث ان حجمها صغير جداً بالنسبة للاحتياجات وبالنسبة لما يخصص لاسرائيل وحتى لدول عربية مجاورة. الا ان قيمتها ترجع الى التوجهات السياسية ذات المدلولات الهامة والايجابية تجاه قضية الشعب الفلسطيني، وهي تتنامى مع نمو الوعي لمعاناة شعبنا وتطور نضاله وصموده.

● **بعد أزمة الخليج، عاد عدد من الفلسطينيين الى الضفة وغزة والاردن. كيف تتصورون استيعابهم وبدء حياتهم من جديد؟**

ـ كما تعرفون، أدت أزمة الخليج الى نتائج سلبية جداً على الاقتصاد الفلسطيني في الوطن المحتل. وبدون أي مبالغة، فان الشعب الفلسطيني هو الأكثر تضرراً من أزمة الخليج، حيث يقدر الانخفاض في تحويلات العاملين في الكويت وقيم الصادرات الفلسطينية الى الخليج والمساعدات المباشرة من المجموعات الفلسطينية واللجان الوطنية في الكويت، بحوالي ٧٠٠ مليون دولار. وهذا المبلغ يمثل حوالي ثلث الناتج القومي الاجمالي. كما ان انخفاض مصادر الدخل هذه تنعكس على

الفلسطينيون في الكويت هم الجالية الوحيدة التي لا تجد وطناً تذهب اليه إذا ما تركت مكانها

الاستخدام في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما يزيد من عبء البطالة، رغم ان أعباء النضال الفلسطيني نفسه تتزايد كل يوم مع زيادة وشراسة القمع الاسرائيلي.

وتشير التقديرات الى ان أزمة الخليج قد أدت الى عودة حوالي ٣٠ الف شخص الى الضفة والقطاع. نعتقد ان مسألة استيعاب الكثيرين من هؤلاء ليست معضلة اذا ما توفرت الامكانيات المادية، حيث ان معظمهم يمثلون فعاليات اقتصادية (أرباب عمل وورش ومنشآت) أو عمالاً مهرة متخصصين يحتاجهم الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة البناء. لكن شعبنا يعاني كل يوم لعدم توفر الامكانيات المادية. ونحن نبذل كل جهودنا ومع كل الاصدقاء والاشقاء، وبجهود وتكاتف شعبنا في كافة أماكن الشتات، لمواجهة هذه الحالة مع غيرها من حالات القهر والظلم الذي يعانيه شعبنا.

● **الى اي درجة ادت الأزمة الكويتية الحالية الى تباطؤ الدعم المالي لشعبنا في الاراضي المحتلة؟**

ـ جاءت أحداث الخليج لتزيد من تعقيد الأزمة، في وقت تقف فيه الانتفاضة المجيدة شامخة عامها الرابع، حيث تزداد التضحيات وتزداد الاحتياجات. ففقد شعبنا التحويلات الفلسطينية التي تحول من الجالية الفلسطينية في الكويت، وأغلقت منافذ تسويق منتوجاته، وتوقف دعم الحكومة الكويتية الذي يقدم للجامعات (١٨ مليون دولار سنوياً)، ومبلغ ٦ ملايين دولار كانت تحول لدعم الانتفاضة، كما توقفت تحويلات الحكومة العراقية بسبب الحصار الذي تواجهه، وتوقفت اعانات الدول الخليجية للانتفاضة وتقلصت في دول أخرى.

● **كيف تدعمون الصمود الفلسطيني في مراكز الشتات الرئيسية: لبنان وسوريا والاردن؟**

ـ تبذل جهود حثيثة ومتواصلة للعمل على تحسين الأوضاع الصعبة لسكان المخيمات، خاصة في لبنان، سواء عن طريق المساعدات المباشرة للاسر المحتاجة أو تقديم منح تعليمية للطلاب، أو اقامة مشاريع انتاجية وخدمية صغيرة من خلال مؤسسة «صامد» أو من خلال دعم وتنشيط أعمال وكالة غوث اللاجئين. أو من خلال توفير مقومات الأمن والحماية لشعبنا هناك.

ولعل «صامد» تقوم بدور هام هناك من خلال اقامة عدد من المشاريع الانتاجية التي حافظت على وجود رموزها رغم انها دمرت أكثر من ثلاث مرات.

واليوم تأتي المسؤولية الجديدة تجاه الجالية الفلسطينية في الكويت، سواء من ناحية ما تعرضت له من خسائر وأضرار، أو من خلال

ما تعانيه نتيجة الحصار المفروض على العراق من نقص في المواد الغذائية والأدوية، وهي الجالية الأكبر في الكويت والتي لا تجد مكاناً تذهب اليه اذا ما تركت الكويت.

الوضع في سوريا والاردن أقل تعقيداً حيث ان الفلسطينيين هناك يتمتعون بفرص العمل كمواطني هاتين الدولتين.

● **ما قصد الوجود الفلسطيني في أفريقيا والذي تتحدث عنه الصحافة الاسرائيلية؟**

ـ بطبيعة الحال، الاسرائيليون لا يعجبهم تطور تنامي العلاقات الفلسطينية الدولية وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ذلك لأن مردود تنامي العلاقات الفلسطينية مع دول العالم هو بالضبط تقليص العلاقات الاسرائيلية مع هذه الدول. وهذا ما حدث في افريقيا، فقبل حرب تشرين ـ اكتوبر ١٩٧٣، كانت جهود منظمة التحرير حثيثة في الدول الافريقية. وفي هذا المجال اقامت منظمة التحرير مشاريع انتاجية هناك، في مجالات التنمية الزراعية والصناعية، كما أرسلت كوادر فلسطينية مدربة في الحقول الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والتعليمية المختلفة لتدريب الكوادر الافريقية الناشئة، وأنشأت العيادات والمجمعات الصحية.

بعد ١٩٧٣، قطعت معظم الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل، وبالتالي نشأ في هذه الدول فراغ نتيجة لسحب المساعدات الاسرائيلية، وترتب علينا وعلى الأمة العربية مسؤوليات جديدة أكبر. وفعلاً فقد كانت منظمة التحرير الرائدة للدول العربية في ملء هذا الفراغ بتكثيف مساعداتها التقنية ومشاريعها الانتاجية بالرغم من الامكانيات الصغيرة المتوفرة لها.

● **هل تملك «دولة فلسطين» المقومات الاقتصادية والواقعية للانطلاق والاستمرار. عندما تتاح الفرصة لتحقق اقامتها فوق الاراضي الفلسطينية في المستقبل القريب؟**

ـ من المعروف ان دولة فلسطين هي من أعرق الدول، فهي مهد أديان وحضارات العالم، ولو لم تكن كذلك لما كانت دائماً هدف الغزاة، ولما جاء الاسرائيليون اليها لاحتلالها واغتصابها.

كثر الحديث مؤخراً حول المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية وجاء هذا الحديث من قبل المؤسسات والأوساط الصهيونية، بينما لم يتساءل أحد عن وجود أو عدم وجود مقومات اقتصادية لدولة اسرائيل المزعومة عام ١٩٤٨.

نحن نثق تماماً ان دولتنا التاريخية العريقة. ولو أقيمت على خمس فلسطين الكبرى، ستكون لها جميع المقومات، بما فيها المقومات الاقتصادية، ونذكر منها على سبيل المثال:

ـ امكانيات الانتاج الزراعي: حيث يمكن زيادة الانتاج والاستخدام الزراعي بحوالي أربعة أضعاف المستوى الحالي تحت الاحتلال باستغلال جميع مواردنا المائية والأرضية المغتصبة.

ـ امكانيات الانتاج الصناعي: يمكن مضاعفة الانتاج الصناعي وتطويره وتحسينه خلال سنوات معدودة من الاستقلال لتوفر قوى عاملة ماهرة وزيادة صناعية في مجالات تقنية دقيقة.

ـ امكانيات السياحة: ان تنمية وتطوير السياحة الدينية والترفيهية والحضارية يمكن ان تعطي مردوداً يوازي كل الانتاج المحلي الحالي تحت الاحتلال.

ـ امكانيات تقديم الخدمات المتخصصة في التعليم والصحة والبنوك والمقاولات الهندسية والصيانة والثقافة والاعلام وغيرها، للمستوى العالي للكفاءات الفلسطينية في هذا المجال.

وعلى أية حال، وبالرغم من ان دولة فلسطين ليست مشروعاً استثمارياً يقاس بمقياس الربح والخسارة وانما هي قضية وطنية وحقوق تاريخية لا تقبل المساومة أو النقاش ولا تخضع لمقاييس وهمية تروج لها الدوائر الاستعمارية والصهيونية، فان دولتنا تمتلك المقومات الاساسية المادية والمعنوية والبشرية لتحقيق الرفاه لشعب فلسطين وللرد على المقولات الصهيونية والاستعمارية.

ولعل أبرز هذه المقومات هو المصادر البشرية والكفاءة والخبرة الطويلة التي يمتلكها شعب فلسطين.



برقية

من الأخ الرئيس إلى كوادر "صامد"

الأخوة/ كوادر مؤسسة أبناء شهداء فلسطين «صامد»

تونس

تحية الثورة وبعد.

اشكركم على تهانيكم الأخوية بعيد الفطر المبارك. أعاده الله على أمتنا بالسؤدد والازدهار ووحدة الصف والتضامن وعلى شعبنا المناضل. وقد تكللت مسيرته النضالية العادلة بالنصر المبين. ورفع رايات أمته عالية خفاقة فوق القدس الشريف، عاصمة دولتنا المستقلة.

أحييكم ومعاً وسوياً حتى النصر في فلسطين بعونه تعالى.

وكل عام وانتم بخير

وثورة حتى النصر.

ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية



محادثات فلسطينية مع عدد من الدول الأوروبية

إيطاليا تؤكد دعمها ومساعدتها لشعبنا تحت الاحتلال

اجتمع الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٨/٤/٩١ بمقر وزارة الخارجية الايطالية في روما مع مدير عام دائرة التعاون الفني من اجل التنمية ورئيس قسم تخطيط برامج المعونة في وزارة الخارجية الايطالية.

وقد جرى، خلال الاجتماع، استعراض الوضع الاقتصادي والانساني للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

وقد اكد السيد مدير عام دائرة التعاون اهتمام بلاده الصديقة وحكومتها باوضاع شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال، ودعمها لمشاريع مساعدته رغم العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

ثم التقى الاخ ابو علاء يوم ٢٠/٤/٩١ في روما السيد فاتاني المستشار السياسي والدبلوماسي لرئيس الوزراء الايطالي بحضور الاخ نمر حماد ممثل منظمة التحرير الفلسطيبية لدى روما.

وقد تم اللقاء في جو من الصراحة، حيث عبر السيد فاتاني عن دعم ايطاليا الثابت ودول المجموعة الاوروبية لنضال الشعب الفلسطيني ولجهود السلام من أجل احلال تسوية عادلة ودائمة. كما تناولت المحادثات جولة الوزير بيكر للمنطقة، حيث اكد الجانب لايطالي على اهمية الدور الفلسطيني بحكم ان القضية الفلسطينية هي جذر المشاكل في المنطقة وبدون حلها حلا عادلا سيظل التوتر وعدم الاستقرار قائما. كذلك عبر عن ثقته بجدية الجانب الامريكي في ايجاد حل لهذه المشكلة.

كما تناول اللقاء من الجانب الآخر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة ومعاناة شعبنا واهتمام الجانب الايطالي لتقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني، سواء على الصعيد الثنائي او من خلال دول المجموعة الاوروبية او المنظمات الدولية.

من جهة ثانية، استقبل السيد المدير العام لوزارة الخارجية الايطالية السفير بوتاي الأخ ابو علاء بحضور رئيس قسم الشرق الاوسط في الوزارة.

وقد نقل الاخ ابوعلاء تحيات الاخ الرئيس ابوعمار والقيادة الفلسطينية للحكومة الايطالية

ورئيسها ولوزير الخارجية وشكرهم على ما قدمته ايطاليا من دعم لشعبنا.

وقد استمر اللقاء ساعة كاملة حيث تم استعراض الوضع العام الفلسطيني والعربي والموقف الاوروبي، تجاه التطورات التي تشهدها المنطقة العربية، مع تركيز خاص على مهمة الوزير الامريكي جيمس بيكر ومساعيه، والتعنت والرفض الاسرائيلي للاستجابة للشرعية الدولية، والاعتراض الاسرائيلي على أية مشاركة اوروبية في التسوية.

كما تم استعراض الاوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال، وما تكبدته الجالية الفلسطينية في الكويت من خسائر انعكست على الشعب الفلسطيني باسره، خاصة في الارض المحتلة.

الأخ أبو علاء يتباحث مع السفير السويدي

بحث الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم ٢١/٣/٩١ مع السيد ماغنوس فاكسون سفير السويد لدى تونس الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي زادت سوء نتيجة لازمة الخليج وانعكاساتها واستمرار حظر التجول الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلي على شعبنا الفلسطيني.

الجزائر تستورد منتوجات فلسطينية

اتفقت فلسطين والجزائر على تسهيل تسويق منتوجات الاراضي الفلسطينية المحتلة في القطر الجزائري الشقيق، وذلك نتيجة مباحثات الاخ ابو علاء، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع السيد غازي مدوسي، وزير الاقتصاد الجزائري، حيث جرى بحث الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسبل واشكال دعم انتفاضة شعبنا المباركة وتعزيز صموده.

وكان الاخ ابوعلاء قد قام بزيارة الى الجزائر يومي ١٩ و ٢٠ آذار (مارس) الماضي تلبية لدعوة رسمية من وزير الاقتصاد الجزائري.

الأخ أبو علاء يجتمع مع السيد اندرسون وعدد من المسؤولين الإقتصاديين في السويد

اجتمع الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمدير العام للدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية في ستوكهولم مع السيد ستين اندرسون وزير الخارجية السويدي ونقل له تحيات الاخ الرئيس ابوعمار.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر تطورات القضية الفلسطينية، والجهود الدولية المبذولة لايجاد تسوية للصراع في الشرق الاوسط، التي تقتضي ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة.

كما جرى البحث في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وسبل تطبيق قرارات مجلس الامن الخاصة بتقديم الحماية وعقد مؤتمر للدول الموقعة على ميثاق اتفاقيات جنيف الرابعة لحماية حقوق الانسان الفلسطيني تحت الاحتلال.

وقد حضر الاجتماع الاخ هايل الفاهوم مدير دائرة اوروبا الغربية في الدائرة السياسية والدكتور يوجين مخلوف ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في السويد والدكتور موسى السمان مدير دائرة التخطيط في الدائرة الاقتصادية، وعن الجانب السويدي السيدة بيرنر مساعد سكرتير الدولة في وزارة الخارجية والسيد ماتياس سوسبرغ مدير ادارة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والسيد ماتس ستامتسوس السكرتير الاول في وزارة الخارجية.

كما عقد الاخ ابوعلاء على هامش زيارته للسويد سلسلة اجتماعات مع عدد من المسؤولين في الدائرة السياسية ودائرة التعاون والتنمية الخارجية، ودائرة التجارة الخارجية، ومدير عام المؤسسة السويدية للمساعدات والتنمية الدولية «الصيدا» وعدد من مساعديه، وقد شرح الاخ ابو علاء الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية المأساوية للشعب الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة السياسة الاسرائيلية القمعية والوحشية التي تهدف الى تدمير الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة السياسة الاسرائيلية القمعية والوحشية التي تهدف الى تدمير المؤسسات التعليمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية وترحيل شعبنا وتفريغ الارض واقامة المستوطنات عليها.

وقد عبر الاخ ابوعلاء عن تقديره للحكومة السويدية على ما تقدمه من مساعدات انسانية لشعبنا من خلال المنظمات التابعة للامم المتحدة، وركز على ضرورة تقديم مساعدات اضافية لتنمية المشاريع الانتاجية في مجال الزراعة والصناعة والتأهيل المهني وتنمية التجارة الخارجية.

من ناحيته قام الوفد السويدي بتقديم عروض من الحكومة والمنظمات السويدية تتعلق ببرامج الدعم السنوي لتقديمها لشعبنا في

الاراضي المحتلة، وكذلك عرض لنتائج الزيارات التي قامت بها عدة وفود سويدية الى الاراضي المحتلة التي اسفرت عن توسيع التبادل التجاري بين الاراضي المحتلة والسويد.

ويذكر ان الاخ ابوعلاء انهى زيارته الرسمية للسويد في الحادي عشر من أيار/ مايو الماضي بناء على دعوة رسمية من وزارتي الخارجية والتعاون والتجارة الخارجية للسويد.

.. ومباحثات فلسطينية - المانية

كما عقد الاخ ابوعلاء في العاشر من أيار/ مايو الماضي اجتماعا في مقر وزارة الخارجية الالمانية مع السيد بارتل المفوض الوزاري لشؤون الشرق الاوسط.

وحضر الاجتماع الاخوين هايل الفاهوم مدير ادارة اوروبا الغربية في الدائرة السياسية، وكذلك القائم باعمال مكتب فلسطين في بون والسيدين فون هوسلي المستشار الاول لشؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية، وكاول، المسؤول في الدائرة السياسي بالوزارة.

وقد دار البحث حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسبل تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني لتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية، كما تناول البحث آخر التحركات السياسية والجهود الدولية المبذولة لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا، يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة.

وقد ابدى الجانب الالماني تفهمه للظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وبذل الجهد لدعم مسيرة السلام في منطقة الشرق الاوسط، واستعدادهم لتطوير مساعداتهم الى الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة لما يخدم اهداف السلام والاستقرار في المنطقة.

برنامج لتقديم المساعدات الى شعبنا في الأرض المحتلة

أعدت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية برنامجا لتقديم المساعدات العاجلة لابناء شعبنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي زادت احوالهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية تدهورا وسوءا مع ازمة الخليج.

وقد التقى الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» مدير عام الدائرة مع عدد من سفراء الدول الاوروبية بخصوص هذا البرنامج.

كما تم الاتصال مع برنامج الغذاء العالمي في روما الذي اعتمد مبلغ ٨٧١٩٠٠ دولار كمساعدة عينية وطبية عاجلة. وقد سلم جزء منها لمندوب البرنامج في القدس ليتولى توزيعها في الاراضي المحتلة.



تطويرات جديدة لمشاريع "صامد" في القارة الإفريقية



ـ هنكارات جديدة لمشروع تربية الدواجن في كوناكري

مشروع تربية الدواجن في غينيا ـ كوناكري

تعمل مؤسسة صامد ـ جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، على تطوير مشاريعها في أفريقيا ـ وهي عنوان الصداقة الفلسطينية ـ الافريقية. التي التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة النشاط والتغلغل الصهيوني في القارة السوداء.

ولهذا، فقد زودت مشروعها لتربية الدواجن في غينيا كوناكرى، بهنكارات جـ أجل تطوير انتاج المشروع من الدجاج اللاحم والبياض، حتى أصبح المشروع يعتبر بجداره مفخرة

للاقتصاد الغيني، اذ تمكن مؤخراً في سد حاجة السوق المحلي من الدجاج والبيض، وحقق اكتفاء ذاتيـاً من هذه المـادة. مما وفر على الاقتصاد الوطني مبالغ ضخمة من العملة الأجنبية التي تستـورد بهـا ما يكفي حاجة البلاد من هذه المادة، وأسهم في تعزيز مشاريع التنمية الوطنية وعـلاوة على ذلك فقـد وفر هذا المشروع فرصة كافية لتدريب كوادر محلية على هذا النوع من المشاريع المعتمدة على التكنولوجيا، سيكون لهم في المستقبل دوراً مميزاً في ادارة مشاريعهم الوطنية

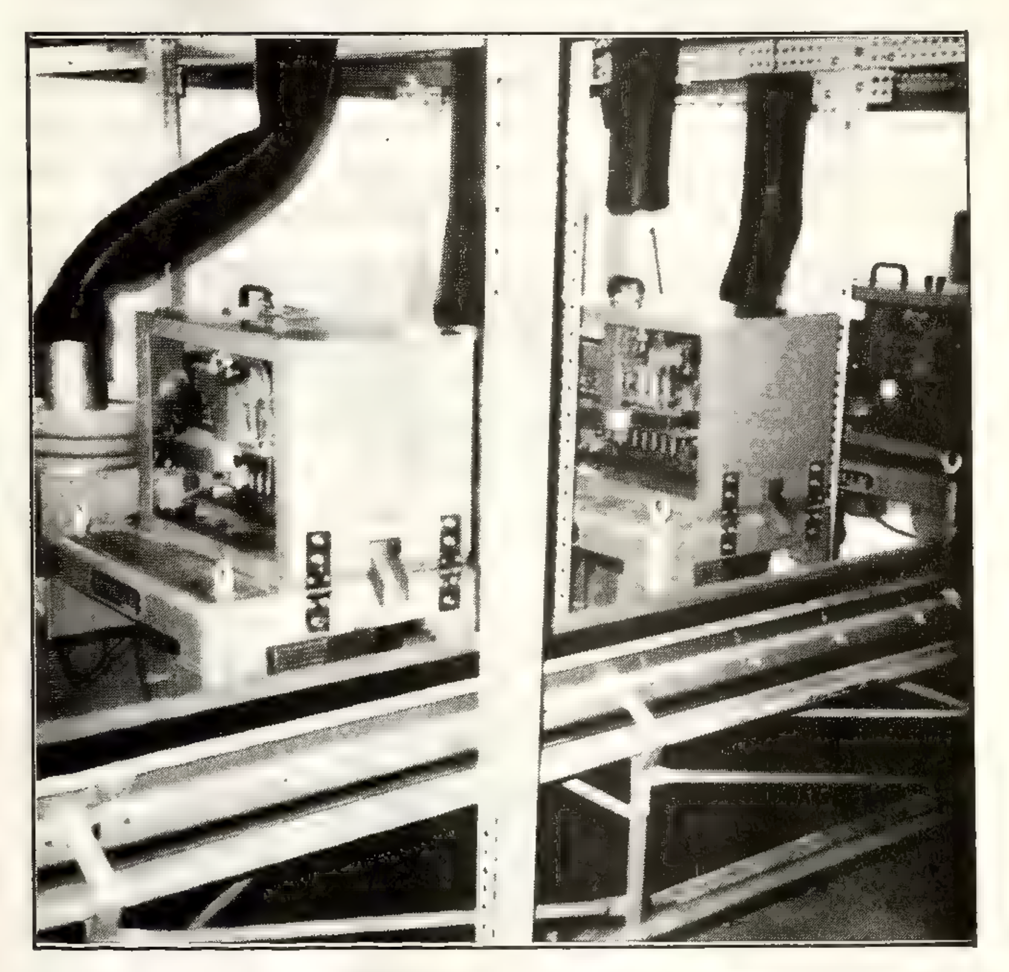
المشروع الزراعي في غينيا ـ بيساو

عملت مؤسسة صامد على تطوير مشروعها الزراعي في غينيـا ـ بيسـاو حيث زودته بآلات زراعية جديدة وكوادر فنية كان لها أثر واضح في تطويـر المشروع، والذي تجـلى بانتاجه المميز، خاصة ثمر الأناناس.

ومما يذكر ان هذا المشروع يستوعب عدداً لا بأس به من الكـوادر المحلية الذين اكتسبوا مهارة عالية من خلال عملهم جنباً الى جنب مع المهندسين والكوادر الفلسطينية الزراعية، الذين يعتبـر جهدهم جزءاً من المسـاعـدات الفنية الفلسـطينيـة التي تقدمهـا منـظمـة التحرير الفلسـطينيـة الى الدول الصـديقـة في القـارة الافريقية، رغم الامكانيات المحدودة التي زادت سوءاً مع أزمـة الخليج، التي القت على عاتقها مهام جديدة لم تنسها التزاماتها تجاه أصدقائها.



ـ آلات زراعية لتطوير المشروع الزراعي في بيساو



ـ مصنع جديد للكاجاو في بيساو

مصنع الكاجاو ـ في غينيا بيساو

قامت مؤسسة «صامد» بالاشتراك مع الحكومة الغينية البيساوية بانشاء مصنع لثمرات الكاجاو، وذلك لتصنيع هذا المنتج المحلي، وتصديره مصنّعاً، وهو أحد الركائز الأساسية للاقتصاد البيساوي. فعوضاً عن تصدير هذه المادة كمنتج خام الى الأسواق العالمية، فانها ستصدر مصنعة، مما يساهم في زيادة الدخل المحلي.

كما سيساهم هذا المشروع في تدريب العديد من الكوادر المحلية في المصنع.

المشاركة في اجتماع مجلس المحافظين للبنك الإسلامي وعدد من الاجتماعات العربية والدولية

تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، عقد مجلس المحافظين للبنك الاسلامي للتنمية اجتماعه السنوي الخامس عشر في مدينة القاهرة خلال الفترة ٢٨ ـ ٢٩ أيار ١٩٩١ بحضور جميع الدول الاسلامية الأعضاء وممثلي المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية.

افتتح الاجتماع نيابة عن الرئيس محمد حسني مبارك رئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف صدقي، حيث القى كلمة شاملة تناول فيها الأوضاع الاقتصادية والسياسية على الساحتين الدولية والاسلامية، وركز في كلمته على أهمية التضامن بين الدول الاسلامية في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية وأهمية تجاوز المحن التي عاشتها المنطقة كي تعود العلاقات الأخوية بين الدول الاسلامية الى أحسن حال. ونوه بهذا الخصوص الى ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين الاقتصادي والسياسي.

شاركت دولة فلسطين في الاجتماع بوفد برئاسة الأخ أبو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ـ محافظ فلسطين لدى البنك الاسلامي للتنمية، وعضوية الأخ ياسر عمرو والدكتور جواد ناجي والأخ بسام أبو غربية.

وقد القى الأخ أبو علاء رئيس الوفد الفلسطيني في الاجتماع كلمة شاملة، استعرض فيها الوضع الدولي والاقليمي، وركز بشكل خاص على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والنضال الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني.

وفيما يلي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

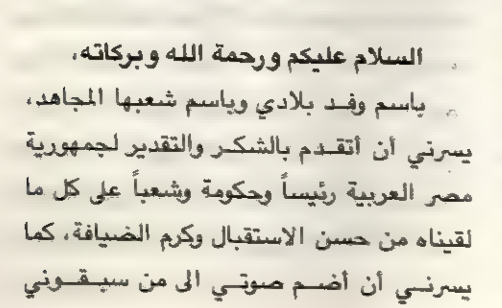
معالي الأخ/ رئيس مجلس المحافظين

معالي الأخ رئيس البنك الاسلامي للتنمية

الأخوة أصحاب المعالي والسعادة المحافظين

والمحافظين المناوبين

الأخوة أعضاء الوفود والضيوف الكرام.



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم وفد بلادي وباسم شعبها المجاهد، يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً على كل ما لقيناه من حسن الاستقبال وكرم الضيافة، كما يسرني أن أضم صوتي الى من سبقوني

بتهنئتكم لرئاسة اجتماعنا هذا، واثقاً بأن حكمتكم وما عرف عنكم من كفاءة سيساهم في نجاح أعمالنا. ويسرني كذلك أن أنتهز هذه المناسبة الكريمة لأعبر عن خالص الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور أحمد محمد علي ـ رئيس البنك الاسلامي للتنمية ولمجلس المديرين التنفيذيين وللعاملين في البنك على جهودهم الكبيرة والخيرة التي يبذلونها لخدمة الدول الأعضاء، منوهاً بالادارة الحكيمة والكفاءة المتميزة والاخلاص والثقة التي يتمتع بها معالي الأخ رئيس البنك، الأمر الذي كان له عظيم الأثر في تعزيز دور البنك الاسلامي للتنمية في أداء رسالته النبيلة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الاقتصادي بينها.

معالي الأخ/ الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

يأتي انعقاد مجلسكم الكريم في ظل مرحلة غاية في الدقة والخطورة، تحتاج منا جميعاً تغليب الحكمة والتعقل، والتطلع بثقة الى مستقبل أمتنا وشعوبنا بروح التفاؤل المستند الى الفعل الجاد والجهد الكبير، مستفيدين من دروس الماضي القريب والبعيد، لنبني ونطور بكل الثقة والايمان عرى التعاون والتضامن والتكامل بين دولنا وشعوبنا، في ظل مستجدات دقيقة وهامة تشهدها الساحة الدولية والاقليمية، سواء المستجدات التي أفرزتها حرب الخليج وما نجم عنها تجاه الدول الأعضاء، أو التطورات التي تشهدها الساحة الدولية من تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى سيكون لها انعكاساتها على دولنا وشعوبنا.

ان وقفة جادة أمام التطورات التي تجري على الساحة الأوروبية وما يتخذ من خطوات نحو تكامل وحدتها الاقتصادية والسياسية، والتحولات التي تشهدها أوروبا الشرقية وتطلعاتها، وتوحيد ألمانيا، وكذلك التطورات التي تشهدها الساحة الأمريكية في النظرة التكاملية والشروع في الخطوات العملية الجادة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك لبناء السوق الواحدة. هذه كلها وغيرها تحتاج منا الى نظرة موضوعية فاحصة متعقلة لنعرف أين نحن من ذلك، في الوقت الذي لا تشير فيه التوقعات الاقتصادية الى الكثير من التفاؤل بالنسبة لدولنا الاسلامية، حيث كان لأزمة الخليج آثارها المباشرة ولآجال طويلة على معظم الدول الأعضاء وخاصة في معدلات النمو وأسعار الصرف ومعدلات البطالة، اضافة الى الآثار التي ستحدثها ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى من تخفيض في امكانية دخول الدول الأعضاء الى أسواق تلك التكتلات والى تخفيض تدفق الموارد من أسواق هذه التكتلات الى دولنا.

أمام هذه التحديات فقد أصبح لزاماً علينا المضي قدماً في زيادة التعاون والتنسيق والتضامن والتكامل بين دولنا لتكوين قوة اقتصادية موحدة ومؤثرة على المستوى الدولي وللعمل الجاد للحيلولة دون انعكاس الآثار السلبية لتلك التكتلات على تجارة الدول الاسلامية، ونرى ان البنك الاسلامي للتنمية ولما يلعبه من دور هام في دعم التنمية في الدول الأعضاء وما يتمتع به من كفاءة وخبرة مدعو لتشخيص المشكلات والمستجدات والبحث عن سبل جديدة لمساعدة الأعضاء أمام هذه

التحديات الكبيرة.

معالي الأخ/ الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

خمسة عشر عاماً من عمر هذه المؤسسة الرائدة، حققت خلالها الكثير مما تطمح اليه شعوبنا الاسلامية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتنموية، مما وضع مؤسستنا في مقام مؤسسات التمويل الدولية الكبرى. واننا اذ ننظر بعين الرضا والتقدير الى الانجازات الهامة والكبيرة التي حققتها مؤسستنا في مجال تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وحشد الموارد المالية اللازمة بانشاء عدد من الصناديق والبرامج التي تخدم التنمية الاقتصادية، والانجازات المتحققة في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والبنى التحتية ومشاريع التنمية الأخرى في الدول الأعضاء، فانه يحدونا الأمل بأن يستمر البنك الاسلامي للتنمية بدعم وتنمية هذه القطاعات لما لها من دور في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول الاسلامية وتمتين روابط التنسيق والتضامن والوحدة وروابط العلاقات الأخوية بينها.

ان هذه النماذج الهامة من الانجازات التي حققها البنك الاسلامي للتنمية تؤكد على الدور الحيوي الذي يلعبه البنك في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وتأمين الاستقرار لشعوبها، مما يدعونا لتقديم الشكر والتقدير لمعالي الأخ الدكتور أحمد محمد علي رئيس البنك والعاملين معه على جهودهم الخيرة في هذا المجال.

معالي الأخ/ الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

ينعقد اجتماعكم الموقر ونحن على أبواب العام الخامس من عمر الانتفاضة المجيدة للشعب الفلسطيني وهي أكثر ما تكون صلابة وقوة واصراراً على المضي قدماً في تحديها ومقاومتها للاحتلال الصهيوني وآلته العسكرية وكل أشكال وسياسات القمع والحصار والتجويع ومصادرة الأراضي واغلاق المدارس والجامعات، والاعتقال الفردي والجماعي، وسياسات التنكيل والتعذيب، وتدمير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. تمضي الانتفاضة المباركة قدماً مسلحة بايمانها بالله وحتمية النصر، وبقدسية قضيتها وتضحيات شعبها نحو تحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال وتحرير أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

الأخ/ الرئيس،

الأخوة أصحاب المعالي والسعادة،

لا شك انكم تتابعون معنا حجم المعاناة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال وخاصة في هذه الظروف المصيرية والدقيقة التي تتواصل فيها الجهود العربية والدولية للبحث عن حل عادل ودائم يضمن لشعبنا حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

ولا أريد ان افيض بتفاصيل ما لحق بشعبنا جراء الاحتلال وسياساته الاستيطانية التوسعية القمعية التي تزداد كل يوم شراسة وجنوناً ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والانظمة، ولا نريد كذلك الافاضة بالحديث عن

الانعكاسات السلبية لازمة الخليج على شعبنا الفلسطيني في وطنه المحتل، فهي معروفة وواضحة للجميع، لكنني أود الاشارة والتذكير بأن معاناة فلسطين وشعبها تزداد كل يوم مع شراسة القمع الصهيوني، وتواصل عمليات الاستيطان ومصادرة الاراضي والممتلكات والتحكم بمصادر المياه، وسياسات التجويع والتجهيل التي تزداد صعوبة بمنع العمال من العمل وازدياد حجم البطالة التي تجاوزت أكثر من ١٧٠ الف عامل، اضافة الى اغلاق المدارس والجامعات وحالة منع التجول شبه المتواصل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الصهيوني على شعبنا والأضرار المادية والاقتصادية الناجمة عن ذلك وقد سبق ان رفعنا للأخ رئيس البنك الاسلامي للتنمية صورة عن مذكرتنا الموجهة لمجلس الأمن الدولي حول الآثار والانعكاسات السلبية لأزمة الخليج وخسائر الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك ايقاف الدعم والتحويلات وتضرر الصادرات وتفاقم مشكلة البطالة بحيث تجاوزت الخسائر الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لأزمة الخليج وحدها ما يزيد عن ١٣٠٩ مليون دولار يضاف اليها الخسائر الناجمة عن منع التجول أثناء الحرب التي تجاوزت ٢٥٠ مليون دولار. اننا اذ نثق بدعمكم ومساعدتكم نثق أن قضية فلسطين وصمود شعبها وتأمين متطلبات هذا الصمود ستبقى هاجسكم جميعاً وموضع دعمكم ومساعدتكم.

الأخ الرئيس،

الأخوة أصحاب المعالي والسعادة،

ان أخطر ما أفرزته المستجدات الخاصة بالعلاقات الدولية الجديدة الذي يتهدد أمتنا الاسلامية في صميم بقائها ومستقبلها، هو فتح باب الهجرة اليهودية الواسعة الى فلسطين بكل ما يحمل ذلك من معاني الغزو والعدوان وسياسة الاقتلاع وتفريغ الأرض من سكانها. وان هذا الخطر الداهم وما يحمله من تهديدات مباشرة لشعبنا الفلسطيني المجاهد المكافح ولأمتنا العربية والاسلامية، يتطلب تحركاً عربياً واسلامياً واسعاً ونشطاً واجراءات سريعة وحازمة، واحكاماً لطوق المقاطعة، ومضاعفة للدعم بأشكاله المختلفة للشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود في مقاومة الاحتلال الصهيوني ومخططاته التوسعية في هذه المرحلة المصيرية الدقيقة.

ان استمرار سلطات الاحتلال الصهيوني ببناء المستوطنات والتوسع فيها في هذه الظروف الدقيقة وافراغ الارض من سكانها الأصليين واحلال المهاجرين الصهاينة مكانهم ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والاعراف والقرارات الدولية ومتحدية بكل عناد كافة الجهود التي تبذل للبحث عن حل يضمن السلام الشامل والدائم انما يؤكد ان السياسة الصهيونية لم ولن تتخلى عن أهدافها الاستراتيجية الثابتة في التوسع والعدوان للسيطرة على الأرض ومواردها وتهديد أمنها وشعبها.

وهذا يتطلب موقفاً وجهداً اسلامياً موحداً وحازماً يعلو فوق الجراح، كما يتطلب دعماً سخياً وثابتاً لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وانتفاضته المجيدة وجهاده المتواصل الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا

الفلسطيني.

معالي الأخ/ الرئيس،

اصحاب المعالي والسعادة،

ان الانتفاضة الفلسطينية المباركة وهي على أبواب عامها الخامس تناشدكم وتتطلع الى مجلسكم الموقر والى الدول الأعضاء وهي أكثر ما تكون ايماناً وثقة بوقوفكم الحازم الى جانبها ودعمكم لها، ليظل عطاءها مستمراً وجهادها متواصلاً حتى تحقيق النصر ان شاء الله.

وفي الختام أكرر شكري وتقديري لكم جميعاً على كل دعم تقدمونه لشعبنا وانتفاضته، كما اكرر شكري وتقديري للبنك الاسلامي للتنمية ولرئيسه الأخ الدكتور أحمد محمد علي والعاملين معه لتفهمهم ودعمهم، وأدعو الله العظيم أن يحفظكم ويرعاكم ويوفقكم وان يكتب لهذا الاجتماع النجاح والتوفيق، لتظل مؤسستنا البنك الاسلامي للتنمية شامخة بعطائها وفية لرسالتها.

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

(ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم)

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المؤتمر الأوروبي ـ الشرق أوسطي حول الطاقة الشمسية

عقد في نيقوسيا في الفترة ما بين ٧ ـ ١٢/ نوفمبر/ كانون الأول/ ١٩٩٠ ـ المؤتمر العلمي لوسائل التطبيقات الحديثة لاستغلال الطاقة الشمسية في مختلف برامج التنمية العصرية.

وقد شاركت دولة فلسطين في أعمال هذا المؤتمر ممثلة بالأخوة: المهندس فضل كعوش: عن دائرة الشؤون الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ والمهندس سامر جورج حلاق عن جامعة بيت لحم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد أعد الوفد الفلسطيني ورقة علمية حول امكانية تطبيق الأفران الشمسية لتجفيف الخضار والفواكه في الاراضي الفلسطينية المحتلة، كأحد الحلول العملية لتخفيف نسبة التلف الذي تتعرض له المنتوجات الزراعية سنوياً بسبب الأوضاع الأمنية الصعبة.

كذلك قدم الوفد الفلسطيني ورقة اعتراض لرئاسة المؤتمر بطلب تعديل الورقة الاسرائيلية والتي حملت عنوان: «الطاقة من أجل السلام» وتم توزيعها على اعضاء المؤتمر، نظراً لما تضمنه هذه الورقة من جوانب سياسية خرجت عن اطار البرنامج الاساسي الذي عقد من أجله هذا المؤتمر، وقد تمت الاستجابة لطلب الوفد الفلسطيني.

اجتماع هيئات الاتصال القطرية المعنية بالتعاون الفني في منظمة المؤتمر الاسلامي

عقد الاجتماع الثاني لهيئات الاتصال القطرية المعنية بالتعاون الفني في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في اسطنبول خلال الفترة من ١١ ـ ١٣ مايو (أيار) ١٩٩١ وحضره ممثلو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ومركز أنقره والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية والبنك الاسلامي للتنمية وممثلون عن اليونيدو والفاو ومثل الأخ الدكتور محمد النحال دولة فلسطين في الاجتماع.

انتخب الاجتماع هيئة المكتب من تركيا رئيساً وفلسطين نائباً للرئيس ومصر نائباً عن المجموعة العربية والسنغال نائباً عن المجموعة الافريقية وبنغلادش عن المجموعة الآسيوية والباكستان مقرراً.

واستعرضت الدول الأعضاء خبراتها وامكاناتها في مجل هيئات الاتصال المعنية بالتعاون الفني وتعزيزها بتقديم تقارير للاجتماع، وخاصة مصر وفلسطين وتركيا واندونيسيا والاردن والباكستان وبنغلادش والفاو والبنك الاسلامي للتنمية.

وقدم ممثل فلسطين تقريره موضحاً القدرات الفنية للشعب الفلسطيني المتوفرة خارج الوطن المحتل والتي يمكن ان تستفيد منها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، كما استعرض ما يعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وطالب الدول الأعضاء بمتابعة الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني لكي يحقق أمانيه في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة فوق أرض وطنه فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

وقد لقى تقرير ممثل فلسطين ترحيباً حاراً من جميع الوفود واتخذت التوصية التالية:

«ونظراً لما يمر به الشعب الفلسطيني من ظروف خاصة، حيث يعيش نصف هذا الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعيش البقية خارج فلسطين، أوصى الاجتماع بما يلي:

١ ـ حث جميع الدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي على دعم الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل في مجال التعاون التقني وفي مجال التعليم والجامعات والمستشفيات والزراعة والمعدات.

٢ ـ اعطاء الاسبقية للخبراء والاستشاريين والتقنيين والأطباء الفلسطينيين في شغل الوظائف في الدول أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي.

٣ ـ مناشدة الدول الأعضاء تخصيص نسبة من المقاعد للطلاب الفلسطينيين للدراسة في الجامعات والمعاهد الفنية في الدول الأعضاء، لاسيما في مجالات الهندسة والطب والصيدلة والزراعة وعلوم الحاسوب وسائر المجالات التقنية الأخرى.

كما عقدت اتصالات ثنائية بين ثمان عشرة دولة وست منظمات لمناقشة الامكانيات المتاحة

للتعاون التقني في شتى الميادين.

وعقد ممثل دولة فلسطين لقاءات ثنائية مع تركيا وجمهورية قبرص التركية والكاميرون وممثل اليونيدو.

وفي لقاء مع رئيس وفد تركيا، تم الاتفاق على مشاركة عشرة أشخاص في خمس دورات للتعاون الفني تعقد في تركيا خلال عام ١٩٩١ حول الطاقة وانتاج الغذاء والزراعة والابحاث والخدمات العامة، على ان تستضيف تركيا من ترشحهم دولة فلسطين استضافة كاملة لمدة خمسة أسابيع لكل دورة.

أما بالنسبة لجمهورية قبرص التركية فقد تم بحث تخصيص مقاعد للدراسة الجامعية للفلسطينيين في جامعة الشرق الأوسط الشرقية في قبرص وكذلك جامعة ليفكا.

أما مع الكاميرون، فتم بحث امكانيات التعاون الفني والتجاري، وسيتواصل البحث في الكومسيك القادم مع الوزير المختص.

اجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي

عقد الاجتماع السابع للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الاسلامي في اسطنبول خلال الفترة من ٧ ـ ٩ مايو/ أيار ١٩٩١ وذلك بمشاركة تركيا وفلسطين وباكستان والسعودية وغينيا والكويت والاردن والامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والمنظمات المنبثقة عنها.

ومثل الأخ الدكتور محمد النحال دولة فلسطين في الاجتماع. وقد ناقش المجتمعون بنود جدول الاعمال المتضمنة تقارير مرحلية حول مشروع بنود الاتفاقية الخاصة بانشاء مشروع لتأمين ائتمانات الصادرات وضمان الاستثمارات وانشاء شبكة للمعلومات التجارية ونظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الاسلامية والنظام الداخلي للكومسيك. كما اعدت اللجنة مشروع جدول أعمال الدورة السابعة للكومسيك الذي سيعقد في اسطنبول خلال الفترة من ٦ ـ ٩ اكتوبر ١٩٩١ وجدول أعمال الاجتماع الوزاري الأول بشأن البنية الأساسية والأشغال العامة الذي سيعقد متزامناً مع الدورة السابعة للكومسيك.

وبعد مناقشة الموضوعات المطروحة، تم الاتفاق على ان يكون لفلسطين بند دائم في جدول أعمال الكومسيك، وهو اتخاذ تدابير اقتصادية لدعم دولة فلسطين ولبنان في الدورة السابعة وما يليها.

أما بشأن انتخاب مكتب الجمعية العمومية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاسلامية، فقد تم الاتفاق على تشكيله كمايلي:

١ ـ تركيا ـ رئيساً.

٢ ـ فلسطين ـ نائباً دائماً للرئيس

٣ ـ السعودية ـ نائبا دائماً للرئيس.

٤ ـ دولة الرئيس الدوري للقمة نائباً للرئيس.

٥ ـ ثلاثة نواب للرئيس تنتخبهم الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات يمثلون الأقاليم الجغرافية الثلاثة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

٦ ـ تنتخب الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات مقراً لها من بين الدول الأعضاء.

وتتكون لجنة المتابعة من أعضاء المكتب الدوري للجمعية العمومية على النحو المبين سابقاً. وبذلك تكون فلسطين عضواً دائماً في لجنة المتابعة كونها النائب الدائم للرئيس.

المؤتمر الدولي الخامس لأنظمة معالجة المياه الصناعية

انعقدت في نيقوسيا/ قبرص ـ المؤتمر الدولي الخامس حول التطبيقات الحديثة لتكنولوجية المعالجة ـ والتخلص من مياه المجاري الصناعية.

وقد شاركت دولة فلسطين في أعمال هذا المؤتمر ممثل بالأخ/ المهندس فضل كعوش عن دائرة الشؤون الاقتصادية م.ت.ف، الذي قدّم الى المؤتمر ورقة علمية تتعلق بمخاطر التلوث الذي يهدد المياه الجوفية في مناطق الساحل الفلسطيني نتيجة حقن كميات كبيرة من مياه المجاري المعالجة بدرجة ثنائية، والتي تحتوي على نسبة عالية من مياه المجاري الصناعية المعقدة، في باطن الأرض.

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عُقد اجتماع مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ما بين ٢٠ ـ ١٩٩١/٥/٣١. وضم الوفد الفلسطيني الى الاجتماع كل من الأخوة:

ـ ربحي عوض سفير دولة فلسطين نيروبي رئيساً للوفد.

ـ موسى أبو غربية رئيس وحدة البيئة في الدائرة الاقتصادية م.ت.ف.

ـ عبدالمجيد فرعونة عضواً نائب مدير مكتب م.ت.ف نيروبي.

ـ بسام عوض عضوا من سفارة فلسطين في نيروبي.

وبعد أن قدم المدير التنفيذي للبرنامج تقريره الى الاجتماع، انتقل المجتمعون الى مناقشة بنود جدول الاعمال الذي تضمن بحث القضايا البيئية وقضايا التنمية والبيئة ومكافحة التلوث بأنواعه والتصحر، وادارة التخلص من النفايات واعداد برامج التدريب البيئي.

وقد تضمن تقرير المدير التنفيذي عرضاً للأوضاع البيئية في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة، والآثار البيئية لحرب الخليج.

وفي عرضه للأوضاع البيئية في الأراضي المحتلة، أبرز المدير التنفيذي المشاكل البيئية الرئيسية التي تواجه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وأهمها مشاكل المياه وآثار الاستيطان الاسرائيلي وسوء الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية.

وقدم رئيس وفد فلسطين مداخلة تحدث فيها عن الأوضاع البيئية في الأراضي المحتلة، مبيناً أثر الممارسات الاسرائيلية في تدهور تلك الأوضاع، وناشد المجتمع الدولي من أجل تحمل مسؤولياته في حماية تلك المناطق.

وفي الختام اتخذ الاجتماع قراراً بشأن الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

قرار:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة

إن المجلس إذ يشير الى قراره رقم ١٥/٨ المؤرخ في أيار ١٩٨٩ حول الوضع البيئي في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي عن الوضع البيئي في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة (UNEP/G.C. ١٦/٥)، والذي أكد في أجزاء عديدة منه على تدهور الوضع البيئي في تلك المناطق، وإذ يعرب عن قلقه من الآثار المترتبة على تصرف السلطة العسكرية بالبيئة ومصادرها الطبيعية، مما يعيق اتخاذ التدابير البيئية السليمة.

وإذ يشير ايضاً الى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالموضوع فإنه:

١ ـ يكرر قلقه من مواصلة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لممارستها التي تشتمل على مصادرة الاراضي والمصادر المائية، وتدمير المنازل وابعاد وتهجير السكان العرب، واقامة مستوطنات جديدة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ـ بما فيها القدس ـ واقتلاع الأشجار من مناطق واسعة، واستخدام الغازات المضرة بالصحة والتي لها آثار بيئية خطيرة على السكان الفلسطينيين والعرب، وعلى المحاصيل الزراعية والشروط الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق.

٢ ـ يعرب عن أسفه لعدم تزويده بالمعلومات المطلوبة من قبل اسرائيل، مما يعني عدم امكانية تحضير قاعدة بيانات كاملة حول المناطق العربية المحتلة.

٣ ـ يؤكد على ضرورة استجابة اسرائيل، بصفتها السلطات المحتلة، لقرارات المجلس وتمكينه

من استكمال البيانات عن المناطق المحتلة من أجل المحافظة على المصادر الطبيعية، ووقف التدهور البيئي وتحسين نوعية المعيشة في تلك المناطق.

٤ ـ يؤكد على ضرورة تحمل اسرائيل لمسؤولياتها كسلطة محتلة عن طريق اتخاذها الاجراءات اللازمة لحماية المصادر الطبيعية، ولوقف التدهور في الوضع البيئي، وحماية البيئة الانسانية وتأمين الرفاه لمواطني المناطق المحتلة، وفقاً لميثاق ومبادىء الأمم المتحدة.

٥ ـ يطلب من المدير التنفيذي، الى حين تحقيق الأمم المتحدة للحل السياسي لمسألة المناطق المحتلة والتي يُؤمل ان يحدث في المستقبل القريب، ان يتخذ الاجراءات اللازمة لوقف التدهور في الوضع البيئي في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة وتقديم المساعدة الضرورية لحماية المصادر الطبيعية في المنطقة وتأمين شروط معيشية جيدة لكافة السكان.

٦ ـ يحث المجتمع الدولي على تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة لتطبيق هذا القرار.

٧ ـ يطلب من المدير التنفيذي ان يتخذ الاجراءات الضرورية لاستكمال قاعدة المعلومات عن الوضع البيئي في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة ومتابعة تطبيق القرار الحالي وكتابة تقرير الى المجلس في دورته السابعة عشرة بالتطورات في هذا الموضوع.





جناحان لفلسطين و"صامد" في معرض طوكيو التجاري الدولي التاسع عشر



ـ فلسطين حاضرة دائما في معرض طوكيو الدولي

افتتح صباح يوم ١٩٩١/٤/١٧ معرض طوكيو التجاري الدولي التاسع عشر، الذي اقيم في أرض المعارض بمنطقة «هارومي» في وسط العاصمة اليابانية طوكيو، وقد استمر المعرض خمسة ايام.

وقد شاركت «فلسطين» في المعرض الى جانب أربعين دولة من مختلف القارات، اضافة الى العديد من المؤسسات والشركات اليابانية. وكان هناك جناح آخر باسم «صامد»، نواة الاقتصاد الوطني الفلسطيني لدولة فلسطين المستقلة.

عُرضت في جناح «فلسطين» وفي جناح «صامد» الكثير من المنتجات الفلسطينية من صناعات الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالاضافة الى المنتجات العديدة لمؤسسة صامد، من مطرزات وأثواب وطنية فلسطينية ومجموعة كبيرة من أعمال الصدف والمنحوتات من خشب الزيتون والنحاسيات والزجاجيات.

- .. المنتجات التراثية في جناح «صامد»

وقد تصدر الجناحين خارطة فلسطين والعلم الفلسطيني وصورة الأخ أبو عمار، وازدانت جنبات الجناحين بالحطة الفلسطينية.

وقد حضرت حفل افتتاح المعرض وفود الدول المشاركة، من ضمنها وفد فلسطين، كما حضره عدد كبير من المسؤولين ورجال الأعمال اليابانيين.

وبعد حفل الافتتاح الرسمي، فُتحت أبواب المعرض للزوار، وكان جناح فلسطين وجناح صامد مثار الاعجاب والتقدير الذي عبرت عنه الأعداد الغفيرة من الزوار التي زارت الجناحين، وقد أكد هؤلاء على أن المعروضات الفلسطينية بمجموعهاترسم لوحدة متكاملة رائعة تحكي قصة عراقة الشعب الفلسطيني وعمق جذور العلاقة التي تربط هذا الشعب بأرض وطنه فلسطين.

منتوجات فلسطين في معرض طرابلس الدولي

- جناح فلسطين في معرض طرابلس الدولي

شاركت فلسطين في معرض طرابلس الدولي في دورتــه الحاديــة والعشرين بجنــاح خاص لمنتوجات الارض المحتلة، التي تجسد منتوجات أكثــر من ستــين شركة وهي منتوجات صناعية متنــوعــة، كالملابس والأحــذية والمواد المنزلية والسجاير وغيرها.

وقــال الأخ محمــد عفيفي لمجلة «الفجر الجديد» ان كل الشركات التي تشارك بانتاجها في هذا المعرض هي شركات تعمل داخل الاراضي المحتلة وان الانتــاج الصناعي يتم بأيد عربية ومن خامات محلية.

وأشار الى ان جند الحجارة الذين يواجهون العــدو الصهيــوني بالحجــارة يتحدون ايضاً بانتاجهم الصناعي الصناعات الصهيونية، فهم يحاربون في كل الجبهات، ولذلك فإن اخوتنا في الأرض المحتلة في حاجــة الى كل المســاعدات، والتي منها تمكينهم من تسويق منتوجاتهم الى خارج الاراض المحتلة حتى تصــل الى مختلف أقــطار الوطن العــربي. وأضــاف: ان كل من يســاهم في ذلك انمــا يســاهم في رجم العــدو الصهيوني، لأن تسويق الانتاج يزيد من تأجيج الثــورة الشعبيــة لجنــد الحجارة ودعم صمود الانتفاضة، خاصة وان صناعتنا تمتلك شهادات المنشأ لهذه البضائع.

وقــد تمثل الحضور الفلسطيني في تجهيز مؤسسة «صامد» لجناح دولة فلسطين باقسامه الثــلاث وهي: صالة المبيعــات، صالة العرض، وقــسم المعــدات، التي عرضت فيهــا تشكيلة



- شركاء في الانتاج

واسعة من منتوجات المصانع الفلسطينية ضمت أكثر من ٣٥٠٠ صنفاً شملت المواد الغذائية، الملابس الجاهزة، الأحذية، الأدوية ومواد التجميل، المواد الكيماوية، المعدات الصناعية والأدوات المعدنية بما في ذلك الأثاث المعدني والموازين والمعدات الزراعية، السجائر والتنباك، الأشغال اليدوية والصدفيات والمطرزات.

الصناعات الورقية والمحارم الصحية، القرطاسية بأنواعها.

وقد لقى جناح دولة فلسطين اهتماماً كبيراً من قبل المسؤولين الليبيين اللذين عبروا عن اعجابهم بنوعية ومستوى المشاركة الفلسطينية وأبدوا استعدادهم اللامحدود في تقديم الدعم والمساعدة الممكنة لانجاح تسويق المنتوجات الفلسطينية في الأسواق الليبية.

وقد خص سيادة الأخ/ العقيد معمر القذافي جناح دولة فلسطين بعنايته وتوجيهاته الخاصة وأوصى بتقديم الدعم والمساندة للصناعات الفلسطينية.

وشهد جناح دولة فلسطين اقبالاً كبيراً من الزائرين تجاوز معدله اليومي السبعة آلاف زائر، اضافة الى ممثلين عن التشاركيات والمؤسسات العامة ورجال الأعمال العرب والأجانب الذين أبدوا اهتمامهم بالصناعات الفلسطينية التي تعبر عن عظمة وقدرات شعب الانتفاضة الباسلة.

وقد حصل جناح دولة فلسطين على المرتبة الأولى في حفل توزيع شهادات التقدير على الدول المشاركة في هذه الدورة.

صدر حديثا

من منشورات الكرمل / صامد

★ درع الصحراء والنظام العالمي الجديد

تأليف: نورد ديفز

ترجمة: محمد الظاهر ومنية سمارة

★ الانتفاضة: المسيرة وآفاق المستقبل

تأليف: د. علي سعود عطية

★ الانتفاضة واسلحة القمع الاسرائيلية

تأليف: سمير نايفة

★ الانتفاضة وثائق ببليوغرافيا

مشروع توثيق الانتفاضة الفلسطينية -١-

اعداد ماجد الزبيدي

★ انطولوجيا القصة الفلسطينية

صدر حديثا — كتاب «صامد»

★ اسرائيل ومصلحة أمريكا القومية

تأليف: تشيريل روبنبيرغ
ترجمة: هنري مطر

★ صنع السياسة الامريكية والعرب

تأليف: د. محمد عبدالعزيز ربيع

★ قرارات اسرائيلية المصيرية

تأليف: يهوشفاط هركابي
ترجمة: محمد الظاهر ومنية سمارة

★ قاموس القرى الفلسطينية

إعداد: محمود برهوم
محمد خروب

★ الاخطبوط الاسرائيلي

تأليف: بنيامين بيت هلحمي
ترجمة: يوسف ابو ليل
ومحمود برهوم



(SAMED ECONOMIST)

Vol. 13, No. 85, July - August - Septe

Economic, Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Works Society.

"SAMED"
83 AVENUE YOUGHOURTA
MUTUELL - VLLE
TUNIS